

٤٧٧ / ٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة بيرزات

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

## أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب

١٥/١٠  
٢٠/١٠

وإعرابها، عند سيبويه

إعداد الطالب

محمد علي السليم العمدان

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتيه

الفصل الثاني

٢٠٠٣-٢٠٠٤

أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها، عند سيبويه

إعداد الطالب

محمد علي السليم الحمدان

إشراف الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتيه

بحث مُقدم استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها،  
تخصص: لغة ونحو، في كلية الآداب جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: سمير شريف استيتيه

الأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد (الجامعة الأردنية)

الأستاذ الدكتور: حنا جميل حداد

الأستاذ الدكتور: عفيف عبد الرحمن

الأستاذ الدكتور: سلمان القضاة

رئيساً ومشرفاً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

٢٠٠٤/٥/٤

## الملخص

الحمدان، محمد علي السليم. أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها، عند سيبويه. رسالة دكتوراه في جامعة اليرموك. ٢٠٠٤م. (المشرف: الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتيه. العالم، الفاضل، الإنسان).

تمّ تحديد الغاية التي يسعى إليها المتكلم وهي التواصل مع المخاطبين، وإيصال المعاني التي يريدونها. فتمعني غايةً تسعى إلى تحقيقها عن طريق اللغة. وتمّ تحديد أن اللغة حدث دلالي. واللغة مجموعة تراكيب. فالتركيب حدث دلالي. لأن المعاني هي الأساس التي تبنى عليه التراكيب، أو المحور الذي تدور حوله. وهذا ما فعله سيبويه في الكتاب. عند تحليله ومناقشته التراكيب اللغوية في العربية. فأكد أن المعنى وراء بناء التراكيب على هيئات مخصوصة، وراء مجيئها على إعراب مُحدد. كما أكد أن البناء التركيبي، والإعراب المخصوص يكشفاً عن المعنى المراد. كما أن المعنى يبيح للمتكلم أن يختار الوجه الإعرابي الذي يكشف عن ذلك المعنى، من بين الأوجه الإعرابية الحائزة والتي ينتجها النظام اللغوي في العربية. وأكد سيبويه أن العربية لغة الإعراب، ومن مظاهرها الحركات الإعرابية التي لم تنشأ عنها، وإنما نشأت لتفرق بين المعاني الدلالية الدقيقة في التراكيب اللغوية المتشابهة كما في جواز قطع النعت المجرور عن المنعوت ورفعها على القطع، أو نصبه على المدح والنشاء.

كما تمّ تحديد أن المعنى يؤدي إلى حذف أحد عناصر التركيب اللغوي، لوجود قرينة لفظية، أو دلالة الحال عليه، أو لوجود آية أو لكثرة الاستعمال، أو لعلم المخاطب.

## الكلمات المفتاحية

المعنى. التراكيب اللغوية. الإعراب. العلامة الإعرابية. بناء التراكيب. دلالة الحال. علم المخاطب. الحذف. التقدير والتأخير. سيبويه. تحليل التراكيب.

## الإهداء

الى والديّ مثال الصبر والتضحية والبذل والعطاء الى والديّ، أحد أبواب الجنة،  
أطال الله في عمرها . والى والدي الذي ارتحل وترك في الروح جُرحاً  
متجدداً . . . فإلى مروه الطاهرة اسكنه الله فسيح جنانه (ثواب سورة  
الفاحة) فإلى والديّ:

أهدي هذا الجهد الدؤوب، دعاءً مُتصلاً، واستغفراً لهما دائماً جعله الله في

ميزان حسناتهما .

محمد علي السليم الحمدان

٢٠٠٤/٤/١٨ م

## الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل، إلى شيخي المشرف، الأستاذ الدكتور الفاضل العالم الإنسان سمير شريف استيتية الذي رعى هذا البحث، منذ أن كان بذرة، فرسم أبعاده، وحدد معالمه، وأعان بعد الله على إتمامه. فلم يبخل بوقته ولا بعلمه العزيز ولا بتوجيهاته الصائبة، ولا بنصائحه الموحية المؤثرة. فجزاه الله عني أحسن الجزاء وأفضله وحفظه وحماه وبارك الله فيه وفي وأهله.

كما أتقدم بالشكر الخالص، والثناء الطيب إلى أعضاء لجنة المناقشة الفاضلين، الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والأستاذ الدكتور حنا جميل حداد، والأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن والأستاذ الدكتور سلمان القضاة على تجسيمهم عناء قراءة هذه الرسالة - مؤكداً أنني سأفيد إن شاء الله من كل ما سوف يبذونه عليها من ملاحظات، أخذاً بجملة الآراء العلمية السديدة التي سوف يوجهونها إليّ.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى أشقائي محمود توأم الروح، وإبراهيم شبق النفس، وأحمد شرايين القلب، وناصر عصب الحياة الذين (أزروني) بكل ما يستطيعون ووقفوا إلى جانبي بما يطيقون ولا يطيقون.

أما زوجتي الدكتورة ماجدة التي تبنت هذا القرار، ونفذته، وصبرت وكافحت وناضت، وأعانت بكل السبل على إنجاحه فليها الإخلاص صافياً، والوفاء نقياً مُتصلاً، ولأحبائي الدكتور علاء والمهندسة رشا والمهندس حسام والنسمات الرقيقات والوردات العطران، رؤى، هلا، آية، الشكر صافياً، وتحقيق الوعد بئذن الله والتعويض عن سني انشغالي عنهم بالبحث والتحصيل والله ولي التوفيق.

محمد علي الحمدان

أربد في ١٧/٤/٢٠٠٤م

## مَسْرَدُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة

الموضوع

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	مَسْرَدُ الْمَوْضُوعَاتِ
	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٥	الباب الأول اقتران الدلالة والتركيب
٥	الفصل الأول أثر المعنى في بناء بعض التراكيب في الإرث النحوي
٦	أ- المعنى يُفسر البناء التركيبي ويؤدي إلى الإعراب
٣٧	ب- دلالة العلامات الإعرابية على المعاني النحوية والدلالية
٥٢	ج- تغيير الدلالة بتبعها تغيير في أنماط بناء التراكيب، وتتعدد أوجهها الإعرابية
٦٧	د- المعنى وراء حذف بعض أجزاء التراكيب وتغيير بنائها وإعرابها
١٠٢	الفصل الثاني: الرتبة: ويبحث في ترتيب الألفاظ.
١١٧	الفصل الثالث: التقدير
١٣٠	الفصل الرابع: التركيب اللغوي
١٤٦	الباب الثاني/ اقتران الدلالة والتركيب في الكتاب
١٤٧	الفصل الأول: الرفع أصلاً ويجوز النصب
١٤٨	-الرفع ويجوز النصب بفعل مضمر للدلالة على معنى الترحم
١٤٨	-الرفع على الخبر لعدم علم المخاطب، أو النصب على الحال لعلم المخاطب

- الرفع عطفاً على الاسم الظاهر المرفوع أو النصب عطفاً على الضمير المنصوب المتصل بالفعل ١٥١
- الرفع على النداء أو النصب على الإتياع في (ابن وابنة) ١٥٢
- الرفع تابعاً للفظ المنادى العلم أو النصب على المحل أو تقدير أعني ١٥٣
- الرفع تابعاً للمنادى أو النصب على معنى المدح والتعظيم أو الشتم ١٥٦
- الرفع تابعاً أو النصب خبراً لكان وما جرى مجراها على إلغاء وعدم إلغاء الجار والمجرور ١٥٧
- الرفع على الحكاية أو النصب على تشبيهه نقول بد تظن في الاستفهام ١٨٥
- أربعة أوجه إعرابية في الرفع أو النصب حالاً ١٥٩
- الرفع خبراً للمبتدأ أو النصب خبراً لـ (ما) العاملة عمل ليس ١٦١
- الرفع بدلاً أو صفة أو النصب حالاً في تابع المصدر المرفوع ١٦٢
- الرفع مبتدأ أو النصب مفعولاً به لمشتقات مضمرة ١٦٣
- الرفع أصلاً ويظل الرفع باختلاف الأوجه الإعرابية ١٦٥
- الرفع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً. ١٦٥
- الرفع الأصل ويظل الرفع بعد دخول الفاء في خبر الاسم الموصول. ١٦٨
- الابتداء بالنكرة ومجيء اسم كان نكرة. ١٦٩
- الرفع أصلاً في الأفعال المضارعة، ويجوز الجزم أو النصب. ١٧٢
- رفع الفعل المضارع أو جزمه بالعطف على محل جواب الشرط. ١٧٣
- الإخبار أو الابتداء سبب الرفع والسببية سبب نصب الفعل المضارع بعد النهي. ١٧٤
- الرفع أو جواز جزم الفعل المضارع الواقع بين فعل وجواب الشرط على بدل الغلط. ١٧٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني	١٧٦
النصب أصلاً ويجوز الجرّ أو الرفع.	١٧٦
معنى سواء معنى غير سبب نقلها من الظرفية إلى الاسمية في الاستعمال	١٧٨
النصب على الظرفية أو الرفع والنصب والجر على الاسمية	١٧٩
نصب المصادر على الظرفية على حذف المضاف أو رفعها على أنّ الفعل مبني عليها.	١٨١
معنى الدعاء بالخير أو الشر سبب بناء التراكيب على نصب المصادر بإضمار أفعالها على أنّ المصادر (مفاعيل مطلقه) ويجوز الرفع على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة لإفادة الثبوت والدوام والاستمرار.	١٨٢
معنى الدعاء سبب بناء التراكيب على نصب الصفات ملحقه بالمصادر.	١٨٧
نصب المصادر في غير الدعاء على إضمار الفعل المتروك إظهاره ورفعها على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة أو مبتدآت.	١٨٩
جواز النصب عطفاً على خبر ما، والرفع مبتدأ على الاستئناف.	١٩٣
النصب أو جواز الرفع في المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر.	١٩٥
النصب صفة أو بدلاً على معنى التبويض أو الرفع مبتدأ على الاستئناف.	١٩٨
النصب على حذف الفعل، أو الرفع على حذف المبتدأ للدلالة على كثرة الاستعمال التي تُسوّغ الحذف.	١٩٩
النصب مفعولاً به على معنى الشك، والرفع على معنى اليقين في باب ظن وأخواتها	٢٠٢
النصب مفعولاً به لفعل مضمر، أو الرفع مبتدأ لدخول همزة الاستفهام في الكلام	٢٠٦
النصب ويجوز الرفع أو الجر على التقدير المناسب للمحذوف بعد إن ولو	٢٠٨



- ٢١٨ النصب أو الرفع أو الجرّ بناءً على تقدير المضمّر الذي يجوز إظهاره
- ٢٢٥ جواز الرفع على إلغاء الظرف والجار والمجرور
- ٢٢٦ المعنى وراء النصب على الحال أو الجرّ أو الرفع أو النصب على الصّفة
- ٢٣٣ النصب مفعولاً مطلقاً أو الرفع خبراً أو الجرّ بحرف الجرّ.
- ٢٣٤ النصب نائباً عن المفعول المطلق أو الرفع خبراً لمبتدأ مضمّر.
- ٢٣٥ النصب مفعولاً به لفعل مضمّر أو الرفع فاعلاً أو مبتدأ.
- ٢٣٧ النصب مفعولاً به ويجوز الرفع مبتدأ.
- ٢٣٩ النصب بفعل مضمّر أو الرفع خبراً لمبتدأ مضمّر.
- ٢٤٠ النصب إتباعاً ويجوز الرفع خبراً لمبتدأ محذوف على قطع النعت عن المنعوت.
- ٢٤١ الرفع بعد تعليق الأفعال عن العمل فيزول النصب.
- ٢٤٢ نصب المصادر على إضمار الفعل الذي لا يظهر، لإفادة التعجب أو الرفع مبتدأ.
- ٢٤٦ جواز الرفع على مجيء اسم كان نكرة.
- ٢٤٩ النصب ويجوز الجرّ إتباعاً لإتيان كان زائدة غير عاملة.
- ٢٥٢ النصب خبراً لكان الناقصة ويجوز الرفع لأن كان وما جرى مجراها تامات.
- ٢٥٣ النصب مفعولاً به ويجوز الرفع مبتدأ.
- ٢٥٥ النصب عطفاً على اسم إن ولكن بعد تمام الخبر، والرفع على الابتداء أو حملاً على المضمّر في الخبر.
- ٢٥٩ النصب مفعولاً به لفعل مضمّر أو الرفع مبتدأ.

- ٢٦٢ النصب حالاً أو الرفع خبراً لمبتدأ مضمراً.
- ٢٦٣ النصب الأصل ولا يجوز إلا النصب.
- ٢٦٤ النصب حالاً وعامله مضمراً.
- ٢٦٦ النصب مفعولاً به لفعل مضمراً لإفادة معنى التحذير.
- ٢٦٩ النصب مفعولاً به لفعل مضمراً لإفادة معنى الإغراء.
- ٢٧١ النصب مفعولاً به على إضمار فعل بدلالة حروف مخصوصة.
- ٢٧٢ النصب على الفعل المتروك إظهاره بسبب كثرة الاستعمال وعلم المخاطب والحمل على أمر آخر.
- ٢٧٣ النصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره لاستغناء المخاطب.
- ٢٨١ نصب المصادر التي وضعت موضعاً واحداً في الكلام.
- ٢٨٥ معنى الاختصاص والفخر يوجب نصب الأسماء بالأفعال المحذوفة وجوباً.
- ٢٩٠ البناء على الفتح أصلاً ويجوز النصب أو الجر أو الرفع.
- ٢٩٠ النصب عطفاً على اسم لا، والرفع عطفاً على موضع لا واسمها.
- ٢٩٥ مجيء الكاف بمعنى مثل.
- ٢٩٦ جواز النصب والنصب مع التنوين والرفع في صفة اسم لا النافية للجنس.
- ٢٩٧ نصب الفعل المضارع أصلاً ويجوز الرفع أو الجزم.
- ٢٩٧ رفع الفعل أو جزمه أو نصبه بعد إذن على معنى إعمالها وعدمه.
- ٣٠٠ النصب أو رفع الفعل المضارع بعد حتى.
- ٣٠٣ النصب أو جواز جزم الفعل المضارع المعطوف على الفعل المنصوب.

- النصب على الظرفية أو الرفع على جعل الآخر هو الأول خبراً بعد حذف حرف الجر في. ٣٣٢
- الجر على اللفظ أو النصب محلاً على موضع الجار والمجرور. ٣٣٤
- الفصل الثالث: الجر أصلاً ويجوز النصب والرفع ٣٠٥
- الجرّ اتباعاً أو الرفع قطعاً والنصب مذحاً وذنماً بناءً على معنى التبويض في المنعوت. ٣٠٦
- الجرّ إتباعاً أو الرفع خبراً أو النصب حالاً باعتبار من وما نكرتين أو موصولتين. ٣١٠
- الجر بحرف الجر أو الإضافة أو الرفع صفة أو النصب تمييزاً. ٣١٤
- جواز جر المعطوف على المضاف إليه المجرور على اللفظ أو نصبه على المحل. ٣١٥
- جرّ الأسماء بعد حتى أو الرفع على الابتداء، أو النصب على العطف. ٣١٦
- الجر بحرف الجر ويجوز النصب على البدل أو التوكيد على حذف حرف الجر. ٣١٩
- الجر بحرف الجر أو الرفع مبتدأ والخبر مضمير لكثرة الاستعمال. ٣٢١
- النصب على حذف حرف الجر أو الرفع مبتدأ في المصدر المؤول من أن وأن. ٣٢٢
- الجر إتباعاً ويجوز الرفع والنصب. ٣٢٤
- الجر على البدل أو الرفع على القطع لعدم معرفة المخاطب. ٣٢٦
- الجرّ إتباعاً أو النصب حالاً. ٣٢٩
- الجرّ اتباعاً أو الرفع قطعاً أو النصب على الترحم. ٣٣٢
- الجر مضافاً إليه أو النصب أو الرفع بناءً على محل إعراب المضاف. ٣٣٣

- النصب على الظرفية أو الرفع على جعل الآخر هو الأول خبراً بعد حذف  
حرف الجر (في). ٣٤٦
- الجر على اللفظ أو النصب حملاً على موضع الجار والمجرور. ٣٤٨
- الجزء أصلاً ولا يجوز إلا الجر. ٣٥٢
- البناء على الفتح أصلاً ولا يجوز إلا البناء على الفتح. ٣٥٣
- الجزم أصلاً ويجوز رفع الأفعال المضارعة. ٣٥٤
- جزم المضارع في جواب الأمر أو الرفع على معنى الابتداء أو الحال. ٣٥٥
- جزم المضارع في جواب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو  
العرض أو الرفع على الاستئناف أو الحال. ٣٦٠
- جزم المضارع على البدل أو الرفع على الحال بين فعل الشرط وجوابه. ٣٦٤
- الفصل الرابع: ويشمل موضوعات متشعبة مبنية أساساً على تعدد الأوجه  
الإعرابية. ويتغير إعرابها بسبب تغير المعنى. وتشمل الموضوعات  
الآتية: ٣٦٧
- العطف على التوهم. ٣٦٨
- بدل الغلط. ٣٧٠
- جواز الإتيان أو النصب على المدح والذم والترحم أو الرفع على الابتداء. ٣٧٣
- الحمل على المعنى. ٣٨٥
- الخاتمة. ٤٠٢
- فهرس الآيات الكريمة ٤٠٦
- مسرد المصادر والمراجع ٤١٣
- الملخص في اللغة الإنكليزية ٤٢٩

## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَبِهِ نَسْتَعِينُ وَبِعَدُّ:

فَاللُّغَةُ مَجْمُوعَةٌ تَرَكَيبٌ لَا حَصْرَ لَهَا، أَوْ هِيَ (تَرَكَيبٌ مَعْقَدٌ مِثْلُكَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ)<sup>(١)</sup>. وَيَحْتِزُّ هَذَا التَّرْكَيبُ، عِنْدَ النُّطْقِ، إِلَى وَحْدَاتٍ لُغَوِيَّةٍ قَدْ تَطَوَّلَ أَوْ تَقَصَّرَ، حَسَبَ الْمَعْنَى الَّتِي يَبْتَغِيهَا الْمُتَكَلِّمُ. وَاللُّغَةُ كَمَا يَقُولُ أَسَاتِذِي الْعَالَمِ الْفَاضِلِ سَمِيرِ سَمِيرِ شَرِيفِ اسْتَبْتِيَّةٌ: حِزْرٌ مِنَ الْكَيْفِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ، وَبِالنَّاتِلِ فِيهِ ظَلٌّ لِعَقْلِهِ لِذَلِكَ بَعْدَ الْبَحْثِ فِي اللُّغَةِ، تَرَكَيبِيَّةٌ، وَحُمَلِيَّةٌ، وَدَلَالِيَّةٌ مُتَعَدَّةٌ كَبِيرَةٌ، وَمِنْدَانًا خَصْبًا فَسِيحًا لِلتَّعْرِفِ إِلَى أَنْظِمَةِ التَّرْكَيبِ فِيهَا، وَالذَّلَالَاتِ الَّتِي تَحْمِلُهَا، وَالْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةَ الْمُحْتَمَلَةَ فِي أَحَدٍ مَكُونَاتِيَّةِ التَّرْكَيبِيَّةِ.

وَعِنْدَمَا كُنْتُ أَعِدُّ (أَطْرُوحَةُ الْمَاجِسْتِيرِ) كَانَتْ تَسْتَوْقِفُنِي ظَاهِرَةٌ تَعَدُّ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةِ، فِي لَفْظٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ، فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، كَمَا فِي (بَابٍ مِنَ الْفِعْلِ يَبْدُلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَيُجْرَى عَلَى الْأَسْمِ كَمَا يُجْرَى أَجْمَعُونَ، وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ)<sup>(٢)</sup>. وَكَمَا فِي قَوْلِ سَيَبَوِيهِ: (فَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ وَالرَّقْعُ أَحْوَدٌ)<sup>(٣)</sup>. وَغَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ. وَعِنْدَمَا اقْتَرَحْتُ عَلَى أَسَاتِذِي الْفَاضِلِ الدُّكْتُورِ سَمِيرِ اسْتَبْتِيَّةً أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعَ رِسَالَتِي لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاةِ (أَثَرُ الْمَعْنَى فِي تَقْدِيرِ بِنَاءِ التَّرْكَيبِ وَإِعْرَابِهَا عِنْدَ سَيَبَوِيهِ). صَادَفَ اقْتِرَاحِي فِي نَفْسِي قَبُولًا، لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ يَلْمَسُ رَغْبَةً كَبِيرَةً لَدِي، فِي مَعْرِفَةِ سَبَبِ تَعَدُّ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةِ.

وَتَعِدْفُ الدِّرَاسَةِ إِلَى تَقْصِيِ سَبَبِ بِنَاءِ التَّرْكَيبِ اللُّغَوِيَّةِ، عَلَى طَرِيقَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَإِعْرَابٍ مُحَدَّدٍ، وَإِلَى مَعْرِفَةِ سَبَابِ تَعَدُّ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةِ، لِبَعْضِ الْمَقْرَدَاتِ فِي التَّرْكَيبِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ إِعْرَابِيَّةٍ.

(١) د. مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الْخُوَيْنِي، قَوَاعِدُ تَحْوِيلِيَّةِ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص ١٩.

(٢) سَيَبَوِيهِ، الْكِتَابُ، ١/١٥٨.

(٣) السَّالِقُ، ١/٨٢.

وكان منيحي في البحث استقصائياً. إذ عُدَّت للكُتاب فقرأته مراتٍ متتالية، للتعرف إلى التراكيب التي تتعدَّد أوجهها الإعرابية وجمعها، فتجمعت لدى مادة غزيرة، وتراكيب كثيرة، كان المعنى سبب بنائها على طريقة محددة، وسبب تعدُّد أوجه إعرابها. ثم استعنت بشروح كتاب سيبويه المنسرة، وبأهت المصادر القديمة والمراجع الحديثة التي تعين على فهم مقاصد سيبويه.

واعتمد تحقيق عبد السلام محمد هارون لكتاب سيبويه، مطابع الهيئة المصرية العامة، الطبعة الثانية، عام ١٩٧٧.

وجاءت الدراسة في مقدِّمة وباين وخاتمة.

## **الباب الأول: اقتران التركيب والدلالة، واشتمل على أربعة فصول هي:**

- الفصل الأول: من أثر المعنى في بناء بعض التراكيب في الإرث النحوي. واشتمل

على موضوعات فرعية هي:

أ- المعنى يفسر البناء التركيبي ويؤدي إلى الإعراب.

ب- دلالة العلامات الإعرابية على المعاني النحوية والدلالية.

ج- تغير الدلالة يتبعها تغيير في أنماط بناء التراكيب وتعدُّد أوجهها الإعرابية.

د- المعنى وراء حذف بعض أجزاء التراكيب اللغوية، وتغيير البناء والإعراب.

الفصل الثاني: الرتبة. وقد جعله الباحث لأثر المعنى في بناء التراكيب على شكل

مخصوص من التقديم والتأخير.

## **الفصل الثالث: التقدير.**

وقد بين فيه الباحث حاجة اللغة إلى التقدير، بسبب بناء قسم كبير من تراكيبها على

الحذف. وأن تقدير المحذوف أمر ضروري لا بد منه، لاستقامة المعنى.

## الفصل الرابع: التركيب اللغوي.

حدد فيه الباحث المقصود بالتركيب اللغوي لغة واصطلاحاً

### الباب الثاني: اقتران الدلالة والتركيب في الكتاب.

وتعدّ هذا الباب دراسة استقصائية تطبيقية في الكتاب. جمع فيه الباحث التراكيب التي بُنيت وأعربت على معنى، ثم تغيّر بناؤها وإعرابها بسبب تغيّر معناها. ويشمل هذا الباب أربعة فصول:

أ- الرفع أصلاً ويجوز النصب والجر.

ب- الرفع الأصل ويظل الرفع باختلاف الأوجه الإعرابية .

- الرفع أصلاً ويجوز الجزم أو النصب.

#### ٢- الفصل الثاني:

أ- النصب أصلاً ويجوز الجر أو الرفع.

ب- النصب الأصل ولا يجوز إلا النصب.

ج- البناء على الفتح أصلاً ويجوز النصب أو الجر أو الرفع.

- نصب الفعل المضارع أصلاً ويجوز الرفع أو الجزم.

#### ٣- الفصل الثالث.

أ- الجر أصلاً ويجوز النصب أو الرفع.

ب- الجر أصلاً ولا يجوز إلا الجر.

- الجزم أصلاً ويجوز الرفع.

### ٣- الفصل الرابع: موضوعات مبنية أصلاً على تعدد الأوجه الإعرابية

ويشمل موضوعات مبنية أساساً على تعدد أوجهها الإعرابية كالنعت الذي يتبع المفعول في إعرابه، أو الندل الذي يتبع المبدل منه، ويتغير إعراب هذه التراكيب بسبب تغير المعنى. ويشمل الموضوعات الآتية:

أ- العطف على التوكيد.

ب- بدل العوض.

ج- جواز الإنشاع أو النصب على المدح و الذم والترحم أو الرفع على الابتداء.

د- الحمل على المعنى.

### الخاتمة:

وفيها يذكر الباحث أهم النتائج التي توصل إليها.



## الباب الأول

### اقتران الدلالة والتركيب

#### الفصل الأول

أثر المعنى في بناء بعض التراكيب في بعض الإرث النحوي

## أ- المعنى يُفسرُ البناء التركيبى ويؤدى إلى الإعراب :-

يستفق أبناء اللغة الواحدة، في أنهم يتعرضون لأمثلة لغة قومهم، في استعماليتهم المتباينة، في المواقف المختلفة، فيستخلصون لأنفسهم نظام لغتهم، يُميّزون فيه حدود الوحدات اللغوية، ويُميّزون دلالات الألفاظ، ووجوه استعمالاتها، ويُميّزون أصول تركيب الجمل والتراكيب فلا يُركبون جملة، إلا أن تكون مقبولة لدى غالبية أبناء اللغة، أو حسب مقتضى النظام اللغوي الذي يسلكون في وجبه وظلاله، فلا يخلطون بين الإيجاب والنفي والاستفهام، ولا يخضون بين مستوى البنى الصرفية حتى على مستوى الازدواج اللغوي - إن وجدت لغة فصيحة- وأخرى أقل منها فصاحة، أو عامية. ولا يخلطون في استخدام حروف المعاني، فيم يُميّزون بين رغب في، ورغب عن. ويُميّزون بين حمل في، وحمله على، وحمل إلى، وحمل عليه.. إلى غير ذلك مما في اللغة.

ونهج العرب في استعمالاتهم لغتهم، نهجا واضحا، وسننا محددا، وبخاصة في التعبير عن المدح والذم، وعن الاستفهام، وفي التعبير عن الاختصاص، والاستثناء، والبدل والتوكيد، والنعته، وغير ذلك مما جعل السبيل واضحا، والطريق مهتدا، لمن أريد أن ينحو نحو العرب في استعمالهم اللغوية.

وتمتاز اللغة العربية، بأنها لغة الدين والدنيا، نزل بها القرآن، وظهر فيها أكمل الأدب، فأراد العرب إمعنا في فهم لغتهم التي صارت لغة القرآن، والعبادات، والشريعة، ولغة الحياة باختلاف نواحيها، ولغة العلوم والثقافة والآداب والمشاعر، وفهم خصائصها، ونواحي إعجاز القرآن. يضاف إلى ذلك، أن الإسلام للناس كافة، فنحل في الإسلام أعداد كثيرة من أمم شتى، لم تكن اللغة العربية لغتهم الأصلية، فأرادوا معرفتها، لأنها لغة القرآن. من أجل تأدية عبادتهم بالصورة المقبولة، مما دفع ذلك علماء العربية، إلى دراسة اللغة، وجمعها عن طريق العيش مع أهلها الناطقين بها، في مناطق عيشهم وتحليلها، واستخلاص قواعدها، وتقنياتها، مراعين في ذلك، الحرص على سلامتها، حتى يظل النص القرآني سليما

خاليا من أي عيب في النطق كما كان، وكما ظل، وكما سيكون حتى يرث الله الأرض ومن عليها. وحتى يسلم لسان الناطقين بلغة العرب من أي خطأ وبخاصة، أولئك الذين دخلوا في الإسلام، وتعلموا العربية، وصاروا يستعملونها

عاش العنقاء بين أهل اللغة، في مناطق سكناهم، في البادية، لأخذ اللغة عنهم، كما فعل الكسائي (ت ١٨٩هـ) الذي أنفذ خمس عشرة قتيبة من الحبر - غير ما حفظ - في التسجيل عن الأعراب. وكما كان سيبويه (ت ١٨٠هـ) يحفظ كل ما يسمع من أسانده، ويدونه. وكان العنقاء يتعمدون ملاقات الأعراب، في المدن، والأسواق التي يقدمون إليها، ليأخذوا عنهم اللغة. فأخذ العلماء اللغة عن العرب الفصحاء، وسمعوا تراكيبيهم والفاطمة، ودونوها، ثم ناقشوها، وتوصلوا منها إلى قواعد ميسرة، وبحثوا عن مثل لها، في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف ليكتبوها قوة وتأكيذا. هذا مع الإشارة إلى أن رغبة العلماء، في فهم القرآن وتفسيره، واستخلاص طرق إعجازه وتبصرها، هو الذي دفع العلماء، إلى دراسة اللغة دراسة مستفيضة، غنية بالبحث العلمي المميز.

يحتاج الإنسان في حياته للتعبير، عما يدور في نفسه، عن حقائق الكون، والإنسان، والموجودات حاجته للأكل والشراب والهواء. فالإنسان بطبيعته التي أوجدها رب العزة يتأثر بمن، وما حوله ويؤثر فيها جميعا أيضاً. وحتى يتم التأثير والتأثير لا بُد من التواصل، واللغة أهم أسباب التواصل بين بني البشر. فاللغة هي التي تنقل الأفكار والمعتقدات والمذاهب والآراء، وتنقل المعارف البشرية، والآداب، والعلوم، والفنون، والمواهب المختلفة. وتنقل أدق المشاعر الإنسانية بين الناس. وعن طريق اللغة يتصالح أهل الكون، وعن طريقها يقيمون المعارك ويشنون الحروب، ويقومون بالعدوان أو صده. فما الدلالة التي حملها التركيب؟ وما السياقات المختلفة التي تحيط بالتركيب حتى يصبح من نتاجه حرب ضروس، تغير وجه التاريخ على هذه البسيطة؟ نعمة تركيب يحمل رسالة، معنى معيناً، من مرسل إلى متلقين.. عبر قنوات التواصل، فيحدث التفاهم، وتؤدي الرسالة غرضها،

وغايتها، فتقوم الحرب، أو تتحقق أشياء، أو غير ذلك من الأمور التي تحملها الرسالة اللغوية. فالإنسان يفكر لغةً، وينطق فكراً. ومهما يكن من أمر هذه اللغة، أو أمر هذا الفكر، فإن الإنسان عندما يتبنياً لنطق اللغة، يستحضر في ذهنه المعنى الذي يريد إيصاله للآخرين، ثم يلبسه الألفاظ التي تدلُّ عليه، وينقله للآخرين، فالمعنى هو الأساس الذي يبنى عليه المتكلم ألفاظه وتراكيبه. مع أنه ليس هناك فصلٌ بين الدالِّ والمدلول في عقل الإنسان. وهذا المعنى المراد قائمٌ في النفس. وهو نفسه الذي يقتضي ترتيب الألفاظ والمفردات بطريقة معينة حسب ترتيبها في النفس. مما يوجب اعتبار ضم الأجزاء بعضها مع بعض، بحيث توضع كل مفردة في موضع لعلهُ يقتضي وضعها في الموضع الذي وضعت فيه (وحتى لا يجوز نقلها إلى مكان آخر، وحتى ولو وضع - بعض منها - في مكان غيره لم تصح<sup>(١)</sup>).

وبعد تتبّع الباحث، التتبع الدقيق، في كتاب سيبويه، وفي بعض الكتب النحوية الأخرى، يرى أن المعنى يؤثر في ترتيب كلمات التركيب والجمل، كما أن التراكيب والجمل تؤثر في ترتيب بعض الكلمات ومعانيها، فالجملة تؤثر في معنى الكلمة، والكلمة تؤثر في معنى الجملة والتركيب، وهذا ما يُعرف بالمعنى الساقى<sup>(٢)</sup>. يتضح هذا في قوله تعالى: (فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ)<sup>(٣)</sup>. فالمعنى المراد في الآية الكريمة، هو الذي جاء بصورة بثائه على ما جاء عليه. ووراء تأثير معنى الجملة في اللفظ واللفظ في الجملة يعرف المعنى المراد من التركيب، دون أن يجري له ذكر في التركيب، ولا فيما سبقه، ولكن المعنى المراد يستنتج من السياق اللغوي كله. فالمقصود الروح.

وإبتداءً بقول الباحث: إذا كانت اللغة نفسها نشأت من أجل إيصال المعاني. واللغة مجموعة تراكيب. فالمعنى وراء اللغة والمعنى أساس بناء التركيب الواحد، وأساس بناء

(١) عند الفاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٩٤.

(٢) د. محمد علي الخولي، علم الدلالة، علم المعنى، ص ٦٩.

(٣) الواقعة آية: ٨٣.

الجملة الواحدة، لأن المعنى سبب وغاية، فالمعنى يؤدي إلى بناء التركيب، على هيئة مخصوصة بترتيبها وإعرابها، والتركيب يكشف عن المعنى.

وبناء التراكيب يعني ثباتها ودوامها، وذلك لأن البناء (وضع شيء على شيء، على وجه يُراد به الثبوت والدوام)<sup>(١)</sup>. فبناء التراكيب يشبه بناء العمارات (الذي يتم بالطين والأجر، ويلزم موضعه لا يزول عنه)<sup>(٢)</sup>. ويرى الباحث أن بناء التراكيب رغم مرونته، أثبت وأكثر استمراراً من بناء العمارات. لأنّ لبناء التراكيب معنى وهدفاً تحقّقه عن ضربٍ من بنائها على نسقٍ خاص، وطريقة محددة، فلما تتغير إذا أريد منها ذلك المعنى نفسه. وهذا يعني إطرادها في الاستعمال، واستمرارها مع الأيام، وأنها تنطق على حسب ما نطق به أهل اللغة.. (ألا ترى أنه لما ثبت في كلامهم ارتفاع الاسم في إسنادهم الفعل إليه، نتقدم استعمالهم له كذلك). من هنا دوناه وانتفعنا به وصار له وجه وفيه فائدة. فاستعملناه كما استعملوا<sup>(٣)</sup>.

إنّ للعرب طريقتين في بناء التراكيب، حسب المعاني وحسب مقتضيات تروابط العناصر اللغوية، وطريقة تألفها معاً، بناءً على خواصها ومميزاتها البنائية والتركيبية، وحسب مقتضيات المباني النحوية. كل ذلك يشكل أساساً عامة لبنائها، وأهمها الإسناد الذي به تتركب كلمة مع أخرى، تنسب إحداها إلى الثانية، إذا كان لإحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يُخبر موقع الخبر وتمام الفائدة<sup>(٤)</sup>. وهذا ما عناه سيبويه في باب المسند والمسند إليه (وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً)<sup>(٥)</sup>. هذه الطريقة والأسس في بناء التراكيب ميّزتها بميزة الثبوت رغم مرونتها، وسهولة حركة كلماتها. وصار للعرب أنماط شكلية وصور محددة في بناء تراكيبها. وساعد نزول القرآن

(١) ابن بعشر، شرح المفصّر ٣/٨٠.

(٢) عبد الله بن حمد النازلي، البناء في اللغة العربية، قسم الإعراب، ص ١٥.

(٣) يُنظر أبو حني الفارسي، المسائل البغداديات، ص ٣٠٦.

(٤) ابن بعشر، شرح المفصّر ١/٢٠.

(٥) سيبويه، الكتاب ٢٣/١ طبعة هارون.

الكريم بلغة العرب، في تكوين أنماط لغوية، اتخذ منها العرب مثلاً علياً في البلاغة  
 يحدوثها، ويستعملونها. وفي تكوين وحدة لغوية ارتبطت بها عواطف القوم ارتباطاً  
 وثيقاً، مما وضع حداً لاختلاف اللهجات وتشتتاً<sup>(١)</sup>. وها نحن نستخدم تراكيب تشبه في  
 طريقة بنائها وإعرابها ما استعمله امرؤ القيس والنابعة وإن اختلفت بعض الألفاظ في  
 الاستعمال هذه الأيام بسبب زوال دواعي استعمالها.

ويقصد بالتراكيب (الجمل الاسمية والجمل الفعلية)<sup>(٢)</sup>. سواء أكانت هذه الجمل  
 مكتملة أم غير مكتملة العناصر؟ فالفعل اللازم يقتضي فاعلاً، ويكتفي به. والفعل المتعدي  
 يقتضي فاعلاً ومفعولاً به. و (إن) تقتضي مسنداً ومسند إليه. و (كان) تقتضي اسمين الأول  
 منهما يحى مرفوعاً. ويحيى الثاني منصوباً. وإذا كانت كان وما جرى مجراها تامة اكتفت  
 بمرفوعها، والأفعال القلبية تقتضي مفعولين ولا يجوز الاختصار على واحد منهما نحو  
 حسبت العدل أماناً، ورأيت الله أكبر كل شيء. كما أن علاقات العطف والتمييز والاستدراك  
 تشترك في أنها تُعطي تركيباً من عنصرين على الأقل. فلا يوجد معطوف دون أن يتقدمه  
 معطوف عليه. ولا يوجد تمييز دون أن يسبقه مُميز. ولا يوجد استدراك إلا إذا وجد قبله ما  
 يكون ما بعده استدراكاً عليه. والمبتدأ يقتضي خبراً. وحرف الجر يقتضي اسماً مجزوراً،  
 كما أن المضاف يستدعي المضاف إليه. هذه بعض المقضييات التي يجب الأخذ بها، عند  
 النظر في التراكيب اللغوية.

والمعاني هي عمدة بناء التراكيب، فالتراكيب تعتمد في بنائها على أقسام الكلم في  
 العربية، الأسماء والأفعال والحروف. ولكن كيف يتم الربط بين هذه الأقسام الثلاثة حتى  
 تتكون الجمل والتراكيب التي نريدها ونتوخاها؟ إن عملية ضم الألفاظ بعضها إلى بعض

(١) د. فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، ص ٣٩.

(٢) ينظر سيبويه، كتاب ١/٢٣، وابن يعيش، شرح المفصل ١/٢٠، و د. محمد المبارك، فقه اللغة

وخصائص العربية، ص ٢٩٥، و د. محمد علي الخولي، علم الدلالة، ص ٢٢٢-٢٢٤.

والربط بينها يتم من خلال (ترتيب معانيها في النفس. بتوحي معاني النحو<sup>(١)</sup>). وحقاً، لا تتم عملية ضد الألفاظ أو ترتيبها متجاورة بطريقة عشوائية. لصياغة تركيب أو جملة، وإنما تتم عملية ترتيب الألفاظ حسب ترتيب معانيها، وتتسق دلالاتها في العقل<sup>(٢)</sup>. ولا تنظم الألفاظ في جملة من حيث هي ألفاظ، وبمعزل عن دلالاتها، ومعانيها، وذلك يدل على أن الترتيب والترتيب يكون بين المعنى لا بين الألفاظ، لأن الألفاظ أوعية للمعاني<sup>(٣)</sup>. ولكن المعنى لا يظهر إلا بالألفاظ.

ويؤمن الباحث بأن اللغة حدث دلالي، أو نظام دلالي اجتماعي يقينه أصحابه تفسير لعالم<sup>(٤)</sup>. واللغة مجموعة تراكييب وجمم. وهذا يكون التركيب حدثاً دلاليّاً يتولد دلالة فيه بدور الفاعل والمنظم والفاعل للحدث تكلامي، والتركييب اللغوي، والتركييب لغوية تعتمد قيمتها من الدلالة التي تنظم حدوثها، ويصير لتعقد الدلالي أثره الكبير في بناء المكون النحوي الذي به تنظم الجمل والتركييب وهذا يجعل الكلام مطابقاً لمقاصد المتكلم، وغاية تعبيره. (فإذا كان ذلك فإن النحو يصبح شعباً للدلالة ومنجزاً بيئياً، أو بعبارة أخرى تلزم النحو والدلالة وهذا يدل على أن وجود النحو والدلالة قائم على التلازم ضرورة، أي يتم وجود مكون منهما بوجود المكون الآخر)<sup>(٥)</sup>.

وهذا يعني بالضرورة ترتيب الكلمات متجاورة تربطياً علاقات حسب مقتضيات لغواني النحوية. وهذا (يؤدي إلى معرفة موقع الكلمات الإعرابي)<sup>(٦)</sup> عند التركيب لاختلاف المعاني<sup>(٧)</sup> المرادة فيها، لذلك يجب على الناظر في التركييب اللغوية لإعرابها، أن يمتد

<sup>(١)</sup> ينظر عبد القاهر انحراسي، دلائل الإعجاز، ص ٤٠٠.

<sup>(٢)</sup> ينظر السبق، ص ٩٤، ٩٥، ٩٨. وينظر د. مصطفى حسنة، نظام الارتباط والربط، ص ١٠.

<sup>(٣)</sup> السابق، ص ١٢١، ١٢٢.

<sup>(٤)</sup> د. منير حسني، التراكيب والدلالة، ط ٩٦، ص ٤٦. ود. شكري عبده - اللغة والإبداع، ص ٤٠٤.

<sup>(٥)</sup> د. منير حسني، التراكيب والدلالة، ص ٤٧.

<sup>(٦)</sup> عبد الله بن حمد بن عبد الله الدليل، البناء في اللغة العربية قسم الإعراب، ص ٢٥.

<sup>(٧)</sup> الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص ٦٩.

معانيها أصدق تمثيل، حتى يستطيع معرفة إعرابها (لأن أول واجب على المغرب، أن يفتح ما يعربه، مفرداً أو مركباً) <sup>(١)</sup> وعدم فهم المعنى يؤدي إلى فساد الإعراب.

وليداً فرق سيويه بين قول القائل (من كان أخاك)، ومن كان أخوك؟ كما نقول من ضرب أبك، ومن ضرب أبوك؟. إذا جعلت الأخ والأب مفعولاً بهما نصب، وإذا جعلتهما فاعلين رفعين، ومث ذلك: أنيهم كان أخاك، وأنيهم كان أخوك، ونقول: ما كان أخاك إلا زيد كقولك، ما ضرب أخاك إلا زيد <sup>(٢)</sup>. ومثل ذلك قوله تعالى: (ما كان حجتهم إلا أن قالوا) <sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: (وما كان جواب قومه إلا أن قالوا) <sup>(٤)</sup>. فالمعنى أصل بناء التراكيب وإعرابها.

ولعل السرى، في إبداع وخلود عبد القاهر الجرجاني، أنه (انطلق في دراسة تراكيب العربية، من المعنى إلى المعنى) <sup>(٥)</sup>. وهو جوهر نظرية التعليق والنظم عنده. ومدار تعليق الكلام بعضه ببعض يكون في العقل. أما النظم فهو ترتيب الألفاظ المنطوق على صورة جمل وتراكيب، ولكن حسب ترتيبها في العقل. وحسب معاني النحو والمعاني غير النحوية التي يربدها المتكلم من التركيب. وحقبة تتجاوز الألفاظ والكلمات. وتستند في ذلك التجاور إلى معانيها، وإلى علاقات نحوية تربط بينها. لتعبر عن معنى. لذلك جاء معنى الاستدراك في العربية، بناء على ما سبقه من معنى كما في قول الشاعر:

بكل تداورنا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

ثم استدرك الشاعر وقال:

<sup>(١)</sup> ابن هشام، معاني التنبيه ٥٢٧/٢.

<sup>(٢)</sup> سيويه، الكتاب ٥٠/١.

<sup>(٣)</sup> الجاثية، آية: ٢٥.

<sup>(٤)</sup> الأعراف، آية: ٨٢.

<sup>(٥)</sup> د. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص ٣.



على أن قُرب السَّارِ ليسَ بِمَنَافِعِ إذا كَانَ مِنَ تَهَوَّاهِ لَيْسَ بِذِي وَدَا<sup>(١)</sup>

والأصلُ في بناء التراكيب أن تُذكر العناصر الأساسية في التركيب، ليتضح المعنى. ويُخرج على هذا الأصل بالإضمار أو الحذف المراد وغير المراد، ولكنه يبرز المعنى. وهذا الحذف ينوِّيه من شجاعة العربية التي يُحذف فيها أحد عناصر التركيب، غير مراد أو مراداً؛ وهو عندما يُحذف وهو في النِّية مراد لأن المحذوف في المعنى مقدَّر ومُنوَّى<sup>(٢)</sup>. والأصل في بناء التراكيب ترتيب وتخرج التراكيب على هذا الترتيب بالتقديم والتأخير. (أي هناك عوارض تعرض لمكونات التراكيب اللغوية، في العربية حسب منطقتها الخاص. هذا المنطق الذي لا ينزك إلا بالتزام منبج التحليل الذي به وحده يمكن الوقوف على مغزات التركيب اللغوي، وما يضراً عليها من تغير بالتركيب)<sup>(٣)</sup>. وهذا المنهج قد التزم به سيبويه، في تحليله تراكيب العربية، وفي تأصيله أسس بنائها، وتواجد عناصرها، وتقدير ما حُذف أو أضمر فيها. وفي إعراب أي عنصر من عناصرها، في خضم المعنى الكبير.

ويستحكم المعنى في نوع الوظيفة التي تقوم بها الكلمات في التراكيب. لأن بعض الكلمات قد لا يتغير لفظياً، وتتنوع وظيفتها من تركيب إلى تركيب، وهذا التغير ناتج عن تغير معناها. فكان الناقصة تختلف عن كان التامة<sup>(٤)</sup>. فكان الناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ولا يستم معناها إلا به. أما كان التامة فنكتفي بالاسم المرفوع بعدها، ولا تحتاج إلى خبر. وذلك إذا كانت بمعنى وقع أو حدث أو خلق<sup>(٥)</sup>. وهذه المعاني لا تتكشف إلا بالتركيب لأن التركيب حتمية لغوية، حتى تؤدي اللغة وظائفها عن طريقه، وذلك (بتأليف الصيغ من الأصوات، ثم تركيبها في جمل)<sup>(٦)</sup>. ويتم هذا التركيب ضمن مقتضيات علم النحو، وقوانينه.

(١) د. محمد علي الخوري، عند الدلالة، ص ١٦١.

(٢) ابن جني، الخصائص ٣١٣-٣١٤، ويُنظر ٣٦٠/٢.

(٣) د. علي أبو المكارم، نظائر اللغوية في التراث النحوي، ٧٢/١.

(٤) د. محمود شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص ٢٦.

(٥) نصر الله فارس، عند تحليل زكريا، المنصف في النحو واللغة والإعراب، ص ١٥٢.

(٦) د. علي أبو المكارم، نظائر اللغوية في التراث النحوي، ٢١٨/١.

وبالمرجوع إلى معانيه<sup>(١)</sup>. ومحور الكتب النحوية تحليل مبادئ النحو، وفصوله ووجوهه، للنظر في الكلام، ومجاريه النحوية، (في إطار نظرية جوهرية تتمثل في العلاقات التركيبية داخل الجملة. بنوعي المعاني النحوية المتولدة عن نظرية الإعراب والعامل)<sup>(٢)</sup>. لأن الإعراب، ونظم التركيب، والظواهر المتبدلة في التراكيب العربية هي (الدعامة أو المحور المستخدم في اللغة)<sup>(٣)</sup>.

والإعراب ميزة خاصة للغة العربية، والالتزام بموافقة الإعراب للمعنى منهج سار عليه النحاة<sup>(٤)</sup>. وهو الذي دفع الخليل (ت ١٧٥هـ) إلى ملاحظة اختلاف وجية الكلام في الرؤية في قوله تعالى: (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة)<sup>(٥)</sup>. فقال: هذا واجب، وهو تنبيه كأنك قلت: أسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا. وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى<sup>(٦)</sup>.

واللغة العربية تتبع نظاماً خاصاً في تركيب جملها وتراكيبها (يقوم على الائتلاف بين المعاني الحزئية)<sup>(٧)</sup> للألفاظ والمفردات، وطرق التركيب والعقد بين مكونات الجمل والتراكيب ترجع إلى العامل النحوي وإلى السياق الدلالي، والعقل، واختيار المتكلم. (وهو ضرب من البيان والإعراب)<sup>(٨)</sup>. مع أن للعربية (شجاعة كبيرة)<sup>(٩)</sup> في طرق بنائها تراكيبها، مراعية في ذلك (معاني النحو)<sup>(١٠)</sup>. وتعرض لمكونات التركيب اللغوي أحكام

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢١٧-٢١٨. الخصائص ١/١١٠.

(٢) المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص ١٧.

(٣) عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص ٢٦.

(٤) د. محمد المبارك، النحو العربي، ص ٥٨.

(٥) الحج، آية: ٦٣.

(٦) سيبويه، الكتاب ٣/٤٠. ود. محمد المبارك، النحو العربي، ص ٥٨.

(٧) د. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ٢.

(٨) السابق، ص ٢.

(٩) ابن جني، الخصائص، ٢/٣٦٠.

(١٠) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢١.

جديدة، لم تكن له من قبل بسبب العقد والتركيب، كما يحدث من رفع الفعل المضارع ونصبه بعد الفاء نحو قوله تعالى : (لَعَلِّي أُلْبِغُ الْأَسْبَابَ سُبَابَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَاطْلَعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى) <sup>(١)</sup>. والسبب في ذلك أن المعنى في النصب غير المعنى في الرفع. وإنما كان ذلك لأن الفاء ليست هي الناصبة للفعل بذاتها. (بل قد تضررُ بعدها أن فتصب، وتجرى ولا إضمار بعدها فلا ينصب الفعل المضارع) <sup>(٢)</sup> بل يكون مرفوعاً. وهذا يعني أن الكلام المنطوق يُعكز أن يتصور أفقياً على شكل سلسلة من الوحدات المتعاقبة (تتنظماً علاقات مرتبطة بمساحات زمنية متنوعة، تُسمى التراكيب) <sup>(٣)</sup>.

والعربية تمتلك الكلمات ذوات الصورة التعريفية المناسبة، لكي تأخذ المكان المناسب في التركيب اللغوي. أو الجمل. وكثيراً ما استعمل سيبويه لفظ الكلام للتعبير عن مفرد الجملة. وحللها وفسرّها على مبدأ اكتمالها الشكلي والمعنوي، وحلل المسند والمسند إليه في نوعي الجملة العربية الاسمية والفعلية، وجعل سيبويه جوهر نظريته النحوية العلاقات التركيبية المتحققة بالمعنى الذي يريده المتكلم حسب نظرية العامل مع اهتمامه الكبير بنوع المتكلم والمخاطب في بناء الجمل والتراكيب المختلفة بمعانيها المتوخاة منها. وأن معناها لا يهتم إلا بذكر عناصرها لفظاً أو تقديراً، فإذا لم تكتمل عناصرها لجأ إلى تقدير المضمورات والمحذوفات اعتماداً على المعنى. لذلك تعد ظاهرة الاعراب من أوضح الظواهر في اللغة العربية <sup>(٤)</sup>، وهذه الظاهرة تنشأ من (مضامة اللفظ للفظ) <sup>(٥)</sup>. وهذه المضامة أو التعليق هي النظام اللغوي بأوسع معانيه. إذ ليس كل لفظ بوسعه أن ينضم إلى لفظ آخر عشوائياً، وإنما ينضم اللفظ المخصوص، إلى لفظ مخصوص ببيئة مخصوصة، وترتيب معين، وعلامة -

(١) عاقر / آية ٣٦ م ٣٧ .

(٢) كمال الدين علي بن سعود الفرخان/ تحقيق محمد بدوي المختون، المستوفى في النحو، ص ٥٦.

(٣) د. محمد فتوح، في الفكر النحوي، ص ٦٣.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/٢٣، ٢٣، ٣٦. د. محمد حماسة عبد اللطيف. العلامة الإعرابية بين التقيد والحديث، ص ١١٩.

(٥) ابن جني، الخصائص، ١/١١٠.

إعرابية-مخصوصة. وهذا هو جوهر تركيب الجملة أو تأليفها، والعرف اللغوي العام هو الذي يضع هذه القواعد<sup>(١)</sup>، وتذ هي أن تتوغل قضية الإعراب في صميم علوم القرآن، وعلوم اللغة، والبلاغة، والإعجاز، وليست قصرا على علم النحو<sup>(٢)</sup>.

ويرى الباحث أن مدلول الإعراب أوسع من مدلول الحركة الإعرابية. لأن الإعراب كما يقول شبحي الجنير الأستاذ الدكتور سمير استينية (قضية عقلية) تتضمن التصر في كل المكونات اللفظية للتركيب اللغوي، لإدراك أثر هذه الألفاظ بعضها في بعض. ويفيد الباحث مما يراه ابن فارس في الإعراب، في تأكيد هذا المدلول. فالإعراب عند ابن فارس من العلوم الجلية التي حصت بها العرب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخير الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مفعول، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد<sup>(٣)</sup>. وهذه إشارة ذكية متقدمة من ابن فارس يرى فيها أن الإعراب، أوسع من العلامة الإعرابية. لأن الإعراب يكشف عن المعاني النحوية والتي يراد بها دلالات حياتية. ولا تظهر هذه الدلالات إلا بالتركيب، (والتركيب في العربية مرن، لا يلتزم حدودا صارمة في بناء مكوناته لارتباط الإعراب ببنية الجملة والتركيب في العربية، مما جعله عنصرا بنويًا هامًا، إذ لولاه لأصبحت الجملة عناصر متجاوزة هامة لا سبيل إلى اتصال معانيها، لأنه لا سبيل إلى تحديد وظائفها)<sup>(٤)</sup>.

ورغم أن فكرة العامل كانت محور التفكير النحوي، في زمن سيبويه، وهي فكرة نظرية محضة، (نبعت من سعي النحاة، لإقامة نظام دلالي ذهني قادر على أن يفهم اللغة. إلا أن سيبويه استخدم فكرة العامل استخداما وظيفيا، كتفسير ارتباط أجزاء الجملة بعضها

(١) عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز، ص ٩٨. د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ١٧١.

(٢) د. منيرة بنت حسين العولاء، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، ص ٨٨.

(٣) ابن فارس الصحاح، ص ٧٢.

(٤) د. عبد الحميد السيد، التصيق النحوي، ص ١٢٦، ١٢٧.

ببعض<sup>(١)</sup>. ويظهر هذا في مسألة عدم جواز الفصل بين الجار والمجرور، أو بين الحروف العاملة في الفعل، والفعل. أما كلام سيبويه عن المصادر المنصوبة حالا فليس فيها كلام عن عامل، وإنما فيه إشارة إلى أصل تركيبه، وهو مجيء اسم الفاعل حالا. أما المصدر الذي يجيء حالا، فعلى معنى اسم الفاعل. وليس كل مصدر يجوز أن يجيء حالا<sup>(٢)</sup>.

فارتباط النحو بالمعنى عند سيبويه أمر في غاية الوضوح وعندما ناقش سيبويه قول ذي الرقة<sup>(٣)</sup>:

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عِيْلَانَ حَرْبَهَا      عَلَى مُسْتَقَلِّ لِلنَّوَابِيبِ وَالْخَرْبِ  
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضًا سَمَا لَهَا      عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صَنْعِبِ

قال: يرى الخليل أن نصب (أخاها) على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جيلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما<sup>(٤)</sup>. ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكر أهل ذلك، ثم ربط سيبويه ليبين هذا البناء التركيبي في الاستعمال وبين قوله تعالى: (والمقيم الصلاة)<sup>(٥)</sup>، يبين أن المقصود، وأذكر المقيمين. ولكنه نصبه على فعل لا يستعمل إظهاره<sup>(٦)</sup>.

فالنصب سم على إرادة المتكلم، وعلى شيء معلوم عند الناس. وهو للدلالة على الثناء والمدح. وهذا ربط بين الحركة الإعرابية والإعراب وبين المعنى والتركيب. وهذا يفسر مدى التداخل بينها. ومن المسلمات البديهية أن يؤدي التركيب كله بما فيه من مكونات لفظية وإعراب وحركات إعرابية، المعنى الدلالي والنحوي. وهذا هو مفهوم الإعراب

(١) د. شكري محمد حيد، اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي، ص ١٠٤.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب ١/ ٣٧٠ - ٣٧١.

(٣) السابق، ٦٥.

(٤) السابق، ٦٥/٢.

(٥) النساء آية / ١٦٢.

(٦) سيبويه / الكتاب، ٢ / ٦٥ - ٦٦.

الواسع. وهذا يستدعي إعادة النظر في بعض الأحكام التي أطلقت على بعض التراكيب نحو ما تكررت في بعض كتب النحو من تراكيب، على أنها من النوع الذي اتفق إعرابه واختلف معناه. وتكرر ذكرها والترويج لها لإثبات دعوى - لا تقوم أساسا - مفادها أن علامات الإعراب والإعراب لا يدل على المعنى، ومن التراكيب التي اتفق إعرابها واختلف معناها<sup>(١)</sup>.

إن زيدا أخوك      لعل زيدا أخوك      وكان زيدا أخوك.

ويرى بعض الباحثين المعاصرين<sup>(٢)</sup> أن المعاني المختلفة في هذه الأمثلة هي معاني الأدوات. فالتوكيد تفيد إن. والرجاء تدل عليه لعل. والتشبيه يستفاد من كان. بينما يرى الباحث أن التراكيب السابقة تراكيب اختلف معناها، فاختلف إعرابها لذلك. وذلك لما يلي:

- الإعراب لا يقصر فقط على الحركة الإعرابية وحدها. أو على الحرف الذي ينوب عنها. فالحركات الإعرابية إمارات وعلامات ودلائل على الإعراب، وليست الإعراب. لأن الحركات لو كانت الإعراب لما حصلت الإضافة بينهما نحو (حركات الإعراب). وهذا يعني أن الإعراب قضية عقلية أوسع من الحركة.

- الإعراب يعني وصف اللفظ المعرب وصفا كاملا دقيقا تماما\*.

- يختلف معنى التراكيب السابقة اختلافا كبيرا، وهذا الاختلاف في المعنى أدى إلى اختلاف بناء التراكيب. وهذا الاختلاف ذو تأثير مزدوج. يتضح ذلك في أن معنى أن غير معنى لعل، غير معنى كان.

وهذا الاختلاف في معانيها مجمع عليه في كل كتب النحو، قديمها وحديثها، ولم يخرج أحد من النجاة على هذا الإجماع. فإن للتوكيد ولعل تفيد الترجي وكان تفيد التشبيه. وإفادة هذه المعاني في التراكيب نخلت إن في التركيب الأول لتأكيد الخبر والحكم. ودخنت

(١) الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص ٧٠، و د. محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص ٢٦٧.

(٢) د. محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص ٢٦٧.

لعل في التركيب الثاني لإفادة الترجمي، وإفادة معنى التشبيه دخلت كأن في التركيب الثالث، وبصورة أدق، فإن قائل التركيب الأول يعلم علم اليقين أن زيدا أخوك، ويؤكد هذا العلم بـ إن، كأن السامع يشك أو يتردد ولهذا يؤكد له الخبر بأداة من أدوات التوكيد. أما قائل التركيب الثاني فيجوز لا يعلم أن زيدا أخوك. فالقائل لا يعلم حقيقة اسم الأخ، ولكنه يعرف شخصا اسمه زيدا، ويعلم أن للمخاطب أبا. ولكنه لا يعلم أن الأخ هو زيد الذي يعرفه، ولعدم زيد المعرفة هذه بنى تركيبه على الرجاء، فأدخل لعل على التركيب على رجاء أن يكون الأخ هو زيد، وهذا الرجاء لا ينفي ولا يثبت على وجه اليقين أن يكون زيد هو الأخ، فقد يكون ولا يكون، ويظل المعنى رجاء، والرجاء قريب الوقوع، وإن غدا في بعض الأحيان مستحيلا. أما التركيب الثالث فيقينا ليس زيد هو الأخ. فالأخ شخص غير زيد، ولكن المتكلم بنى كلامه على معنى التشبيه. فشبّه زيدا لقوة علاقته بالمخاطب كأنه أخ. وزيد شخص والأخ شخص آخر يؤكد هذا قولنا: كأن زيدا أسد، فزيد ليس الأسد حقيقة، ولكنه مشبه بالأسد قوة وصلابة. وعلى هذا فزيد ليس أبا، ولكنه بمنزلة الأخ انتماء..

أما اختلاف الإعراب فقضية واضحة كل الوضوح. لأن الإعراب الدقيق التام ما

يلي:

أخوك في التركيب الأول خبر إن مرفوع، وفي دمج التركيب الثاني خبر لعل مرفوع. وفي التركيب الثالث خبر كأن مرفوع.

وعنّي عن الذكر أن خبر إن غير خبر لعل، غير خبر كأن. لذلك اختلفت المعنى

فاختلفت الأبنية في التراكيب. فاختلف الإعراب.

ويتساءل الباحث.. هل التركيبان الآتيان متساويان في المعنى والإعراب؟ وحمداً: إن

زيدا أخوك. وزيد أخوك. وكلمة (أخوك) فيهما خبر مرفوع ولكنها في التركيب الأول خبر

إن، وفي التركيب الثاني خبر للمبتدأ. ويرى الباحث أن الفرق بينهما كبير في المعنى

والإعراب.

وتساؤل آخر، هل نستطيع أن نخترع لكل إعراب علامة خاصة؟ مع أن علامات الإعراب ثلاث. وهل نمنع أن تنتقل معاني الأدوات إلى التراكيب كاملة كما في إن وكأن ولعل، ولم ولن ولا الناهية؟

وتساؤل آخر: هل تقوم العلامة الإعرابية وحدها بدون ألفاظ أو بناء؟

إننا لا نستطيع أن نقيم علامات إعرابية دون ألفاظ يتم بناؤها حسب أنظمة النحو المعمول بها في اللغة. لأن المعاني النحوية معاني أنظمة. ولكن المعاني النحوية لا تطلق لذاتها أي لتكون غاية في التركيب اللغوي. وإنما نبني كلامنا عليها لتبين عن المعنى الدلالية.

وهذا يؤكد أن الدلالة (هي أداة النص في إنتاج نفسه. كما أن الكلام يتمثل في أداء المتكلم نسقا كلياً تنتج الدلالة وتعطيه شكله الدال<sup>(١)</sup>. لأن المتكلم مهما تكن صفته كاتباً أو صحفياً أو مؤرخاً أو شاعراً، فإنه يقوم بنشاط حقيقي في تركيب المعاني<sup>(٢)</sup>.

وميزة التراكيب اللغوية لا تكون لتركيب على آخر حتى يكون له في المعنى تأثير لا يكون لصاحبه<sup>(٣)</sup>.

(١) د. منذر عياشي، التسانيات والدلالة، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٩.

(٢) د. جوزيف ميشال شريم، دليل الدراسات الأسلوبية، ط ١، ١٩٨٥، ص ٢١.

(٣) ينظر عبد الغافر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٥٥.



يفكر القائل بمعنى مُعَيَّن عن طريق اللغة، وحتى ينقل هذا المعنى يؤلَّف تركيباً يتَّبع بحرية واسعة في تشكيله، وبناءه اعتماداً على خاصية الإعراب في اللغة، لذلك يتضح أثر المعنى في اختيار أنواع التراكيب التي تبرزه. فجاء عن العرب نحو ما أحسن زيداً! وما أحسن زيداً. ما أحسن زيداً؟<sup>(١)</sup>. فالمعاني المختلفة التي أرادها القائل، أثرت في بناء التراكيب وإعرابها. وهي التي أثرت في بناء تراكيب نحو: أكرم سعيد أباه. وشكر سعيداً أبوه. فالمعنى المراد في التركيب (أكرم سعيد أباه) والاهتمام بمن قام بالحدث (سعيد) والتركيز عليه، أدى إلى مجيئه مرفوعاً على أنه فاعل. بينما في التركيب الثاني (شكر سعيداً أبوه) كان اهتمام القائل بمن وقع عليه. الحدث، مما سوغ مجيئه منصوباً على أنه مفعول به. لذا يقول ابن جنى (علمت يرفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول. ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه. فالإعراب : الإبانة عن المعاني بالألفاظ)<sup>(٢)</sup>.

فالإعراب أثر للمعاني التي تقتضي مجيء التراكيب على هيئة مخصوصة في إعراب مكوناتها اللفظية. والحركات التي تظهر على أواخر الكلمات تُعَيِّر بين تلك المعاني المرادة. لذا عرَّف النحاة الإعراب بأنه الإبانة عن المعاني. فكأن العلاقة بين المعنى، وبناء التراكيب علاقة سبب بالنتيجة. والإعراب تغذية راجعة كاشفة عن ذلك الأثر فالإعراب والحركات نتيجة للمعاني، وسبب في تفسيرها أيضاً. يؤكد ما سبق قوله تعالى "وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن"<sup>(٣)</sup>.

ويقول الباحث: كيف نقرأ هذه الآية، لتدل على المعنى الذي أراده رب العزة فيها؟. فلو لا الإعراب وحركاته كما استطعنا ذلك لأن هذه الآية ( لا يمكن أن تكون إلا في لغة لا

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ٦٩.

(٢) ابن جنى، الخصائص ٣٥/١. وابن بعين، شرح المفصل ٣٩/١.

(٣) البقرة، آية / ١٢٤.

يسزال الإعراب فيها حيا صحيحا<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن إبراهيم مفعول به مقدم. ولفظ الحلافة (رب). مرفوع على التعظيم فاعلا.

فكما كان المعنى رائد أبناء اللغة، في استعمالاتهم اللغة، وفي بناء تراكيبيها، كان المعنى رائد علماء العربية في دراستها، في أغلب جوانبها. ومع أن النحو صناعة لفظية، إلا أنها ليست مطلقة، وإنما مقيدة بالمعنى. فالمعنى هو أساس هذه الصناعة ومركزه. والاهتمام بالمعنى يشكّل جزءا كبيرا من الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة، في تفسير وتحليل التراكيب اللغوية، يظهر ذلك في أماكن متعددة، في أي كتاب نحوي، ومن أمثلة ذلك، ما قاله النحاة في قول عمرو بن أحمرا<sup>(٢)</sup>:

أَوْ مَسْحَلٌ شَنْجٌ عَضَادَةٌ سَمْحَجٌ      بِسَرَائِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكَلْمٌ

وقول الشاعر ساعدة بن جؤية<sup>(٣)</sup>:

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ      بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَتَمَّ

إن (عضادة) في الأول، مفعول به منصوب (الشنج) وإن (موهنا) في الثاني، مفعول به منصوب (لكليل). لأن في نصبيهما تقوية للمعنى الذي أراده الشاعر. بينما يكون عنهما منصوبين على الضرفية يؤدي إلى فساد المعنى<sup>(٤)</sup>.

فالمعنى في النحو أهم القرائن التي تؤثر في بناء التراكيب، وتؤثر في تحديد موقع كل لفظ من الألفاظ التي تدخل في تكوينها، وبنائها، وإعراب مكوناتها. لذا قال الفراء: (فإذا رأيت الفعل منصوبا، وبعده فعل قد نسق عليه بـ (واو) أو (فاء)، أو (ثم)، أو (أو)، فإن كان يشكّل

(١) د. محمد حماسة عند تنطيف، العلامة الإعرابية، ص ١٣٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/١١٢، هارون القيسي، شرح عيون كتاب سيبويه ١/٣٥.

(٣) السابق، ١/١١٣، ١١٤. والسابق ١/٣٥، ٣٦.

(٤) السابق، ١/١١٣ حشوة رقم (٢) و ١١٤ هامش رقم (١).

معنى الفعل الذي قبله نسفته عليه، وإن رأيت غير مشاكل لمعناه استأنفته، فرفعته<sup>(١)</sup>. من هذا، فالمشكلة في المعنى بين الفعلين، هي سبب نسق الفعل الثاني على الأول. وعدم المشكلة هي سبب القطع، ورفع الثاني على الاستئناف. فالإعراب والمعنى يتجاذبان الألفاظ في التركيب. شعرا ونثرا، فمتى اعتورا كلاما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب<sup>(٢)</sup>. هذا ما قاله ابن جني. وهذا القول يعتمد على واقع اللغة، في بُدَاثُ التركيبية، وإعرابيا حسب المعنى. والإعراب مفهوم جوهرى في التصرف على بنية الجملة العربية، لقيام تحليل النجاة على المركبات الظاهرة في الكلام، وغير الظاهرة فيه، على أساس مبدأ العامل النحوي في مفهومه التام الذي تحقق من خلاله المقاصد البلاغية<sup>(٣)</sup>. لذا يقرر ابن جني تصحيح الإعراب، لما يتصلبه المعنى، والمعنى لا يبيح للمعرفة أن تكون حالا، كما تكون النكرة، فتشترى بالنكرة، وعلى هذا فإن معنى تشابح المعرفة بالنكرة يمنع أن تأتي المعرفة حالا. نحو: هذا أخوك عبد الله. إذا كان عبد الله اسمه الذي يعرف به. (وهذا الكلام خبيث بوضع في غير موضعه. إنما تكون المعرفة منبئا عطيا، أو منبئا على اسم، أو غير اسم. وتكون صفة لمعروف تنبئته، وتؤكد، أو تنضعه من غيره. فإذا أردت الخير الذي يكون حالا، وقع فيه الأمر، فلا تضع في موضعه الاسم الذي جعل ليوضح المعرفة، أو تُبَيِّنْ به. فتنكرة تكون حالا، وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك<sup>(٤)</sup>).

(هذا أخوك عبد الله) هذا التركيب، على نصب عبد الله حالا، وصفه سيبويه بأنه كلام خبيث بوضع في غير موضعه لأن عبد الله اسم الأخ الذي يُعرف به، والمعرفة تصلح أن تنبئ أو يبني عطيا، وأن تصف أو تؤكد، أو تُسْتَأْنَف، أما أن تكون حالا فيذا لا يجوز، وبشأنه

(١) الفراء، معنى القرآن ٦/٢٨٨.

(٢) ابن جني، المحصن ٣/٢٥٥.

(٣) المنصف عشر، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص ٢٥ - ٢٦.

(٤) سيبويه، كتاب ٢/١١٤.

الباحث : على أي هيئة يكون (عبد الله)، الاسم العلم، حالاً من الأخ؟ لهذا وصفه سيبويه بالخبث كما ذكرنا.

والمعنى هو الذي دفع المتكلم إلى بناء مثل هذا التركيب "فيها قائماً رجل" و "فيها قائم رجل" مع أن المعنى يرخج التركيب الأول. لأن المتكلم يكون بين أن يرفع (قائماً)، فيقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يجوز، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وبين أن ينصب (قائماً) على الحال من النكرة (رجل)، وهذا على قلبه جائز، فحمل المسألة على الحال فنصب<sup>(١)</sup>. فالمعاني مؤثرات بناء التراكيب وإعرابها. يتضح ذلك في ما ينقله الجرحاني عن ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس المبرد، وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً. فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم، ثم يقولون : إن عبد الله قائم. ثم يقولون : إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال له أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم : عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم : إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم : إن عبد الله نقائم، جواب إنكار منكر قيامه. فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني. قال : فما أجاز المتفلسف جواباً<sup>(٢)</sup>.

والمبرد (ت ٢٨٥هـ) في هذا متأثر بما قاله الخليل وسيبويه، في باب عدة ما يكون عليه الكلم. وأما قد أجاب لقوله، لما يفعل فتقول قد فعل. ويرى الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر أي إذا كان السائل يتوقع حدوث الخبر، وينتظره، فلا بد للمسؤول أن يراعي ذكر التأكيد في إجابته. ويأتي بقْد التي تفيد هذا التأكيد، فالسائل لا يطلب مجرد العلم فهو يعلم. ولو أجيب بكلام مبدئ به لكان الجواب عبثاً. وإنما يطلب التحقيق، فينتظر التأكيد، وهذا أدخل ما يكون في البلاغة، وفسر القيسي، هذا بقوله<sup>(٣)</sup>، إذا سأل الإنسان عن فعل فاعل، أو كان

(١) ابن جني، الخصائص ٢١٣/١، وينظر سيبويه الكتاب، ١/٢١٣، ١١٢/٢، ١٢٢، ١٢٦.

(٢) عبد القاهر الجرحاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٩٨.

(٣) هارون بن موسى القيسي، شرح عبون كتاب سيبويه ١/١٠٧.

يتوقع أن يخبر به قيل له قد فعل. وإن كان المخبر مبتدأ قلت : فعل كذا، وإن أردت أن تنفي  
والسامع يتوقع إخبارك عن ذلك قلت : لما يفعل، وهو نقيض قد فعل، وإذا ابتدأت قلت لد  
يقول، فإذا كنت مبتدأ فالإجابة فعل، أو لم يفعل ابتدأً ونهياً. وإذا أردت التأكيد فالإجابة قد  
فعل أو لما يفعل ابتدأً ونهياً - مراعاة مقتضى الحال عند من يريد أن يسلك طريق البلاغة،  
ويدخل في عداد البلاغة.

والباحث يقول : إن ما ذكره المنزرد، وما قاله الخليل وسيبويه، وما فسره القيسي يدخل  
في علم البلاغة، لأن مقتضى الظاهر وإلقاء الخبر حسب مقتضى الظاهر، وخروج الخبر عن  
مقتضى الظاهر هي من المصطلحات البلاغية التي نصحت وتحدثت عند متأخري البلاغيين.  
وهذا يفسر تلاحم المعاني النحوية والبلاغية في دراسة التراكيب اللغوية. كما بوضوح اهتمام  
علماء اللغة والنحو بالمعاني التي تبرزها التراكيب اللغوية. لأن المعنى هو الصورة الفعلية  
لها. وفي هذا يقول منذر عياشي<sup>(١)</sup> : فنحن نجد أن العرب وقديماً، وخاصة علماء الأصول قد  
لاحظوا أن ثمة ارتباطاً بين بنية القول صوتاً، وصيغة وتركيباً، وبين دلالة القول، كما لاحظوا  
أن للسياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة، وتوجيه المعنى.

وقديماً قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : (فإن العرب - فيما أخذناه عنها، وعرفناه من  
تصرف مذهبها، غايتها بمعانيها أقوى من غايتها بألفاظها، وإن سبب إصلاحها ألفاظياً..  
إنما هو لتحقيق المعنى وتشريفه. ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول إنما هو  
للفرق بينهما وهذا الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ له، وقيد مقادة الأوفق من أجله. فالمعنى  
إذا هو المكرم المخدوم. واللفظ هو المبتذل الخادم<sup>(٢)</sup>).

إذا فالمعنى الذي يريده المتكلم، والغاية التي يسعى لتحقيقها، يضاف إلى ذلك ما لعرض  
المفردات من تأثير كبير في ترتيب الجملة العربية هو أساس بناء التراكيب والمعنى الذي

(١) منذر عياشي، الساميات والأسلوبية، ص ٧.

(٢) بطر ابن جني، الخصائص ١/١٥٠.

يختار وينتقى المفردات ذو تأثير في العامل. وعند النظر، في نصوص اللغة العربية، يجد الباحث، أن تراكيبها قائمة على العامل، والعمل؛ بعيداً عن الفلسفة، والمنطق والتعليل الأبعد. وذلك لأن تلك التراكيب مبنية على أساس وأصول يجب مراعاتها. فعندما نقرأ قوله تعالى: (الحج أشهر معلومات)<sup>(١)</sup>. يقفز إلى ذهن القارئ أن مكونات التركيب اللغوي الكريم هي الحج.. وهو اسم مذكر معرف بأداة التعريف، وجاء في أول الكلام، وهو مسند إليه، وجاء مرفوعاً، وذلك لتعريفه من العوامل التي تؤثر في حركته الإعرابية، وهو محور العذبة والاهتمام لأننا ابتدأنا به.

والمكون الثاني. أشهر وهو جمع تكسير مرفوع مسند إلى الحج وهو يتضمن حكماً على الحج، ويعطي السامع معنى لا يعرفه. وجاء مرفوعاً.. ووصف بكلمة معلومات التي جاءت جمع مؤنث سالماً، لتضيف تحديداً دقيقاً للأشهر التي يتم فيها الحج، من بين أشهر السنة، وجاءت مرفوعة لأنها تابعة لكلمة (أشهر) المرفوعة.. هذا البناء للتركيب اللغوي لا يتأتى وفقاً لرغبة المتكلم أو المنشي له. ولكنه يبنيه وفق سنن العربية في بناء تراكيبها، التي وصلت إلينا عن طريق القرآن العظيم دستور المسلمين وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب الموثوق بفصاحتهم، وشعرهم، مع مراعاة الحد الزمني والمكاني اللذين وضعهما النحاة لنصوص العربية التي يجوز الاحتجاج بها في اللغة والأدب. ولا يغيب عن بال الباحث أن أصل التركيب اللغوي الحج وقت أشهر معلومات، حذف المضاف فاكتسب المضاف إليه بحالته الإعرابية فبعد أن كانت (أشهر) مجرورة بالإضافة إليها، صارت مرفوعة على أنها خبر للمبتدأ بعد أن حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه (المجورور) مكانه وكان أصل التركيب : (الحج وقت أشهر معلومات، فحذف المضاف من الكلام. فالمتكلم وهو رب العزة يُحدد على وجه الدقة وقت الحج أي؛ إخبار الناس، وتعليمهم الوقت الذي تؤدي فيه

(١) البقرة، آية : ١٩٧.

فريضة الحج. لذا جاء التركيب جملة اسمية لتدل على الثبات والدوام والاستمرار، فمُنذ نزول القرآن، ووقت الحج ثابت معلوم مستمر ما تغيّر فيه شيء.

وهذا المعنى، بما فيه من إعلام ودوام وثبات واستمرار، أدى إلى بناء مخصوص. فارتفع الحج بالابتداء، وأشهر بالخبر - لأن "وقت" حذفت من التركيب - فأخذت كلمة أشير إعرابها. وجاءت الحركة الإعرابية الضم دلالة على الرفع، وكما نرى فليست "الحركة الإعرابية الأثر الوحيد الذي يتركه المعنى - أو العامل - في معموله وإنما هي رمز لتغييرين يحدثان في المعمول بعد تنضج العامل عليه.

أولهما التأثير الذي يثون اللفظ وهو التغير الحركي الظاهر أو المقدر<sup>(١)</sup>.

وهذا واضح في أنّ كلمة أشير كانت مجرورة بالإضافة، لأن البنية الأساسية للتركيب اللغوي هي (الحج وقت أشير معلومات) فلما حذفت المضاف من التركيب، حل المضاف إليه محله، فأخذ حكمه الإعرابي، فصارت كلمة أشير مرفوعة على أنها خير للمبتدأ. وثانيهما التأثير الذي يلحق المعنى<sup>(٢)</sup>.

والهدف الرئيس للغة، هو نقل المعاني من المتكلم إلى السامع، أو من الكاتب إلى القارئ. ونحن نستخدم الجمل في الاتصال أكثر من استخدامنا الكلمات منفصلة. وحتى الكلمات التي قد تبدو مفردة أو منفصلة ما هي في الواقع اللغوي التطبيقي الاستعمالي إلا جمل، حذفت أحد عناصرها. لأنها قد تكون إجابة عن سؤال، أو قيلت في حال بدل عن العنصر المحذوف. وللجملة الواحدة ثلاثة معان<sup>(٣)</sup>.

١١ د. علي أبو العزيم. أضواء اللغوية في التراث النحوي ١/٩٠.

(٢) السابق ١/٩٠.

(٣) د. محمد علي الخولي. علم الدلالة علم المعنى، ص ١٦.

أولاً: المعنى المحايد. وهو معنى الجملة الذي لا يعتمد على موقف محدد. أو على متكلم أو مخاطب. وهو معنى الجملة كما تدل عليه مفرداتها.

ثانياً: معنى المتكلم: كما يقصده المتكلم منشيء الجملة.

ثالثاً: معنى المخاطب: كما يفهمه المخاطب.

وليت علم الباحث بحيثُ بحقيقة ما أحاط بالشاعر عند قوله:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْضًا      يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَلَّا تَلْقَا

هذا التركيب اللغوي المبدوء بالواو، متنوعة بـ قد التي تحيز لها اللغة أن يكون ليا معنيين، معنى التحقيق، في مجيء الفعل الماضي بعدها في الكلام، ومعنى التشكيك إذا وليها فعل مضارع في الكلام.

وهنا أفادت "قد" التحقيق رغم وجود الفعل المضارع بعدها في الكلام، وأسند الفعل المضارع، إلى لفظ الجلالة، الله، وتعذى الفعل إلى الشئتين، في ظرف زماني هو (بعدهما). وفعل مضارع مسند إلى ألف الإثنيين (يظنان) ونائب عن المفعول المطلق (كل) مضافاً إلى المصدر الظن. ومعمول الفعل يظنان، ألا تلاقيا، المكون من أن المخففة، ولا النافية للجنس، واسم لا النافية للجنس الملحقة به ألف الإطلاق. (تلاقيا).

والذي يؤكد عند الباحث، أن قد تعيد التحقيق، في التركيب اللغوي قول الشاعر: بعدما يظنان كل الظن ألا تلاقيا، فكانه قال: يجتمعان. كما بدأ في أول البيت الشعري.

فالمعنى الذي أراده الشاعر، هو الذي أوحى إليه، أن يختار ألفاظه وأن يرتبها بالصورة التي جاءت عليها، لتأخذ الإعراب المناسب لها، بناءً على ذلك المعنى، وبناءً على تجاوزها، أو تضامياً، أو ترتيبياً. والمعنى هو الذي جعله يختار لا النافية للجنس (لا تلاقيا). والمعنى هو الذي جعله يختار (يظنان)، وأن يختار المفعول (كل) مضافاً إلى الظن المصدر،



ليصير المعنى: كل الظن ينفي أي جزئية تلاق، ومع ذلك يلتقيان، ويجمعهما الله. وإذا كان الحدث يتعلق بمشيئة الله، وإرادته، حل وعلا، تزول من أمامه العقبات.

ومن الأمور التي لها أثر فاعل، في معرفة صورة بناء التراكيب، وقيم معانيها، ما يراه ابن جني، من أن الإنسان العادي يفيد من ظروف الكلام أكثر مما يفيد العالم الغائب، يقول: فالحمالون، والحمانيون، والساسة، والوقادون، ومن يليهم، ويعتد منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق، إذا أخبر به عنه ولم يحضره ينسده<sup>(١)</sup>. وقد سبق سيبويه إلى هذا باعتداده دلالة الحال، في تفسير بعض التراكيب.

فالمعنى هو الموضوع الأول والأخير، في دراسة اللغة، أو لا بد أن يكون المعنى هو الأول والأخير في دراسة اللغة، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة. فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة. فالمعنى هو الذي سوغ دخول الفاء في الخبر نحو: (الذي يأتي فله درهم). لأن الذي يأتي في معنى الجزاء، فتدخلت الفاء في خبر الاسم الموصول (الذي) كما تدخل في خبر الجزاء<sup>(٢)</sup>. وما هذا إلا رعاية للمعنى. كأن العلاقة بين الذي وبين (من) التي تأتي موصولة وشرطية. أو جعل إعطاء الدرهم بسبب الإتيان.

ولذلك كان المعنى الذي أراده الشاعر، وهو نفي جميع أنواع الذنب عنه، سبب رفع

كلمة (كله) في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

قَدْ أَصْنَبْتُ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي      عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعِ

فالشاعر يريد أن ينفي عنه، جميع جزئيات الذنب، لذلك، جاء رفع (كله) على أنه مستدأ. وليس الرفع ضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن. ولكن نصباً (كله) على أنه مفعول به منصوب، للفعل (أصنع) لا ينفي عنه جميع أجزاء الذنب، بل ينفي عنه جزءا كبيرا، ويضّر

(١) ابن جني، الخصائص ٢٤٦/١.

(٢) سيبويه، الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٠.

(٣) ابن جني، الخصائص ٣٠٣/٣.

عليه جزء آخر من الذنب. (كأنه يقول: لم أصنع كل الذنب، بل صنعت جزءا منه، وهذا لا يريد الشاعر. وإنما يريد أن ينفي كل الذنب عنه.

ومن العطف على المعنى قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخْمَشِي      لَكَ الْوَيْلُ خُرُّ الْوَجْهِ أَوْ بَيْكٍ مِنْ بَعِي

فالشاعر عطف (بيك) مجزوما على معنى (اخْمَشِي لِأَنَّ اخْمَشِي وَأَخْمَشِي بِمَعْنَى

واحد<sup>(٢)</sup>).

يوجد في دراسات اللغويين صور من التطابق بين الأصوات ومدلولاتها، وما تقرر في بحوث النحاة من تحتم هذه الصور بين أجزاء التركيب اللغوي. ثم ما تأخذ به الدراسات البلاغية، من ضرورة وجود تطابق بين التركيب ككل، وبين الموقف المقول فيه، والمعبر عنه<sup>(٣)</sup>.

وناقش سبويه التركيب الآتية (له صوت صوت حمار) و (له علم علم الفقهاء)، وله

(رأي رأي الأضلاء)<sup>(٤)</sup>.

ويرى سبويه جواز نصب (صوت) في تركيب (له صوت صوت حمار) ويختاره لأن الصوت فعل علاجي. ولأن المتكلم أخبر أنه مر به، وهو يصوت صوت حمار. ويتبين أن سبويه قد اعتمد في تحليل التراكيب، وفي اختيار الإعراب على ضوابط منها سياق الحال، أو الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، أو المقام الخارجي، وما يكتفه من ملابسات، وعلى قصد المتكلم، وعلى دلالة الكلمة المعجمية. لذلك يُرجح النصب ويختاره في تركيب (له صوت صوت حمار) لأن المتكلم مر به وهو في حال تصويت. ولم يرد أن يجعل من (صوت) صفة

<sup>(١)</sup> ابن هشام، مغني اللبيب ٢٢٥/١.

<sup>(٢)</sup> السابق ٢٢٥/١.

<sup>(٣)</sup> د. علي أبو المكارم، ظواهر اللغوية في التراث النحوي ٣٢٤/١.

<sup>(٤)</sup> سبويه، الكتاب ٣٦١/١.

للأول، ولا بدلا منه. ولكن القائل عندما قال: له صوت عِلْمَ أنه قد كان ثمة عمل، فصار قوله: له صوت بمنزلة قوله: فإذا هو بصوت. فحمل الثاني على المعنى<sup>(١)</sup>.

ويفرق سيبويه بين (له صوتاً صوت حمار) وبين له عِلْمَ عِلْمَ الفقهاء وله رأي رأي الأصلاء" يقول سيبويه في تعليقه اختيار الرفع في نحو التركيبين السابقين.

وإنما كان الرفع في هذا الوجه، لأن هذه خصلة تذكرها في الرجل كالحلم والفضل، ولم تسرد أن تخبر أنك مررت برجل في حال تعلم أو تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل تلك خصلة قد استكملت، كقولك: له حسب حسب الصالحين، لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت<sup>(٢)</sup>. ويستكمل الحديث عن المعاني التي تكمن وراء الرفع بقوله: إذا قال: له عِلْمَ عِلْمَ الفقهاء فالمعنى أنه يُخبر عما قد استقرّ فيه قبل رؤيته، وقبل سماعه منه، أو رآه يتعلم فاستدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حالة نُقِيهِ إيّاه، لأن هذا ليس مما يشي به، وإنما التناء في هذا الموضع أن يخبر بما استقرّ فيه، ولا يخبر أن أمثله شيء كان منه التعلّم في حال لقائه<sup>(٣)</sup>.

أما النصب نحو: له عِلْمَ عِلْمَ الفقهاء، فهو على معنى أنك "مررت به في حال تعلم وتفهمه، وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم. وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج، وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، وبذلك على ذلك قولهم: له شرف، وله دين، وله فهم. ولو أرادوا أنه يدخل نفسه في الدين ولم يستكمل أن يقال: له دين، لقالوا: يتدين وليس بذلك، ويشرف وليس له شرف، ويتفهم وليس لهم فهم، فلما كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاج، بعد النصب في قولهم: له عِلْمَ عِلْمَ الفقهاء<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢.

(٢) السابق، ١/٣٦١-٣٦٢.

(٣) السابق، ١/٣٦٢.

(٤) السابق، ١/٣٦٢.

والعرب تُصلح ألفاظها "لأن الألفاظ للمعاني أزمت، وعليها أدلة، وإليها موصلة"<sup>(١)</sup>.  
وعندما يصلح حال الألفاظ يتغير بناؤها في التركيب، ويتغير الإعراب بناء على ذلك ومن  
إصلاح اللفظ أن قول العرب كان زيدا عمرو، له صورة أصلية في الكلام هي: زيد كعمرو  
والتشبيه في التركيب واضح، وإعرابه: زيد مبتدأ، والكاف حرف جر، وعمرو اسم مجرور،  
والجار والمجرور في محل رفع خبر.

ثم أرادوا توكد الخبر فزادوا فيه إن فقالوا: إن زيدا كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد  
التشبيه فقدموا حرفه في أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف  
وهي جارة لم يحز أن يتأخر (إن) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحيد  
فقالوا: كان زيدا كعمرو<sup>(٢)</sup>.

وبعد النظر إلى صورة التركيب النهائية التي جاء عليها، يلاحظ الباحث أن صورته  
قد تغيرت إلى (كان زيدا عمرو) فدخلت كان .. المبنية من الكاف التي تفيد التشبيه، ومن أن  
التي تفيد التوكيد، وتحولت حالة الرفع في زيد على الابتداء إلى حالة النصب على أنه اسم  
"أن" وتحول المجرور من مجرور بحرف الجر، إلى مرفوع على أنه خبر أن.

ويتضح أن المعنى في "زيد كعمرو" هو إخبار عن زيد، الذي جاء مقدماً في أول  
الكلام للعناية والاهتمام، فابتدأ به الكلام على معنى أنه شبيه بعمرو، أو أن مثله عمرو. وهذا  
الخبر خبر ابتدائي، ويلقى هذا الخبر، بهذه الصورة إلى إنسان يجهل حقيقة زيد، ويجهل  
المخاطب بالحقيقة مصطلح بلاغي هو أنه خالي الذهن، لذلك يعطى له الخبر بهذه الصورة  
الابتدائية، وتعني خلو الخبر من أدوات التوكيد مع أن معنى زيد كعمرو قوي، ومقول بثقة أما  
المعنى في التركيب كان زيدا عمرو. فدخل فيه إن التي تفيد التوكيد، ولما سبقت (إن) بالكاف

(١) ابن جنّي، الخصائص ١/٣١٢.

(٢) السابق، ١/٣١٧.

فتحت همزتها. واجتماع الكاف وأن مبالغة في التشبيه. وكان المخاطب يتردد في إثبات الشبه بين زيد وعمرو لذلك يؤكد له الخبر بأداة من أدوات التوكيد (ويسمى الخبر طلبياً).

وباب التنارع مبني على مشبئة المتكلم والتي هي مبنية على المعنى الذي يريد - إن تطلب المعنى إعمال العامل الأول، أو إعمال الثاني .. أصله منهما لأن المعنى يقتضي هذا الإعمال. كقول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاي  
ولم أطلب قليل من المال

فالشاعر أعز العامل الأول كفاي فارفع (قليل) على أنه فاعل للفعل. وهذا الإعمال قد يجب في هذا البيت شيء يرجح إلى العمل اللفظي، وإنما هو شيء راجع إلى المعنى<sup>(١)</sup>. لأن الشاعر يريد أن يقول: أنا لا أسعى لأقل أنواع العيش لأنني لو أردت هذا كفاي قليل من المال. ولكنني أطلب شيئاً آخر غير قليل من المال؛ لذلك جاء بعد هذا البيت ما يوضح المعنى.

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل      وقد يُذرك المجد المؤثّل أمثالي

وهذا التحليل الذي يعتمد المعنى، ويلتفت إلى ما التركيب ككل ويربطه بما سبقه ولحقه يدفع ما يتهم به البحث النحوي العربي بأنه ظل قروناً طويلة يهتم بدراسة المفردات. دون أن يعطي قدراً كافياً من الاهتمام لدراسة التراكيب والحمل. ومعنى هذا أن دراسة النحو كانت دراسة تحليلية تهتم إلى حد كبير بالجزئيات وتهمل التراكيب التي هي جوهر الدرس اللغوي<sup>(٢)</sup>.

وهذا الرأي ليس دقيقاً. ويستدل الباحث على عدم دقته بأن نظرة سريعة إلى كتاب سيبويه، وأخرى إلى معاني اللبيب، وغيرهما من الكتب النحوية تبين أن النحو العربي لم يهتم

(١) ابن حني، الخصائص ٣٨٧/٢. وينظر أبو البركات الأنباري، الإنصاف مسألة (١٣).

(٢) د. نور الدين الخويصي، الحنة الفعلية بسيطة وموسعة ص ٤٠ المقدمة.

دراسة الجمل والتراكيب، وأثر المعنى في بنائها، وإعرابها. ويستدرك على الاتهام الذي وجه للبحث النحوي العربي أنه لم يخل من الجهد العلمي والعمل في دراسة الجملة (فلنحاة العرب جيود مشكورة في هذا المجال، ونظرة إلى كتاب سيبويه، أقدم مؤلف نحوي وصل إلينا، في القرن الثاني الهجري. توضح لنا ذلك، إلا أننا لا نجد في كتاب سيبويه، ومن هنا نحوه أبواباً مستقلة لدراسة الجملة تبين لنا أنواعها، ووظائفها، وأهم أنماطها المختلفة، ومدى كفايتها التعبيرية<sup>(١)</sup>).

يقول الباحث: إن سيبويه درس بناء التركيب والجمل، قبل أن يشغل ذلك جيود العلماء المعاصرين، أما عن الدراسة التصنيفية للنحو والتراكيب، فيكفي أن سيبويه درس ظواهر بنائها في أبواب مستقلة. وبعد هذا من سيبويه سقا وإبداعا.

ويبدو من ملاحظة التراكيب اللغوية، في العربية، أن ظاهرة الإعراب أو التصرف الإعرابي، (تكاد تكون خاصة من خصائص العربية. بهذه الصورة الدقيقة المتبعة في اللغة العربية)<sup>(٢)</sup>.

والإعراب " الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام، لتعاقب العوامل في أولها<sup>(٣)</sup>. فمهما اختلفت حركات أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً، فإن الإبانة عن المعاني هي التي تؤدي إلى تغيير حركات أواخر الكلم. ومراعاة هذا المعنى هو الذي جعل سيبويه يُقدر أفعالا تعمل النصب في الأسماء التي جاءت منصوبة في تراكيب نحو: راشداً مهنياً، فأنيم أضمرنا (انهب).

والمعنى هو الذي يجعل سيبويه يُقدر (أنت) فيما لو جاءت مرفوعة في نحو (راشد مهندي). و (راشد) خير لمبتدأ محذوف تقديره أنت. والنصب والرفع جائزان، ولكن المعنى

<sup>(١)</sup> د. نور الدين الخويكي، الخملة اللغوية بسيطة وموسعة، ص ٤٤٣.

<sup>(٢)</sup> د. علي أبو المكارم، ظواهر اللغة في التراث، ٢٧/١.

<sup>(٣)</sup> ابن يعيش شرح المفصل ٧٢/١ والنرجاجي الإيضاح في عثر النحو، ص ٧٠.

هو الذي يتحكم في إرادة المتكلم فيختار النصب حالا أو الرفع خيرا المبتدأ محذوف<sup>(١)</sup>. وهذا التغير ناتج عن تغير موقع المكونات اللفظية من الجملة. وتتوع علاقتها مع الصيغ المجاورة لها. على حين أن المبني (هو ما يلزم حالة واحدة من حركة أو سكون)<sup>(٢)</sup>، وإن تغير موقعه في الجملة، وتعددت علاقاته بصيغها. ولكن المبني وإن لم تتغير حركته الإعرابية، فإن حالته الإعرابية، تتغير حسب موقعه من التركيب اللغوي، أو الجملة، وكذلك تقدر حركة إعرابه تقديرا حسب المعنى الذي يراد من التركيب تأديته.

ويسرى الباحث أن الإعراب لا يتناول كلمة بمفردها، بل يتناول التركيب اللغوي كنه. ومكونات التركيب اللغوي لا تأخذ حكمها الإعرابي، من حيث كونها مفردات منفصلة حسب، وإنما تأخذ حالتها الإعرابية، وحكمها الإعرابي، وحركتها الإعرابية من التركيب اللغوي نفسه، مع اعتماد كل ما سبق، من حالة إعرابية، أو حكم إعرابي، وحركة إعرابية، على المعنى الذي يؤثر في كيفية بناء التركيب اللغوي نفسه، على طريقة مخصوصة فيأخذ كل لفظ حكمه الإعرابي الذي يوضح ذلك المعنى المراد.

مع أن سيويه آمن بنظرية العامل. ورأى أن الإعراب، وحركة الكلمات تتوقف على العامل الذي يدخل عليها، إذ إن هذه الحركات تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها<sup>(٣)</sup>، ولكنه لم يتعد عن العرف اللغوي، ولا عن علاقة الشكل بالمعنى، إلى المنطق الذي مني به النحو فيما بعد. ودلت تحليلاته على أن هذا العامل محكوم بالمعنى الذي يفرض على المتكلم اختيار العامل الذي يناسب المعنى الذي يريد. ومثال ذلك: كان تأتي تامة، بمعنى وقع، أو حدث أو خلق، ولا تحتاج إلى خبر. وتأتي بحاجة إلى خبر حتى يتم معناها. وتأتي زائدة وتكون غير

(١) سيويه، الكتاب ١/٢٧١.

(٢) السيوطي مع الجواسع ١/٤٥.

(٣) ينظر سيويه، الكتاب ١/١٣.

عاملة. ويجوز سبويه في كان وحياً رابعاً: أن تكون متصرفة (فتقول كنا هم كما تقول ضربناهم. وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول إذا لم نصرّ بهم فمن يضرّ بهم)<sup>(١)</sup>.

وجواز الحالات الأربعة السابقة أمر تستمعيه اللغة، لأنها تعبر عن معان مختلفة. لذلك يفرض المعنى الذي يريده المتكلم عليه، اختيار نوع العامل المناسب الذي يؤدي ذلك المعنى. ولهذا فنّر سبويه كان بمعنى خلق في قول العرب: (قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله، ويُعرب عبد الله: فاعلاً مرفوعاً لكان لأنها بمعنى خلق، وتأتي بمعنى وقع نحو: قد كان الأمر)<sup>(٢)</sup>.

وعندما ناقش سبويه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامَتٌ وَأَخْرُ مَثْنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

عدّ كان غير تامة، وتحتاج إلى اسم وخبر. وحتى يستقيم المعنى الذي أراده الشاعر (أضمر اسم كان)<sup>(٤)</sup>. كأنه قال: كان الأمر أو الشأن. الناس صنفان. فاسم كان مضمّر تقديره الشأن أو الأمر الناس مبتدأ صنفان خبر. والجملة الاسمية في محل نصب خير كان.

والناظر في الإرث اللغوي العربي بأنواعه المختلفة يجد أن العلامات الإعرابية المعتمدة على المعنى تتجلى فيه بشكل كبير، بحيث إذا اضطربت الحركة مثلاً في الشعر الجاهلي، اضطربت هذه القصائد فنياً، وتخلخت في الوقت نفسه تراكيبها وتناقضت معانيها. وكذلك الأمر في مقوضات هذا الشعر إذ تقوم الحركة الإعرابية فيها بدور أساسي في بناء الموسيقى، وفي تحديد المعنى الوظيفي جميعاً. لدرجة وهي أنه بدون الالتزام بما يفرض التصرف الإعرابي من قواعد لن نجد شعراً بل نجد في أحيان كثيرة رصيفاً لألفاظ متجاورة لا

(١) سبويه، الكتاب ٦/١؛

(٢) السابق ٦/١؛

(٣) السابق ٧١/١؛

(٤) السابق ٧١/١؛



سبيل إلى اتصال معانيها، لأنها لا سبيل إلى تحديد وظائفها<sup>(١)</sup>. ومن الأدلة على أن المعنى هو الذي يبني التراكيب بصورة خاصة ما يقوله الميائل بن ربيعة في رثاء كليب<sup>(٢)</sup>:

نَبَيْتُ أَنْ السَّنَارَ بَعْدَكَ أَوْ قَدْتُ  
وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كَلِيبَ الْمَجْلِسِ

فالتركيب (واستبَّ بعدك يا كليب المجلس، على هذه الصورة الإعرابية له معنى أقر ما يقال فيه إن الشاعر يتحسر على موت كليب ويتعجب الشاعر كيف تستب الأمور بعد موت قائد كبير مثل (كليب، وكليب منادى مبني على الضمة علم في محل نصب والمجلس فاعل تترى لو جاء التركيب على صورة أخرى جائزة في النظام اللغوي العربي نحو: واستبَّ بعدك يا كليب المجلس لا نقاب المعنى من المدح والفخر والتحسر إلى الذم والبهزاء. وتغير الإعراب بناء هذا المعنى، فصار كليب منادى منصوباً لأنه مضاف، وصار المجلس مضافاً إليه محروراً.

#### ب- دلالة العلامات الإعرابية على المعاني النحوية والدلالية.

تظهر علامات الإعراب أمارات على الإعراب الذي ينشأ عن المعنى الذي يظهر بعد عقد الكلام وتركيبه. ومع أن الباحث يؤمن بأن الإعراب والعلامات الإعرابية لا ينظر إليهما إلا من خلال التركيب اللغوي نفسه. فإن الفصل بين الدلالة والإعراب وعلامات الإعراب لا تكون إلا لغايات البحث العلمي فقط. وهذا الفصل بينهما لا يصير التداخل الدائري بين التركيب بأجزائه اللفظية وبين حالات إعرابها، وحركاتها الإعرابية.

لأن العلامات الإعرابية (أمارات على معانٍ وظيفية. فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة)<sup>(٣)</sup>.

(١) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/٣٤ - ٣٥

(٢) السابق، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/٣٥

(٣) ينظر ابن بعش، شرح المفصل ١/٧٣

وترتبط العلامات الإعرابية بالمعاني على إطلاقها نحوية وغير نحوية. لأن إرادة الفاعل والمفعول والحال والتمييز لا تتراد لذاتها عند تركيب الكلام، وإنما يقصد إليها للتعبير عن معانٍ أخرى غير نحوية. وهذه المعاني يكشف عنها التركيب بكيفية ترابط أجزائه وبثانيها معاً، وبحركاتها الإعرابية. وهذا الارتباط بين العلامات الإعرابية والمعاني من أدق أسرار العربية ونظمها. (إنه افتتان المعنى الصحيح - الدقيق - بالحركة المناسبة لذلك المعنى. في العبارة العربية، إنه التزاوج بين شيئين هما الحركة الإعرابية والمعاني. لأن الحركات الإعرابية لم تكن تستعمل عبثاً في اللغة، لأنها حركات كما يقتضيه التركيب النحوي. لذا فإن أبرز استعمالها هو الكشف عن المعاني والإحاطة بها<sup>(١)</sup>). فالعلاقة العضوية التي تربط النحو والحركة الإعرابية بالأفكار والمعاني. فالحركة لمعنى، والمعنى نتاج لفظ وتركيب. والتركيب هو النحو. والحركة تعطي الفارق المعنوي في تركيب الجمل<sup>(٢)</sup>. ولهذا يجب على المرء معرفة التركيب وأثر الحركة الإعرابية فيه لأن هذه المعرفة وهذه الحركة يبلغان إلى أدق المعاني. وقد يتساءل المرء، عن المسؤول في تغيير المعنى، بين التركيبين الآتيين. أنا قاتل أباك، وأنا قاتل أبيك. ما الذي جعل معنى التركيب الأول تهديداً، ومعنى التركيب الثاني إخباراً واعترافاً والتركيبين اللغويان مكتملاً العناصر ليس فيهما حذف. وعند معاودة النظر، في مكونات التركيبين السابقين، نجد أنهما يتكونان من مسند إليه، وهو ضمير الرفع المنفصل "أنا". ومن مسند، وهو اسم الفاعل "قاتل"، المصوغ من الفعل الثلاثي المتعدي "قتل" ويلحظ الباحث، أن اسم الفاعل في التركيب الأول، جاء منوناً. لذلك نصب لفظ "أباك" على أنه مفعول به لاسم الفاعل. بينما جاء اسم الفاعل في التركيب الثاني غير منون؛ ولذلك أضيف إلى كلمة "أبيك" التي جاءت مضافاً إليها.

ويعجب الباحث لعبقريّة هذه اللغة، في تقديم دالّتين متغايرتين، إلى درجة التضاد، في مثل ذبّتك التركيبين السابقين. ولكن السؤال يظلّ يلح عن سبب تغيير الدالّتين. أهو التثوين

(١) د. كامل حميد وأخرون. عودة للنحو العربي الأصيل، ص ٤٧-٤٨.

(٢) ينظر ابن حني الخصائص ٧٦/١. ود. كامل ولويل، عودة للنحو العربي الأصيل، ص ٩.

وعدم الإضافة، في التركيب الأول، وعدم التتوين والإضافة، في التركيب الثاني؟ وما ينبع ذلك من أثر، في باقي مكونات التركيب اللغوي، مثل كلمة أب، مضافة إلى ضمير المخاطب المفرد المنكر المتصغر. كما في المثالين السابقين؟

وعند النظر في التركيبين السابقين، يجد الباحث أن التركيب الأول يدل على زمن الاستقبال. بينما يدل التركيب الثاني على زمن ماضي وانتهى. وكما أشار الباحث سابقا إلى أن التركيب الأول يدل على تبييد. بينما يتضمن التركيب الثاني معنى الإخبار والاعتراف نكتة. يحكم عليه القانون بشعة حكم القائل، بينما يرى قائل التركيب الثاني، من تيمة القس وتبعثها. لقد نظر علماء العربية، في تراكييبا المستخدمة على السنة أبنائنا، وهم يستخدمون لغتهم، يحذفون وينوون بقاء المحذوف، وبخاصة في استعمال اسم الفاعل. فإنهم يحذفون التتوين وهم يقصدون الإبقاء عليه في التركيب اللغوي الذي يحيى فيه. لذلك يقولون الأثر الإعرابي الذي يحدثه اسم الفاعل في الاسم الذي يليه فيما لو كان منونا. ويذكر أن من العرب من يقرأ قول الله سبحانه وتعالى: "ولا الليل سابق النهار"<sup>(١)</sup>. بدون تتوين سابق ونصب التنوين. فيقال له: ما تريد؟ فيقول أردت "سابق النهار". فيقال له: فهلا قلته: فيقول: لو قلته لكان أوزن. فعدل عن التتوين طلبا للخفة. وقد تنطق العرب بالشيء وغيره في أنفسها أقوى منه، إياها التخفيف<sup>(٢)</sup>.

والمعنى هو أنني يجعل المتكلم يبني تراكييبه اللغوية على نحو: أنا قاتل غلامك، أو أنا قاتل غلامك. والمعنى هو أنني يجعل القاضي يحكم على قاتل التركيب الثاني بقتل الغلام لأنه قال أنا قاتل غلامك بإضافة قاتل إلى الغلام. وبديل هذا على أنه فعل ماض. أما الذي قال: أنا قاتل غلامك، بنصب غلام - تتوين - قاتل فلا يؤخذ بشيء لأنه مستقبل لم يكن بعد<sup>(٣)</sup>.

(١) يس / ٤٠

(٢) ينظر ابن حني. الخصائص ١/ ٢٤٩، ٣٧٣، ٤٩٢/٢. وينظر الجرحاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٤٥.

(٣) أبو حيان، تنكرة النحاة، ص ١٦٢. في مجلس الكسائي مع أبي يوسف القاضي عند الرشيد.

والحجة في ذلك قوله تعالى: "ولا تقولن لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله"<sup>(١)</sup>. ومثل هذا يروى أن فائلاً لو قال: أنا قاتلٌ فلاناً، لكان هذا وعداً بالقتل. بينما لو قال: أنا قاتلٌ فلاناً، لوجب أن يُنظر في قرآن هذا الكلام، لأنه يحتمل أن يكون إقراراً بأنه قد فعل، ويحتمل أن يكون وعداً بأنه سيفعل<sup>(٢)</sup>. وهذا تأكيد لمقالة سوسير (اللغة نسق لا يعترف إلا بترتيبه الخاص)<sup>(٣)</sup>. وهذا النسق الخاص مرتكزه ومكونه المعنى.

والعرب الذين استعملوا اللغة، وعبروا بها عن أغراضهم. والعلماء الذين فسروا استعمالات اللغة باللغة، سواء أكتفوا عربياً صليبية أم عربياً بالدين واللغة والانتماء؟ جعلوا همهم الأول في كل مستويات الترس اللغوي هو المعنى. ويستوقف المرء كيف أن الاستعمال اللغوي في العربية قصر العذل على المتاع والعديل للمعادل من الناس؟ وكيف خص الحصن بالبذاء، وميز المرأة بالحصان؟ وكيف وصف الثقيل من الحجارة والأتقال الأخرى بالرزين، وخص المرأة بزران؟<sup>(٤)</sup>. وهذا يشير إلى أن ما وصلت إليه اللغة العربية، من نضج واكتمال، وقت نزول القرآن، وما كان عليه أبناء اللغة العربية، من قدرة واقتدار، على أدائها واستعمالها وفهمها، يستدعي من الباحث في اللغة أن يكون على قدر تلك القدرة، والاقتدار، والأداء، حتى يستوعب الاستعمالات اللغوية المختلفة، وحتى يستطيع تفسيرها. وإن لم يكن ذلك كذلك فإن الناظر فيها يعجز عن إدراك أسرارها. بل وأكثر من ذلك يعجز عن تفسير الواضح منها. "لأن النظام اللغوي في العربية يعمل على الإيضاح، وعدم اللبس، أحياناً، ويعمل أحياناً أخرى على تعدد الاحتمالات"<sup>(٥)</sup>. فلو نظرنا في قوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلٌ من عند ربنا"<sup>(٦)</sup>. لوجدنا أن الواو التي تسبق "الراسخون" بحاجة إلى تحديد نوعها، والنظام اللغوي في العربية يجعل للواو أقساماً كثيرة، منها العاطفة والاستثنائية،

(١) الكيف / ٢٣، ٢٤.

(٢) طي بن فضال المحشمي، شرح عيون الإعراب، تحقيق الدكتور حنا حداد، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣) د. منذر عياشي، اللسانيات والذاتة، ص ٨٥.

(٤) د. محمد حماسة عند اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ١١٢.

(٥) آل عمران / ٧

والحالية، والمعينة.. فأي قسم من تلك الأقسام الكثيرة، يصلح أن يكون في هذه الآية الكريمة؟  
وقد نظر إليها قسم من علمائنا على أنها حرف عطف، تعطف (الراسخون) على لفظ الجلالة  
الله، وجملة (يقولون آمنا به) حال من (الراسخين) في العلم به<sup>(١)</sup>.

أما الفراء (ت ٢٠٧هـ) فاختر الوقف عند لفظ الجلالة (الله). واختار الابتداء. وجملة  
آمنا به في محل رفع خبر<sup>(٢)</sup>.

ويميل الباحث إلى الأخذ بالتفسير الأول، على أن الواو عاطفة، عطفت الاسم المفرد  
(الراسخون) على لفظ الجلالة (الله) فاعل الفعل يعلم. أي وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون  
في العلم، في حال قوليم: آمنا به. لأن الله وصفهم بالرسوخ في العلم. وهذا يعني معرفتهم  
تأويله.

ويفرق ابن فارس (ت ٣٧٧هـ) بين معنى تركيب نحو: وجهك وجه حر. ومعنى  
التركيب نفسه نحو: وجهك وجه حر. ويذكر أن الإعراب هو الذي يكون الفارق بين المعاني  
فيهما<sup>(٣)</sup>.

ويرى الباحث أن المعنى بين التركيبين مختلف، فأدى اختلاف المعنى إلى تغيير  
الإعراب، والتغيير حصل في لفظ (حر). فهي في التركيب الأول مرفوعة، على أنها صفة  
للوجه المرفوع خبراً، بينما هي في التركيب الثاني مضاف إليه مجرور. والذي دل على رفع  
الصفة، تنوين الرفع، كما أن تنوين الكسر هو الذي دل على المضاف إليه. وهذا يتبعه اختلاف  
دلالي. وهو على النحو الآتي: فالحديث في التركيب الأول عن شخص واحد وهذا الشخص  
من صفة وجهه وملامحه رفض النذل. وهذا من المجاز المرسل. ذكر الوجه وأراد الشخص  
قعلاقته الجزئية. لأن الوجه جزء من الإنسان. بينما يكون المقصود في التركيب الثاني شخصاً

(١) الزمخشري، الكشاف ٣٨٣/١.

(٢) الفراء، معاني القرآن ١/١٦١، وينظر تفسير القرطبي، ١٢٥/٨.

(٣) ابن فارس، الصحاح في لغة العرب في كلامها، ص ٥٥.

آخر كأن القائل قد قُت: وجيك وجه إنسان حر. فالحديث عن شخصين، بينهما علاقة تشبيه من حيث الوجه.

ومن التراكيب التي جرت على سبيل العرب في كلامها وتختلف معانيها: ما أحسن زيدا! وما أحسن زيدا. وما أحسن زيدا؟.

أبان الإعراب الذي تُوَجَّح بنصب (زيدا) في التركيب الأول مفعولا به على التعجب، ويرفع (زيد) فاعلا على الذم، في التركيب الثاني وبجر زيد مضافا إليه مجرورا على الاستقيام في التركيب الثالث.

ويرى الباحث أن الدلالة أوضح ما تكون في علامات النصب والرفع والجر فيما بدلالة ما. ولا يغيب عن بال الشاذي في اللغة أن من معاني ما النفي والتعجب والاستقيام وغيرها. ولكن المعنى الذي يراد من التركيب يقتضي اختيار نوع ما دالة عليه، كما يقتضي الإعراب المناسب والحركة الإعرابية الدالة. كما أن الحركة الإعرابية التي على (أحسن) هي التي فرقت بين أن يكون فعلا أو اسما. وبخاصة عند مراعاة تضامته مع الاسم الذي بعده (زيد).

ويرى أن الفرزدق، سئل عن كيفية إنشاده البيت الآتي<sup>(١)</sup>:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب، ما تفعل الخمر

فأنشده الفرزدق هكذا (فعولان). فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟ فقال الفرزدق: لو شئت أن تسبح لسبحت. ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس قوله: لو شئت. فقال: الحضرمي: لو قال: فعولين، لأخبر أن الله خلقهما، وأمرهما، ولكنه أراد أنهما فعولان<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر ابن حلي، الخصائص ٣/٣٠٢، والسيوطي الاقتراح ص ٩٦ -

(٢) السابق ٣/٣٠٢، والسابق ص ٩٦-٩٧

ويتضح الفرق في المعنى، بين حالة الرفع وحالة النصب، فالمعنى المراد عند الشاعر، هو الذي جعله يبني التركيب اللغوي برفع (فعولان) وجعله يقربُ عامداً من نصبهما، لأن المراد والمعنى في حالة الرفع أن الله سبحانه قال للعينين: "أحدثنا فحدثنا، أو أخرجنا إلى الوجود، فخرجنا، وكان هنا تامة، بمعنى الوجود، غير محتاجة إلى خير. وتكون (فعولان) من صفة العينين، أنهما نفعلان بالألناب ما تفعل الخمر. وفي حالة النصب، يكون الشاعر قد أخبر أن الله خلق العينين، وأمرهما بأن تفعل بالألناب ما تفعل الخمر<sup>(١)</sup>. وهذا المعنى لا يريد الشاعر، بل يريد أن صفة العينين أنهما فعولان، دون أمر من الله الواحد الأحد جئت قدرته. وبناءً على المعنى الذي أراده الشاعر، بني التركيب اللغوي على رفع (فعولان)، على أنهم صفة مرفوعة وعلامة رفعيةما الألف، وكان من الممكن أن تأتي (فعولان) منصوبة، على أنها خبر كان. ولكن الشاعر أراد معنى كان تامة، وأن فعل العينين صفة فيهما، وليس بأمر من الله. فارتفعت لفظة (فعولان).

فلا مئاص لأي ناضر في اللغة من أن يتعرف إلى التركيب اللغوي، وإلى أثر الحركة الإعرابية فيه، للوصول إلى أدق المعاني. لأن العلاقة التي تربط بين الإعراب والأفكار والمعاني علاقة عضوية، فالحركة الإعرابية توضح معنى. والمعنى نتاج لفظ وتركيب، وكل تركيب لغوي تركيب نحوي في الوقت نفسه. ومن تلك التراكيب اللغوية نصل إلى كل المعاني التي نريدها، متكلمين أو باحثين أو علماء. والإعراب يميز بين المعاني في التراكيب. يظن ذلك في ما رواه ابن جني عن الأعرابي (محمد بن العساف التميمي عندما سأله كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأداره ابن جني على الرفع، فأبى. وقال: لا أقول: أخوك أبدا. قال ابن جني: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فرفع. فقال له: ألسنت زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدا؟. فقال: إيش هذا! اختلفت جهتا الكلام<sup>(٢)</sup>. وهذا يدل على أن العرب يتأمنون مواقع الكلام ويعطون إيداء في كل موضع حقه وحصته من الإعراب، عن مبرة، وعلى بصيرة،

(١) ابن جني، الخصائص ٣٠٧٣، في السبوطي، الإعراب ص ٩٦.

(٢) السابق ٧٦/١.

وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيحاً<sup>(١)</sup>. ومهما يكن من شيء، فالحركة الإعرابية في (ضربت أخاك) وفي (ضربني أخوك) هي التي تفرق في المعنى بينهما، أو على الأصح إن المعنى هو الذي يؤدي إلى بناء التراكيب وإعرابها، فيؤدي المعنى إلى مجيء الإعراب على (أخوك) أو (أخيك).

وفرق ابن فارس في المعنى بين التركيبين الآتيين: هذا غلاماً أحسن منه رجلاً. وهذا غلام أحسن منه رجلاً<sup>(٢)</sup>. والفرق بينهما في المعنى كبير أدى إلى اختلاف الإعراب. فالغلام والرجل منصوبان في التركيب الأول على الحال. والكلام والمعنى فيه عن شخص واحد، فالغلام نفسه في سلوكه وتصرفاته وأخلاقه حال كونه غلاماً، أحسن منه حال كونه رجلاً. أما في التركيب الثاني فالكلام والمعنى عن شخصين مختلفين هما غلام ورجل. والرجل أفضل من الغلام. فالمعنى المراد هو الذي جعل المتكلم يبني كلاماً من التركيبين على الشكل الذي جاء عليه. ودلت حركة الفتح على الحال، كما أن حركة الضم دلت على الخبر أو المبتدأ.

كما أن الفرق في المعنى كبير بين قولنا: (جاء حامد مسرعاً) و (جاء حامداً شاكراً) فحركة الضم دلت على أن (حامد) فاعل. بينما دلت حركة الفتح على أن (حامداً) حال في التركيب الثاني. والفرق في المعنى بين الفاعل والحال كبير. وهذا يدل على أن لغتنا ذات بنية ودلالة<sup>(٣)</sup>. لأن الحركات الإعرابية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمعنى.

ومجيء إلا بمعنى لكن هو الذي سوغ نصب الأسماء وبعدها كما في قوله تعالى: قلولا قرية آمنتم فنفعنا إيماننا إلا قوم يونس<sup>(٤)</sup>. جاءت كلمة قوم في الآية منصوبة (لأن إلا إذا كانت بمعنى لكن نصبت)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر ابن جني، الخصائص ٧٦/١ بتصرف يسير

(٢) ينظر: ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة ص ٣٠٠. وينظر د. كامل جميل ولويل. عودة للنحو الأصيل، ص ٣٨.

(٣) د. كامل جميل ولويل. عودة للنحو العربي الأصيل، ص ٣٨.

(٤) يونس / ٩٨

(٥) أبو حيان الأندلسي تنكرة النحاة، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ص ١٥٩.



نعم إنه المعنى. (لأن الحمل أو الكلام بوجه عام ربط بين الكلمات من جهة. ومنه

تأتي حركة المعنى) (١). وليذا عندما نظر علماء العربية في بعض تراكيب العربية نحو:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَدِّدًا سَتَيْفًا وَرُمَحًا (٢).

فَدَرُوا فَعَلًا مَنَاسِبًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى يَقُومُ بِتَنْصِبِ (رُمَح). لَأَنَّ الرُّمَحَ لَا يُتَقَدَّدُ. وَمَتَّه

نحو:

عَطَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَبَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا (٣).

فقدروا فعلا مناسباً يعمل التنصب في (ماء). هو (سقيتها). لأن عطف ماء على نفض

تبين لا يستقيم، لأن اشتراك التبن والماء بالتعليق لا يستقيم. وغير ذلك من الشواهد التي تؤكد

أهمية المعنى في نظر علمائنا الأقدمين. وهذا الاهتمام يدفع مقولة: (أصبح من الممكن أن

نعرب النص بنجاح. والنص هو:

قَاصُ التَّحْيِينِ شَحَالَهُ بِتَرْيِسَةِ الْفَا خِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسَةِ الْبِرَنِ (٤).

فأي إعراب يمكن أن يعرب به هذا النص؟ إلا إذا تخيلنا معاني لهذا النسق النطقي

البرائسي. ونحن نعلم أن وضع اللغة يتم بالاصطلاح على المعاني. فإذا ما اصطالحنا على

معاني لهذا النسق، تم الإعراب. وإلا فإن تركيبه يكون مستحيلاً، فكيف بإعرايه؟ ومن

سيعر به؟ يؤكد هذا ما جاء عن علمائنا عندما تأملوا قول الشاعر:

أَفَاعَتْ بَنُو مَرْوَانَ ظَلَمًا دِمَاعِنَا وَفِي اللَّهِ - إِنْ لَمْ يَغْدُلُوا - حَكْمٌ عَدْلٌ

(١) د. صلاح فضل، بلاغة الخطاب ولغة النص، ص ١٨.

(٢) ابن جني، الخصائص ٤٣١/٢.

(٣) السابق، ٤٣١/٢.

(٤) د. تمار حسن، اللغة العربية معناها ومناها، ص ١٨٣.

قالوا: ألا ترى أنه لا يجوز أن يُعتقد أن الله سبحانه وتعالى، ظرف لشيء ولا متضمن له، فهو إذا على حذف المضاف، أي في عبيد الله، أو حكم الله<sup>(١)</sup>. وهذا في غاية البيان والكشف.

كل ذلك يقود إلى أن المعنى كان أساسيا في نظر النحاة العرب، في تحليلهم وتقييمهم. وأن فهم المعنى أساسي للإعراب. يؤكد هذا ما نقله (ابن هشام من سؤال أبي حيان عن عطف (بِحَقْلَد) من قول زهير:

تَقِي نَقِي لَمْ يَكُنْ غَنِيْمَةً      بِزَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

فقال: حتى أعراف ما أحقده، فنظرناه فإذا هو سبب الخلق. فقلت: هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس بمكثر غنيمه، فاستعظم ذلك<sup>(٢)</sup>.

يؤكد هذا أن غاية الدرس النحوي المعنى، والكشف عن المعنى، ويعتمد الدرس النحوي في كل موضوعاته، على المعنى الذي يحتم بناء التراكيب، على حالة إعرابية محددة، تنقل ذلك المعنى. وبدون الإعراب يصبح المعنى غامضا فاسدا. ومن الأدلة على أن المعنى هو الذي يؤدي إلى بناء التراكيب، على هيئة مخصوصة من الإعراب، ينقل ذلك المعنى نحو قوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"<sup>(٣)</sup>.

ويقول الباحث قبل التعرض لمعنى الآية: تقوى الله أساس التفاضل بين الناس وأن تعبد الله كأنك تراه، أو كأنه يراك. ويختلف الناس في فهمهم لهذه المعاني، وأقدرهم على إدراكها وإبصارها العلماء، لما يتمتعون به من صفات أخصها البحث عن الحقيقة، ولهذا فيم يدركون حقيقة تحوي خشية الله وتقواه، لما يدركون من أسرار عظمته، وحكمته، وقوته، وبدائع صنعته في خلقه كالإنسان والأكوان. لذا فهم أكثر الناس خشية لله وبناء على معنى أن العلماء أكثر خشية لله من غيرهم. جاء تركيب الآية الكريمة (إنما يخشى الله من عباده

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٤٧٥.

(٢) ابن هشام، معنى النبي ٢/٥٢٨.

(٣) قاطر/ ٢٨.

العلماء) يرفع كلمة العلماء، على أنها فاعل للفعل بخشي، ونصب لفظ الجلالة (الله) على التعظيم على أنه مفعول به. وهذا من باب قصر الفعل في الفاعل. قصر الخشية من الله على العلماء، بسبب إدراكهم وفيهم الأمور، على حقيقتها. في حين، لو قرئت الآية، بنصب كلمة العلماء، ورفع لفظ الجلالة (الله) على أنه فاعل، لتغير المعنى، إلى درجة أنه يصبح فساداً<sup>(١)</sup>. لأن تعظيم العلماء عند الله، وأن يكون لهم حُطوة وهيبة عند رب العزة، لا يعني بالضرورة أن يخشاهم الله.

وكل ما سبق أدلة على أن علم النحو يبحث في الألفاظ والمعاني التي تدل علينا في حالة تركيبها. أو هو علم يجمع بين الصناعة اللفظية، والمعنى الذي هو قوامها ومحورها وعمادها. أو هو العلم الذي يجمع بين المعنى واللفظ بانسجام كبير.

تحتل كلمة حمالة حركتين إعرابيتين هما الضمة والفتحة في قوله تعالى: وأمرأته حمالة الحطب<sup>(٢)</sup>. فالتركيب القرآني الكريم معطوف بالواو على قوله سبحانه وتعالى السابق حكماً على أبي لبيب بأنه (سيصلى ناراً ذات لهب)<sup>(٣)</sup>. فالواو حرف عطف عطفت (امرأته، بالرفع، على الضمير المستتر هو (الدال على أبي لبيب)، في الفعل سيصلى، وتحتل كلمة حمالة الرفع صفة لامرأته المرفوعة بالعطف كما ذكرنا. ولكن للمعنى الذي أراده رب العزة - وحاشا لله أن نقول عليه أو فيه ما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه - غير وصف امرأة أبي لبيب بحمالة الحطب، وكثرة ذلك، ورميه في طريق الرسول، وأمام داره. لأن كل الذين كانوا مجاورين لهما يعرفون ماذا كانت تصنع زوج أبي سفيان، من رمي الأوساخ والأشواك والحطب في طريق الرسول. وإنما أراد رب العزة أن يذم تلك المرأة المؤذبة لخير الناس كلهم، هذا المعنى أثر في بناء التركيب، فجاء على نصب (حمالة). مفعولاً به منصوباً للفعل

(١) د. مصطفى الحلوة. شرح النحوي في النحو الأساسي والنحو التطبيقي والنحو الوظيفي، ص ١٠٠.

(٢) المسد / ٤

(٣) المسد / ٣

محفذوف تقديره (أدم)<sup>(١)</sup>. وكشفت حركة الفتح التي تظهر على كلمة حمالة، عن معنى أدم، وأدت إلى تقدير الفعل المحذوف أدم، وجعلت الاحتمال الثاني مستبعدا. وهو رفع حمالة صفة لامرأته المرفوعة سرانه أعلم بمراده.

يتضح مما سبق أن حركات الإعراب تكشف عن المعاني التي يبتغيا القائل من التراكيب. فالمعنى موجودة أولا في الفكر. يربط بينها المتكلم، ثم ينطقها تراكيب شعورية حسب المعاني. والإعراب يكشف عن المعنى، فعلاقة المعنى في بناء التراكيب وإعرابها. علاقة مزدوجة، كعلاقة الفيروس الذي يؤثر في الإنسان، فيسبب له الرشح والانفلونزا. فالفيروس موجود أولا في الجسم، وهو الذي يسبب الانفلونزا وظهور علامات الانفلونزا على الإنسان يكشف عن وجود الفيروس. لذلك قيل (إن الإعراب وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة)<sup>(٢)</sup>.

(١) سيويه، الكتاب ٢/١٠٠

(٢) د. عبد الحميد السيد، تطبيق النحوي، ص ١٢٦.

وقد سبق أن ابن جنى يقرر تصحيح الإعراب لما يتطلبه المعنى. بينما يتطلب المعنى أكثر من هذا، فالمعنى يحتل محلاً حسناً في الوسائل التي يسلكها النحوي لتخريج تركيب من التركيب، وحقاً يتبوأ المعنى مكانة عالية في التحليل النحوي، فهو الوجه الآخر للأحداث اللغوية، وما تعدد الألفاظ إلا تعبيراً عنه، فالمعنى ابن مسؤول عن كثير من أوجه السلوك التركيبي<sup>(١)</sup>. نعم إن للمعنى أثراً كبيراً في ترتيب الكلمات المختارة، وإعرابها في التركيب. وهذا يدفع إلى القول بأن الدرس النحوي (في كل موضوعاته يعتمد على المعنى قبل أن ينجأ إلى نظام الإعراب، وينونه يصحح المعنى غامضاً فاسداً<sup>(٢)</sup>).

ويؤدي اختلاف المعاني، إلى اختلاف الإعراب الذي يُعَبَّرُ عنه اختلاف بناء التركيب العنثائية، (لأن الإعراب إنما جاء به دالاً على اختلاف المعاني، ولهذا يقوم موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضاً، يُعَبَّرُ عن المعاني المختلفة)<sup>(٣)</sup>.

ومن المعاني التي أنت إلى بناء التركيب لتؤدي تلك المعاني قول العرب : أين بيتك فأزورك؟ وكم مالك فأزيدك عليه؟ ففي التركيبين السابقين ورد الفعلان : أزورك، أزيدك معطوفين بالفاء، وليس قبلهما فعل ولا مصدر، وجاءا منصوبين. والسبب في ذلك أنه كلام محمول على معناه. فقولهم : أين بيتك دخله معنى أخبرني، فصار ليكن منك تعريف لي، ومني زيارة لك<sup>(٤)</sup>.

فالمعنى هو ما يدور في ذهن المتكلم وعقله، والمتكلم يحول المعاني إلى مبان تركيبية، فيشكلها المعنى بالصورة والإعراب الذي يبرز ذلك المعنى.

(١) محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص ٢٢، ٢٣.

(٢) د. مصطفى الحلوة، شرح النحوي، ص ١٤.

(٣) ابن جنى، الخصائص ١/١٧٥.

(٤) ينظر السابق ٤٨/٣.

كما أن إعراب الفعل المضارع يُفرق بين المعاني التي تراد به ومنه. وبيان ذلك قولك : "أريدُ أن أصلحك فيمعني الحياة" إذا رفعت (بمعني) كان له معنى، وإذا نصبت كان له معنى. كما في باب الجواب بالفاء والواو: "لا تهجرُ حبيبك وتشتتها" وهو المضارع في ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى، وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر<sup>(١)</sup>. وبديل الجر في الاسم الجزم في الفعل.

وبمعنى آخر إن المعاني التي تتوارد على الفعل المضارع، والاسم هي التي تدفع المتكلم إلى بناء تراكيبه على رفعهما أو نصبهما أو جزم الفعل أو جر الاسم، ولولا الإعراب لالتبس تلك المعاني التركيبية المتواردة على كليهما. فالمعنى الذي يريده المتكلم في "مُضامة اللفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ"<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابن جنى صراحة أن التراكيب اللغوية تتأثر بإرادة المتكلم عند بنائها، أي؛ إن ثمة تداخلاً بين إرادة المتكلم وبين القواعد التركيبية يقول ابن جنى: فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه<sup>(٣)</sup>.

ويعتقد الباحث جازماً أن الذي يقصده ابن جنى بعمل المتكلم هو المعنى وليس غيره نحو أن المتكلم يرفع وينصب كيف يشاء، بل للمتكلم مرجعية في ذلك، هي المعنى، والمعنى هو الذي يؤثر في كيفية اختيار مُضامة اللفظ اللفظ، لاشتغال المعنى على اللفظ، وبأن للألفاظ عند تركيبها وعقدتها، تأثيراً في بعضها البعض.

(١) الميرزا، المقتضب ٢/١٣٥. و.د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٩٦/١.

(٢) ابن جنى، الخصائص ١١٠/١.

(٣) السابق ١١٠/١.

ومن المعاني التي أثرت في بناء التراكيب وإعرابها ما يلي :

النهي عن شيئين محتتمين أو منفردين تؤثر في بناء التركيب اللغوي بجزم الأول بـ  
لا الناهية والثاني بحرف العطف كقول العرب : لا تأكل السمك وتشرب اللبن. بجزم الأول  
والثاني".

أما معنى النهي عن فعلين معاً ولا بأس بأن يقوم الإنسان بأي منهما على انفراد، أثر  
في بناء التركيب بجزم الفعل المضارع بـ لا الناهية ونصب الثاني بتقدير أن فقالوا.

لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بجزم الأول ونصب الثاني.

أما إذا أراد المتكلم معنى النهي عن الأول وإباحة الثاني فهذا المعنى يؤثر في بناء  
التركيب فيأتي الأول مجزوماً والثاني مرفوعاً كقولهم : لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن. فالمكونات اللفظية للتركيب هي هي، أما المعاني فمختلفة وهذه المعاني المختلفة أثرت  
في بناء التراكيب حتى جاءت على ما جاءت عليه لتمثل تلك المعاني. لأن هذه المعاني لا  
تتميز إلا بالإعراب<sup>(١)</sup>، والإعراب هو الذي يكشف عن المعنى أيضاً.

ويؤكد الزمخشري وابن يعيش أن مجيء الفعل المضارع مجزوماً في أسلوب الطلب

من جهة المعنى لا من جهة اللفظ<sup>(٢)</sup>.

وبعد، فكيف يستبغ الباحث مقولة: إن النحو صناعة لفظية" هكذا على إطلاقها، دون

تقييدها بالمعنى ؟. والأصح والأرجح أن النحو صناعة لفظية قوامها، أو محورها المعنى، أو

صناعة معنوية تؤدي وتبنى بصورة لفظية لأن المعاني لا تنقل إلا بها.

(١) د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأهدل، النحو المستطاب ١/٢٢، ٢٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٧/٤٩.

ج- تغيير الدلالة يتبعها تغيير في أنماط بناء التراكيب، وتتعدد أوجهها الإعرابية:-

من الظواهر اللغوية في العربية، تعدد الأوجه الإعرابية، لبعض المكونات اللفظية، في التراكيب اللغوية، وهي مميزة من مميزات العربية، وهذه الظاهرة لم يأت بها علماء اللغة، ولا علماء النحو، وإنما هي جارية على السنة الناطقين بالعربية، في تراكيبها المستعملة، فمرة ينصبون ومرة يرفعون وحتى على السنة الناطقين بالعربية، لم يكن رفع الألفاظ أو نصبها يتد بصورة عشوائية، وإنما يتد هذا بناء على أسس ومركبات وأصول تراعى في الكلام. أهمية المعنى يتبعه طريقة تعليق الألفاظ، بعضها ببعض، ونوع الألفاظ ذاتها، وجوهرها، وطريقة سلوكها وتصرفها التركيبية. كل ذلك يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية. (وهذا التنوع في المواضع الإعرابية. إنما يرد لحمل دلالات، وإيراد معانٍ متنوعة تقتضي التنوع والاختلاف<sup>(١)</sup>). وبسبب اقتضاء بعض التراكيب من ضرورة التقدير، لفهم المعنى يبدو ذلك في قوله تعالى: "إما أن تُعَذَّبَ وإما أن تتخذَ فيهم حُسْنًا"<sup>(٢)</sup>.

في التركيب اللغوي الكريم جاءت أن مسبوقة بأما لذلك يجوز في أن وما بعدها أن تكون في موضع نصب على تقدير (تفعل) فأما تفعل أن تُعَذَّبَ، أي تفعل العذاب. وقيل في موضع رفع على تقدير هو، مبتدأ وأن تُعَذَّبَ في محل رفع خبر، وهو أنبين<sup>(٣)</sup>.

ومثله على الرفع قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

فَسِينِرَا فِيمَا حَاجَةً تَقْضِيَانِيهَا وَإِنَّمَا مَقِيلٌ صَالِحٌ وَصَدِيقٌ

فعندما تركبت حاجة مع أما أدى هذا التركيب إلى معرفة إعراب (حاجة) ويجوز فيها النصب على تقدير فعل ينصبها، والرفع على أنها خير لمبتدأ محذوف تقديره (هي). وهذا

(١) عبد الله بن حمد بن عبد الله اندليل، البناء في اللغة العربية قسم الإعراب، ط١، مكتبة الرشيد، ص ٢٨.

(٢) الكيف، آية: ٨٦.

(٣) أبو محمد مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، ص ٤٤٦. وينظر هامش رقم (٢).

(٤) السابق، ص ٤٤٦.



وجهان إعرابيان جائزان. وإن كان الرفع أبين وأوضح. ولكنهما وجهان ظهرا في الاستعمال اللغوي. ومن تعدد الأوجه الإعرابية مجيء المصدر منصوباً أو مرفوعاً. وفرق النحاة في المعنى بين مجيء المصدر مفعولاً مطلقاً منصوباً أضر عامله وتقديره من لفظ المصدر. وبين مجيئه مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً. فإرادة معنى الحدوث أو التجدد الكامنة في عقل المتكلم هي التي أدت إلى النصب. أما إرادة معنى الثبوت والدوام فتؤدي إلى الرفع وفي قول العرب: سلاماً أو سلام عليك. مع أن الأصل التركيبي لهما هو: سلمك الله سلاماً. وفيه معنى الدعاء. وفي رفع المصدر معنى آخر وهو الإعراض لأن استعماله مرفوعاً عند المفارقة كثير. يريد القائل أنك إذا دمت على هذا سلام عليك. لأنك أتيت بما أكره. وهذا سبب للمفارقة<sup>(١)</sup>.

ويرى الدكتور سمير استيثية أن مجيء مثل هذا المصدر مرفوعاً فهو خطاب للملائكة بما يتناسب وطبيعتهم الثابتة الدائمة كما في قوله تعالى: "فقالوا سلاماً. قال سلام"<sup>(٢)</sup>. وعلى أي معنى كان الرفع أو النصب فالوجهان الإعرابيان جائزان لأن الدلالات التي تتولد (تتولد عن العلاقات النحوية، والوجود الإعرابية)<sup>(٣)</sup>.

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن تعدد وجود الإعراب (من نتائج تطبيق نظرية العامل في النحو، وتعني أن الكلمة الواحدة، في التركيب الواحد، يمكن أن تحتل أكثر من علامة إعرابية، ومن ثم أكثر من موقع إعرابي، ويرجع هذا إلى الاختلاف في تقدير العنصر من حيث كونه اسماً أو فعلاً أو حرفاً)<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر الاسترلابي شرح الكافية ٩٦/١-٩٧. وابن الحاجب الأمالي النحوية - ٨٠/١. ود. عبد الحميد

السيد التطبيق النحوي ص ١٥٣.

(٢) الذاريات آية ٢٥.

(٣) د. عباس بنومي حذر. آراء المفتي للنص. دار المعرفة الجامعية ١٩٩٤. ص ١٣.

(٤) يُنظر د. محمود سمين بقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين. ص ١٠٥.

كما أن بعض الأوجه الإعرابية المتعددة تعود إلى تعدد اللهجات<sup>(١)</sup>. ولكن اختلاف اللهجات نفسه يفسر باختلاف المعاني.

المسكلم لا ينكلم هكذا إلا لغاية من المعنى، لذلك تعد الجملة - أو التركيب - (هي التعبير اللغوي الذي يعبر عن قضية ما)<sup>(٢)</sup>. وهذا يؤكد أن اختلاف المعاني يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية في كلمة الواحدة.

وينشأ تعدد الأوجه الإعرابية، لبعض عناصر الجملة أو التركيب عندما ترشح العناصر اللفظية المتوافرة (الكلمة لوظيفتين أو أكثر في الجملة بحيث يكون اختيار كل وجه منها له ما يسند من البناء اللغوي. الذي أدى إليه المعنى المراد فيه. ويكون هذا تراثاً وخصوصية في البناء اللغوي، وقدرته على العطاء الذي يتنوع بتنوع التفسير، لأن المعول في اختيار أحد التفسيرات على الآخر يكون على فهم السياق، والمعنى الذي يحدده. وهذا ينفي أن يكون تعدد الأوجه الإعرابية غموضاً أو تلبساً أو قصوراً في التفسير النحوي. أو نقصاً في وسائل الترابط بين عناصر الجملة. ولكنه يقدم باباً مفتوحاً لعبقرية المبدعين باللغة، والشاحين لها جميعاً، للإبداع)<sup>(٣)</sup>. وهذا يؤكد أن التراكيب اللغوية ليست محددات ثابتة، أو منوالاً، أو قوالب مصبوبة لا تتيح حرية الخروج عليها بالإبداع.

كما أن للاستئناف دوراً كبيراً في تعدد الأوجه الإعرابية (ويعتمد على تأويل معنى الحروف في تقدير حركة الإعراب)<sup>(٤)</sup>. نحو قال الشاعر ابن مروان النحوي<sup>(٥)</sup> :

ألقى الصحيفة كي يخفف راحته      والبراذ خستى نعبه ألقاها

(١) الزجاجي، الإيضاح في علم النحو. ص ٧٠، ود. محمد حماسة العلامة الإعرابية. ص ٢٦٨.

(٢) د. سعيد بحيري، عند لغة النص، المفاهيم والاتجاهات. ص ٢٣.

(٣) ينظر د. محمد حماسة عند تطيف، بناء الجملة العربية. ص ١١١.

(٤) د. محمود سليمان باقوت، قضايا التفسير النحوي بين القدماء والمحدثين. ص ٧٧.

(٥) سيويه، الكتاب ١/ ٩٧.

واستشهد سيبويه بكلمة (نعلته) مجرورة في التركيب (حتى نعلته ألقاها). ثم قال والرفع جائز. مع أن الحديث قيل الجر والرفع كان عن النصب. ويفهم من كلام سيبويه أنه يجوز في كلمة (نعل) ثلاثة أوجه إعرابية.

الأول : النصب على أنها مفعول به منصوب للفعل ألقى. وحتى بمعنى الواو.

الثاني : الجر على أن حتى حرف يعمل الجر بمعنى (إلى).

الثالث : الرفع على أن نعلًا مستأنفة مرفوعة مبتدأ<sup>(١)</sup>.

وسبب تعدد الأوجه الإعرابية التفريق بين الحرف على اللفظ أو على المحل ومن ذلك تابع المجرور بحرف الجر الزائد، وتابع المضاف إلى المصدر أو إلى اسم الفاعل، ويجوز في تابعين الجر على اللفظ أو النصب أو الرفع على المحل. وقد سمي سيبويه هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله<sup>(٢)</sup>. كما أن تعدد الأوجه الإعرابية ضرورة وحتمة لغوية وذلك بسبب كثرة المباني النحوية، وقلة العلامات الإعرابية. مما جعل المباني النحوية المختلفة تشترك في علامة إعرابية واحدة.

وأما كانت الأسباب الداعية إلى تعدد الأوجه الإعرابية فهي ظاهرة لغوية في العربية، وعرض لها سيبويه في كثير من المباحث النحوية في الكتاب كما في تقديره مبتدأ وخبراً في قوله تعالى: (طاعة وقول معروف)<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر سيبويه، الكتاب ٩٧/١، وينظر د. محمود سليمان باقوت، أضياف التقدير النحوي ص ٧٧.

<sup>(٢)</sup> سيبويه، الكتاب ٦٦/١-٦٩.

<sup>(٣)</sup> محمد، آية ٢١.

وكذلك يجوز رفع ونصب الأسماء بعد أدوات مخصوصة نحو إذا وحيث.

إذا خالداً تلقاه فأكرمه

وحيث خالداً تلقاه فأكرمه

إذا زيداً تلقاه فأكرمه

وحيث زيداً تلقاه فأكرمه

وهنا يبدو تعدد الأوجه الإعرابية بسبب الاختلاف في تقدير المحذوف فجواز الرفع والنصب آتٍ من تقدير المحذوف اسماً أو فعلاً. فإن قدر المحذوف اسماً فالمذكور خبر، وإن قدر المحذوف فعلاً، فالاسم المذكور مفعول به أو حال.

وقد يكون تعدد أوجه الإعراب، في بعض آيات القرآن الكريم وحيثاً من وجوه إعجازه، ودليلاً على ثراء نصه، وتعدد إشعاعه بحيث تبدو الآية القرآنية كالماسة المشعة أنى استقبلتها ألقت عليك بأضواء<sup>(١)</sup>.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية فيما يرى الباحث، سهولة حركة الألفاظ داخل التراكيب، وجواز إلغاء بعض الأفعال عن العمل، وجواز إلغاء الجار والمجرور والظروف، من أن يكون عنصراً رئيسياً في التركيب اللغوي، خبراً مثلاً، فجواز اعتمادهما وعدمه بجعل لأحد المكونات اللفظية حالتين إعرابيتين. النصب حالاً والرفع خبراً كما في :  
فيها عبد الله منطلقاً. وفيها عبد الله منطلق.

هكذا جاءت التراكيب اللغوية عن العرب مرنة تتعدّد الأوجه الإعرابية في بعض مكوناتها، حسب المعنى، وحسب القدرة التعبيرية للغة العربية. وكما يحصل في النعت وقطع النعت عن المنعوت إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت جاز في النعت ثلاثة أوجه إعرابية. الاتباع لما قبله في الإعراب. أو القطع عن المنعوت لعدم إضافة شيء جديد له. ومعنى النقص

(١) د. محمد حماسة عن النظيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص ٢٩٤.

أن يُرْفَعِ النعت على أنه خبر لمبتدأ محذوف. أو النصب على أنه مفعول به... يوجب نفع  
محذوف لإرادة المدح<sup>(١)</sup>.

لذلك يظل الغرض من الإعراب (الفصل بين المعاني المختلفة كالفاعل والمفعولية  
وغير ذلك، وهذه المعاني مختصة بالأسماء، لذا صار الإعراب أصلاً لها)<sup>(٢)</sup> ويندر هذا  
المنطق واضحاً في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم.

فالسنة المأخوذ بنا اتباع الصفتين : الرحمن الرحيم إعراب اسم الله سبحانه وتعالى  
بفتح أشياء، نعم وهناك من قوة غير المقرؤ ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعات في حقه.  
كأن يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) برفع الصفتين على المدح. ويجوز (الرحمن الرحيم)  
بنصبهما على المدح.

ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثاني. ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصب  
الأول ورفع الثاني. كل ذلك على وجه المدح، وما أحسنه ههنا. وذلك أن الله تعالى إذا  
وصف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفة، لأن هذا الاسم الذي لا يشرك فيه  
على وجه، وبقية أسمائه عز وجل كالأوصاف التابعة لهذا الاسم. لا يُعترض شك فيه، فيحتاج  
إلى وصف لتخليصه، لأنه الاسم. وإذا لم يعترض شك فيه لم تحيء صفته لتخليصه، بل للثناء  
على الله تعالى. وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به.. فإذا هو عدل عن إعرابه  
علم أنه للمدح.. فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الوجه التي  
ذكرناها. ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٦٥-٦٦. وينظر د. عبد الرحمن بن شميلة الأهدل النحو المستطاب. ص ١٧٤-١٧٦. وإعراب: ١٧٤-١٧٦.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علم النحو. ص ٦٩-٧٠.

(٣) ابن جنى، الخصائص ١/٣٩٨-٣٩٩.

كما أن منطق اللغة العربية الخاص، هو الذي يستدعي تقدير فعل لدلالة قرينة التفسير عليه بعد أدوات مثل إن وإذا، أو أن هذه الأدوات تستدعي دخول أفعال على أسماء منصوبة نحو: (هلاً خيراً من ذلك)<sup>(١)</sup>. أو أسماء مرفوعة.

ويؤكد النظر في تراكيب العربية أنه يجوز تغيير بنائها لما فيها من سهولة التقديم والتأخير، أو حذف أحد عناصرها مع نية تقديره، أو زيادة بعض الحروف التي تؤثر في بناء التركيب اللغوي فتغيره وتغير إعراب بعض مكوناته. ويكون المعنى المراد هو الذي سبب زيادة أحد الحروف. وزيادة الحرف أدت إلى تغيير البناء التركيبي والإعراب. يبدو ذلك في قوله تعالى: "ما جاءنا من بشير"<sup>(٢)</sup>. فحرف الجر (من) دخل على الاسم (بشير) فتحول الاسم من الرفع على الفاعلية إلى الجر بحرف الجر الزائد، لأن البنية الأساسية للتركيب: ما جاءنا بشير. ويعتقد الباحث أن استغراق النفي لعموم أفراد جنس المبتدئين، لغرض التوكيد بزيادة من في قوله تعالى (ما جاءنا من بشير) لا يتساوى مع قوله ما جاءنا بشير. لأن من تزداد في النفي خاصة لتأكيد عمومه والاستفهام مثل النفي<sup>(٣)</sup>.

وكما قيل في الآية السابقة يقال في قوله تعالى: "ليس الله بأحكم الحاكمين"<sup>(٤)</sup>. حاشاً لله أن يقول الباحث في الله إلا ما يليق بحلال وجهه وعظيم سلطانه. ويبدو سر بلاغة التركيب القرآني، وإيحاءاته بتلك الباء الزائدة. التي غيرت شكل التركيب وبناءه وإعرابه. فدخلت كلمة أحكم حالة الجر، على أنها اسم مجرور يعلى بناءً على ذلك المعنى الذي لا يؤديه مجيء التركيب على الصورة الأصلية التي كان من الممكن أن يجيء بها (ليس الله أحكم الحاكمين) ويكون أحكم خبر ليس منصوباً. والمعنى في النصب لا يتساوى مع الغرض البلاغي مع زيادة الباء في خبر ليس، والذي يفيد إضفاء ما يليق بالله من مدح وتعظيم، وقدرة وحكمة،

(١) ميبويه. الكتاب ١/٢٦٨. وينظر المبرد المقتضب ٢/٧٥-٨٠.

(٢) المائدة، آية: ١٩.

(٣) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم د. علي بوملحم، دار الهلال، ط ١، ٩٣. ص ٤٢٤.

(٤) التين، آية: ٨.

وكان إدخال الباء على أحكم تقليها إلى معنى القصديّة والعلمية، بما عهد عند الناس من حكمة الله سبحانه وتعالى. وبخاصة إذا تذكرنا سياق الآية القرآني، وما بها من قسم متوال، على أن الله خلق الإنسان في أحسن تقويم، ثم رده إلى أسفل سافلين عندما يستحق ذلك، لأنه يستحق منهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، كل ذلك بما عرف عن الله جلّت قدرته، من أنه يختار الأفضل والأنسب عن قدرة ولطف وحكمة لأنه خير بخلقه. لذلك لا يمكن الاستغناء عن حرف الجر الزائد في التركيبين دلاليًا ولا بلاغيًا، ولا معنى. لأنه ليس في القرآن حرف لا يجيء لغير معنى. فمعنى يستعني زيادة حرف الجر في التركيبين استدعاء. لكي يتم زيادة من معنى استغراق نفي عموم أفراد الجنس في التركيب الأول. وكي يتم زيادة الباء تخصيص الحكمة في الله وحده. في خلق الإنسان في أحسن تقويم، ثم رده إلى أسفل سافلين، كما يبدو في كل شيء خلقه وقدره، ولذلك جاء الاستثناء الراجع الذي أخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الذين ردوا إلى أسفل سافلين. وجاء التعقيب القرآني الكريم يقتضيه السياق اللفظي (أليس الله بأحكم الحاكمين).

إن تجزئة سلسلة اللغوية المتصلة إلى تراكيب لغوية وجمل لتحمل دلالات ومضامين؛ تقليها من المتكلم إلى السامع. فالإنسان عندما يتكلم لا يفكر بالألفاظ من حيث هي ألفاظ، وإنما يفكر بالمعنى التي يريد بها، ثم يلبس المعاني الألفاظ التي تناسبها مخرجاً التراكيب اللغوية إلى السامعين حسب المعاني، وعلى هذا يتفسر ما قاله الأعرابي عندما كان في ليل، فسمع هدير الكلب، فخافه، وأراد أن ينقل هذا المعنى مُعبّراً عما في نفسه قائلاً (شراً أهراً ذا نساب). وجاز الابتداء بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي؛ ما أهراً ذا نساب إلا شراً وإنما كان المعنى النفي، لأن الخبرة عليه أقوى، ألا ترى أنك لو قلت : أهراً ذا نساب شراً. لكنك على ضرب من الإخبار غير مؤكدة، فإذا قلت : ما أهراً ذا نساب إلا شراً. كنت ذلك أوكد : ألا ترى أن قولك : ما قام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيد. وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عائداً مُبهماً. وذلك أن قائل هذا القول سمع هدير الكلب

فأخاف منه، وأنفق لاستماعه أن يكون لطارق شر. فقال: شرّ أهر ذا ناب، أي، ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ تعظيماً عند نفسه، أو عند مستمعه، وليس في نفسه كأن يطرق بابيه ضيف، ويلا به مسترشداً، حتى عنده وأهمه، وكذا الإخبار عنه، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأنيب لما دعا إليه<sup>(١١)</sup>.

فالمعنى وما فيه من زهفة تقتضي المتكلم تعظيم ما حوله من خطر. فابتداءً بالتمكيد على تقدير النفسي (لأنّ المراد أن يعلم أن الذي أهرّ ذا ناب هو من جنس الشر لا جنس الخير.. لأنه بمعنى ما أهرّ ذا ناب إلا شر) <sup>(١٢)</sup>. وفيه قصر اليرير على الشر. وهو من البلاغة لما فيه من تكبّ هون المتحدث عنه (وحتى لا يتبدأ بالتمكيد، لأنه أريد به الجنس. أن معنى شرّ والشر سواء. فلذاي أهرّ ذا ناب من جنس شر) <sup>(١٣)</sup>.

وبشغلي التأكيد أن الأعرابي قد فكر في المعنى بعقله، وبفكره قبل أن ينطق به لئلا على تلك الصورة. ومن المحتمل أن يفكر الإنسان بمعنى مجردة من معاني النحو، لأنه لا يمكن أن تترايط معاني الألفاظ بدون أن تترايط ضمن معاني النحو (لأنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أثرها ومجردة من معاني النحو، فلا يقوله في وهم ولا يصح في عقل أن يستفكر متفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يجعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك) <sup>(١٤)</sup>.

وتأليف الألفاظ أو نظمها أو ترتيبها يكون في معانيها، وأن معانيها هو توحي معاني النحو فيها لتكون قادرة على نقل المعاني المختلفة. وتتم هذه العمليات في الفكر الإنساني قبل

<sup>(١١)</sup> ابن حني، الحاصل ص ٣١٤.

<sup>(١٢)</sup> عند القاهر العرجاني. ثلاث الإعراب، ص ١٦١.

<sup>(١٣)</sup> السابق، ص ١٦١.

<sup>(١٤)</sup> عند القاهر العرجاني. ثلاث الإعراب، ص ٣٦٨-٣٦٩.



أن تخرج في صورة تركيب لغوي (ومن المعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يخبر عن شيء بشيء، أو يصف شيئاً بشيء، أو يضيف شيئاً إلى شيء، أو يشرك شيئاً في حكم شيء، أو يخرج شيئاً من حكم قد سبق لشيء، أو يجعل وجود شيء شرطاً في وجود شيء) (١).

فالإنسان يفكر بمعاني الألفاظ تحت مظلة المعاني النحوية سواء في ذلك أكان مَكَلِّمًا أو مَسْتَمِعًا! يؤكد هذا ما جاء في قصة الأعرابي الذي سمع مؤذنا يقول : أشهد أن محمداً رسول الله، بنصب رسول. وظل المعنى في ذهن الأعرابي غير تام: فصاح قائلاً: ونحكك رسول الله ماذا؟ نعم فقد أنكر الإعرابي نصب رسول. لأن النصب يجعل من رسول والاسم الأول محمد بمنزلة اسم واحد، وأنه إذا صار هو والاسم الأول بمنزلة اسم واحد، احتج إلى اسم آخر، أو فعل حتى يكون كلاماً ذات فائدة، لذلك صاح الأعرابي بالمؤذن كأنه يطلب منه أن يذكر ما يكون خيراً، حتى يتم المعنى (٢).

ومن الدلائل على أن المعنى هو الذي يؤدي إلى بناء التراكيب وإعرابها على شكر معين، ما حدثه أبو حاتم عن الأصمعي - أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلاً كان يرى رأي الخوارج، رأي شبيب. فقال له : ألسن القائل (٣) !؟ :

وَمِنَّا سُؤْيِدٌ وَبَطِيْنٌ وَقَعْبٌ      وَمِنَّا أَمِيْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ شَبِيْبٌ

فقال : إنما قلت : ومنا أمير المؤمنين شبيب، بنصب (أمير) فأمر بتخيلته.

يجوز في كلمة أمير وجيان إعرابيان. الرفع مبتدأ مؤخرًا. والجار والمجرور منبأ (خبر مقدم). والنصب على أنها منادى مضاف والفرق في المعنى كبير بين الرفع والنصب. أما وجه الرفع فيقال على أن الشاعر رفع كلمة أمير مبتدأ. يثبت أن أمير المؤمنين من

(١) عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص ٣٧٣.

(٢) بنظر السابق. ص ٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) ابن قتيبة، عيون الأخبار. ٢ / ١٥٥.

الخوراج وهو شبيب. وشبيب بدل من أمير المؤمنين. أما وجه نصب أمير فعلى أنه منادى منصوب. وأمير المؤمنين هو عبد الملك نفسه. وعلى هذا المعنى يكون شبيب شخصاً عادياً من الخوراج وليس أميراً.

إن المعنى الذي يريده المتكلم يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية. يبدو ذلك في قوله تعالى: "فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج"<sup>(١)</sup>. حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو "فلا رفث ولا فسوق" بالرفع والتثوين وقرأ الباقون بالنصب من غير تثوين. أما (لا جدال) فلا خلاف في قراءتها بالبناء على الفتح<sup>(٢)</sup>.

والفرق بين معنى (لا) التي لنفي الجنس، و (لا) التي لنفي الوحدة كبير عند جميع النحاة. إذ (لا) التي لنفي الوحدة لا تنفي كل جزئية من جزئيات الشيء الذي تنفيه. وعلى قراءة رفع وتثوين (رفث ولا فسوق) فالمعنى أن الرفث لم يُنفَ كله، بل بقي منه جزء يتمثل في القبلة أو الملامسة أو الملاعبة. وكذلك الفسوق لم يُنفَ كله. بل بقي منه جزء<sup>(٣)</sup>. ويكون إعراب فسوق: اسم لا النافية العاملة عمل كان (مرفوع) ولا نافية للوحدة.

أما على قراءة البناء على الفتح "فلا رفث ولا فسوق ولا جدال" فالمعنى أن النفي يستغرق جميع جزئيات الشيء المنفي. فكل جزئيات الرفث والفسوق والجدال منفية بكاملها ولم يبق منها شيء. أي لم يبق ملاعبة ولا مداعبة ولا قبلة. ولم يبق أي شيء من الفسوق أي كان معناه. ولم يبق أي جزء يسير من الجدال في شعائر الحج لأنه لا يجوز للإنسان أن يتساءل عن شعائر الحج، لم الحج، لم السعي؟ لم الإحرام؟ لم الطواف؟ لم الرجم؟ لم العيبت بالمزدلفة؟ كل هذه تساؤلات لا يجوز التطرق إليها، لذلك أدى هذا المعنى إلى عدم اختلاف

(١) البقرة، آية ١٩٧.

(٢) الذاني التفسير في القراءات سبع، ص ٨٠.

(٣) د. كامل ولويل، عونة نحو العربي الأصيل، ص ٤٤.

القراء في قراءة لا جدال. فالمعنى يؤدي إلى الإعراب، وتعدد الأوجه الإعرابية لذلك تُعرَب كلمة (رَفَتْ) اسم لا النافية للجنس مبنياً على الفتح في محل نصب.

إن اختلاف المعاني يؤدي إلى اختلاف بناء التركيب وإعرابها يبدو ذلك في قوله تعالى: **وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسْرٍ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفْرًا**<sup>(١١)</sup>. فسمع أعرابيٌّ من يقرأها (كُفِر) بفتح الكاف والفاء. فقال: لا يكون. والفرق في المعنى بين مجيء الفعل (كُفِر) مبنياً للمعلوم، أو مبنياً للمجهول كبير جداً، بل إن مجيء الفعل مبنياً للمعلوم يقرب المعنى. لذلك حق لهذا الأعرابي أن يرفض التغيير الحاصل في حركات بناء الفعل، لأن مجيء الفعل مبنياً للمعلوم، بفتح الكاف والفاء يقلب المعنى ليصير أن الكافر ينجيه الله من الطوفان بسفينة تجري برعايته ورحمته وعنايته سبحانه وتعالى. بينما يكون المعنى على القراءة الصحيحة (لمن كان كُفِر) أي أن هذه السفينة تجري برعاية الله وعنايته بالداعية إلى الله (نوح عليه السلام) النبي الذي جَحَدَ قَوْمُهُ دعوته وكفروا به وبها. فلما سمع الأعرابي القراءة الصحيحة قال: (يكون)<sup>(١٢)</sup>.

هذه هي العربية تُميز بين تلك المعاني المختلفة بتلك الضمة أو الفتحة أو الكسرة. وهذا التمييز يؤكد أن الإعراب علم المعنى. وأن المعنى يؤدي إلى الإعراب. واهتمام العرب بالمعنى كبير وأن عنايتها به أقوى وأنها سعت إلى تحصين المعنى وتثريته. وتُمثل كل ذلك في تراكيبها. فالمعنى هو الذي سَوَّغ دخول (إن) على (ما) المصدرية لشبهها بـ (ما) النافية التي تؤكد بـ (إن)<sup>(١٣)</sup>.

والمعنى هو الذي يحيز تعدد الأوجه الإعرابية المختلفة، إذا وقعت النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها. لأن النكرة هي المعرفة في المعنى. (فإن شئت جعلت النكرة حالاً فتقول:

<sup>(١١)</sup> القمر، آية: ١٣، ١٤.

<sup>(١٢)</sup> ينظر المحاضر، البيان والتبيين ٣/٣٢٧.

<sup>(١٣)</sup> ابن جني، الخصائص ١/١١٠.

مررتُ بزيد رجلٍ صالحاً. وإن شئت جعلتها بدلاً فتقول : مررتُ بزيد رجلٍ صالح) (١).  
 فالمعنى هو الذي يؤدي إلى مجيء (صالح) مرةً حالاً وأخرى بدلاً. والفرق في المعنى بين  
 البديل والحال كبير. فمعنى الحال أنني مررت بزيد رجلٍ وهو في هذه الحالة من الصلاح. وقد  
 تتغير هذه الحال بعد مروري عنه مباشرة. أما على البديل أي أنني مررت بزيد رجلٍ أعرف  
 صلاحه والذي يستمر ويمتد ما دام هو نفسه موجوداً على هذه البسيطة. وهذا يؤكد أن المعنى  
 يؤدي إلى الإعراب وأن الإعراب يفتح معاني الألفاظ، ويستخرج أغراضها وأنه معيار  
 الكلام (٢).

كما أدى اختلاف المعنى إلى تعدد حركات كلمة براءة، فتعددت أوجهها الإعرابية. في  
 قوله تعالى : "براءةٌ من الله ورسوله إلى الذين عاهدتُم من المشركين" (٣). في هذه الآية  
 الكريمة جاءت كلمة براءة مرفوعة، وعليها المصحف الشريف، وقرأ بها جمهور العلماء.  
 والرفع إخبار (والخبر من الأخبار الربانية القرآنية المقدسة. لذلك يقتضي بناء التراكيب أن  
 يكون هذا الاسم براءة محتاجاً إلى ما يسنده. البراءة وحدها مركز التنبيه، والمعنى المحيط  
 بها فيه القوة. والاتجاه الذي يخدم هذا الاسم المرفوع. فجاءت جملة من الله تخدم المعنى الذي  
 تريده البراءة) (٤). فالرفع على أن براءة مبتدأ. وخبره من الله والرسول معطوف عليه. وهذا  
 حكم يحمله السامعون فعرفيم الله سبحانه وتعالى به. وأعطاه القوة بحكمه على البراءة أنها منه  
 سبحانه ومن رسونه. (بينما قرأ عيسى بن عمر بالنصب) (٥). على أنها مفعول به لفعل  
 محذوف تقديره اسمعوا براءة. أو على الإغراء ألزموا براءة. فالحركات الإعرابية ترتبط  
 بالمعاني ارتباطاً عضوياً. والحركات الإعرابية من أدق أسرار العربية ونظمها، في كل  
 المباحث النحوية المختلفة. وكثيراً ما يؤدي اختلاف المعاني إلى اختلاف الإعراب وتعدد

(١) ابن جني، الخصائص، ١/٦٥.

(٢) ينظر الجرجاني، دلالة الألفاظ، ص ٨٠.

(٣) التوبة، آية : ١.

(٤) د. كامل جميل ولويل، عروة تنحو العربي الأصيل، ص ٤٣-٤٤.

(٥) السابق، ص ٤٣.

الأوجه الإعرابية. ومن أمثلة ذلك ما ناقشه سيبويه في قولهم : (مررت به المسكين). وبنى في تحليل هذا التركيب وإعراب المسكين رأي الخليل ويونس، مضيفاً رأيه إلى رأييما. فيحصل أنه يجوز في المسكين ثلاثة معانٍ مختلفة. تؤثر هذه المعاني في المتكلم فيبنى كلامه على ما يريد من معنى، ويختار للمعنى الوجه الإعرابي المناسب. منها (مررت به المسكين) بجر المسكين بدلاً من الضمير الياء في به. والبدل فيه كالبديل في مررت به أخيك فتحية الكسرة بسبب البدل، ويبنى التركيب على جر المسكين. ويجوز في المسكين معنى الترحم. وبسبب الترحم يبني التركيب على نصب المسكين على تقدير فعل محذوف (أذكر). ويجوز فيه معنى الابتداء. فيبنى التركيب على رفع المسكين. مررت به المسكين ويكون المسكين مبتدأ مرفوعاً على التقديم والتأخير والمعنى لا يجوز أن يكون المسكين في حالة النصب حالاً. لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً وفيه الألف واللام<sup>(١)</sup>. ويتأكد لدى الباحث مما سبق، أن الحركات الإعرابية، وأبنية التراكيب اللغوية متبقة عن المعاني، أو وليدة عنها. المعاني بإطلاقها نحوية وغير نحوية.

ويدل على أن المعاني تؤدي إلى بناء التراكيب وإعرابها قول الرسول صلى الله عليه وسلم، إلى أهل مكة بعد فتحها: (لا تثريب عليكم، اذهبوا فأنتم الطلقاء) ويقف الباحث عند قوله (لا تثريباً عليكم) فيقول : إن المعنى الذي أراده نبي البشرية - عليه السلام - وهو نفى أي جزئية لوم أو تثريب على أهل مكة. هو الذي جعله يختار لا النافية للجنس، وجاء (تثريب) اسمها مبنياً على الفتح، لنفي وإزالة كل أجزاء التلويح لأهل مكة. وهذا ما يختلف فيه التركيب عن مجيئه على رفع وتكوين تثريب. باختيار لا النافية للوحدة العاملة عمل ليس. وحينها يطر جزء من اللوم والتأنيب على أهل مكة. وقد تنبه علماء العربية وتحتاتها إلى الفرق في المعنى بين رفع جناح وبين بئانه على الفتح في قوله تعالى 'فلا جناح عليكم'<sup>(٢)</sup>. وقالوا : (إن المعنى

<sup>(١)</sup> ينظر سيبويه، الكتاب ٢: ٧٦-٧٧.

<sup>(٢)</sup> النساء، آية : ٢٣.

في البناء على الفتح إزالة لأي جناح أما في حالة الرفع والتثوين، فقد يبقى جناح ولكنه يسير<sup>(١)</sup>.

ومن الأثلة التي يذكرها الباحث، على أن المعنى هو الذي يؤثر في كيفية بناء التركيب، وفي محيي بعض مكوناتها على حالة إعرابية محددة توضح ذلك المعنى. مع احتمال وجود وجه إعرابي آخر. آية الوضوء قال تعالى: **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**<sup>(٢)</sup>.

وردت كلمة (أرجلكم) في التركيب القرآني الكريم مسبوقة بحرف العطف الواو وبذلك يجوز عطفها على أيديكم أو على رؤوسكم الواردين قبلها. ويختلف إعرابها بين النصب عطفاً على أيديكم، أو الجز عطفاً على رؤوسكم. وبناء على هذا يختلف أمر الرجلين في الوضوء. **أَهُ مَسْحٌ أَمْ غَسْلٌ؟** فتحر عطفاً على رؤوسكم يؤدي إلى مسح الرجلين في الوضوء<sup>(٣)</sup>. بينما يرى الباحث أن **غَسَلَ** الرجلين هو المعنى المراد. وهو الذي بنى التركيب على نصب أرجلكم عطفاً على أيديكم. ويرى أستاذي الدكتور سمير استيتية أن رواية الجرّ منسوخة. فالمعنى محور بناء التركيب، (والكشف عن المعنى المراد غاية الدرس النحوي)<sup>(٤)</sup>.

وتتعدد الأوجه الإعرابية بناء على ما يريد المتكلم من معنى وبخاصة في العطف. مع أن الأصل العطف على اللفظ، إلا أنه يجوز العطف على المحل. في نحو قولهم: **لست يزيد ولا شبيهه به، ولا شبيهاً به.**

<sup>(١)</sup> د. كامل جميل ولويز. عودة نحو العربي الأصيل. ص ١٥٩.

<sup>(٢)</sup> المائدة، آية ٦.

<sup>(٣)</sup> ينظر القرطبي التفسير الكبير ٩٤/٦، وينظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند نصرين ص ١٩٩. ص ١٧٣-١٧٤.

<sup>(٤)</sup> د. مصطفى الحلوة. الدرس نحوي والنحو الأساسي والنحو التطبيقي والنحو الوصفي، ط ٩٣. ص ١٤.

يجوز في كلمة شبيه وجهان إعرابيان. الجر عطفاً على لفظ زيد المجرور بالكاف ومجيء شبيه مجروراً بثبت أن لزيد شبيهاً. ويجوز العطف نصباً على محل زيد لأنه في محل خبر ليس. ومجيء شبيه منصوباً بثبت معنى أنه ليس لزيد شبيه.

كما أن قطع النعت عن المنعوت وإعرابه خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به للمدح والثناء، أو للترحم بزيد من إمكانية تعدد الأوجه الإعرابية التي تركز على المعاني.

#### د- المعنى وراء حذف بعض أجزاء التراكيب وتغيير بنائها وإعرابها :

العرب قد يستعملون بعلم المخاطب عن ذكر بعض عناصر التراكيب اللغوية. فيم قد يتركبون الخبر في كلامهم، لعلم المخاطب لأي شيء وضع هذا الكلام<sup>(١)</sup>. ويحذفون خبر لا النافية للجنس استخفافاً كما تقول : لا مال. ولا تذكر لك<sup>(٢)</sup>. ويحذفون اسم لا النافية للجنس لكثرة استعمالهم إياه في الكلام وذلك في قولهم: لا عليك، وإنما يريدون لا بأس عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه<sup>(٣)</sup>. إن سبب حذف اسم لا النافية للجنس كثرة الاستعمال، وذلك حيث يعلم المخاطب ما يعني المتكلم. نحو : لا كزيد، والتقدير لا أحد كزيد. ومنه لا كزيد فارساً، كأنك قلت : لا فارس، أو لا أحد كزيد فارساً<sup>(٤)</sup>. كما أكثر العرب من حذف الخبر في النفي، وذلك أن يكون مبنياً على كلام متقدم، أو قد ذكر فيه الخبر، كأن قائلًا يقول : هل من غلام؟ فتقول لا غلام<sup>(٥)</sup>.

كما حذف العرب الفعل والمضاف من الكلام لحال حاضرة، ودلالة بيّنة. كأن ترى الرجل قدم من سفر فتقول : خير مقدم. فتحذف الفعل، أو تتسع في الكلام فتحذف المضاف.

(١) سيبويه، الكتاب ١٠٣/٣.

(٢) السابق، ٣٣/٢.

(٣) السابق، ٢٩٥/٢.

(٤) ينظر السابق، ٢٩٤/٢.

(٥) ينظر السابق، ٢٩٥/٢، ٢٧٥-٢٧٦.

لأن العرب اعتمدوا سياق الحال وعدوه يدل دلالة اللفظ المحذوف وبغني عنه كأن المحذوف  
مذكور. وسياق الحال أو المقام هو (كل ما يحيط باللفظ من ظروف، تتصل بالمكان أو المتكلم  
أو المخاطب أثناء النطق، فتعطي اللفظ دلالاته، وتوجيه باتجاه معين، وذلك يعني أن سياق  
الحال أو الموقف يوضح معنى اللفظ، ونجده يمدد مسد كلام محذوف)<sup>(١)</sup>.

وكما قال سيبويه في (غضب الخيل على الأحم) كأنه قال غضبت أو راه غضبان فقَالَ  
: غضب الخيل. فكأنه بمنزلة قوله : غضبت غضب الخيل على الأحم<sup>(٢)</sup>. لقد فسّر سيبويه  
التركيب بدلالة الحد. وهو أنه رآه غضبان. وهذه الرؤية في حال غضب تسد مسد الفعل  
غضبت. وتفسر سيبويه بعض أنواع حذف الكلام بدلالة الحال التي تسد مسد ذكر اللفظ.  
يلتقى مع بعض أوجه النظر الحديثة في تحليل النتائج الأدبي من أجل الكشف عن المعنى.  
وذلك بدراسة علاقة المنتج بنتاجه، فيتم رصد المؤثرات الشخصية والبيئية والمرامي وراء  
التأليف، وبدراسة تأثير المنتج على المتلقي<sup>(٣)</sup>.

وينفق علماء النحو واللغة، على وجوب أو جواز حذف أحد عناصر التركيب اللغوي،  
إذا دلت عليه قرينة لفظية أو معنوية<sup>(٤)</sup>.

وكثيراً ما فسّر سيبويه الإضمار بعلم المخاطب، أو بوجود دليل من الحال، والظروف  
المشاهدة، التي تعني عن نكر المحذوف كقولك لمن سدد سهما.. القرطاس، أي؛ تحذف الفعل

(١) د. فريد عوض حنتر. علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية. ص ١١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٢٧٣.

(٣) ينظر د. فريد عوض حنتر. علم الدلالة. ص ١٦١-١٦٢.

(٤) ينظر على سبيل المثال - سيبويه الكتاب ١/٢٥٣، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، وغيرها والإسراييلي  
كتاب فاتحة الإعراب ص ١٨٩، ٩٢. أبو حيان تذكرة النحاة: ص ٣٠٢. د. طاهر سليمان حمودة طاهرة  
الحذف في الدرر اللغوي. ص ٣١، ٣٧، ٣٩.



لوجود دليل من الحال يعني عن ذكر الفعل المحذوف (تصيب) <sup>(١)</sup>. فالأحوال المشاهدة قامت  
مقام الأفعال الناصية.

وكذلك قولك لرجل يهوي بالسيف ليضرب به، عمراً أو زيداً، وللرامي إذا أرسل  
البنزاع فسمعت صوتاً القرطاس. أي أصبت القرطاس والله. ويلاحظ اختلاف تقدير الغنيين  
عند التثديد، وعند سماع الصوت، فعند التثديد بقدر سبويه فعلاً مضارعاً أي تصيب. لأن  
السيهم لم يُرَمَ، والبنزاع لم يُصَب. والرامي في وضع استعداد فيو يسدد نحو الهدف.

أما بعد الرمي وسماع الصوت، فقدر سبويه فعلاً ماضياً ليدل على أن الحدث قد تم.  
والقرطاس قد أصيب.

ويرى الباحث أن هذا التقدير بين الماضي والمستقبل بين تصيب وأصبت، ما هو إلا  
التفات كبير لأثر المعنى في بناء التراكيب وإعرابها، عند سبويه.

وهذا يؤكد أن دلالة الحال تصيح عنصراً في بناء التراكيب، وتؤدي إلى إعراب مخصوص.  
وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجبة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت : مكة ورب  
الكعبة، حين زكنت أنه يريد مكة. كأنك قلت يريد مكة والله <sup>(٢)</sup>. فحاسة البصر التي تؤدي إلى  
الإبصار والهيئة التي عليها المتحدث عنه تسدان مسدً عنصراً لفظي في بناء التراكيب اللغوية  
في العربية.

فالعرب يضمرون، وينصبون ويرفعون ويجزؤون أحياناً ما يبقى والعلماء يفسرون كلام العرب  
على طريقتهم في تأليفه. فسبويه يفسر حذف بعض أجزاء الكلام لكثرة استعمالهم إيهاً

<sup>(١)</sup> سبويه، الكتاب ١/١٣٧-١٣٨، ٢٩٥.

<sup>(٢)</sup> السابق، ١/٢٥٧.

وتصرفهم حتى استغفروا عن الكلام المحذوف بما يبقى. ومن ذلك قولهم : مَرْحَبًا، وأهلاً وإن  
تأتني فأهل الليل والنهار<sup>(١)</sup>.

وينقل سيبويه رأي الخليل وبتبناه و يشبهه بتفسير رؤية رجل قد سدّد سهمه فقلت القرطاس..  
ومَرْحَبًا، وأهلاً، وإن تأتني فأهل الليل والنهار، فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان، أو ظلياً  
أمراً فقلت : مَرْحَبًا وأهلاً. أي أتيتك ذلك وأصيت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه. وكأني  
صار بدلاً من رَحِبْتِ بلادك وأهَلْتِ، كما الحذر بدلاً من احذر، ويقول الرائد : وبك وأهلاً  
وسهلاً، وبك أهلاً. فإذا قال وبك وأهلاً، فكأنه قد لفظ به مَرْحَبًا بك وأهلاً. وإذا قال : وبك  
أهلاً فهو يقول : ولك الأهل إذا كان عندك الرَحْبُ والسعة. فإذا رَدَدْتِ فإنما تقول : أنت عندي  
مِمَّنْ يقال له هذا لو حسني. وإنما جئت به بك لتبين من تعني بعد ما قلت مَرْحَبًا كما قلت لك :  
بعُدْ سَقِيًّا، ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمرة هو ما أظير<sup>(٢)</sup>. ومنهم من يرفع. كما قال طفيل  
للغنوي<sup>(٣)</sup> :

وبالسُّهْبِ مَنِيْمُونَ النَّقِيبَةَ قَوْلُهُ      لِمَنْ تَمِسُ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ

أي هذا أهلٌ ومرحَبٌ. وقال أبو الأسود<sup>(٤)</sup> :

إذا جِئْتَ يَوْمًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا      ألا مَرْحَبًا واديبك غَيْرُ مُضِيقٍ

وهذا التفسير والتعليل والإحاطة بظروف الكلام. تجليات من الأستاذ المعطاء، وتلميذ

الذكي النجيب. فهذه العبارات تقال من زائر لمزور، ويجري بينهما حوارٌ يتبادلان فيه الكلام

على أوجه مختلفة. وينترك الخليل وسيبويه ظروف الكلام، وملابساته الخارجية. ويؤكدان أن

الحذف هنا بسبب دلالة الحال، وكثرة الاستعمال.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٩٥/١.

(٢) السابق ٢٩٥/١.

(٣) السابق ٢٩٥/١-٢٩٦.

(٤) السابق، ٢٩٦/١.

وثنىء هام أيضاً يقال في هذا المقام وهو أن العرب يقولون هذه التراكيب بالنصب والرفع. فأما النصب في قول المزور مرحباً، وأهلاً، وإن تأتني فأهل الليل والنهار فعلى أن - مرحباً وأهلاً وأهل الليل منصوبات على أن كل واحدة منين مفعول به منصوب، لفعل مضمر لكثرة الاستعمال ودلالة الحال تقديره أصبت.

أما الرفع فعلى أن المحذوف (مبتدأ) وما بقي في كل تركيب يعرب خبراً. لمبتدأ تقديره (هذا) <sup>(١)</sup>. ويجوز أن يعرب المرفوع مبتدأ وخبره (بك) والفرق بين النصب مفعولاً به، والرفع خبراً، هو أن النصب بفعل مضمر والفعل غير المفعول به. وعلى الرفع فيكون المضمرة المحذوف وانعني شيئاً واحداً أو شخصاً واحداً، فعندما تقول : (هذا أهل) فهذا وأهل شخص واحد، وبذا يتفسر قول سيبويه : (ومنهج من يرفع فيجعل ما يضميره هو ما أظير) <sup>(٢)</sup>. وعلى هذا يتفسر ويُعرب قول طفيل الغنوي (أهل ومرحّب) فـ (أهل) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا.

أما قول أبي الأسود (مرحّباً) فهو مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره أصبت. إذا يجوز في كل ما سبق، - وغيره كثير - وجهان إعرابيان، الرفع والنصب، والمعنى هو سبب اختيار حالة الرفع أو النصب. فالنصب على تقدير فعل أصبت، والفعل ليس الفاعل ولا المفعول به. أما الرفع فعلى أن المبتدأ هو الخبر كأن تقول : (هذا قاص) فإسـد الإشارة والقاضي يدلان على شخص واحد، أو هما شخص واحد. ومثله أن تقول : هذا ضالّب، هذا أهل. وغير ذلك.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٩٦.

(٢) السابق، ١/٢٩٥.

ومثله أبواب كثيرة أفردها سيبويه في مجيء المصادر منصوبة، ويجوز فيها الرفع<sup>(١)</sup>. كما يجوز الرفع والنصب في أسماء ليست بمصادر. ويذكر سيبويه<sup>(٢)</sup>، أنه سمع من العرب الموثوق بهم، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وشاءَ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته.. (كأنه يقول أمرى وشأني حمد الله وشاءَ عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعز ولم يكن مبتدأً يبنى عليه. ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر). وتجدد الإشارة إلى أن إرادة المتكلم، معنى من المعاني القائمة في عقله، تؤثر في كيفية بناء التركيب الذي يظهر ذلك المعنى - لذلك تعد المعاني المرادة عند المتكلمين سبباً في مجيء التراكيب على نمط محدد مخصوص. وبعد الحذف من الأساليب التي يلجأ إليها المتكلمون لتحقيق التطابق بين المعنى الذي يريدون وبين التركيب اللغوي الذي ينون. فعندما يريد المتكلم إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق والإجمال، من غير أن يكون هناك تعرض لحديث عن المفعول به. وفي هذا يذكر الفعل، ولا يقصد له مفعولاً، لفظاً ولا تقديراً، كقولهم فلان يحل ويربط ويأمر وينهى، في هذين التركيبين حذف المتكلم المفعول به منهما، لفظاً وتقديراً، لأنه يريد إثبات الحل والربط والأمر والنهي فيما للفاعل، دون التعرض إلى ذكر المفعول به، لأن ذكره يقلل من تركيز الحدث وقيمته، بتخصيصه بمفعول به محدد ومنه قوله تعالى: قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون<sup>(٣)</sup>. ومعنى ذلك: هل يستوي من له علم، ومن لا علم له. من غير أن يقصد النص إلى معلوم معين.

ومثله قوله تعالى: وأنه هو أضحك وأبكى. وأنه هو أمات وأحيا. وأنه هو أغنى

وأقنى<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٣١١/١٥-٣٥٣.

(٢) السابق، ٣١٩/١.

(٣) الزمر، آية: ٩.

(٤) النجم، آية ٤٣-٤٤، ٤٨.

والمعنى في التراكيب اللغوية، في الآيات القرآنية على عدم القصد إلى مفعول به، لفظاً وتقديراً هو إثبات معنى الإضحالك والإبكاء، ومعنى الإماتة والإحياء، ومعنى الإغناء والإقناء، لله تعالى في أي وقت يشاء وبمن يشاء. وهكذا كل موضع، كان القصد فيه، أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعنى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض، وتقصد المعنى<sup>(١)</sup>.

فعبء القاهر لا يرى تقدير مفعول به هنا، لأن القصد لم يكن إلى ذلك من أول الأمر. ولو كان الفعل متعدباً، لكان معرضاً عنه إثبات الفعل في نفسه.

فعندما يكون القصد إثبات معنى الفعل للفاعل فقط، فالمتكلم يقصر الفعل على الفاعل. ولا يعديه لأن تعديته تنقض الغرض - وتقل المعنى - ألا ترى أنك إذا قلت: فلان يعنى الدنانير كان المقصود بيان جنس ما يتناول الإعطاء لا بيان حال كونه معطياً<sup>(٢)</sup>. هكذا على الإطلاق دون أن يكون القصد التباس بمفعول. وهذا يحقق عدم تعلق غرض المتكلم به.

وكما قيل عن إرادة إثبات المعنى للشيء، إنها تؤدي إلى حذف المفعول به، لفظاً وتقديراً. يقال عن معنى الاستغناء إنه سبب لاختصار الكلام في التركيب، ويؤدي إلى حذف المفعول به.. استغناءً عن ذكره لوضوحه نحو: "أصغيت إليه أي أذني، وأغضيت عليك، أي؛ جفنتي". ومنه قوله تعالى: "وأوتينا من كل شيء"<sup>(٣)</sup>. والتقدير: أوتيت من كل شيء غنى. وحذف المفعول من الفعل الذي له مفعول به، وقصده معلوم، إلا أنه يحذف لدليل الحال عليه وفيه هذا القسم، وهو قسم واضح جلي، عارٍ من الصنعة<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٦٩.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٦٩، وينظر د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية ١/٤٠٠.

(٣) النمل، آية: ١٦.

(٤) ينظر ابن جني الخصائص ٣٧٢/٢، الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٦٩.

وهناك قسم آخر من حذف المفعول به وهو الخفي الذي تدخله الصنعة، ولذلك؛ يتقنن ويتنوع<sup>(١)</sup>. وتختلف قيمة المعنى الذي يقوم بتأديته المفعول به في التركيب اللغوي وتشت الحاجة إليه في الأفعال التي تنصب مفعولين، أصلهما مبتدأ وخبر، فلا يمكن الاستغناء عنه، ويجوز حذفه في غير تلك المواضع لغرض لفظي أو معنوي. كما في قوله تعالى: «ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكره لمن يخشى»<sup>(٢)</sup>.

في التركيب القرآني الكريم حذف المفعول به للمحافظة على تناسب الفواصل، وذلك لكي ينتهي بكلمة مناسبة نكمة تشقى. فحذف المفعول من نخشى<sup>(٣)</sup>. مع أن المخاطب يعلم من الذي يستحق الخشية، لعظمته سبحانه وتعالى. ولأحققته بالخشية والتقوى، علاوة على ما في التركيب القرآني، من تناسب الفواصل<sup>(٤)</sup>.

ويحذف المفعول به تحقيقاً للرغبة في الإيجاز وذلك نحو: ناديت فلم تسمع، أي ناديتك، فلم تسمع النداء. كما أن معنى استهجان المفعول به، أو الترفع عن النطق به، أو احتقاره أو الاستهانة به تدعو إلى حذفه كقول عائشة «ما رأى مني ولا رأيت منه»<sup>(٥)</sup>.

ومن المعاني التي تؤثر في بناء التراكيب، فتأتي على صورة حذف المفعول به في اللفظ، وإرادته في التقدير، تبيين حال للفاعل فقط، وأن ذلك الحال واقع منه على سبيل العادة والدأب. ويحذف المفعول به، كأن الفعل فيه إبهام أمر، ولم يقصد به قصد شيء يقع عليه، كما تقول: قد مل فلان تريد قد دخل عليه الملل، من غير أن تخص شيئاً بل لا تريد على أن

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٦٩.

(٢) طه، آية: ٢، ٣.

(٣) د. عبد الحميد السيد، التصنيق النحوي، ص ٢٨٨.

(٤) السابق، ص ٢٨٨.

(٥) دكتور الدين الخويصي، الجملة الفعلية بسيطة ومركبة، ص ٤٣٢.

تجعل الملائ، من صفته ودأبه، ولو أضاف المتكلم الفعل (مل) إلى مفعول معين ليطلب هذا الغرض<sup>(١)</sup>.

والقصد إلى الإبهام من المعاني التي تجعل المتكلم يعتمد إلى حذف المفعول به في اللفظ، وإرادته في التقدير. فالإبهام بعدم قصد المفعول "وذلك أنك تذكر الفعل، وفي نفسك مفعول مخصوص، قد علم مكانه، إما لجري ذكر، أو دليل حال، إلا أنك تنسبه نفسك، وتحقيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبتت نفس معناه، من غير أن تعديه إلى شيء. أو تعرض فيه لمفعول<sup>(٢)</sup>.

وما قيل عن المعاني التي أرادها المتكلم فأثرت في بناء التركيب فجاء على حذف المفعول به، يقال عن معنى الخوف سبباً لاختصار التركيب في التحذير فيحذف الفعل في اللفظ ويراد في التقدير.

كما أن معنى رغبة المتكلم في حث المخاطب على الالتزام بعمل محدد والقيام بحث معين جعلته يحذف الفعل اختصاراً بناء على ذلك. كما يحذف الفعل في الاختصاص، على تقدير فعل (أخص) أو أعني كما يحذف الفعل في المدح والثناء والتعظيم والذم والشتم على تقدير فعل (أنكر).

ويحذف الفعل وجوباً للاستغناء بالمصدر الذي يؤدي معناه، ثم يرتفع المصدر ليكون أوقع في التعبير ويدل على الدوام والثبات.

والعرب في تراكيبها حذفوا الفعل والفاعل معه. من باب حذف الجملة وذلك نحو :  
زيداً ضربته. لأنك أردت : ضربت زيدا ضربته. فلما أضمرت "ضربت" فسرت بقولك :  
ضربته. وكذلك قولك : أزيداً مررت به؟ وقولهم : المرء مقتول بما قتل به. إن سيفاً فسيف.

(١) د. علي أبو المكارم، الضواجر اللغوية في التراث النحوي. ١/٤٠٠.

(٢) الحرجاني، دلائل الإحجاز ص ١٦٩ - ١٧٠.

وإن خنجرًا فخنجر. أي؛ إن كان الذي قتل به سيفًا، فالذي يقتل به سيف، فكان واسمياً، وإن لم تكن مستقلة فإنها تعدُّ اعتداد الجملة<sup>(١)</sup>.

وحذفت العرب الفعل وحده. وذلك أن يكون الفاعل مقصولاً عنه، مرفوعاً به وذلك نحو قولك : أزيد قام؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل لأنك تريد أقيم زيد؟ فلما أضمرته فسرتَه بقولك : قام<sup>(٢)</sup>. ومثله في التنزيل قوله تعالى:

"إذا الشمس كورت"<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى : "إن امرؤ هلك"<sup>(٤)</sup>. في التراكيب القرآنية الكريمة، حذف الفعل لدلالة قرينة التفسير عليه، وتعرب كل من الشمس، (امرؤ). فاعلاً لفعل محذوف لفعل دل عليه ما بعده.

ويحذف المبتدأ من التركيب اللغوي ليعبر بذلك عن استحقاقه الوصف - الحكم الذي حكم به عليه بحيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس إلا له<sup>(٥)</sup>. ومنه قوله تعالى : "سورة أنزلناها وفرضاها"<sup>(٦)</sup>. والتقدير هذه سورة. وهذا الحذف كثير.

ومن المواضع التي يكثر ويطردها فيها حذف المبتدأ، القطع والاستئناف، وذلك أن المتكلمين يبدؤون بذكر الرجل، ويقدمون أمره، ثم يدعون الكلام الأول، ويستأنفون كلاماً آخر، وإذا فعلوا ذلك، جاعوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ<sup>(٧)</sup>.

ويمتدح الحذف، ولولا المعاني التي تظهر بالحذف لما قيل فيه (رب حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد، وذلك أنك أحياناً تروم أن تنسى هذا المبتدأ، وتباعده عن وهمك،

(١) ابن جنى، الخصائص ٣٧٩/٢.

(٢) السابق، ٣٨٠/٢.

(٣) التكويد، آية : ١.

(٤) النساء، آية : ١٧٦.

(٥) د. علي أبو المكارم، انشواهر اللغوية في التراث النحوي. ١ : ٤٤/١.

(٦) النور، آية : ١.

(٧) ينظر الحرجاني، دلائل الإعجاز. ص ١٦٣.



وتجتهد أن لا ينور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك، وتراك كأنك تتوقاه توفي الشيء لكره مكانه، والنقيل يخشى هجومه<sup>(١)</sup>.

طريق الحذف في كل شيء هو أن النفس تنفادي إظهار المحذوف، وكيف أنها تنس إلى إضماره، وترى الملاحه كيف تذهب إن أنت رمت إلى التكلم به<sup>(٢)</sup>.

والحذف في اللغة العربية (باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، ونجس أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تنين)<sup>(٣)</sup>.

وأي وصف للحذف أحمل من هذا الوصف! وكم هي المعاني الثرة المختلفة التي تكمن وراء الحذف! فتحاشي ذكر المحذوف وعدم الأناض بإظهاره وتذكره، وأن الفصاحة في حذفه.

هذه المعاني التي أدت إلى أن يقال في الحذف إنه من شجاعة العربية. فالعرب قد حذف الجملة، والمفرد، والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرباً من تكليف علم الغيب، في معرفته<sup>(٤)</sup>.

ومن حذف المبتدأ قول الشاعر : عمر بن أبي ربيعة<sup>(٥)</sup>.

اغْتَادَ قَلْبِكَ مِنْ سَلْمَى غَوَائِدُهُ      وَهَاجَ أَهْوَاؤِكَ الْمَكْتُونَةَ الطَّلِيلُ  
رَبَعَ قَوَاءَ أَذَاعِ الْمُعْصِرَاتِ بِهِ      وَكُلَّ حَيْرَانَ سَارِ مَأْوَدِ خَضِيلُ

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٦٦، ١٦٧.

(٢) السابق، ص ١٦٧.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٦٢.

(٤) ابن جنس، الحصائص، ٢/٣٦٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١/٢٨١. وينظر النحاس شرح أبيات سيبويه ١/٣٩١.

في التركيب اللغوي "ربع قواء" وهما "صفة وموصوف" وبعد هذا التركيب غير مكتمل، ويحتاج - تقديرًا - إلى مكون لفظي يتممه. ويتنازع هذا التركيب معنيين.. الأول - المعنى الذي في نفسك، وهذا المعنى يؤدي إلى الرفع، كأنه قال: وذلك رُبْعٌ، أو هو رُبْعٌ (فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت"<sup>(١)</sup>). ويكون إعراب (ربع) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره ذاك، أو هو. والمعنى الثاني: أن يظهر غير الذي في نفسك، وهذا المعنى يؤدي إلى النصب على تقدير فعل مضمرة (أنكر) وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت"<sup>(٢)</sup>. ويكون إعراب "ربع" مفعولاً به منصوباً لفعل مضمرة تقديره (أنكر) ومثله قول عمر بن أبي ربيعة"<sup>(٣)</sup>.

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَا  
 دَارَ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلَى وَأَهْلَهُمْ  
 كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّنِيفِ الْخَلَا  
 بِالكَتَبِيَّةِ نَرْغَى اللَّهْوِ وَالغَزَلَا

ويقال في التركيب اللغوي "دار لمروة" إن (دار) يجوز فيها وجهان إعرابيان بناءً على معنيين مختلفين، أدنا إلى بناء التركيب على صورة الرفع أو النصب. فالرفع على أن (دار) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: تلك. كأنه قال: تلك. ونصب (دار) على أنها مفعول به لفعل مضمرة تقديره (أنكر).

ومع أنه يلوح مع الأوجه الإعرابية وجه ثالث "وهو البديل" بدل (ربع) من الطلل. ولكن ذلك مستبعد. "لأن الربع أكثر من الطلل، والشيء معدل مما هو مثله أو أكثر منه. فأما - إبدال الشيء ممن هو أقل منه ففاسد، لا يُنصَرُ"<sup>(٤)</sup>.

وطريقة العرب، في بناء التراكيب، إذا ذكروا الديار والمنازل أن يضمروا الفعل فينصبوا، كما يضمرون المبتدأ فيرفعون.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٨٢.

(٢) السابق ١/٢٨٢.

(٣) السابق ١/٢٨٢.

(٤) الجرجاني، دلائل الإحجاز، ص ١٦٢ - ١٦٣.

أما حذف المضاف من الكلام، لوجود قرينة، منها علم المخاطب، أو دلالة الحال، فكيفما تصرفت الحال، فالإتساع ماضٍ فيه، كما هو ماضٍ في جميع أجناس شجاعة العربية. (وحذف المضاف قد كثر، واتسع، وبلغ في القرآن نيفاً على ألف موضع وذلك أنه على حذف المضاف لا غير) <sup>(١)</sup>. وحذف المضاف في الشعر أكثر من أن يحصى.

وتكلم سيبويه في حذف الموصوف (ويحذف الموصوف تخفيفاً) ومنه قول النابغة الذبياني <sup>(٢)</sup>:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيِشٍ      يُفَعِّغُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنْ

والتقدير: كأنك جمل من جمال بني أقيش <sup>(٣)</sup>. نعم إن حذف الموصوف، كان تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب، بما يعنيه المتكلم.

وحذف الموصوف يدخل في باب الفصاحة والبلاغة ومنه قوله تعالى: «وهم بالآخرة هم يوقنون» <sup>(٤)</sup>. والتقدير: وبالدار الآخرة هم يوقنون.

والحذف يدلُّ على ذوق اللغة العربية، وطابعها الخاص المميز في طريقة صياغة تراكيبها وبنائها، وميلها الشديد إلى الإيجاز، حتى يحفظ عنها، وأن المحذوفات في كتاب الله تعالى، لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا ظهرت تمَّ بها الكلام، وإنما حذفنا أو حز وأبلغ.

وقد يمتنع حذف الفعل أحياناً، ولا يجوز بحال من الأحوال فالفعل لا يحذف إذا كان لا يخطر على بال المخاطب، كأن يكون غافلاً أو أن الحال لا تلفت إليه. أو أن يكون داعي

<sup>(١)</sup> ابن جني، الخصائص. ١٩٢/٢.

<sup>(٢)</sup> سيبويه، الكتاب ٣٥٥/٢، و المررد المقتضب ١٣٨ / ٢.

<sup>(٣)</sup> السابق. ٣٤٥/٢.

<sup>(٤)</sup> النمل، آية ٣.

تأليف الكلام يقتضيه (نحو : قد، أو أن وغير ذلك من الحروف الداخلة على الفعل في الكلام. وأما الفعل الذي لا يحسن إصمارة، فإنه أن تنتهي إلى رَجُلٍ لم يكن في ذكر ضرب، والضرب لم يخطر بباله فنقول : زيدا. فلا بد له أن يقول : اضرب زيدا، ونقول له : قد ضربت زيدا، أو يكون موضعا يفتح أن يُعزى من الفعل نحو : إن وقد، وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>.

يقول شوقي صيف<sup>(٢)</sup> : وبخيل لمن يتابع سبويه أنه ليس في اللغة معمول لا يحذف وحتى الجملة تحذف. وأكثر سبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراد للألفاظ من إعراب.

وتابع الباحث شوقي صيف في ذلك، وتبنى رأيه والرأي السابق صواب. لأن واقع اللغة في ظواهر تراكيبيها وجملها جاء وفيه حذف كثير. وعده ابن جني من باب شجاعة العربية. كما أن سبويه لم يأت بالحذف وإنما علل لهذا الحذف. فإذا كان الإعراب علم المعنى أو فرع المعنى، والمعنى هو الأصل. فالمعنى الذي يمكن وراء بناء العبارة والتركيب هو الذي دفع إلى الحذف في بنائها. وهذا يؤثر في كيفية البناء، ويؤدي إلى تغير الإعراب.

فالبحث عن المعنى الذي يكمن وراء العبارة هو دافع سبويه للتعليل والتحليل والتقدير، وسبويه منزع في ذلك :

(فلو أخذ الباحث هذا التركيب البسيط : "زيد منطلق وعمرو" لوجدنا ما يلي : هناك معنى يريد قائل هذا التركيب أن ينقله للآخرين. رسالة لغوية تحمل مضموناً ما.

هذا المعنى دفع المتكلم إلى بناء تركيبه على الوجه الآتي زيد مسند إليه ومنطلق : مسند. وهما المبتدأ والخبر. وبعدهما حرف عطف. (الواو) واسم معطوف على زيد.. وبطل

<sup>(١)</sup> ينظر سبويه. الكتاب ٢٩٦/١، ٢٩٧. الميرد، المقصب، ١٣٩/٢.

<sup>(٢)</sup> شوقي صيف، المدارس النحوية. ص ٧٣.

السؤال معلقاً. عمر ما شأنه؟ ماذا به؟ ماذا فعل؟ فبأني الجواب على تقدير سبويه : وعمره منطلق على تقدير خبر محذوف دل عليه الخبر الأول<sup>(١)</sup>.

أما الباحث فيقول : إن سبويه يعوص إلى أعماق التراكيب اللغوية العربية، وصولاً إلى المعنى الذي أدى إلى بناء التركيب اللغوي على صورة مخصوصة، فالمعنى يؤدي إلى بناء التركيب عند المتكلم، وبناء التركيب وإعرابه يكشف عن المعنى المراد. فالتركيب ظل للمعنى. والتركيب كشف عن المعنى، عند السامع، أو المخاطب أو الباحث، أو العالم كسبويه. وعندما ناقش سبويه. التصب على إضمار الفعل المتروك إضماره. كما في قوله تعالى : "انتهوا خيراً لكم"<sup>(٢)</sup>. ووراءك أوسع لك، وحسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر. قال : وإنما نصبت خيراً لك، وأوسع لك، لأنك حين قلت : إنته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر"<sup>(٣)</sup>.

صحيح تفسير سبويه لنصب "خيراً" في الآية الكريمة، وتقديره وأت أجمل؛ لأنه من الواقع اللغوي عند الاستعمال. ولا يزال مثل هذا التركيب مستعملاً في أيامنا هذه. فعندما نحدث إنساناً، ويكون كلامه شيئاً نقول له : اسكت خيراً لك، أي نأمره بالانتهاء عما هو فيه من ثم نأمره أن يقول خيراً مما كان يقول. أي؛ اسكت وقل خيراً من ذلك. وما أجمل أن نأمر الإنسان، بالكف عن السوء. والأجمل منه أن نطلب منه أن يعمل ما هو أفضل وأحسن.

ويمضي سبويه في تفسير - أنته وأت خيراً - على أنك تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في آخر، وأن هذا المعنى، لا يجوز لك أن تقول : ينتهي خيراً له، ولا أنتهي خيراً لي؛ لأنك إذا نبيت فأنت تزجيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنما تعلم خيراً، أو تسترشد مخيراً، والخير والشر لا يكون محمولاً على ينتهي وشبيهه،

(١) د. محمد عبد القادر هندي. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص ٧٣.

(٢) النساء، آية : ١٧٨.

(٣) سبويه، الكتاب ٧/ ٢٨٢.

ولا يستطيع أن تقول : انتيبت خيراً، كما تقول: قد أصبت خيراً<sup>(١)</sup>. وقد وصف أحد الباحثين المعاصرين هذا التقدير بقوله : ما أجمل هذا التقدير فعلاً. فليس المهم أن يقف الإنسان عند حد معين من عمل السوء، والأهم من ذلك أن يعمل خيراً فيما يأتي من أيام<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup>.

فَوَاعِدِيهِ سَنَرَحْتِي مَالِكٍ      أَوْ السَّرْبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

في البيت السابق جاء التركيب اللغوي، بينهما أسهلاً بنصب أسهلاً على أنه مفعول به، لفعل محذوف تقديره: وأتى أسهل الأمور لما سبق من أمر بالمواعدة في قوله : فواعديه. وأتى أسهل الأمور.

ونظير ذلك من الكلام قوله : انته يا فلان أمراً قاصداً. فإنما قلت : انته وأنت أمراً قاصداً، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل. وذكره لتمثيل الأول به، لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، فحذف<sup>(٤)</sup>.

فالمعنى هو الذي يؤدي بالمتكلم إلى بناء التركيب اللغوي، على نعت معين، وهو الذي يؤدي إلى إعراب التركيب، وإلى رفع أو نصب أو جر الألفاظ التي يتكون منها التركيب، إشارات على الإعراب والمعاني، وهو الذي يسوغ الحذف، وهو للدليل الذي يقود إلى التقدير المناسب، وهو الذي يجعل التركيب ظلالة ليعود التركيب ويكشف عن المعنى عند السامع والمخاطب والباحث. ويظهر هذا كله في قول سيبويه : وقد يجوز أن تقول : ألا رجل إما زيداً وإما عمرو، كأنه قيل له : من هذا المثنى؟ فقال : زيداً أو عمرو<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢٨٩/١.

(٢) د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص ٧٩.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٨٢-٢٨٣.

(٤) السابق، ٢٨٤/١.

(٥) السابق، ٢٨٩/١.

فالتركيب إما زيد وإما عمرو.. برفع زيد وعمرو دون وجود ما يرفع في التركيب.  
ولكن المتكلم يتمنى، وهذا المتكلم يوجد معه سامع، وهذا السامع، يوجه تساؤلاً للمتكلم مفاده:  
من هذا المعنى؟ - كما قلنا سابقاً - فلا يملك المتكلم إلا أن يجيبه على النحو الآتي: زيد  
أو عمرو. ويحذف المبتدأ لأنه جواب على سؤال ويكون تقدير المبتدأ "المعنى". ويظل من  
التركيب الخبر العرفي. لأن معنى المعنى، وتلقي سؤال يبيح حذف المبتدأ.

والتركيب اندي ض بعد الحذف يكشف عن المعنى. فالمخاطب أو السامع أو الباحث  
عندما ينظر في تركيب من هذا (الأرجل إما زيد وإما عمرو) يكشف له عن أن معنى المعنى  
أدى إلى حذف المبتدأ. ويكشف أن (عمرو وزيد) خبران بنون أن يكون لأي واحد من المبتدأ  
في التركيب.

وهذا هو سببويه في تفسير ضواهر التركيب اللغوي في العربية، يقتبه إلى كل  
الظروف المنظورة وغير المنظورة التي تحيط بالكلام، ويذكر أبعاد كل المكونات اللفظية في  
التركيب اللغوي، ويذكر كل أبعاد السياقات المقالية والاجتماعية المختلفة التي تحيط بالتركيب  
اللغوي. ويجعلها أصولاً من أصول تقعيده اللغة، وأساساً من أساس بنائنا التركيبي والإعرابي،  
جاءت في ذلك كله - همه الأول والأخير المعنى المراد من التركيب اللغوي. المعنى الذي  
يؤثر في المتكلم، فيبنى تركيبه، ويعربه، لإبصال ذلك المعنى. والمعنى الذي يكشفه التركيب  
والإعراب فيفهمه الباحث والسامع والعالم.

يسألني للمتركيين في حديث ما معرفة مشتركة في ملايسات الحديث، وظروفه،  
ومناسباته، وأحواله، فيرون أن تلك القرائن قد تغني عن ذكر بعض الألفاظ. يقول ابن يعين:

(إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقربه حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المضيق جازاً<sup>(١)</sup>).

وعدم ذكر اللفظ في التركيب استغناء عنه بمعاني دلالة الحال، أو علم المخاطب، أو وجود اية أو علامة، أو معنى الدعاء له أو عليه أو إرادة معنى المدح والثناء والتعظيم والتحذير والإعراء، أو الذم والشتم.. كل تلك المعاني تغير في بعض أبنية التراكيب، وتغير في إعراب بعض مكوناتها حسب المعنى المراد. وتتعدد الأوجه الإعرابية في أحد مكونات التركيب اللغوي. وتتسوى هذه الأوجه الإعرابية من حيث القوة والضعف في بعض التراكيب وهذا يعني أن كل تلك الأوجه الإعرابية جائزة، حسب المعاني المرادة، ولكن المستخدم منها في التركيب اللغوي واحد. لأن تساويها لا يعني استخدامها معاً في تركيب واحد، لأن هذا لا يقبله منطق اللغة. مثال ذلك الابتاع والرفع على القطع والنصب على المدح والتعظيم والثناء أو الرفع على الخبر. أو النصب على الاختصاص. أو الابتاع أو الرفع على القطع بين المنتأ والخبر. مع أن بعض التراكيب اللغوية تتعدد فيها الأوجه الإعرابية المختلفة وإن كان بعضها أقوى من بعض كما يبدو في إعمال العامل الثاني أو الأول، أو الرفع على الخبرية أو النصب على الحال. وذلك مراعاة للمعنى، فقوة بعض الأوجه الإعرابية، لا تلغي إجازة مجيء الوجه الثاني الأضعف في تركيب آخر، في موقف كلامي آخر. لأن ذلك يقتضيه المعنى الذي يريد المتكلم من التركيب نفسه. ويقتضيه أيضاً دلالة الحال، وعلم المخاطب في حذف المتكلم الخبر استغناء بعلم المخاطب كما في قول قيس ابن الخطيم<sup>(٢)</sup>.

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّايُ مُخْتَلِفٌ

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/٢٤٥.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٣٤٥، ٧٤.



وعن حذف خبر لا النافية للجنس أو اسمها نحو : لا بأس .. لا عليك. وحذف الخبر  
 بكثرة في النفي، وذلك أنه يكون مبنياً على كلام منقدهم .. أو قد روي، أو قد جرى فيه نكر  
 الخبر، كأن قائل يقول : هل من طعام عندك؟ فنقول لا طعام. ومن الباب الذي يجوز فيه  
 الإظهار والإضمار لحال حاضرة ودلالة بيّنة أن ترى الرجل قدم من سفر فنقول. خير مقدم.  
 فتحذف الفعل، أو تنسج في الكلام فتحذف المضاف من الكلام<sup>(١)</sup>. كقوله تعالى : واسأل  
 القرية<sup>(٢)</sup>.

والمعنى الذي يريد أنكم جعله بيني كلامه على نحو قول العرب : (كليهما وتمرا)،  
 فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام : كأنه قد  
 : أعطني كليهما وتمرا<sup>(٣)</sup>.

وتعرب (كليهما) مفعولاً به منصوباً لفعل مضمرة تقديره (أعطني). وسيبويه يذكر أن  
 من العرب من يقول : كلاهما وتمرا. وعلى هذا البناء التركيبي يختلف التقدير والإعراب.  
 فكان القائل قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا التقدير تعرب (كلاهما) مبتدأ  
 مرفوعاً وخبره محذوف تقديره (ثابتان). كما أن إعراب (تمرا) مفعول به منصوب لفعل  
 مضمرة تقديره (زدني)<sup>(٥)</sup>.

ولا داعي للإطالة، وإن كان بيا، ترسيخ الأفكار، وحصول الفائدة فإن الحقيقة  
 الواضحة هي أن المعاني التي يريدها المتكلمون، تحلّم بينهم تراكيبهم على حذف أحد  
 عناصرها. وبناء على تقدير العنصر المحذوف تتعدد الأوجه الإعرابية.

(١) سيبويه الكتاب ٧/٧١٢. وابن يعيش شرح المفصل ٣/٢٣.

(٢) يوسف، آية : ٨٢.

(٣) سيبويه، للكتاب ٧/٢٨٠-٢٨١.

(٤) السابق، ١/٢٨١.

(٥) ينظر السابق ١/٢٨١.

فالغاية من التراكيب اللغوية الإبانة وإيصال المعنى، أو الإقحام، فإذا فهم عن المتكلم بقوله "أكلت الطعام أنه أكل نصفه لم يحتج إلى الندل، وإن لم يفهم عنه، وأراد إقحام المخاطب إياه لم يجد بدا من البيان أن يقول : بعضه أو نصفه أو نحو ذلك<sup>(١)</sup>. فالمعنى غاية المرسل بشئ أنواعه. المرسل المثقف والعادي، والعالم والشاعر والخطيب والجاهل. وباختلاف أنواع الرسالة. وكثيراً ما يتعثر المستقبل في فهم مضمون العبارة، أو التركيب، أو النص فيسأل المرسل عن المقصود. لذلك يتحرى المتكلم الألفاظ المعيرة عن المعاني التي يريد لها، ويربط بين هذه الألفاظ بطرق الربط المختلفة، ليكون تراكيب لغوية متنوعة مخصوصة، تنقل ما يريد من معانٍ للآخرين، والعرب في ما عرف عنها وفي ما أخذ عنها، وفي ما تصرفت فيه من مذاهب الكلام كانت عذائياً بمعانيها قوية.

٦٠٦٨٦٢

والمعنى - كما قال الباحث غير مرة - هو الأساس في بناء التراكيب حتى على الأصل الأول الذي جاءت عليه، دون حذف، أو تقديم وتأخير، فحرف النداء ينقل الجملة من الخبر إلى الإنشاء، أي تتحول الجملة للخبرية أنادي، أو أدعو خالداً إلى جملة إنشائية، ولذا يحذف الفعل، ويند منه حرف النداء، ويأتي متصداً الجملة، كما تأتي حروف وأسماء الاستفهام، في بداية الجملة، لأنها تنقل معنى الجملة من الخبر إلى الاستخبار، والفاعل لا يتقدم على الفعل إلا ويتحول من الفاعلية إلى الابتداء فيصير (مبتدأ مرفوعاً)، وفرق في المعنى كبير بين المبتدأ والفاعل، وما تقدم الشيء في العربية إلا لأغراض بلاغية ودلالية.

والمعنى هو محور وعماد بناء التراكيب اللغوية، وإعرابها الإعراب الذي يبين عن ذلك المعنى المراد، ولهذا قالت العرب : "إن زيدا ظريفٌ وعمرو.. فعمرو يرتفع من وجبين .. أحدهما حسن والآخر ضعيف. أما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى

<sup>(١)</sup> ابن جني، الخصائص، ٢/٥٢٢.

إن زيدا ظريف. زيد ظريف، وإن دخلت توكيداً<sup>(١)</sup>. ولأن الأول هو الآخر (أي زيد وظريف شخص واحد، بذلك جاز حمل (عمرو) على الابتداء ويقدر له خبر دل عليه الخبر السابق.

وأما الوجه الضعيف فإن يكون (عمرو) محمولاً على الاسم المضمَر في الظريف، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: إن زيدا منطلق هو وعمراً<sup>(٢)</sup>. فكلمة ظريف صفة مشبهة تحتمل ضميراً مستتراً فيها، لذلك يجوز عطف عمرو على الضمير المستتر في الصفة المشبهة بعد إزادة.

وإن شئت - منكما أو باحثاً - جعلت الكلام على الأول، فقلت: إن زيدا منطلق وعمراً ظريف. أي عطف على اسم إن المنصوب بالنصب. فحملته على قوله عز وجل: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام، والبحر بمعدن من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله<sup>(٣)</sup>.

وقد حملته قوم على الرفع فالواو واو الحال على معنى كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام (والبحر هذا أمره أو في هذه الحال، ما نفذت كلمات الله<sup>(٤)</sup>).

أورد سيبويه لكلمة البحر قراءتين الأولى النصب، وعده معطوفاً على اسم إن (ما) في أول الآية الكريمة. أما الرفع فعلى أن الواو للحال. ويرى الباحث أن المعنى في نصب البحر عطفاً على اسم إن.. هو لو أن أشجار الأرض كلها أقلام، والحبر بحر ممد بسبعة أبحر ما نفذت كلمات الله.

أما المعنى في النصب فهو لو أن أشجار الأرض أقلام، والحبر بحر في حالة كونه ممدوداً بسبعة أبحر ما نفذت كلمات الله. والله وحده يعلم.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٤٠٤.

(٢) السابق، ٢/٤٤٤.

(٣) لقمان، آية: ٢٧.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/٤٤٤.

ويؤكد العلماء المعاصرون أهمية المعنى، وأثره، في بناء الجمل والتراكيب، وعلى سبيل المثال : يشاءل الدكتور شكري محمد عياد عن علاقة الأشكال اللغوية بالفكر، وعندما تُنظَّم الجملة بحسب معانيها النحوي، ويؤكد أن أشكال الكلام - صور التراكيب - تتبع أغراض المتكلم<sup>(١)</sup>. وأشكال الكلام تعني طرق الصياغة، وطرق التأليف.

لذلك يعد التصرف الشديد في بناء الجمل والعبارات والتراكيب بتقديم أو تأخير بعض العناصر، والوصل والفصل، والنقص والحصر، والحذف والإضمار وغير ذلك حتى تكون العبارة صورة صادقة لما في النفس من المعاني، ولما في الوجدان من تصور..<sup>(٢)</sup>.

واهتمام العلماء بالمعنى ناشىء عن اهتمام العرب الذين تكلموا اللغة، وبنوا تراكيباً حسب المعاني في عقولهم. ولاهتمام العرب بالمعاني أصلحت ألفاظها "لأن الألفاظ للمعاني أزمنة، وعليها أدلة، وإبها موصلة، وعلى المراد منها محصلة"<sup>(٣)</sup>. والحرص على المعاني دفع العرب إلى العناية بالألفاظ وتنقيها وإصلاحها ومن إصلاح اللفظ قولهم (كان زيداً عمرو). يقول ابن جنى "اعلم أن أصل هذا الكلام : زيداً كعمرو ثم أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه إن. فقالوا إن زيداً كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أن عقد لكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن يباشر إن، لأنه ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا كأن زيداً كعمرو"<sup>(٤)</sup>.

وبعبارة موجزة إن المعاني المختلفة، جعلت العرب يبنون تراكيب بصور مختلفة تُعبِّر عن تلك المعاني، فالإعلام والإخبار العادي.. بصورة (زيد كعمرو)، والتوكيد بزيادة إن في

<sup>(١)</sup> شكري محمد عياد. اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي. ص ٧.

<sup>(٢)</sup> شكري محمد عياد، مبادئ علم الأسلوب العربي، ص ٣٠.

<sup>(٣)</sup> ابن جنى، الخصائص. ٣١٢/١.

<sup>(٤)</sup> السابق، ٣١٧/١.

أول التركيب، ومعنى المبالغة في توكيد التشبيه بإدخال الكاف على التركيب مع تغيير حركة همزة إن إلى أن.

يؤمن سيبويه أن تراكيب العربية، لا يذ أن تجيء على هيئة مخصوصة، حسب مقتضيات قواعد محددة. هذه البيئة هي الأصل التركيبي الذي سماه العلماء المعاصرون (بنية أساسية مفترضة، وهي تمثل الصورة النظرية للجملة)<sup>(١)</sup>. وهذه البنية الأساسية ذات تراكيب لغوية تكون القاسم المشترك الأعظم للاستعمالات المختلفة في اللغة العربية. وهي محدودة جداً بالقسار إلى التراكيب الممكنة. لأن القائل يتمتع بحرية واسعة في تشكيل الجملة اعتماداً على خاصية الإعراب<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على الحرية المتاحة فإن القائل يستطيع إنتاج ما لا حصر له من الجمل والتراكيب - حسب قوانين اللغة والنحو أفقياً ورأسياً- وعندما تجيء جملة حذف منها أحد عناصرها كان سيبويه يقدّر العنصر المحذوف بالنظر إلى الأصل التركيبي.

كما يتضح أن للعامل أثراً كبيراً في مسائل الحذف المختلفة. نحو حذف الفعل وفاعله أو حذف الفعل وبقاء فاعله. أو حذف حرف الجر، أو حذف المبتدأ، أو إضمار أن مما يؤكد التداخل بين المعنى والعامل والمعمولات والإعراب والحركة الإعرابية. وهذا يجلي أثر المعنى في بناء التراكيب وإعرابها. وفي تقدير المحذوف المناسب كما في حذف الفعل في مثل قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره"<sup>(٣)</sup>. ونحو: "إذا السماء انشقت"<sup>(٤)</sup>.

ويكون إعراب (أحد) و (السماء) في التركيبين القرآنيين الكريمين فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل الواقع بعدهما. ويدل تقدير فعل بعد أداة الشرط (إذا) على تركيز وعناية

(١) د. محمد حماسة عبد النصف، بناء الجملة العربية ص ٩٤، ١٦٠.

(٢) د. شكري محمد عياد، مدخل علم الأسلوب العربي ط ١، ٩٩، ص ٥٧.

(٣) النبوة، آية: ٦.

(٤) الانشقاق، آية: ١.

بالحدث وبالفعل نفسه. وذلك لغرابة معنى أن يستجبر أحد من المشركين بالمؤمنين. وأن تشق السماء انشقاقاً، لهذا يعد تقدير فعل بعد أداة الشرط تأكيداً لمعنى الحدث والفعل، وهو معنى استجارة المشرك، وانشقاق السماء، ثم يأتي الفعل بعد الاسم فيؤكد معنى الفعل المقتر. (بينما لو أعرب الاسم بعد أداة الشرط مبتدأ فليس فيه مثل هذا المعنى من التأكيد)<sup>(١)</sup>. والنزاع العربية بالفعل بعد أدوات مخصوصة يدل على (ذوق اللغة العربية الخاص في بناء تراكيبي)<sup>(٢)</sup>. لأن الأصل في بناء الجملة الفعلية في العربية الفصيحة هو فعل ففاعل فمفعول به.

وإذا حذف الفعل - وبقي الفاعل - فيقدر الفعل وذلك إذا وقع الفاعل بعد أداة تخصص بالأفعال، أو يغلب دخولها عليها كأدوات الشرط نحو: (إن الله أمكنني من فلان) لأنك تضرر الفعل لأن الفعل أولى<sup>(٣)</sup>.

وعرض سيبويه لكل أنواع الحذف الذي جاء في تراكيب العربية في الكتاب وعثر الحذف بكثرة الاستعمال. واستغناء بما بقي بعد الحذف عن المحذوف كاستغنائهم بـ (إما لا) عن قولهم. اعمل هذا إن كنت لا تفعل غيره. ولكنهم حذفوا - اعمل هذا إن كنت لا تفعل غيره، لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بـ هذا (إما لا)<sup>(٤)</sup>. لأن العرب قد يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً<sup>(٥)</sup>. فدلالة كثرة الاستعمال أدت إلى بناء التركيب ليصير رمزاً تكتيفياً لتركيب كبير، حذف وكثف على شكل (إما لا) ليستمد فعل الشرط وجوابه. ليضفي على المخاطب معنى التقصير وعدم الاهتمام بالعمل وإنجازة. كما يضي على المتكلم معنى الحرص على المخاطب. وتركيب (إما لا) يُذكر بالتركيب: إن كنت لا تجاهد بالنفس فجاهد بالمال، إما لا.

(١) د. محمد عبد القادر عذابي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم.

(٢) د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي، ص ٢٥٣.

(٣) سيبويه، الكتاب ٨/١٠٠، وينظر د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي، ص ٢٤٩.

(٤) السابق، ٢٩٤/١-٢٩٥/٢، ١٢٩/٢.

(٥) السابق، ٢٥/١، ١٢١/٣.

كما يرى سيبويه استغناء العرب بقولهم : اللهم غلاماً عن قولهم : اللهم حب لي غلاماً<sup>(١)</sup>.

ويحذف المضاف إذا لم يلتبس على المخاطب. وكان الكلام مفهوماً وبنوى المضاف في التركيب كما في قول أبي ذؤاد الإيادي<sup>(٢)</sup>.

أَكَلْ أَمْرِي تَخْتَبِينِ أَمْرَاءَ      وَتَأْرَبِ تَوْقُفْدُ بِالْفَيْلِ نَاراً

فالتأعر حذف المضاف ونواه في التركيب. فظل أثره ماثلاً في محيء نارٍ مجرورة بإضافة كل إليها. والذي سوغ هذا الحذف الاستغناء بكل الأولى عن كل الثانية، ولقطة التباس ذلك على المخاطب (فستغيب عن تنبيه كل لذكر إياه في أول الكلام، ولقطة التباسه على المخاطب)<sup>(٣)</sup>. وجاز هذا كما جاز في قولك : ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه. وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه. فكما جاز في جمع الخير كذلك يجوز في تفرقه. وتفرقه أن تقول : ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه يكره ذلك ومثل ذلك في جمع الخير. ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ذلك<sup>(٤)</sup>.

فحذف المضاف يعتمد على مشيئة المتكلم بناء على أنظمة التراكيب في العربية. ولكن مشيئة المتكلم تعتمد على المعنى.

وتقول : ما كزُ سوداء تمرّة، ولا بيضاء شحمة<sup>(٥)</sup>. فالقائل رفع شحمة على أنها خير المبتدأ بيضاء، ولو شاء نصب شحمة على أنها خير لا العاملة عمل ليس، وحذف اسمياً وتقديره (كل). وجاءت بيضاء مجرورة لأنها مضافة إلى المضاف المحذوف المنوي (كل)

(١) سيبويه الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) السابق، ٦٦/١. والإفرابي كتاب فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة. ص ٧٨.

(٣) السابق، ٦٦/١.

(٤) السابق، ٦٦/١.

(٥) السابق، ٦٦/١.

كَأَنَّ الْقَائِلَ أَظْيِرَ (كَلَّ) فَقَالَ : (وَلَا كُلُّ بِيضَاءُ)<sup>(١)</sup>. وَعَلَى مَا سَبَقَ بِجُوزِ فِي بِيضَاءٍ وَجِبَانٍ  
إِعْرَابِيَّانِ الرَّفْعِ اسْمَ لَا، أَوْ الْجَرِّ عَلَى أَنَّهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ لِكُلِّ الْمَحْنُوقَةِ.

أَمَّا حَذْفُ الْمُضَافِ وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَيَأْخُذُ حُكْمَهُ الْإِعْرَابِيَّ وَتَحْوِيلَ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ حَالَةِ الْجَرِّ إِلَى الرَّفْعِ خَبْرًا الْمُبْتَدَأُ. نَحْوُ اللَّيْلَةِ الْهَيْلَالُ، وَالتَّقْدِيرُ : اللَّيْلَةُ رُؤْيَا  
الْهَيْلَالِ. فَلَمَّا حَذَفَ (الْمُضَافِ رُؤْيَا) ارْتَفَعَ الْهَيْلَالُ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ (اللَّيْلَةِ). وَتَغْيِيرُ الْحُكْمِ الْإِعْرَابِيَّ  
لِلْكَلِمَةِ مِنَ الْمَجَازِ، كَمَا أَنَّ مَسْوُوعَ الْحَذْفِ تَوَقَّعَ حَدُوثَ أَمْرٍ، لِأَنَّهُمْ يَتَوَقَّعُونَ رُؤْيَا الْهَيْلَالِ.  
وَيَسْتَنْظِرُونَهَا. فَدَلَالَةُ الْحَالِ الْحَاضِرَةِ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْمُضَافِ<sup>(٢)</sup>. وَقَدْ أَفَادَ الْكَلَامُ رُؤْيَا الْهَيْلَالِ  
يَقِينًا.

وَتَحْوِيلُ الْكَلِمَةِ مِنْ حَالَةِ إِعْرَابِيَّةٍ إِلَى أُخْرَى، وَمِنْ حُكْمِ إِعْرَابِيٍّ كَانَ لَهَا إِلَى حُكْمٍ أُخَرَ،  
لَيْسَ هُوَ بِحَقِيقَةٍ فَيَبِينُ مِنَ الْمَجَازِ<sup>(٣)</sup>. كَمَا يَكْتَسِي الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِعْرَابَ الْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ فِي  
نَحْوِ (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)<sup>(٤)</sup>. وَيَنُوقِ فُلَانٌ يَطُؤُهُمُ الطَّرِيقُ، وَعَلَى سَبِيبِيهِ هَذَا الْحَذْفُ بِالِاتِّسَاعِ فِي  
الْكَلَامِ وَالِإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ لِيَعْلَمَ الْمُخَاطَبُ<sup>(٥)</sup>. وَالْحَذْفُ إِيجَازٌ، وَالبَلَاغَةُ فِي الْإِيجَازِ. وَالِإِيجَازُ  
أَدْعَى لِلْحَفْظِ. وَالْعَرَبُ يَلْجَأُونَ إِلَى الْإِيجَازِ حَتَّى يَحْفَظَ عَنْهُمْ<sup>(٦)</sup>. كَمَا أَنَّ فِي الْحَذْفِ دَعْوَةَ مِنَ  
الْمُتَكَلِّمِ لِلسَّمَاعِ حَتَّى يَشَارِكَ فِي تَكْمَلَةِ الْكَلَامِ. وَفِي هَذَا اسْتِدْعَاءٌ لِأَعْمَالِ الْفِكْرِ، وَحَصْرُ الذِّهْنِ.

وَقَسْرُ سَبِيبِيهِ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ لَوْجُودِ آيَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ. (وَذَلِكَ أَنَّكَ رَأَيْتَ صُورَةَ شَخْصٍ  
فَصَارَتِ الصُّورَةُ آيَةً عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّخْصِ. فَقُلْتَ : عِبْدُ اللَّهِ وَرَبِّي)<sup>(٧)</sup>. فَالصُّورَةُ أَمْرَةٌ

(١) سَبِيبِيهِ، الْكِتَابُ ١/٦٦.

(٢) الصِّمْرِيُّ، التَّنْصُرَةُ وَالتَّنْكَرَةُ ١/١٠٣.

(٣) عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ ص ٣٦٢.

(٤) يُونُسُ، آيَةٌ : ١٢.

(٥) سَبِيبِيهِ الْكِتَابُ ١/٢١٢.

(٦) ابْنُ جَنِيٍّ، الْخَصَائِلُ ١/١١٣. بِتَصْرِفٍ.

(٧) سَبِيبِيهِ الْكِتَابُ ٢/١٣٠.



وعلامة تحيز إضمار المبتدأ، وتغني عن ذكره، ومن الأمارات التي تحيز حذف المبتدأ أن تسمع صوتاً فتعرف صاحب الصوت، لأنه آية لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربّي. أو مست جسداً، أو شمعت ريحاً فقلت: زيد، أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العسل<sup>(١)</sup>.

هذه العلامات تدخل في مجال خبرة الحواس، وتغني عن ذكر المبتدأ. كما أن الحديث عن شمائل شخص (فخصير الحديث آية لك على معرفته فنقول: عبد الله، كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمسكين، بارئ بالديه، فقلت: فلان والله<sup>(٢)</sup>).

هذا هو استكناه التراكيب. والإحاطة بأسرارها والظروف المحيطة بها. وظروفها وملابساتها. والمزج بين عناصر غير لغوية وعناصر لغوية ليتم الكلام، وتتم فائدته ومعناه. وما ذكره سيويوه من وجود آية أنه يند مسد ذكر المبتدأ يستعمل في أيامنا هذه. فعندما نسمع صوت إنسان نعرف اسمه نقول: خالد أي هذا خالد. لأن دلالة الصوت أغنت عن ذكر المبتدأ.

كما فسر سيويوه أسباب حذف المبتدأ بقيام قرينة كقول المستهل: (الهِلالُ والله)<sup>(٣)</sup> وهنا جاز حذف المبتدأ لدليل حالي. لأن الناس يترقبون الهلال. فعندما يقول القائل: الهلالُ. يكون قد حذف المبتدأ وتقديره ذلك أو هذا<sup>(٤)</sup>. ويحذف المبتدأ لوجود قرينة لفظية تدل عليه إذا قال قائل كيف أنت؟ قالت: صالح. فتحذف المبتدأ وتقديره: أنا صالح.

<sup>(١)</sup> سيويوه، الكتاب، ١٣٠/٢.

<sup>(٢)</sup> السابق، ١٣٠/٢.

<sup>(٣)</sup> السابق ١٣٨/١. والاشتركتي شرح الكافية ١٧٠/١.

<sup>(٤)</sup> السابق ١٣٨/١. والسبق ١١٠/٢.

ويحذف اسم كان. إذا وجد في السياق اللفظي ما يدل عليه، كما في قول العرب: (من كذب كان شراً له) يريد كان الكذب شراً إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب، لقوله: كذب في أول حديثه<sup>(١)</sup>.

فوجود دليل لفظي أو مقامي، وعلم المخاطب تجيز حذف أحد عناصر التركيب اللغوي.

ومن الحذف الذي يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية، حذف حروف الجر وعدم نيتها في الكلام. وقد نكر هذا فيما أصله الجر ويجوز فيه الرفع والنصب. أما حذف حرف الجر وإبقاء عمله فقد ناقشه سيبويه<sup>(٢)</sup>. ومثله ما يجوز فيه وجهان إعرابيان نحو قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

وَمِثْلِكَ بَكْرًا فَذُ طَرَفَتْ وَثَبَابًا  
فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوَّلِ

ويجوز في كلمة (مثل) الجر بحرف الجر المحذوف مع إبقاء عمله. ويجوز نصبها مفعولاً به مقمماً للفعل الذي بعده (طرفت)<sup>(٤)</sup>.

ويُقسر سيبويه حذف حروف الجر، وإبقاء عملها، بكثرة الاستعمال إلا أن سيبويه ينبه إلى أن كثرة الاستعمال ليست سبباً قياسياً يطرُدُ منعه الحذف دائماً. وإنما هو سماعي. أي موقوف على النقل عن العرب. أي كل ما وقع فيه الحذف على هذه الشاكلة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال. وهنا يبدو سيبويه لغوياً وصفيًا تفسيرياً<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه الكتاب ٣/٣٩١.

(٢) السابق ١/٢٦٣-٢/١٦٢-٣/١٢٨.

(٣) السابق ٢/١٦٣.

(٤) السابق ٢/١٦٤.

(٥) د. طاهر سليمان حمودة. ظاهرة الحذف في النرس اللغوي. ص ٢٣.

إن إضممار اسم كان وليس وكاد يجعل الاسم الذي بعدهن مرفوعاً على أنه مبتدأ، مع أنه كان خيراً لهن. لأن الإضممار فيهن (أن يليهن اسمان مرفوعان. ويعربان مبتدأ وخبراً). وعلى إضممار اسم ليس جاء قول حميد الأرقط<sup>(١)</sup>.

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَغْرَسِهِمْ      وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تَلْقَى الْمَسَاكِينَ

حيث جاءت كلمة كل منصوبة، لأنها ليست محمولة على ليس. لأن (كل) لو حملت على ليس ولا إضممر فيها، لوجب الرفع في (كل) ولكنها جاءت منصوبة حملاً على انفع الماخز (تلقى). كما أنه لا يجوز أن يحمل المساكين على ليس، وقد قدمت (كل) الذي يلي ليس، وجعلته منصوباً به تلقى. وكان وليس له يليهن منصوب بغيرهن. لأن ليس وكان وما جرى مجراهما تعملان الرفع والنصب، فلا يجوز أن يليهما إلا شيء يعملان فيه، أو في موضعه<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا فإن اسم ليس مضمراً فيها تقديره الأمر أو الشأن. كأن الشاعر قال: وليس الشأن، أو الأمر. وخبر ليس الجملة الفعلية (كل النوى يلقى المساكين).

ومثل ما سبق من إضممار اسم كان في قول العجبر<sup>(٣)</sup>.

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٍ      وَأَخْرُ مُثْنِ بَأْتِي كُنْتُ أَصْنَعُ

والتقدير على (إضممار اسم كان)<sup>(٤)</sup>. كان الأمر الناس صنفان. فالناس مبتدأ. وصنفان

خبر. والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان.

ومنه قول بعضهم: كان أنت خير منه<sup>(٥)</sup>. والتقدير كأنه قال: كان الأمر أنت خير

منه.

(١) سيبويه الكتاب ٧٠/١.

(٢) السابق ٧٠/١، ومنتشر رقم (٢).

(٣) السابق، ٧١/١.

(٤) السابق ٧١/١.

(٥) السابق ٧١/١.

وقال هشام أخو ذي الرمة<sup>(١)</sup> :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي نُؤْظَفِرْتُ بِهَا      وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

وقال عمرو بن شأس<sup>(٢)</sup> :

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْمُونَ بِلَاءِنَا      إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبِ أَشْنَعَا

ليس في قول هشام مبنية على إضمار اسمها وتقديره الأمر. وكذلك كان في قول

عمرو بن شأس مبنية على إضمار اسمها، وتقديره الأمر ويكون إعراب شفاء مبتدأ. ويكون

إعراب مبدول خبراً، والجملة الاسمية في محل نصب خبر ليس.

ويقول سيبويه في البيت الثاني : وسمعتُ بعض العرب يقول : أشنعاً، ويرفع ما قبله،

كأنه قال : إذا وقع يومٌ نو كواكب أشنعاً وقد رُود على مجيء كان تامة.

أدرك سيبويه القواعد والضوابط التي تحكم بناء وطريقة تنظيم التراكيب اللغوية. لأن

في العربية أصولاً تركيبية يجب مراعاتها. وعندما ناقش سيبويه قول الشاعر مزاحم

الغفيلي<sup>(٣)</sup> :

وَقَالُوا تُعْرِفُهَا الْمَنَازِلُ مِنْ مِثْنِي      وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنْنِي أَنَا عَارِفٌ

وتروى كلمة (كُر) بالرفع والنصب. ويفسر سيبويه رواية الرفع على أن الشاعر لزم

اللغة الحجازية في "ما" وأعملها عمل ليس، فرفع (كل) على أنه اسم "ما" مرفوع، وأضمر

(الهاء) الضمير العائد من عارف إلى كل؛ لأن الأصل التركيبي أن يقول أنا عارفه لأنه التوجه

إذ لم يعمل عارف في كُر. وهذا أحسن من التقديم والتأخير (لأن العرب قد يدعون هذه الأبناء

في كلامهم، وفي الشعر كثيراً. أما أن يكون (كل) مفعولاً به مقدماً لاسم الفاعل عارف، فهذا

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب ١/٧١.

<sup>(٢)</sup> السابق ١/٤٧.

<sup>(٣)</sup> السابق ١/٧٢، ١٤٦.

ليس من كلام العرب ولا يكاد يكون في شعر<sup>(١)</sup>. ورأي سيبويه يؤكد إدراكه النظام التركيبي في العربية.

وجوز أن يرفع (كلاً) على أنه مبتدأ وجملة أنا عارف في محل رفع خير المبتدأ كل<sup>(٢)</sup>.

ومن الحذف الذي ناقشه سيبويه وأدى إلى تعدد الأوجه الإعرابية. ما جاء في حديث شريف رواه البخاري في كتاب الحنائز وكتاب القدر، ورواه مسلم في كتاب القدر<sup>(٣)</sup>. والحديث هو : (كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه إما اللذان يهودانه وينصرانه)<sup>(٤)</sup>. ويجوز فيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان، والنصب وجه واحد<sup>(٥)</sup>.

فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون. والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبنى عليهما، كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه<sup>(٦)</sup>.

وعلى هذا يُغرب المولود اسم يكون وهو مضمّر. الأبوان مبتدأ وجملة يهودانه في محل رفع خبر. والجملة الاسمية (الأبوان يهودانه) في محل نصب خبر يكون.

ومن ذلك قول الشاعر من بني عبيس<sup>(٧)</sup> :

إذا ما العرء كان أبوة عبيس  
فحسبك ما تُريد إلى الكلام

وقال آخر<sup>(٨)</sup> :

<sup>(١)</sup> سيبويه الكتاب ٧٢/١. وينظر ١٤٦/١.

<sup>(٢)</sup> السابق، ١٤٦/١.

<sup>(٣)</sup> السابق، ٣٩٣/٢. هامش رقم (٤).

<sup>(٤)</sup> السابق ٣٩٣/٢.

<sup>(٥)</sup> السابق ٣٩٣/٢.

<sup>(٦)</sup> السابق ٣٩٤-٣٩٣/٢.

<sup>(٧)</sup> السابق ٣٩٤/٢.

<sup>(٨)</sup> السابق ٣٩٤/٢.

مَتَى مَا يَفِذْ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صِدْرِ يَوْمٍ وَمَأْكَلٌ

والنقدير في البيت الأول (كان المرء أبوه عيس) فالمرء اسم كان مضمراً وأبوه مبتدأ وعيس خير. والجملة في محل نصب خير كان. كما يكون النقدير في الثاني يَكُنْ الكسبُ كلُّ كسبه له مطعم. فالكسب اسم يكن مضمراً. وكل مبتدأ، وخبره الجملة الاسمية له مطعم. له خير مقدم. ومضعم مبتدأ مؤخر. وجملة (كلُّ كسبه له مطعم) في محل نصب خير يكن.

وأما الوجه الآخر من وجهي الرفع فعلى أن نُعمل يكون في الأبوين. ويكون إعراب (أبواه) اسم يكون مرفوعاً. (وهما : مبتدأ مرفوع. وخبره ما بعده)<sup>(١)</sup>. من الاسم الموصول وصلته (الذان ببؤذانه. وتفرق في المعنى بين المبتدأ واسم يكون كبير). كما أن الفرق في المعنى بين أن يكون المولود اسم يكون، أو يكون الأبوان.

أما وجه النصب فعلى أن يكون هما ضمير فصل. لغواً له تأثير وله أثر في بناء التركيب اللغوي وإعزايه. فيجىء التركيب على بناء (حتى يكون أبواه - هما - اللذين..). وعلى هذا البناء التركيبي يُعرب (أبواه) اسم يكون مرفوعاً. ويعرب (الذين) خبراً ليكون منصوباً.

والعرب كما رأى سيويه يُضمرون الرفع والنصب والجار. نقول : وبلدٌ تريد، ورب بلد. ونقول زيدا، تريد عليك زيدا، ونقول : الهلالٌ تريد هذا الهلال. فالهلال : خير لمبتدأ محذوف تقديره هذا. وتضير ما سبق أن العرب إذا أصلت شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهرأ في الجر والنصب والرفع<sup>(٢)</sup>.

يعمل اسم الفاعل عمل فعله، إذا كان فعله لازماً يرفع فاعلاً، وإذا كان فعله متعدياً يتعدى اسم الفاعل إلى متعول به فينصبه. ومن شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله أن يكون مثنوياً. وقد يحذف التنوين استخفافاً، ويظلُّ اسم الفاعل على بابهِ في العمل. وقد يكون عضفاً

(١) سيويه الكتاب ٣/٣٩٤.

(٢) السابق ١/١٠٦.

فيجوز العطف على المعنى<sup>(١)</sup>. نقول في هذا الباب : (هذا ضاربٌ زيد وعمرو إذا أشركت بين عمرو وبين زيد في الجار وهو الإضافة؛ لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف، فيمتنع أن يشرك بيته وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر ناصباً، فنقول : هذا ضاربٌ زيد وعمراً، لأنه قال : ويضرب عمراً، أو وضاربٌ عمراً)<sup>(٢)</sup>.

يجوز في عمرو وجيان إعرائيان. الجر عطفاً على زيد المجرور بإضافة اسم الفاعل ضارب إليه. والنصب مفعولاً به على تقدير اسم فاعل متوناً أو على معنى اسم الفاعل فيكون التقدير ويضرب عمراً<sup>(٣)</sup>.

ولو قلت : (هذا ضاربٌ عبد الله وزيداً، جاز على إضمار فعل أي وضرب زيداً، وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضاربٌ زيد. هذا ضاربٌ زيداً، وإن كان لا يعملُ عمله فحمل على المعنى) أي يجوز نصب زيد مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره (ضرب)<sup>(٤)</sup>. على معنى اسم الفاعل ضارب. ويجوز جرُّه عطفاً على عبد الله المجرور بإضافة اسم الفاعل ضارب إليه.

ويجوز في "عمر" وجهان : إعرائيان الجر والنصب في تركيب نحو : عجبتُ له من ضرب زيد وعمرو، بحرّ عمرو عطفاً على زيد المجرور بإضافة المصدر (ضرب) إليه. ويجوز أن يأتي التركيب : عجبتُ له من ضرب زيد وعمراً. بنصب عمر. على معنى المصدر (ضرب) فتضمرُ ناصباً لعمرو. فنقول عجبتُ من ضرب زيد، ويضرب عمراً، أو ضرب عمراً<sup>(٥)</sup>.

(١) مسبوته، الكتاب، ١/١٦٤-١٦٩.

(٢) السابق ١/١٦٩.

(٣) السابق ١/١٦٩.

(٤) السابق ١/١٧٠.

(٥) ينظر السابق ١/١٩١.

وعليه قول رؤية<sup>(١)</sup> :

فَدُكُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَاتَا      مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَاتَا

### يُحَسِّنُ بِيَعِ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا

في بيت الشعر السابق يجوز في كلمتي (اللَّيَانَا والقِيَانَا الجر والنصب أما الجر فعلى أن اللَّيَانَا معطوفة على لفظ الإفلاس المجرور بإضافة المصدر مخافة إليه وأن القِيَانَا معطوفة على لفظ الأصل المجرور بإضافة المصدر (بيع) إليه.

أما النصب فعلى أن اللَّيَانَا مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره وأن يخاف أو أن خفت، على معنى المصدر (مخافة) وأن القِيَانَا مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره وأن بيعت، أو أن يبيع. على معنى المصدر بيع. ويجوز أن يكون نصبيهما على حذف المضاف (مخافة، وبيع) وحلول كل واحد منهما محل المصدر الذي كان مضافاً إليه. وأخذ حركته الإعرابية النصب وكان الأصل مخافة اللَّيَانَا، ويتبع القِيَانَا.

وعَلَّ سيبويه أسباب حذف الكلام بالطول. كحذف الخبر من جملة القسم، وعائد الصلة، وحذف النون من الاسم الموصول. وحذف التنوين من بعض الأسماء، والنون من جمع المذكر السالم<sup>(٢)</sup>.

وعَلَّ حذف خبر إن وما جرى مجراها بقوله : هذا باب ما يحسنُ عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإصمارة ما يكون مستقراً لها<sup>(٣)</sup>. فكان حذف خبر إن وما جرى مجراها يعد من الفصاحة.

كما عَلَّ بقاء الفعل المنفي في القسم على حاله التي كان عليها قبل القسم نحو : والله لا أفعل مع جواز حذف لا النافية لأن أبناء العربية يعلمون أن القسم على الفعل الموجب تلزمه

(١) سيبويه، الكتاب، ١/١٩١-١٩٢.

(٢) السابق، ١/٨٧، ١٨٦، ١٨٧، ٣٨/٢. وينظر الزجاجي الجمل ص ٨٩. وابن يعيش شرح المفصل ٩/٩١.

(٣) السابق، ٢/١٤١، ١٣٦، ١٤٢، وينظر دلائل الإعجاز ص ٣٠٤.



اللام والنون، فإذا جاء الفعل المقسم عليه خالياً منهما في الكلام عَلِمَ عندهم أن الفعل منفي<sup>(١)</sup>. وهذا الحذف مراد في المعنى. وسببه يعود إلى علم المخاطب بكيفية بناء الكلام. وسبب الحذف هو أن المخاطب يعلم ويدرك المقصود بالكلام، لأن الكلام واضح ويخلو من اللبس.

ويرى سيبويه كما يرى الخليل أن علم المخبر، لأي شيء وضع الكلام يؤدي إلى أن العرب يبنون التراكيب اللغوية على حذف الجواب في كلامهم. لأن العرب في مثل هذا - الخبر - الجواب في كلامه، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام<sup>(٢)</sup>.

وهذا يؤكد أن شد المخاطب - عند سيبويه - أصل من أصول بناء الكلام والتفكير له. فالكلام يوضع لغاية ومعنى. وعلم المخاطب بالغاية والمعنى سبب يؤدي إلى حذف بعض أجزاء التراكيب. لأن المخاطب يعلمه. وما فائدة ذكر شيء يعلمه المخاطب.

ويذكر سيبويه أن الخليل يرى أن رباً لا جواب ليا لعلم المخاطب بجوابها في قول

الشاعر الشماخ :

وَدَوَيْتَهُ قَفْرٌ تَعْتَبِي نَعَامُهَا كَمَشِي النَّصَارَى فِي خِفَابِ الْبِرَنْدَجِ

وقال سيبويه تعقياً على بيت الشعر : وهذه القصيدة لم يجيء فيها جواب لرب، لعلم

المخاطب أنه يريد قطعها وما فيه هذا المعنى<sup>(٣)</sup>.

وفي كلام سيبويه على مجيء رب في القصيدة لا جواب لها. تأكيد على أن نظر

النحاة العرب لم يكن فقط في الكلمة المفردة وعلامة الإعراب وتفسيرها، وإنما كان نظرهم

شمولياً، ولكن الوقوف عند الكلمة المفردة أحياناً مطلب لغوي.

(١) ينظر سيبويه ١٠٥/٣.

(٢) ينظر السابق ١٠٣/٣ - ١٠٤.

(٣) ينظر السابق ١٠٤/٣.

# الفصل الثاني

## الرتبة

يتعامل ابن النغة مع الألفاظ، فيختار منها ليؤلف جملا وتراكيب، تقوم فيها الألفاظ، بوظائف، تكتسب منها معاني جديدة لأن "الألفاظ تُعزف معانيها عن طريق ضم بعضها إلى بعض"<sup>(١)</sup> وعن ضربيق ضم الألفاظ تحصل الفائدة. فترتيب الألفاظ على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة<sup>(٢)</sup> هو الذي يكون فيه المعنى. هذا الترتيب الظاهر مبني على ترتيب المعاني في النفس، وعلى تنظيمها في العقل، ولهذا خصصت العرب، في كلامها أماكن محددة لبعض أجزاء الكلام. فينالك ماله حق الصدارة، ومن حق المسند إليه أن يسبق المسند في الأصل التركيبي، ومن حق الفعل أن يسبق الفاعل، وأن يتأخر عنهما المفعول. لينتج بذلك الحدث، ومن قام بالحدث، ومن وقع عليه الحدث. وحق المضاف أن يسبق المضاف إليه، لأن المضاف إليه داخل في المضاف، ومن حق الموصوف أن يسبق الصفة، والموصول الصلة، وغير ذلك من أصول ترتيب الكلام في النطق، على أساس ترتيبها في النفس والعقل معا. كل ذلك مضاف إليه المعاني المتوخاة لدى المتكلم، يؤدي إلى بناء نماذج تركيبية لا حصر لها. كأنها ناتجة عن "دائرة" نظمية، تبدأ بترتيب الحروف، أي نواليها في النطق، فتنتج بذلك الكلمة، وهذه الكلمة تقف بجوار كلمة أخرى.. وأخرى. وهذا الوقوف مرتب حسب ترتيب المعاني في النفس.. فنلفظ الجملة المنطوقة..<sup>(٣)</sup>. وتترتب على ذلك الأساس ألفاظها.

فالمتكلم يتأثر عند اختيار كلماته ليضم كلمة إلى كلمة، ويضعها في أماكنها المخصصة لها من التركيب، بالمعنى الذي يريد نقله أو التعبير عنه، وبالسامع الذي يوجه إليه المعنى المفصود من التركيب. وتحدث الكلامي نفسه. وجميع الظروف المحيطة به، كالمقام مثلا،

(١) عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز، ص ١٢١.

(٢) عبد القاهر الجرجاني. أسرار البلاغة، ص ٢.

(٣) محمد خليل محمود الخليلية، ثنائية اللغة الشعرية عند الهنليين، ص ١٤.

وقديما قالت العرب: لكل مقام مقال. والحالة التي يكون عليها المتكلم والمخاطب.. فيرتب كلماته لتبين عن ذلك المعنى، ومن هذا الترتيب تنشأ علاقات نحوية، فيكتمل الإعراب، وتضبط الحركات. وحين النظر في بعض التراكيب التي جاءت على نمط صورتها الأساسية دون تقديم أو تأخير، يوجد أن أمن اللبس في الجملة الاسمية تلزم المتكلم، بناء مفردات تركيبه اللغوي، على تقديم المبتدأ أو تأخير الخبر، وبذلك لكي يعرف السامع - كما يعلم المتكلم - المقصود بالحكم، ولكي يعلم المحكوم عليه، من المحكوم به.

ويختلف ترتيب مكونات التركيب اللغوي، باختلاف المعنى والغرض الذي يتبعه المتكلم. فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف السامع اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأراد المتكلم أن يعرفه ذلك: قال له: زيد أخوك، ولا يصح أن يقول أخوك زيد.

أما إذا عرف أخاه، ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأراد أن يعينه عنده قال: أخوك زيد، ولا يصح أن يقول له: زيد أخوك<sup>(١)</sup>. وهذا من مقتضيات أسس بناء التراكيب، في منظر اللغة العربية اللغوي. وذلك أن يبدأ بالمعرفة، حتى يفيد الإخبار عنها. لذا يقول الباحث إن الترتيب الأصلي للكلمات يكون لمعنى، كما أن الخروج عن ذلك الترتيب، يكون لمعنى أيضا. فإذا أراد المتكلم معنى التوكيد، ونفي الحيرة عن السامع، بني كلامه، على تقديم المبتدأ، وإدخال لام الابتداء عليه نحو: لعلي مجاهد<sup>(٢)</sup>.

ومن المعاني التي تؤثر في بناء التراكيب، وإعرابها، وتجربها على نسق محدد من الترتيب بين مكوناتها، وتوجب تقديم المبتدأ على الخبر اقتران الخبر بـ (إلا) وإنما نحو: "وما محمد إلا رسول"<sup>(٣)</sup>.

وهذا أسلوب من الأساليب التي يشترك في تشفيق معانيها البلاغة والنحو. فالإية الكريمة أسلوب قصر وحصر، وفيها معنى حصر المبتدأ في الخبر، أي حصر محمد -صلى

(١) د. محمد حمادة عبد النظيف، بناء الجملة العربية، ص ٨٤.

(٢) السابق، ص ٨٥.

(٣) آل عمران / ١٤٤.

الله عليه وسلم - في الرسالة. ولهذا يجب أن يتقدم المبتدأ لئلا يلتبس المحصور فيه، وهو الخبر هنا، بالمحصور وهو المبتدأ. والحصر معنى من المعاني التي يريدها المتكلم أثناء بنائه تركيبه اللغوي.

كما أن النظام اللغوي والنحوي، في العربية، لا يبيح في مثل ذلك المعنى أن يتقدم الخبر، لأنه إن أباح هذا تقدم الخبر، لا نعكس المعنى المقصود، ولأشعر حينئذ، أن المبتدأ هو المحصور فيه، وأن الخبر هو المحصور، أي "عكس المعنى"<sup>(١)</sup>.

يتميز الكلام في اللغة العربية، بأن لكل كلمة مكانا في التركيب. ويكون للنحو أثر كبير في تحديد مكانها، وتحديد كيفية استخدامها. وتحديد وظيفتها. ويتوقف هذا على نوع الكلمة. هل هي اسم أم فعل أم حرف؟ وهل تقوم بوظائف الأسماء أم الأفعال أم الحروف؟ فالأسماء مثلا يمكن أن تقوم بوظيفة المبتدأ، أو الفاعل أو المفعول به، أو المنادى، أو المجرور، أو السبيل أو التمييز أو الحال، أو الصفة، أو نائب الفاعل، وغير ذلك من الوظائف النحوية الأخرى. وهذا التوزيع لا يكون عشوائيا، بل يعتمد على المعنى اعتمادا كلياً أو كبيراً، إذ لكل كلمة معنى، والمعنى يؤثر في التوزيع النحوي، بل إن المعنى هو المحور والأساس في التوزيع النحوي، إذ المعنى هو الذي يحدد الوظيفة النحوية للكلمة من حيث نوعها، إذا كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً. فالمعنى يحدد الوظيفة النحوية للكلمة، والوظيفة النحوية تحدد التوزيع النحوي للكلمة في الجملة<sup>(٢)</sup> أو التركيب. ولكل لغة من اللغات نظام خاص في ترتيب كلماتها بشكل أفقي مراعاة لمبدأ التوزيع بين الكلمات، حتى تتكون الجملة الواحدة، أو الجمل المتعددة، والتراكيب المتنوعة، حسب المعنى المراد. ومن مسلمات اللغة العربية أنها لا تقبل الإسناد القائم بين فعلين. مثل "هجر، خاصم" إذا أردنا بـ "هجر" الحدث الهجر. وأردنا إيقاعه على خاصم الحدث الدال على المخاصمة في زمن مضى. بينما تقبل في مواقف مخصوصة مثل

(١) د. محمد حماسة عند التطبيق. بناء الجملة العربية، ص: ٨٤ - ٨٥. وينظر: د. محمد يوسف خنجر البحث

الدلالي عند الأصوين. ص: ٢٩-٣٢.

(٢) د. محمد علي الخولي، علم الدلالة، ص: ١٩٠.

هذا التعبير كتب رَجَحَ. إذا أردنا بـ كتب حدث الكتابة. و بـ رحم " اللفظ". وبهذا يتضح أن اللغة نسق لا يعترف إلا بترتيبه الخاص<sup>(١)</sup>. وهذا يدل على أن معاني الكلمات ووجودها لا يتحقق إلا من خلال علاقتها مع الكلمات الأخرى ضمن نظام معين بما فيه من قيم ثباتية. وتوزيع، وترتيب معين، وبهذا نحصل على المعنى المراد في التعبير اللغوي.

وكان لعبد القاهر الحرجاني معالجات، ونظرات صائبة في فائدة الكلام، ومعانيه التي لا تُداني ولا تتضح. وكانت لا توجد في الألفاظ إلا بعد أن "تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب، والترتيب"<sup>(٢)</sup>. فخصوصية الترتيب، وخصوصية النسق بينان الفائدة، ويحققان الغاية، ويوضحان المراد. ويحصل المعنى من الترتيب على طريقة معلومة، وهذا الترتيب يضع الألفاظ حسب أقسامها، ويحصل منه على صورة مخصوصة من التأليف، والترتيب. وهذا الترتيب يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قصة العقل. فالألفاظ خدم المعاني، والمنصرف في حكما، وكانت المعاني هي المائكة سياستها<sup>(٣)</sup>.

ولو أراد متكلم بناء تركيب ما، كأن يشترط سببا لحصول جزاء عليه. يفكر في عقله في المعنى الذي يريد، ثم يلبس هذا المعنى اللفظ الذي يحقق له هذا المعنى، ويترتب كلماته ترتيبها النحوي حسب مقتضى المعنى. وكما قال الباحث: الإنسان يفكر لغة، وينطق بالألفاظ فكرا ومعنى. وبناء على ما ذكر فإن التركيب المنطوق سيحقق الصورة الذهنية المجردة عند المتكلم فيخرج تركيب الشرط مثلا.

لسو صالححتي ليلي أكرمتيا". أو إن قدرت ليلي أحاسيسي حلفت بها في الآفاق أو متى مدت يدها للصلح أطر إليها بالقلب فرحا.

(١) منذر عباس، السنين والأعوام، ط ١، ص ٨٥.

(٢) عبد القاهر الحرجاني، أسرار البلاغة، ص ٢.

(٣) ينظر السابق، ص ٣، ٤.

يلاحظ من الأمثلة السابقة أنها رتبت بطريقة مخصوصة، وأنها رتبت في النطق حسب ترتيب المعاني في النفس أو العقل. وأن المعنى الذي يسعى المتكلم إلى إيصاله إلى السامع هو الذي دفعه إلى بناء تلك التراكيب على تلك الصورة. وتقتضي طبيعة النظام اللغوي العربي أن أدوات الشرط يليها التفاعلات. ولو وليها الاسم في بعض التراكيب، لُقِّدَ الفعل بين الأداة والاسم الذي يليها. كما في قول العرب: لو ذات سوارٍ لطمنتي والتقدير لو لطمنتي ذات سوارٍ لطمنتي. لأن مجيء الفعل بعد إن ولو واجب. ولا بد منه<sup>(١)</sup>. هذا هو النسق الخاص بتلغف الذي تقتضيه المعاني التي يريدونها أنبأها.

إن اختلاف المعاني التي يريدونها المتكلم تؤدي إلى اختلاف وتغيير في ترتيب وحدات الكلام. فالمعنى في تركيب مرتب على تقديم الفعل يختلف عن معنى التركيب نفسه، مرتب على تقديم الاسم. (لأن هذا يعني اختلاف في ترتيب وحدات الكلام. واختلاف العلاقة بينه يعني اختلاف المعنى)<sup>(٢)</sup>. فالتركيب (اسكتي يا ليلي) وهو تركيب فعلي يفيد معنى التركيز على الحدث، وهو السكوت. بينما يكون المعنى هو التركيز على الشخص في نحو: يا ليلي اسكتي. لسكت ليلي خاصة ولا يقصد غيرها بالسكوت.

والقول بالتقديم والتأخير يعتمد على فكرة البنية الأساسية للجملة، فلا يمكن الحكم على عنصر ما، في الجملة بأنه مقدّم من تأخير، أو مؤخر من تقديم، إلا إذا كانت البنية الأساسية للجملة تحكم بوضع هذا العنصر، أو ذلك في موضع معين أو رتبة معينة. وهذا ما يعزّز عنه السحابة بالرتبة، فرتبة المبتدأ التقديم ورتبة الخبر التأخير<sup>(٣)</sup>. وتتغير هذه الرتبة فيأتي الخبر

(١) الزمخشري، المفصل في صفة الإعراب، ص ٤٤٤. ط ١٩٩٣. وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل.

(٢) ينظر د. شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، ص ٣٣.

(٣) د. محمد حماسة عبد الطيف، بناء الجملة الغربية، ص ١٩٤.

مقدماً والمبتدأ مؤخرأ بالنظر إلى الرتبة المقررة. وهذا التغيير سببه المعنى، فالمعاني تعلم على كل حال من ترتيب الألفاظ ومن الإعراب<sup>(١)</sup>.

ويرى معظم النحاة أن رتبة الفاعل هو التأخر عن فعله؛ (لأن الفاعل جزء أو كالحزء من فعله)<sup>(٢)</sup>، كما أن الفعل عامل في الفاعل، ويجب الرعية في الترتيب بين الفعل ومعموله، وكما لا يجوز تقديم بعض الجملة على بعض لتبرز المعنى المقصود، كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل. وإن اقتضى المعنى، تقديم الفاعل على الفعل، فإنه لا يتقدم لينبئ عليه الكلام. وإن يتقدم ثلاثة على أنه قام بالحدث أو وقع عليه الحدث. فعلى إضمار فعل يرتفع الاسم فاعلاً، ويُفسر الفعل بمظهر بعد الاسم نحو قوله تعالى "وإن أحد من المشركين استجارك"<sup>(٣)</sup>. وقد سقت مناقشتها.

وكذلك ("إن" لا يرتفع بعدها شيء، ولا ينتصب إلا بفعل؛ لأن "إن" من الحروف التي ينبئ عليها الفعل، وهي "إن" المجازاة وليست من الحروف التي يبدأ بعدها الأسماء، لينبئ عليها)<sup>(٤)</sup>.

وهذا الإيضاح من سببويه بيان لأهمية الترتيب الذي يجب مراعاته، وإيضاح لوسائل الترابط اللفظية و "إن" لا يذكر بعدها الاسم على أنه مبتدأ، أو مسند إليه. بل يذكر على أنه قدم بالحدث، أو وقع عليه الحدث. فالرتبة تأتي لمعنى، وتغيير الرتبة يأتي لمعنى آخر. لأن ترتيب الكلمات في أماكنها أمر ضروري بالغ الأثر في تأدية المعنى المقصود ويشمل الترتيب (ترتيب الصيغ والمفردات ذواتها، ينظم بينها، وينسق صلاتها)<sup>(٥)</sup>. حتى يحقق التركيب غاية، والمعنى المراد منه.

(١) عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص ٣٩٩

(٢) ابن الأنباري، الإحصاف مسألة (١١) ٧٩/١. ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٤٦٥/١.

(٣) التوبة، آية: ٦.

(٤) سببويه، الكتاب ٢٦٣/١.

(٥) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٢١٨/١.



والرتبة ملحق من الملامح الهامة التي يقوم عليها تحديد الوظائف النحوية في العربية. والرتبة هي الموقع الذي تشغله الوظيفة النحوية في التركيب وفي العربية رتبة محفوظة، وهي التي لا يطرأ عليها تغيير في موقعها نحو صلة الموصول لا تتقدم على الموصول، ولا الموصوف على الصفة، وتقدم أدوات الاستقبال، والشرط في التركيب وغيرها<sup>(١)</sup>. ورتبة غير محفوظة وهي التي تتغير مواقعها، وفقاً لمقاصد المتكلم ومن أمثلتها رتبة المبتدأ، ورتبة الخبر، والمفعول به. وعندما تتغير الرتبة، ويتقدم ما حقه التأخير يكون هذا المعنى<sup>(٢)</sup>. لأن هذا التقديم لا يكون عشوائياً فالتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابها، وإعزاً غير إعزبه نحو: ضربت زيدا، وزيدا ضربته. إذ تقدم زيدا على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه باللات، وتشفق الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر<sup>(٣)</sup>. والتقديم يكون للعناية والاهتمام، ومعنى أخرى غيرها. كالتوسعة وغيرها.

والمعنى هو الذي يفرض شكل أو نمط التركيب اللغوي، مع أنه ينصهر التركيب العربية الخبرية اسم أو فعل. (وليس التركيبان سواء في المعنى، بل لا يلجأ المتكلم إلى تأنيف جملة اسمية أو فعلية إلا مراعاة لما يتطلبه الموقف اللغوي)<sup>(٤)</sup>. مع أن ترتيب الكلمات، والرتبة المحفوظة وغير المحفوظة، ولزوم ترتيب الكلمات، تساعت في إيصال المعنى، ولكننا لا نفي بالعرض، وذلك لأنها تتم بالمشقة، كما يوجد في نظام ترتيب خاص للكلمات تضيق على المتكلم المبدع، وإخلال بمفهوم التأليف، والإبداع، إذ يقتضي من المتكلم ألا يتصرف بمكونات التركيب اللغوي، حسب المعاني التي يريد، وهذا يسبب العجز في الأداء الفني، كما أن في لزوم ترتيب معين متفقاً وأي متفقاً؟ كما أن جمال تعبير بعض التركيب، إنما يتضح بعد قينا

(١) ينظر السوسي، البناء والنظائر ٢٤٣/١.

(٢) أنحر جاني، ثلاث الإحترار ص ١٢١ - ١٣٦.

(٣) سيويه، الكتاب ٨١/١.

(٤) د. علي أبو انكارم الظواهر اللغوية في التراث ١٣٦/١.

من تقديم وتأخير . مع حفظ الإعراب لكل لفظ مكانته . وعلى هذا يتجلى جمال التعبير القرآني الكريم، في قوله تعالى : ولم يكن له كفواً أحد<sup>(١)</sup> . نعم يتجلى جمال التعبير بما في هذه الآية الكريمة من تقديم وتأخير . وبخاصة تقديم الجار والمجرور بما فيه من ضمير يعود إلى رب العزة، على خبر يكن الذي تقدم أيضاً على اسمها الذي جاء نكرة بلفظ (أحد)، ليدل دلالة قاطعة على أنه لا معادل ولا مكافئ ولا مساوي لله . بدلالة القطع في تقديم لم يكن له .

ولو نظرنا إلى هذا التركيب (متعباً أمشي ويقتلني الحنين) لوحدنا أن جملاً هذا التركيب بتقديم تحت على عامته وصاحبه . لأن العناية والاهتمام بنصبان في التركيز على التعب . وقد أشار سيبويه إلى أن سبب التقديم أن العرب إنما يقدمون الذي بيانه أهم لديهم . وهم بشأنه أعنى، وإن كان جميعاً بهمانيهم<sup>(٢)</sup> . وبخاصة تقديم المفعول به على الفاعل .

وقيل (إن معنى ذلك أنه يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإسنان بعينه، ولا يبالون من أوقعه . كقصة الخارجي الذي يريدون قتله ولا يهتمون من قتله، فقتل الخارجي معني -وقضية- ببنى التركيب على نحو قتل الخارجي زيد . بتقديم المفعول على الفاعل . لأهمية القتل ذاته . أما إذا كان زيد جباناً وليس من عادته الشجاعة والجرأة، وقتل رجلاً، فيقدمونه على المفعول، لأهمية ذلك المعنى . فيقولون : قتل زيد رجلاً<sup>(٣)</sup> . لأن حدوث القتل من زيد لأحد، معنى فيه طرفة ونذرة من حيث إنه واقع من الذي أوقعه وهو زيد .

ويقدم الاسم للدلالة على أحد معنيين الأول الحصر أي تخصيص الفعل بالاسم المتقدم .. نحو "أنا أصلي" فنل التركيب على حصر الصلاة في الضمير . والثاني التأكيد تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم نحو: علي يصلي . فقد دل هذا الترتيب على أن الصلاة من عادة علي ومن دأبه دون غيره عن غيره<sup>(٤)</sup> .

(١) الإخلاص، آية : ٤ .

(٢) سيبويه الكتاب ١/ ١٥ .

(٣) ينظر : عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ص ١٣٦-١٣٧ .

(٤) ينظر د . علي أبو بكرم : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/ ١٣٦-١٣٧ .

وترتيب المكونات اللفظية للتركيب اللغوي، أمر ضروري، وبالغ الأثر في تأدية ما يقصد به من التعبير، عن المعاني والأفكار والعواطف والأحاسيس المختلفة، والانفعالات المتنوعة، والعلاقات المتباينة والترتيب يشمل تأليف الأصوات في صيغ بحيث تعبر عن الدلالات المختلفة المقصودة، ويشمل ترتيب الصيغ والمفردات ذواتها، ينظم بينها، أو ينسق صلاتها<sup>(١)</sup>. حتى يحقق الترتيب غايته.

ومضمون التركيب، أو معناه، أو غايته يؤثر تأثيراً كبيراً في ترتيب مكوناته اللفظية والذي يُحقق المضمون أحياناً بعض الأدوات نحو : أدوات الاستفهام، والشرط، والنفي، والاستفهام التخصيص، إن وأخواتها، وغير ذلك وهذه المكونات لها حق الصدارة في الكلام "لأن سنبل العرب، تجعل صدر الكلام، لكل شيء دل على قسم من أقسام الكلام، كالاستفهام، والنفي والتخصيص، وإن وأخواتها"<sup>(٢)</sup>. ويمكن أن تقع هذه الأدوات في أثناء الكلام، كحروف النفي مثلاً، وإن وأخواتها. ومع أن في اللغة العربية ترتيباً حتمياً بين بعض المكونات اللفظية في التركيب اللغوي، كالجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف والصلة والموصول، والفعل وفاعله. إلا أن صور الخروج على الترتيب كثيرة منها الحذف والتقديم.

وقد أشار سيبويه إلى أن تقديم المفعول به على الفعل فيرتفع بالابتداء، وينى الفعل الذي كان ناصباً له عليه، ويتعدى إلى ضميره نحو أريد ضربته؟ فزيد لم يتقدم لينظر مفعولاً به<sup>(٣)</sup>. وهذا يفيد أهمية المفعول به ليصبح مبتدأ. فإذا قلت : (زيداً فقد أشعرت أنك تريد الحديث عنه، فيحصل للسامع الشوق إلى معرفته، فإذا ذكرته قبلته النفس قبول العاشق معشوقه، فيكون ذلك أبلغ في التحقيق، والتأكيد، ونفي الشبهة)<sup>(٤)</sup>.

(١) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ١/٢٢٠.

(٢) السوطي، الأسماء والنظائر، ١/٢٤٣.

(٣) سيبويه الكتاب ١/٨١. وينظر الخرجاني دلائل الإعجاز ص ١٣٦.

(٤) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/١٣٧.

لماذا فتقديم الاسم في نحو : أرجلُ جِئكَ؟ يعني أنك تسأل من تخاطب عن جنس من جاء، أرجل هو أم امرأة؟ ويكون هذا من السائل إذا كان عالماً أن المخاطب قد أتاه أت، ولكنه لم يعلم جنس ذلك الآتي، فسيبله في ذلك سبيل الذي يريد أن يعرف عين الآتي في نحو أن: أريدُ جِئكَ أم عمرو؟ ولا يجوز تقديم الفعل في المسألة الأولى. لأن الجواب سيكون — (نعم) أو (لا). وأجاءك رجل؟ تسأل عن المحييء، لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل. والسؤال عن الفاعل : إما عن عينه، وإما عن جنسه، ولا ثالث لهما، وإذا كان ذلك كان محلاً أن يتقدم الاسم النكرة، وأنت لا تريد السؤال عن الجنس، لأنه لا يكون لسؤالك متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين<sup>(١)</sup>.

ولأن العربية لغة معربة. جعل هذا الإعراب حركة المفردات والألفاظ في بناء التراكيب سهلة ومرنة مع ثبات موضعها الإعرابي المخصوص المتعين من دور كل مفردة بإزاء المفردات الأخرى في التركيب. وهذا الموضع ليس متعيناً على وجه الثبوت في اللغة العربية، لأنها لغة معربة<sup>(٢)</sup>.

أما الفاعل بالذات فإذا تقدم على فعله لم يرتفع به. وكما قال البصريون فإنه يرتفع بالابتداء ويصير الفعل خبراً له. وعلى هذا فالتركيبان البسيطان الآتيان ليسا متشابهين وحده محمد قد نجح. وقد نجح محمد . للأسباب الآتية :

محمد مبتدأ. والتركيز عليه كأن القائل قد قال : محمد - بنبرة عالية لا أقصد غيره قد نجح بتميز الجملة اسمية. أما إعراب محمد في التركيب الثاني فهو فاعل والتركيز على كلمة نجح مؤكدة بقد. وقد نجح معه أناس كثيرون.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٦٠.

(٢) د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٤٢.

ويحق للباحث أن يتعجب من بلاغة هذا التركيب (سبق السيف العذل) مع تركيز القائل على الفعل لأهمية الفعل. لأن الحدث قد تمّ فعلاً. وتمت عملية القتل ظلماً ولهذا فلا نفع للوم ولا للتقريع ولا للتأنيب لأنّهم لا يفدون.. لأن سبق السيف عليها قد تمّ.

ولسنّ نستطيع قائل أن يقول سبق العذل السيف بنفس القوة من الحرارة التعبيرية، كما أنه لا يمكن أن نقول (سبق العذل السيف) بتغيير الحركات ونحن نقصد المعنى الأول في التركيب الأول على ترتيبه السابق فإذا ما قلنا (سبق العذل السيف) ينعكس المعنى تماماً، ويكون اللوم والتعنيف والتقريع قد أحدثت نفعاً، فمنعت عملية القتل وسبقها قبول الأذى. كما لا يمكن نفى أن تلك المعاني هي التي جاءت بالتركيب على نمطها البنائي والإعرابي. لأنّ في تغيير المعنى يتغير البناء والإعراب فكأنها دوائر متماسة متقاطعة متداخلة، والفصل بينها إلا لغايات البحث، لأن التركيب اللغوي والنحوي حدث دلالي. وهذا يعني تلازم التركيب والدلالة والإعراب، وأي تغيير في الدلالة يتغير البناء والإعراب.

ولذلك يبدو أثر الترتيب في تغيير الإعراب، في الفصل بين لا النافية للجنس والنكرة، فإذا فصلت بين لا والنكرة، لم يحز إلا الرفع نحو لا فيبأ عول ولا عندك رجل<sup>(١)</sup>.

وبإلى الترتيب بين أجزاء الكلام يرجع الفصل والمزية فيه (إنه خصوصية النظم في كيفية النظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها عن بعض)<sup>(٢)</sup>. لأن المتكلم يقتضي في ترتيبها أو نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس<sup>(٣)</sup>. لأن القصد والغرض من تأليف الكلام، وترتيبه، ونظمه (أن تتناسق دلالات الألفاظ، وأن تتلاقى معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، لا أن تتوالى ألفاظها في النطق)<sup>(٤)</sup>.

(١) علي بن فضال المجاشعي، تحقيق د. حنا حداد، شرح عيون الإعراب. ص ١١٩.

(٢) ينظر عبد القاهر أخرجاني، دلائل الإعجاز. ص ٨٥.

(٣) ينظر السابق، ص ٩٤.

(٤) ينظر السابق ص ٩٥.

ولأن المعنى هو الذي يؤثر في اختيار المتكلم كلمات محددة للتعبير عما يريد، ويربط بينها بروابط تجعلها واضحة في تأدية المعنى وهذا يجعل مكونات التركيب تأخذ شكلاً إعرابياً محدداً يعبر عن ذلك المعنى المراد، حسب مقتضيات تآلف الألفاظ معاً<sup>(١)</sup>. ولهذا لا يجوز في أنظمة العربية، ولا عند النحاة، تقديم الاسم المميز وإن كان ناصبه فعلاً متصرفاً، وذلك لأن المميز هو الفاعل في المعنى، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز إذا كان هو الفاعل في المعنى<sup>(٢)</sup>.

بينما يرى غير ذلك (التمييز في المعنى موصوف، قدمت صفة لغرض، فإذا قدم زال ذلك الغرض، فيفوت نكت المعنى)<sup>(٣)</sup>.

وسواء أكان التمييز فاعلاً في المعنى، أو موصوفاً قدمت صفة لغرض، وإذا قدم زال ذلك الغرض، أو كليهما معاً فإن ما قاله النحاة يؤكد حرصهم واعتمادهم على المعنى، وانطلاقهم منه في التحليل والإعراب، ووضعهم القواعد النحوية المستنبطة من كلام العرب على وحي المعنى وضلاله. أما بالنسبة للتمييز فجودة المعنى في مكانه الذي وضع فيه كما في نحو قوله تعالى: "واشتعل الرأسُ شيباً"<sup>(٤)</sup>.

- حاشا لله أن نقول على الله ما لا يليق بحاله وجهه وعظيم سلطانه. إن جمال التعبير القرآني أت - إلى جملة معطيات أخرى - من هذا الترتيب المبدوء بالواو ثم الفعل - لأهمية معنى الانتشار أو الاشتعال ثم الفاعل (الرأس) ثم التمييز. ولذلك بلغ هذا التركيب الغاية في جماله، وما يثيره في النفس من أحاسيس ومنازع بعد انتشار الشيب في الرأس. ويتساءل الباحث، قائلاً: لو جاء التركيب بتقديم الشيب على الرأس نحو: واشتعل شيب الرأس فتحول التمييز إلى فاعل والفاعل إلى مضاف إليه. أليس في تغيير الترتيب تغيير في المعنى

(١) د. كمال بشر، اللغة العربية، بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، ١٩٩١، ص ٣١.

(٢) ابن حني، الخصائص ٢/٣٨٥.

(٣) ابن الحاجب، الأمتي نحوية تحقيق د. هادي حسن حمودي ٢/١٢٢.

(٤) مريم، آية: ٤.

والإعراب؟ ثم ما الذي يمنع أن يكون التركيب اشتعل شيب الرأس حقيقياً؟ ألا يشتعل الشيب بالنار؟ بلى إنه يشتعل كما يشتعل الشعر. ولكن إسناد الفعل اشتعل، إلى الشيب، إسناد فيه كسر لقوانين الإسناد الاختيارية، ومن هنا تحول التركيب إلى مجاز (فهو استعارة تبعية)<sup>(١)</sup>.

والتقديم، دون تغيير في الإعراب، يفيد عرضاً بلاغياً في ما قاله المتقدمون مثلاً: إن في قوله تعالى: إياك نعبد وإياك نستعين<sup>(٢)</sup>. تقديماً للمفعول به، وحقه أن يتأخر، وليس ذلك إلا لغرض من الحصر والقصر، إذ إن العبادة مقصورة عليه - جل وعلا- وكذلك الاستعانة<sup>(٣)</sup>.

والتقديم والتأخير في الظروف والجار والمجرور والأسماء، للعباية والاهتمام<sup>(٤)</sup>.

ويتضح مما سبق، أن ظاهرة الإعراب لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية، والالتزام بالحركات التي تفرضها ظاهرة الإعراب جزءاً لا يتجزأ من بنية التراكيب، ولو فقدت هذا الالتزام لاضطربت معانيها، واختلطت، وفقدت خصوصية من خصائص التركيب اللغوي<sup>(٥)</sup>.

والمعنى هو الذي يؤثر فيقتضي التقديم والتأخير (إن كان هناك دلالة من المعنى، وقع التصرف - في الكلام - والتركيب بالتقديم والتأخير)<sup>(٦)</sup>. وذلك أن يكون للكلمة تأثير في لاحقاتها من الكلمات، يعطيها حركة تناسب وتعبير عن تعلق إحداهن بغيرها، يجعل حرية الكلمات في التراكيب اللغوية سهلة ومرنة.

(١) محمد علي الصابوني، صفوة التفسير، ٤١/٨.

(٢) الفاتحة، آية: ٥.

(٣) د. إبراهيم السهراني، تطور اللغوي التاريخ، ص ٨.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٥٦، ٥٨.

(٥) ينظر د. محمد خير خزني أصول النحو العربي ص ١٣١، د. علي أبو المكارم الظواهر اللغوية في

التراث ١/٣٧، د. عبد أحمد السيد، التطبيق النحوي، ص ٥٦.

(٦) ابن جني، الخصائص ١/٣٥.

ولأن العربية لغة الإعراب (ممثلة في لغة التنزيل الكريم هي العربية التي تعدّ العربية الجاهلية جزءاً منها). وهي التي نقيم عليها البحث والدرس، وهي لغة احتفظت بظاهرة الإعراب<sup>(١)</sup>. والإعراب حفاظاً على المعنى يجيز التعبير في رتبة وترتيب الكلمات.

---

(١) د. إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ص ٥٢، ٥٧، ٦٧.



## الفصل الثالث

### التقدير

## الفصل الثالث

### التقدير

بعد جمع إعادة اللغوية، وتصنيفها، وتبويبها، واستنباط قواعد العربية منها، لاحظ العلماء أنماطاً من التراكيب اللغوية، والجمل تأتي تامة العناصر اللغوية. ووجدوا تراكيب أخرى غير تامة. أي؛ حذف منها أحد مكوناتها الرئيسة، أو القيود الأخرى، كالمفعول به والمضاف، والحال... وغير ذلك.

فالتقدير: هو إرجاع المحذوف إلى الصورة اللغوية التامة، التي كان من المفروض أن يأتي عليها التركيب الذي جاء غير تام الألفاظ. وهذا يعني أن التقدير: هو افتراض صيغة لغوية تامة العناصر، وهي البنية المحورية، أو البنية الأساسية<sup>(١)</sup>. التي كان من المفترض أن تأتي عليها التراكيب اللغوية. وبناء على هذا، فالتقدير يفسر جميع الأنماط التركيبية التي على صورة مغايرة ومختلفة عن الأنماط الأساسية، أو المحورية أو المفترضة.

وعند تتبع بعض كتب النحو العربي، على امتداد الزمان والمكان يجد الباحث أن التقدير يُشكّل جزءاً كبيراً، يعتمد عليه النحاة في تفسير الأنماط التعبيرية، والتراكيب اللغوية التي تأتي في إطار جمل وتراكيب مختلفة الطول. وتُمثّل غالبية التقديرات طبيعة اللغة. مما يجعل الباحث أن يقول: إنه تقدير تفرضه طبيعة اللغة نفسها وبخاصة في مثل قولهم في المدح: نعم القائد صلاح الدين، أو الذم: لا حياءُ الغدر. وهذا يدعو علماء العربية إلى القول: إن التقدير لا يرتبط بنطاق العامل فقط، بل بنطاق أكثر سعة من ذلك<sup>(٢)</sup>.

وذلك؛ لأن التقدير، يمتد ليشمل قضايا أخرى غير العامل منها الحذف لعلم المخاطب. الحذف للإيجاز، أو الاختصار، أو الاستيجان أو الاستهانة.. كما في حذف المفعول به في

(١) د. محمد حماسة عند تطريف، بناء الجملة العربية. ص ١٩٨.

(٢) د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين ص ١٤٤. وينظر د. محمد عبد القادري هندي. التأويل النحوي في القرآن الكريم ص ٧٩. إذ يرى أن للعامل أثراً كبيراً وواضحاً في بناء التراكيب.

قوله تعالى: كتب الله لأغلبن أنا ورسلي<sup>(١)</sup>. في هذا التركيب القرآني المقدس. تم حذف المفعول به. والباحث يقول: إن المعنى هو الذي أدى إلى حذف المفعول به. وذلك للأسباب الآتية:

- أن الذي كتب هو الله. وكتب هنا بمعنى قضى وحكم وهذا حكم إلهي.
- والمكتوب هو لأغلبن. الخبر مؤكد باللام، وبفون التوكيد الثقيلة.
- صيغة الفعل تدل على الاستمرار، وهذا يعني أن دوام الغلبة سيظل على طوال الزمن، وعلى اختلاف الرسل.
- والذين كتب الله لهم الغلبة هم - الله جلّت قدرته، وتقدّست أسماؤه، ورسّل الله ما أحسن - بالإضافة في هذا التركيب.
- وتم تأكيد الضمير المستمر في الفعل (أغلب) بالضمير البارز "أنا".

فالغلبة لله .. وهذا لا شك فيه.. لأن الله هو القاهر فوق عباده، ويظل بعض من أشك في أن تكون الغلبة للرسل. وهنا يأتي تأكيد غلبة الرسل بالإضافة الموحية وهي إضافة الرسل إلى ياء المتكلم الدالة على الذات الإلهية فقال تعالى وقوله الحق: "ورسلي". وهذا تقوية للخبر أن الرسل سيغلبون، لأن الله يمدّهم بالعون والتأييد والنصر. وفي الإضافة طمأنة الرسل بأنهم سيغلبون، مهما كانت المواجهات فوق حد الاحتمال. وفيها تحبيب وتقريب الرسل إلى الله.. فكانه يقول: "أنتم رسلي" فلا تخشوا شيئاً دوني.

وبعد كل ما سبق يسأل الباحث ما الحاجة إلى ذكر مفعول به .. تقديره .. الكافرون

مثلاً: ١٤

نعم إن المعنى هو الذي دعا إلى مثل هذا الحذف، وهو حذف المفعول به، لأن الغلبة لله ولرسله مهما يكن المفعول به.

(١) المجادلة/ آية ٢١.

والتقدير يشمل الحذف طلباً للخفة أو التخفيف، أو لوجود علامة أو آية. أو الإضمار  
لدليل حال، أو ظروف أو الإضمار في حال الدعاء له أو عليه. وغير ذلك.

وهناك نوع من التقدير يجيء، لكي تتسق الاستعمالات اللغوية التركيبية مع القواعد  
النحوية. لأن لكل معمول عاملاً. فإن لم يوجد المعمول أو العامل فلا بد من تقديرهما لتفسير  
الحذف، وتغيير الرتبة الأصلية والقرعية والإضافة<sup>(١)</sup>.

ولذا يقوم التقدير. بتفسير كثير من التراكيب اللغوية التي وجد في كثير من أسماء  
منصوبة أو مرفوعة. والناصب والرافع مضمرة في التراكيب اللغوية.

ومن الأسماء التي جاءت منصوبة في التراكيب قوله تعالى : 'فإذا لقيتم الذين كفروا  
فضرب الرقاب'<sup>(٢)</sup>.

فكلمة "ضرب" في الآية الكريمة جاءت منصوبة بعامل محذوف كما يقول الدكتور  
سمير استيتية لتعليم المؤمنين هيئة الضرب وكيفية؛ فهو ضرب الرقاب لا أي ضرب. أي إذا  
أردتم أن تتعلموا انضرب فالضرب ضرب الرقاب. وأيضاً يظل المجال مفتوحاً، أو تبقى  
فسحة لتقدير معنى الأمر من الله للمؤمنين، وهو تعليم المؤمنين، قتال الكافرين بضرب أعناقهم  
لإزالتهم عن الوجود.

وفي قوله تعالى : 'فأما منّا بعد، وإما فداء'<sup>(٣)</sup>. جاء في التركيب القرآني الكريم، كلمة  
منّا وكلمة فداء منصوبتين فما الذي نصب الكلمتين؟ لقد قدر علماء النحو العربي، واللغة  
العربية وجود فعل يؤدي إلى نصبها، فقدروا الفعل تمنون مضمرة قبل (منّا) وقدروا الفعل  
تفدون قبل (فداء)، وهذا التقدير يؤدي إلى إعراب كل من (منّا) أو (فداء) مفعولاً مطلقاً  
منصوباً.

(١) د. حلال شمس الدين. التعليل النحوي عند الكوفيين. ص ١٤٥.

(٢) محمد، آية : ٤.

(٣) محمد، آية : ٤.

ولعلَّ السبب الذي جعل علماء العربية، يقدرون أفعالاً تنصب الأسماء التي جاءت منصوبة دون ناصب في التراكيب، هو وجود تراكيب لغوية في اللغة العربية جاءت كاملة بدون حذف. وهذه التراكيب تتضمن وجود الفعل والمفعول المطلق حقاً معاً، فإذا جاء الاستعمال اللغوي، في بعض التراكيب، بوجود المفعول المطلق منصوباً بدون وجود الفعل قدر ذلك الفعل، من جنس المصدر المنصوب، وبذلك يتم التركيب اللغوي.

وتقدير بناء تراكيب، على صورة أخرى، غير الصورة المنطوقة أو المكتوبة، ليس ضرباً من التخراض أو الخيال. ولكنه فهم لبنية الكلام الأساسية التي برز إليها التعبير المنطوق. ومعالجة التفسير النحوي، في العربية، تقوم من قبل النحاة على مراعاة البنية الأساسية، والبناء المنطوق<sup>(١)</sup>.

يقول سيبويه: وسألت الخليل عن قوله عز وجل:

وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء<sup>(٢)</sup>.

قال الفعل يرسل في ظاهره فعل، ولكنه في بنيته الأساسية ليس فعلاً، بل هو جزء من مركب اسمي، هو المصدر المؤول (أن والفعل) وهو معطوف بالحرف المؤول (أو) على المصدر الصريح السابق وحياً، وليس معطوفاً على أن يكلمه؛ وذلك لأن المعنى يمنع عطف يرسل على يكلم، واللفظ أو الصورة المنطوقة تمنع عطف الفعل على الاسم الجامد، وإن لا بد من تقدير أن وبيدنا التقدير يستقيم المعنى، ويصح اللفظ، مع أن الصورة المنطوقة لم تتغير مطلقاً، غير أن نصب الفعل يرسل دليل لفظي يساعد على التقدير بالإضافة إلى تلك القرائن الصريحة التي تساعد على ذلك.

(١) د. محمد حماسة عن تطيف، بناء الجملة العربية ص ٢٠٣.

(٢) الشوري، آية: ٥١.

ويرى الخليل أن النصب محمولٌ على أن سوى هذه التي قبلها لأنه لما قال : إلا وحياً أو من وراء حجاب كان في معنى إلا أن يوحى، وكان أو يرسل فعلاً لا بحري على إلا فأحسرى على أن هذه كآته قال : إلا أن يوحى أو يرسل رسولا بمعنى الإرسال. فحملود على أن، إذ لم يحز أن يقولوا : أو إلا مرسل فكآته قال : إلا وحياً أو أن يرسل<sup>(١)</sup>.

والتقدير مبني، على أن لكل تركيب، يحتاج إلى تقدير عنصر محذوف، أصلاً لغوياً - ربما جاء تاماً في بعض المواضع. والأصل سماع العلماء المعاصرون (بنية عميقة، أو بنية أساسية، أبو بنية محورية)<sup>(٢)</sup>. ويرى البصريون أن جملة (لا رجل في الدار، على تقدير "لا من رجل في الدار" لأنه جواب من قال : "هل من رجل في الدار؟ فلما حذف من اللفظ، وركبت مع لا، تضمنت معنى الحرف فوجب أن تنبئ<sup>(٣)</sup>.

واقتراض أصل كما قال علماء العربية الأوائل، للتركيب المنطوقة، مسوغاً للتقدير، لاختلاف صور التركيب المنطوقة عن أصل الجملة والتركيب. وهذا يدل من جديد، على أن المعنى، هو الذي يراعى عند بناء التركيب، وعند تحليلها لأن اعتماد المعنى في تأليف النصوص، يقتضي اختيار الألفاظ التي لها تأثيرات في بعضها، فيكون الإعراب. وهذه الألفاظ في تركيبها معاً، تكشف عن المعنى، وفي التركيب : "الله دره فارساً" جاء لفظ (فارساً) منصوباً. ونصبه إما على إعرابه حالاً منصوباً على اعتبار أن هذا الرجل اختص بالمدح واستحقه وتقيّد هذا المدح بحال فروسيته. ولأن الموقف يكشف عن أن (فارساً) حال، لا تحتاج عندئذ إلى رابط. وإما أن يكون التركيب مقدر اب "من" وقد تظهر "الله دره من فارس" وهذا يعني مدحه مطلقاً بالفروسية<sup>(٤)</sup>. ليس تقدير محذوف في الكلام إلا لغايات المعنى، أو لحاجات التركيب اللغوي إلى تقدير عنصر محذوف، به يتم ترابط العناصر ويكتمل كما أنه أحياناً لا

(١) سيويه، الكتاب ٤٩/٣. وينظر د. محمد حماسة عند اللطيف، بناء الجملة العربية ص ٢٠٤.

(٢) د. محمد حماسة عند اللطيف، بناء الجملة العربية. ص ١٩٨، ود. مصطفى حميدة. نظام الارتباط. ص ٩٢.

(٣) الأنباري، الإنصاف ١/٣٦٦-٣٧٠. (مسألة رقم ٥٣).

(٤) ينظر الرضي، شرح الكافية ١/٢٢٢. وينظر د. محمد حماسة عند اللطيف بناء الجملة العربية. ص ١٣٦.

يجوز حمل الكلام على ظاهر لفظه، وهذا مما يحب ضبطه، فإذا امتنع حمله على ظاهره دعا ذلك إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور، ويكون ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهرة لأمر يرجع إلى غرض المتكلم، ومثله الإتيان بقوله تعالى : "واسأل القرية"<sup>(١)</sup>. "ليس كمثله شيء"<sup>(٢)</sup>. "ألا ترى أنك لو رأيت سل القسرية" في غير التنزيه ثم تقطع بان ههنا محذوفاً، لحوازي أن يكون كلام رجل من بقرية قد خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً أو لنفسه متعظاً ومعتبراً : سل القرية عن أهلها، وقل ليد ما صنعوا .. فإنها إن لم تحبك حوزاً، أحابتك اعتباراً. وكذلك إن سمعت الرجل يقول : ليس كمثلي زيد أحد. لم تقطع بزيادة الكاف وحوزت أن يريد : ليس كالرجل المعروف بمماثلة زيد أحد<sup>(٣)</sup>.

وإرجاع تقدير الحذف أو الزيادة، أو امتناع الزيادة والحذف إلى غرض المتكلم، والمعنى الذي يريد، وإلى بعض الملابس التي تحيط بالحدث الكلامي، كل ذلك يؤكد أن المعنى والمعنى نفسه هو الذي كان وراء بناء التراكيب في العربية على كافة الصور والأنماط التي تم بناؤها عليها. وهذا ما نراه في مكانه إن شاء الله. والوجه الثاني : "أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة، من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى : "فصير جميل"<sup>(٤)</sup>. وقوله : "متاع قليل"<sup>(٥)</sup>. وفي هذا لا بد من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى نونه.

(١) يوسف، آية : ٨٢.

(٢) الشورى، آية : ١١.

(٣) عبد القاهر الحرجاني، أسرار البلاغة، ص ٣٦٦-٣٦٧.

(٤) سورة يوسف، آية ١٨، ٨٣.

(٥) سورة آل عمران، آية ٩٧، سورة النحل، آية ١١٧.

فقوله سبحانه وتعالى : فصبر جميل، يقتضي تقدير محذوف، لأن الداعي إلى تقدير محذوف هو المعنى، لأن الاسم الواحد كما يقول النحاة، وكما هو معلوم، لا يفيد والصفة والموصوف حكيمًا حكم الاسم الواحد، و "صبر موصوف وجميل صفة للصبر. وهذا لا يفي بالمعنى فلا سبيل إذن إلى أن يكون لهذا "فصبر جميل" معنى إلا بتقدير عنصر محذوف. وهذا التقدير سببه المعنى، كما أن المعنى نفسه هو الذي كان وراء الحذف. فحذف المبتدأ على نية إرادته والاكتفاء بقول سيدنا يعقوب عليه السلام - كما قال الله تعالى على لسانه "فصبر جميل". بتقدير وتعظيم ومبالغة وإيحاءات لا حصر لها بينما لو ذكر المبتدأ لثلاثت تلك المعاني. مع أن المبتدأ من عمد الكلام، ولا يتم للكلام فائدة ومعنى إلا به، كما أن جواز حذفه لمعنى آخر وليس في هذا تناقض. فالمعاني كثيرة ومختلفة، فالمعنى الذي يكون سبباً للحذف، ليس هو المعنى الذي يراد عند الذكر. هذا من حيث الحذف "أما عن الزيادة، فيبضح القول بوجوب زيادة بعض الحروف أو الأفعال مثل - كان - وذلك راجع إلى المعنى أيضاً. نحو قول العرب : - بحسبك أن .. فالباء حرف جر زائد لأنها داخله على المبتدأ حسب وليس لها معنى تقوم به كالتعدية مثلاً.. أو إذا جاءت قبل الفاعل نحو قوله تعالى : "وكفى بالله شهيداً"<sup>(١)</sup>. فالله لفظ الجلالة فاعل والفاعل لا يحتاج إلى واسطة الباء، ومع زيادتها فقد تفيده معنى التوكيد. وهذا يعني أن هناك حاجة لتقدير محذوف، كما أن هناك واجب لتقدير زيادة. لأن تأليف الجمل والتراكيب لا يتم بالمصادفة "بل تحكمه مبادئ وقواعد تتوقف عليها إفادة الكلام"<sup>(٢)</sup>. فالكلمة في الجملة يغلب أن تستدعي كلمة أخرى تقع في جوارها أو تتضام معها، بناء على أسس منها الإعراب<sup>(٣)</sup>.

(١) النساء، آية ١٢٩، ١٦٦، والفتح، آية : ٢٨.

(٢) تمام حسان، الخلاصة نحوي، ص ٨٠.

(٣) السابق، ص ٨٠.



أما قوله تعالى : ليس كمثله شيء<sup>(١)</sup> . فالمعنى يقتضي زيادة الكاف ليكون بناء التركيب وليس مثله شيء . وذلك حتى يتم نفي شبيهه لله سبحانه وتعالى ، يتكرر رب العزة ، بمعنى الوجدانية ، ويتضح أنه الصمد ، الذي يحتاجه كل المخلوقات ، ولا يحتاج لأحد ، إذن هو لا شبيه له على الإطلاق أي ، ليس مثله شيء .

ليس الغرض من تقدير العامل المحذوف - أو المعمول المحذوف- في التراكيب اللغوية ، الصناعة اللفظية ، وإنما كان الاهتمام بالمعنى هو السبب والغاية . فقد بلغ من عنية النحويين ، أنهم كانوا يراعون ، في تقدير المحذوف ، المعنى الذي أراده المتكلم من الحذف وكانوا يقدرون العامل المناسب للمعنى ولغرض الشاعر . فتقدير العامل ليس عملاً لفظياً لمجرد الصناعة ، وإنما يراعى فيه المعنى<sup>(٢)</sup> .

وبهذا تعد ظاهرة تقدير بناء التراكيب ، ظاهرة مقررة في التحليل النحوي العربي (وعند التحويليين)<sup>(٣)</sup> . وترتبط قضية التقدير بالعامل ، وكثير الحديث عن العامل ، في النحو العربي ، ومهما كان رأي القدماء في فكرة العمل ، فهي للمتكلم نفسه ، أم هي من مضامة اللفظ ، أو بائتمال المعنى على اللفظ<sup>(٤)</sup> ، فإن العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي<sup>(٥)</sup> . ويظل المعيار ناتجاً عن خص المعيار بأدوات معينة ، كما في تقدير أن المخففة بعد لام التعليل ، وفاء السببية ، ولام الجحود ، وغيرها لاختصاص نصب الفعل المضارع بـ "أن" وما جرى مجراها ، ولا يتحقق هذا المعيار إلا بتقدير "أن" في بعض المواضع المخصوصة<sup>(٦)</sup> .

(١) الشورى ، آية : ١١ .

(٢) صالح عمر عند انه يابيز ، ظاهرة النيابة في العربية . ص ٢٩ .

(٣) ينظر د . عبد الرحيم . النحو العربي الدرس الحديث ، ص ١٤٩ .

(٤) ينظر ابن حني ، الخصائص ١ / ١١٠ .

(٥) ينظر د . عبد الرحيم . النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٧ .

(٦) السابق . ص ١٥١ ، ود . حمز خميس الملخ ، نظرية التعليل في النحو العربي . ص ١٨٨ .

ومع ثورة ابن مضاء القرطبي ت ٥٣٤هـ على التأويل، والحذف، إلا أنه لم يستطع أن يرفض تقدير المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به، وإنما حذف لعلم المخاطب، كقولك لمن رأيتَه يعطي الناس: زيدا؛ أي أعط زيدا فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به<sup>(١)</sup>.

يرى الباحث أن التقدير ضرورة كبيرة، تحتاجه اللغة إذ هو من نظامها، وبشبهية الأساسية. وذلك يبدو، كما يرى الباحث، في قوله تعالى: «وعلى الذين يطيقونه فدية»<sup>(٢)</sup>.

ففي التركيب القرآني الكريم معنى، وهذا المعنى يتوقف على فهمنا لمكوناته اللغوية. وظاهر المعنى أن الذين يقدرّون على الصيام فدية. ويسأل الباحث كيف يقدم الصائم فدية صيامه وقد أدى الفريضة، والفدية تجب على الذي لا يقوى على أداء الفريضة. أما معنى التركيب القرآني فيرو: «وعلى الذين يطيقون الصيام بصعوبة فائقة كبيرة، تـضمحل له قواه، ويضعفون وتضعف عزيمتهم، ومعنوياتهم، والصيام إرادة وعزيمة وقوة. ولا يريد رب العزة من باب رحمته بعباده، وإكرامه لهم، أن يصابوا بتلك المشاعر، فقد رخص للذين يستطيعون الصيام مع المشقة بسبب الشيخوخة أو الضعف، أن يفطروا، وإذا أفطروا عليهم فدية بقدر طعام مسكين لكل يوم»<sup>(٣)</sup>.

ورب العزة لم يشأ أن يقول: «لا يطيقونه» تـكرماً لهم، لأنهم يستطيعون الصيام بمشقة.

ومع أن التقدير في اللغة ضروري، إلا أن بعض العلماء والباحثين رفض قسماً منه وهو الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو فذهب إلى أن المقدر في الكلام نوعان:

<sup>(١)</sup> ابن مضاء القرطبي، أورد على النحاة. ص ٧٨-٧٩.

<sup>(٢)</sup> النقرة، آية: ١٠٤.

<sup>(٣)</sup> محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ١/١٠٧.

النوع الأول : ما يكون قد فهم من الكلام، ودل عليه سياق القول، فترى المحذوف جزءاً من المعنى، كأنك نطقت به، وإنما تخففت بحذفه، وأثرن الإيجاز بتركه، وهذا أمر سائع في كل لغة، بل هو في اللغة العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم<sup>(١)</sup>.

وأما النوع الثاني : وهو الذي يعينه الأستاذ إبراهيم مصطفى فهو الذي يتمثل فيه اجتلاب الكلمات لتصحيح الإعراب، ولتكتمل به نظرية العامل<sup>(٢)</sup>. مثل قولهم " وإن استجارك أحد من المشركين استجارك تأويلاً لقوله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره"<sup>(٣)</sup>. ولا مبرر للاستناد إبراهيم مصطفى لإعابة مثل هذا التقدير، وليس فيه اجتلاب للكلمات لتصحيح الإعراب، لما يلي:

المعنى في التركيب القرآني قائم على استجارة الكافر الذي ليس بينه وبين المؤمنين عهد بالمؤمنين، بطلب منهم الحماية والأمان. والتقدير وإن استجارك أحد.. وحذف الفعل على نية التفسير "إن" من الحروف التي تقتضي طبيعتها اللغوية أن تدخل في الكلام على الفعل. والتركيز على دخولها في الكلام على فعل لثلاث تنبئ بـ إن النافية.

حذف الفعل على إرادته في الكلام، وإبراز الاسم مقدماً للعناية والاهتمام، وذلك يعني للمؤمنين ضرورة قيل استجارة من يستجير به، مهما يكن أمره، لذلك جاءت كلمة "أحد" بيذا الشياح والتكثير لتؤكد هذا المعنى. حتى لا يبادر المؤمنون إلى قتله، وقد أمرهم الله بذلك - والله وحده يعلم. وقد وصفت كلمة (أحد) بـ (من المشركين).

(١) ينظر د. إبراهيم مصطفى إحياء النحو ص ٣٥. و د. حلال شمس ، التعليل اللغوي عند الكوفيين. ص ٤٨

(٢) ينظر السابق. ص ٣٤-٣٥. والسابق ص ٤٨.

(٣) التوبة، آية : ٦.

ولقد ذهب إلى مثل ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى، مهدي المخزومي، وعند  
الرحمن أيوب، وصبحي خليل، ومحمود السمران الذي استبعد التقدير بشقيه اللغوي  
والعقلي<sup>(١)</sup>.

أما محمود سليمان باقوت، فقد قبل التقدير بشقيه اللغوي الذي يبتغي تفسير الكلام،  
والعقلي الذي يبغى الاتساق مع قواعد اللغة يقول: "إننا لا نرفض التقدير باعتباره أساساً من  
الأسس التي أقيم عليها النحو العربي، وهذا نابع من الاعتبارات الآتية، ومنها اهتمام النحويين  
الوصفي بالمتكلم، واستعانتهم براوية، أو مصدر بشري..، وما يحصل عليه من الرواة لا بد  
أن تعتريه بعض القضايا التقديرية: فيكفي أن يقال: إن الخبر محذوف لدلالة الحال عليه  
مثلاً، وإن في الكلام تكراراً للتوكيد وغير ذلك"<sup>(٢)</sup>. مع قبول الباحث محمود باقوت للتقدير  
بشقيه، إلا أن مبررات قبوله غير جادة، فليس سبب قبول التقدير أن ما حصل عليه من  
الرواة، لا بد أن تعتريه بعض القضايا التقديرية.. ويكفي أن نذكر سبباً واحداً يتبين عدم جدية  
ذلك التبرير. والدليل هو أن في القرآن الكريم وحده<sup>(٣)</sup> أكثر من ألف موضع على حذف  
المضام. فماذا يقال عن الحذف في القرآن الكريم، المحفوظ من الله تعالى، من التحريف  
والتغيير.

ويرى الباحث أن الحاجة للتقدير حاجة معنوية، لإبراز المعاني التي تحتويها التراكيب  
اللغوية، وما يعترى التراكيب من الحذف بناءً على المعاني التي يتوخاها قائلوها منياً.

ويعد من الضرورة بمكان، أن يقبل التقدير بكل أنواعه طالما أنه مرتبط بكلام الناس  
أنفسهم. ولأن التقدير يفسر كثيراً من الشواهد التي يلمح فيها خروج على القاعدة النحوية.

(١) د. جلال شمس الدين، التعليل النحوي عند الكوفيين، ص ١٤٩. وينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو،  
ص ٣٥.

(٢) ينظر محمود سليمان باقوت، قضايا التقدير اللغوي، ص ١٩٨. ود. جلال شمس الدين، التعليل النحوي عند  
الكوفيين، ص ١٤٩.

(٣) ابن حني، الخصائص، ١/١٩٢.

فيستعان بالتقدير، من أجل أن تتسق التراكيب اللغوية، مع القواعد النحوية، إذ عادت قضية التقدير لتكون شيئاً مقررأ في التحليل النحوي عند التحويليين، بل إنهم يرون أن هناك قواعد نظميه كلية يمكن أن تفيد على ضوءها الظواهر اللغوية المشتركة في اللغات. ومنها ظاهرة الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

والباحث يرى ما يراه الراجحي من قبول التقدير بكل أنواعه، لأنه مرتبط بكلام الناس، والعرب استعملت اللغة وحذفت أجزاء من التراكيب، وقدمت ما حقه التأخير وأخرت ما حقه التقدير قبل أن يؤلف في النحو، وتستنبط القواعد بمئات المنين، ولكن قد تصيق القواعد عن الاستعمال اللغوي. لأن الاستعمال قد يأتي بجديد، غير مألوف، ولكنه يتسق مع البنى الرئيسية، للجمل والتراكيب، ضمن النظام اللغوي نفسه، والسبب في ذلك، أن اللغة بتراكيبها وجملياً وصيغياً، قبل القواعد، كما أنها أكبر من القواعد التي وضعت باستقراء اللغة، استقراء تاماً غير كامل، وكل ذلك يدل على أن القواعد في اللغة، لم تكن مطردة أطراداً كاملاً، وهذا يدل على أن نظرية العامل "عجزت عن تفسير كثير من التراكيب العربية، أي لم تستطع هذه النظرية أن تفسر لنا العديد من التراكيب العربية"<sup>(٢)</sup>. لذلك وجد التأويل والتقدير لسد الثغرات في نظرية العامل.

كما أن اللجوء إلى التقدير ضرورة، عندما يكون (تفسير الكلام على ظاهره فقط قد يؤدي إلى فساد، وعدم إفادته)<sup>(٣)</sup>. فإذا امتنع حمل الكلام على ظاهره، حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور نحو امتناع تركه على ظاهره، لأمر يرجح إلى غرض المتكلم، وهذا يعني أن ترك الكلام على ظاهره، يتعارض مع غرض وغاية المتكلم من بنائه التركيب اللغوي، لذلك يلجأ الناظر في الكلام والجمل والتراكيب إلى التقدير.

(١) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٩.

(٢) د. جلال شمس الدين، التعليل النحوي عند الكوفيين، ص ١١٣.

(٣) د. محمد حماسة عن التظيف. بناء الجملة العربية ص ٢٠٣.

## الفصل الرابع

### التركيب اللغوي

## التركيب اللغوي

جاء في معاجم اللغة "رَكَب الشيء"، وضع بعضه على بعض، وقد تُرَكِب وتُرَاكِب..<sup>(١)</sup>.  
أو وضع بعض الشيء فوق بعض<sup>(٢)</sup>.

ولا يُفاد من هذا المعنى اللغوي، في تحديد المعنى الاصطلاحي للتركيب اللغوي، إلا من معنى (الوضع) ويعني أن الألفاظ توضع بالقصد والاختيار بجانب بعضها بعضاً، أي توضع اللفظة بجوار اللفظة التي تسبقها. وبهذا يكون من معنى التركيب ضم الأشياء إلى بعضها، لتصيير شيئاً واحداً، في المنظر يقال: "رَكِب الفص" في الخاتم، ورَكِب السنان في الرمح، ورَكِب الكلمة أو الجملة<sup>(٣)</sup>.

وضم الأشياء إلى بعضها في الحياة يعني في التركيب ضم الكلمات إلى بعضها لتصير جملاً أو تراكيب. ويؤكد هذا قولهم: التركيب (جعل الشيء في مرتبته)<sup>(٤)</sup>. ويقصد من هذا أن توضع الألفاظ مرتبة في أماكنها المخصصة، في التركيب اللغوي. فالمبتدأ يأتي أولاً، وأسماء لها حق الصدارة، ويأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، وهذا على الأصل، مع وجود الخروج على هذا الأصل المفترض، وكل ذلك لتأدية المعنى المراد بوضوح. (و هو أن تجعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض نسبتته إلى البعض الآخر، بالتقدم والتأخر. والتركيب كالترتيب لكن ليس لبعض أجزائه نسبتته إلى بعض تقدماً وتأخراً)<sup>(٥)</sup>.

فالتركيب ترتيب الأشياء، وهذا يعني ترتيب الألفاظ بشكل مناسب، وبطريقة فيها ألفة لغوية بين الألفاظ ليشكل تركيباً. مع وجود التقديم والتأخير على هذا الترتيب فالتركيب جمع

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ر ك ب).

(٢) ابن منظور، لسان العرب. المعجم الوسيط (ر ك ب) ٣٦٧/١ وما بعدها.

(٣) السابق، ر ك ب ٣٦٧/١ وما بعدها.

(٤) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٦٤.

(٥) السابق، ص ٦٤ - ٦٥.

الألفاظ، وضمها إلى بعض بصورة أفقية، بشكل منتقى لذلك قيل: إن الترصيع هو التركيب. وقيل في تركيب الفص في الخاتم والنصل في السيف، ركبته فتركب، فهو مركب وتركيب، وتقول: "فلان كريم المركب: أي الأصل والمنبت. مريم أصل منبته في قومه"<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا يكون تركيب الكلمات، أن توضع في مكان ما مع كلمة بجانبها فتتركيبان معا ونحصل على تركيب لغوي، من كلمتين مختلفتين بينهما ألفة وتناسب، كما يتناسب أصل الأب والأم فيحصل منبما على أصل كريم المنبت لمن يأتي منهما من أبناء وبنات.

فالتركيب: وضع الألفاظ، بصورة أفقية، بجانب بعضها لوجود تآلف وتناسب بينها لتؤلف تراكيب لغوية.

والتركيب بهذه الصورة يشمل الكلام والجمل. والكلام: هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى<sup>(٢)</sup>. وذلك لا يتحصل إلا في اسمين كقولك: عبد الله أخوك، أو في فعل واسم نحو: يذهب عبد الله. فالمسند إليه يحتاج إلى المسند، ولا يتم للكلام فائدة إلا بوجودها معاً، لفظاً أو تقديراً، سواء أكان اسمين، أو كانا اسماً وفعلاً. يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه (وهما ما لا يعني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء<sup>(٣)</sup>).

وبهذا يكون سيبويه أول من اشترط في بناء الجملة وجود ركنين هما المسند والمسند إليه. وبذا يكون أول من حدد معالم نظرية استطاعت أن تفرض نفسها على البحث النحوي، وأن تلزم النحاة بما تسلم إليه من نتائج، وفي مقدماتها اشتراط وجود ركنين في كل جملة. أو

<sup>(١)</sup> إسماعيل بن حماد الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية، ر ص ع و ر ك ب.

<sup>(٢)</sup> ابن يعيش، شرح المنصّر ١/١٠٨. وينظر أحمد الأدي، كتاب الحدود، ص ٦٦.

<sup>(٣)</sup> سيبويه، الكتاب. ٢٣/١. وينظر أحمد الأدي، كتاب الحدود، ص ٦٦.



الكلام: (كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه) <sup>(١)</sup>، ويريدون بالمفيد ما يفهم معنى يحسب السكوت عليه، ويريدون، يَحْسُنُ السكوت عليه، ألا يكون محتاجاً في إفادته - المعنى - للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات ونحوها <sup>(٢)</sup>. فاللفظ المستقل بنفسه المفيد لمعناه، هو ما يسميه النحويون الجمل.. لأنه لفظ يستقل بنفسه ولا يحتاج لغيره، وتجنبي منه ثمره معناه <sup>(٣)</sup>.

واكس لماذا علل السيوطي اشتراط ركتين في كل جملة بالإفادة؟ أولاً تحصل الإفادة بالاسناد، وهو ما لا بد له من طرفين. مسند ومسند إليه فالفائدة لا تتوقف على وجود ركتين في الجملة أو التركيب، بل قد يوجد في الجملة ركنان، ولا تفيد. ومن ذلك جملة الشرط، وجملة الصلة. وكذلك قد تفيد الجملة، دون وجود ركتين فيها، ومن ذلك مثلا و السقاء . لا . نعم، تعال - صه. فكل واحدة من هذه الألفاظ تؤدي معنى كاملاً يكفي بنفسه <sup>(٤)</sup>. أي كل واحد لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه.

ونجد في اللغة نماذج كثيرة، من ذات الطرف الواحد، وكلها لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه. وذلك لأن الفائدة ترتبط أوثق الارتباط، بالموقف اللغوي، إذ العلاقة بين المعنى المقصود، وبين المنطوق علاقة يُحددها الموقف اللغوي. ومن ثم فهي لا ترتبط بعدد ما في الجمل من أركان، وإنما ترتبط بالموقف اللغوي <sup>(٥)</sup>.

(١) ابن جنى، الخصائص ١٧/١.

(٢) ينظر: السيوطي، الجمع، ٢٩/١.

(٣) الخصائص ١٧/١.

(٤) ينظر: ابن جنى، الخصائص ١٧/١ و ١٧٨/٣.

(٥) د. علي أبو السكاره، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٧٠/١.

وحده الكلام بأنه القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن  
السكوت عليه. والجملة: عبارة عن الفعل والفاعل وبهذا يظير الخلفا بين الجملة والكلام. أي  
أن الكلام أخصر من الجملة<sup>(١)</sup>.

وبهذا يكون بعض النحاة قد فرق بين الجملة والكلام. أما سيبويه فقد استخدم مصطلح  
الكلام في الكتاب، ويقصد به النثر، أو اللغة أو الحنة، أو التركيب. وبذا يكون أول من  
استخدم مصطلح الحمر والجملة وليس المبرد.

فالكلام عند سيبويه هو الجمل المستقلة بأنفسها، المستغنية عن غيرها، في إتمام معناها  
يقول: إنما تحكي بعد القول. ما كان كلاما لا قولا: نحو قلت: زيد منطلق<sup>(٢)</sup>. وزيد منطلق عند  
سيبويه كلام تام. مستقل بنفسه. وبهذا يكون سيبويه قد سوى بين الجملة والكلام. ويرى  
سيبويه أن ما يجوز في الشعر أكثر من أن يذكره، لأن هذا يقصد الشعر - موضع جمل<sup>(٣)</sup>.

ومن اتحاد التين ساءوا بين الجمل والكلام. أنمخشري وابن يعيش، فالكلام: هو  
المركب من كلمتين أشتت إحداهما إلى الأخرى. ونك لا يتأني إلا في اسمين كقولك: زيد  
أخوك.. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطق بكر، ويسمى الجملة<sup>(٤)</sup>.

فالتركيب الذي يتعقد به الكلام، وتوصل منه الفائدة، يحصل ذلك من اسمين، نحو: الله  
البناء، لأن الاسم كما يكون مخبرا عنه، فقد يكون خبرا. أو من فعل واسم نحو قام زيد.

والكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة<sup>(٥)</sup>.  
وتقسم جمل إلى اسمية أو فعلية. بالنظر إلى ما تبدأ به الجملة. فالاسمية هي التي تبدأ باسم.

(١) ابن هشام، معاني التنبيه، ٣٧٤/٢

(٢) سيبويه، الكتاب، ١٠٠٠/١

(٣) السني، ٣٢/١

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٨/١، ٢٠٠

(٥) السني، ٢٠/١

والفعلية هي التي تبدأ بفعل. وتنقسم إلى كبرى وصغرى. والكبرى هي الاسمية التي يكون خيراها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

والجملة الصغرى هي الجملة الاسمية البسيطة نحو: أبوه قائم. أو الفعلية البسيطة نحو: قام أبوه. وتنقسم الجمل إلى ذات الوجه: وهي اسمية الصدر فعلية العجز نحو: زيد يقوم أبوه. وذات الوجه وهي التي تبدأ باسم، ويكون خيراها جملة اسمية نحو: زيد أبوه قائم<sup>(١)</sup>.

أما القول فهو الذي يقوله القائل تاماً أو ناقصاً. فالتام هو المفيد. ويعني الحمر. والناقص. وهو الذي يكون غير تام وغير مفيد نحو زيد. وكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً، فالكلام وضع على الاستقلال، والاستغناء عما سواه. وبهذا يتضح أن الفرق بين الكلام والقول. فالكلام جمل مفيدة ينطبق على الجملة الاسمية، والفعلية. فكل ما يحصل منه انفاذة بتركيبه يسمى كلاماً نحو: زيد قائم، أو قام زيد. أما القول فهو أعم من الكلام، لأن القول جميع ما ينطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً. والكلام أخص منه<sup>(٢)</sup>.

ويرى الباحث أن القول يقال اعتماداً على حذف أحد العناصر التي تنتمه. بهذا يصدق عليه لفظ الجمل. فعندما نقول: زيد. إجابة عن سؤال. من جاء؟. فيكون التقدير جاء زيد. أو زيد جاء. ويكون (زيد) جملة حذف أحد عناصرها اعتماداً على الظروف المحيطة بالكلام. أو قد تكون (زيد) منادى حذف من الكلام حرف النداء، الذي سد مسد الفعل أنادي: أو أدعو. (والفعل محذوف أساساً). أو قد يكون على إضمار فعل لدلالة الحال عليه. كأن ترى رجلاً يضرب أو يعطي، فنقول: زيدا. وكذلك عندما يقول الإنسان الهلال فيكون على تقدير ذلك.

وحرف (لا) ونعم في مواقف الاستعمال تكون جملة حذف أحد عناصرها. كأن تسأل: هل جاء خالد؟ فيكون الجواب: نعم أو لا اعتماداً على السياق اللغوي. ولا يرى الباحث: أن

(١) ابن هشام، معني اللبيب، ٣٨٠ - ٣٨٢

(٢) ابن جنى، الخصائص: ١٧/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢١/١

المتكلم يقول كأن أخوالك<sup>(١)</sup>، ويقصد الزمانية ويسكت إلا على تقدير خبر كان. لأن كان الزمانية، لا الحديثة، لا نكتفي بمرفوعها.

وما جرى مثله هذا في سنن العربية إلا على تقدير محذوف. وإذا كان لا يجوز حذف خبر كان من الكلام. فإن استخدامهما زمانية مكنتية بمرفوعها لا يجوز في العربية.

وبناء على ما أشارت إليه المعاجم اللغوية، إلى أن التركيب يحتوي على أشياء من الخارج، يضم بعضها إلى بعض، أو بإزاء بعض أو بجانب بعض، يتضح أن التراكيب هي العلاقات الأفقية أو أبنية الحمل. والتركيب من عمل المرسل لأن اللغة تحتوي على ضرق كثيرة لأداء المعنى الواحد<sup>(٢)</sup>.

يكشف هذا النص عن أن المعنى هو الذي يقف وراء بناء التراكيب والجملة. ويقود به المتكلم عن طريق إقامة علاقات أفقية أو تركيبية بين الكلمة وما يجاورها من الكلمات. وذلك لأن الكلمات في حالة إفرادها، لا تؤلف، ولا تكون كلاما له معنى، إلا إذا نظمت، أو رسمت في علاقة مع كلمة أو كلمات أخرى، على نحو معين. وحينئذ يطلق على المكون أو المؤلف تركيب، له قواعد، وضوابط تحكم بناءه وتنظم طريقة تركيبه وتأليفه<sup>(٣)</sup>.

وحيثما فإن التركيب اللغوي هو ضم الألفاظ بعضها إلى بعض. يتشكل منها جمل وتراكيب بعد (تأليف الأصوات في صيغ، ثم تركيب الصيغ في جمل - تراكيب - بهدف بناء إلى تحقيق المقصود منها)<sup>(٤)</sup>.

ومن القدماء الذي عدوا الإفادة شرطا في الكلام وغير مشروطة في الجملة: نحو جملة الشرط والصلة لأنها لا تقيد لأن الجملة أعم من الكلام. وبعضهم يرى أن الجملة ما تضمنت

(١) ابن حني، الخصائص، ١٧/٨.

(٢) د. شكري محمد حيد، اللغة والإبداع، ص ٥٥.

(٣) د. عبد الحميد السيد، تنسيق النحوي، ص ٣٠.

(٤) د. علي أبو المكارم، خواصر اللغوية في التراث النحوي، ٢١٨/١.

الإسناد الأصلي. سواء أكان هذا الإسناد مقصودا لذاته أم لا. أما الكلام فهو ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، ومفيدا، والمراد بالمفيد، ما دل على معنى يخص السكوت عليه<sup>(١)</sup>. أما الإسناد غير الأصلي فيشمل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المثبته، والظرف مع ما أسندت إليه.

ويرى بعض المعاصرين<sup>(٢)</sup> أن الكلام غير الجملة. فالمسند والمسند إليه يمثلان ركني الجملة العربية، وتوافرها شرط كاف لقيام الجملة التي بنى النحاة عليها تحليلهم. والدليل على ذلك أنهم ينظرون إلى هذين الركنين على أنهما عماد الجملة. ولذلك يطلقون عليهما مصطلح العمدة. لأنهما اللوازم للجملة والعمدة فيها. وما عداهما فضلة يستقل الكلام دونها.

ويرى أنه حين حدد النحاة الجملة بأنها ما اشتملت على الإسناد، ولم يشترطوا فيها الإفادة على معنى تام، كانوا يحدثون بنية تركيبية خاصة تنهض على علاقة نحوية صرفة. وهذه البنية قد تكون مستقلة، مكثفة بذاتها نحو: وصل الشهر الفضيل. والشهر الفضيل مبارك.

وقد تم بهذا الإسناد في النموذجين معنى مفيد يحسن السكوت عليه. وقد لا تكون مستقلة مكثفة بذاتها، فلا يتم بهذا الإسناد معنى مفيد، ويتضح هذا إن قلت: من يزرع يحصد، ففي يزرع ويحصد ضمير مسكن تقديره هو هو، فاعل يزرع، يحصد. وتبين أن يزرع ويحصد جملتان. ولكن كل جملة منهما ليست مقصودة لذاتها، ولم يتم بالإسناد فيهما معنى مفيد، بل كان مجموعها يشكل معنى مفيدا. هذا الكلام<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن هشام، معني تيب ٢/٣٧٤. وابن الحاجب، الكافية، شرح الاسترلابي ٨/١.

(٢) عند الحميد السبكي. تنصيف النحو، ص ١١٦.

(٣) السابق، ص ١١٧-١١٨.

وتعتبرُ التراكيب اللغوية عن المعاني المقصودة للمتكلم، فيتحقق بها الإقناع الصحيح،  
ويراعى في تأليفها المطابقة لمقتضى الحال<sup>(١)</sup>.

فالتركيب الأما. كلام تام مستقل بنفسه مفيد لمعناه. لأنه على تقدير - بني ماء<sup>(٢)</sup>.  
ويفيد معنى يزيد المتكلم. ومع أنه قبل قديما وحديثا، ابتداء من سيبويه عن احتياج المسند إلى  
المسند إليه. حتى قيل إن أقل ما يكون عليه الكلام المركب التام المفيد كلمتان - هما علاقة  
الإسناد<sup>(٣)</sup>. ولكن يتحقق المعنى بكلمة واحدة. تستدعي تقدير ما يتممها. وهذه ضرورة في بناء  
تراكيب العربية. ومع أن في العربية نموذجين لبناء التراكيب هما النموذج الاسمي. والنموذج  
الفعلية. كما أن في العربية نموذجين لبناء التركيب الاسمي. النموذج الأول: فيه تقدم المسند  
إليه، والنموذج الثاني: فيه يتقدم المسند أي الخبر. ولكن هذين النموذجين ينسبان إلى بنية  
أساسية واحدة يتقدم فيها المبتدأ. وقد كان، من منهج النحاة العربية، توحيد الأنظمة ما أمكن  
لأن إدراك نظام اللغات يتم بطريقة أفضل، عن طريق توحيد الأنماط بحيث يصح الخروج  
عن النمط الأصلي تقنيا، يقتضي بحث أسبابه ودواعيه<sup>(٤)</sup>. كما أن النمط الفعلي يبدأ بفعل ثم  
الفاعل ثم المفعول به، وبعده المقيدات الأخرى، ولكن أنماطها كثيرة ومتعددة.

كما أن للحروف أثرا كبيرا في بناء التراكيب ولها أهمية في إبراز معانيها، لذلك  
سماها النحاة حروف المعاني، وصنفوا فيها للكتب<sup>(٥)</sup>. وكان تأثيرها في بناء التركيب كبيرا،  
وفي إعرابها، وفي إبراز معانيها. كما أن للتركيب قواعد و ضوابط تحكم ببناءه، وتظم طريقة  
تأليفه وتركيبه وأساس هذا التركيب المعنى<sup>(٦)</sup>.

(١) د. محمد عبد. ابن خنوزن والمملكة اللسانية، ص ٢٥.

(٢) نصر الدين وعبد الحنيز زكريا. المنصف في النحو ط ١٩٩٠ ص ١٦٦-١٦٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/١٣، ابن يعيش، شرح المفصل ١/١٨. ومحمود عبد السلام شرق - بن،

الإعراب والتركيب بين شكك والنسبية، ص ٥.

(٤) د. محمد حماسة عبد التطيف، بناء الجملة العربية، ص ٨٥.

(٥) المرادي، الحنى أداني في حروف المعاني.

(٦) د. عبد الحميد مصطفى السنت، التطبيق النحوي، ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٠.

وحسب المعنى، وحسب مقتضيات أنواع الكلام في العربية، وحسب توحي ضم الكلمات المتألفة معاً في التركيب اللغوي يتضح أن بعض الألفاظ تستدعي، أو تقتضي لفظاً من نوع معين. وإن كان والأفعال تقتضي أو تستدعي أسماء، وكذلك حروف الجر والنداء. وأدوات الشرط تقتضي أفعالا، والمبتدأ يستدعي الخبر. والفعل الفاعل. والنعته المنعوت، والمضاف المضاف إليه، والمؤكد المؤكد. والمبدل منه البدل. لذلك يعد غريباً تركيب نحو: إن يزرع ينجح. إلا إذا كان يزرع لسما بالوضع. وهذا يعني ترابط أجزاء التركيب اللغوي عن طريق الإسناد والترتيب. مع أن مجيء مكونات التركيب، في مواضع معينة يتفاوت بين الثبات والتغير. لذا تأتي بعض التراكيب على غير الصورة المنتظرة بسبب توحي المعنى. وتتنوع صور التراكيب يدل على مرونة واسعة عرفتها العربية، في بناء تراكيبها، كما عرفت للصراصة التامة في تشكيلاتها التركيبية.

وهذا يستدعي أن تغير المعاني، يقود إلى تغير بناء التراكيب. وبالتالي فلن تجد في العربية معنى واحداً، يأتي على صور متعددة من التراكيب. فـ تشرق الشمس، غير: أشرقت الشمس. وحتى التأكيد عن طريق إعادة اللفظ نفسه، لا يعني أن المعنى واحد. ودليل الباحث على ذلك والله يعلم. الصورة اللفظية لإقامة الأذان: الله أكبر. الله أكبر. الله أكبر. الله أكبر. وهذا التركيب وكلنا يعلم أن الكلمات لله وحده. وأن صفاته عين ذاته.

إن بنى البشر لا يدركون مثل هذا لذلك جاء التكرار لإيقاظ قلوب نائمة تسمع هذا النداء ولا تلتقي، مع مرورها من أمام بيوت الله لحظة إقامته، ولحظة إقامة الصلاة. فإله أكبر وكلنا يعلم أن الله كامل لا يزيد ولا ينقص بذاته وصفاته وجوهره. ولكن أليس في توجيه هذا النداء، بهذا التكرار؟ كل يوم خمس مرات تنبيه وتذكير لجماعات من الناس قد تكون خالية الذهن، لاهية أو جماعات مترددة، أو جماعات منكورة، أو جماعات غرقت في الخطايا والضلوع وأكل حقوق الناس مما يستدعي أن يقال لهم: الله أكبر الله أكبر منات المرات، تذكيراً لهم، وتبديها لهم من غفلتهم، لإزالة ما ران على قلوبهم، بما كانوا يكسبون. والله وحده يعلم.

ويعود الباحث بالله من أن يقول على الله ما لا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه. ويستغفر الله العظيم.

وحسب المعنى تختلف الأسماء عن الحروف عن الأفعال، كما تختلف إن وما يجري مجراها عن كان وما يجري مجراها عن الأفعال المتعدية واللازمة في تضامها، وترابطها مع ما يلحقها من أسماء، وفي المعاني التي تنداح في التراكيب اللغوية، التي تؤثر في ذلك كله. فيخرج البناء التركيبي في حالة إعرابية تبرز هذا أو ذلك. وأبناء العربية في استعمالها، يراعون أن يكون الكلام مترابطا، لأن في ترابطه تتحقق الفائدة. وعندما يبنون الجمل والتراكيب ينطلقون من المعنى فالتركيب اللغوي ظل للمعنى، نعم؛ التركيبي اللغوي بطريقة ترتيبه وانتقاء كل كلمة من كلماته، وإعرابه، ظل للمعنى الذي يراد منه. كما أن التركيبي بكل مكوناته يكشف عن المعنى كذلك. ولهذا يختار العرب الأفضل والأنسب من الكلمات ليكون الاختيار معتبرا عن المعنى. ووسائل الترابط في العربية كثيرة "بعضها يعتمد على الوسائل اللغوية المحسوسة"<sup>(١)</sup>. وبعضها الآخر يعتمد على الإدراك والفهم الخفي للعلاقات"<sup>(٢)</sup>. وهذا الترابط هو الذي يحقق التماسك للكلام، وهو الذي يحقق ويوضح العلاقات بين مكونات الكلام، ويسزيل اللبس من الجمل والتراكيب. ومن أهم وسائل ترابط أجزاء الجملة، وإحكام بنائها، الإعراب والرتبة"<sup>(٣)</sup>. ويبدو ذلك في نحو: لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهرا في هذا التركيبي غاية فائقة. في اختيار ألفاظه، وترتيبه بصورة ملائمة، تبرز المعنى المراد منه. هذا المعنى الذي أدى، إلى بنائه على أن تجيء (لا) النافية في أول الكلام، داخله في الكلام على الفعل المضارع الناقص (يكون) لتنتهي أن يكون العير مهرا. ثم تكرر (لا يكون) تأكيدا لفظيا (ب لا يكون الأولى). والابتداء بجملة جديدة تؤكد مضمون الجملة الأولى أي، "المهر مهرا". وعلى هذا الفيد يتخذي وضع علامات الترقيم المناسبة. لتؤدي هذا المعنى، على الصورة

(١) د. محمد حماسة عن تصنيف، بناء الجملة العربية، ص ٧٤.

(٢) السابق، ص ٧٤.

(٣) السابق، ص ٧٤.



الآتية " لا يكون العير ميرا، لا يكون. المير مهر. (المير مهر جملة مستأنفة)، وهذه من العلاقات الخفية بين أجزاء التركيب. لذلك يختار أبناء العربية في استعمالهم اللغوية، الألفاظ التي بينها ألفة "وتنصب" أي، أن الأشياء المتلائمة معا، ينبغي أن تبقى معا، وهذه تفوق كل قواعد بناء التركيب الأخرى<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ذلك "تولا" و"لولا" يأتي بعدها اسم أو فعل والاسم يأتي منصوبا أو مرفوعا، فإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان على إضمار ناصب أو رافع. قال سيبويه: وتقول: "تولا خيرا من ذلك". وهلا خيرا من ذلك. أي هلا تفعل خيرا من ذلك. ويجوز رفعه على معنى هلا كان خيرا من ذلك<sup>(٢)</sup>. وكل ذلك على المعنى فالمعنى الذي في الرفع غير المعنى الذي في النصب.

ومثل ذلك "إن" لا يرتفع بعدها شيء ولا ينصب إلا بفعل، لأن "إن" من الحروف التي يبني عليها الفعل، وهي "إن" المجازاة وليست من الحروف التي يبدأ بعدها الأسماء<sup>(٣)</sup>.

وهذا إيضاح من سيبويه، للترتيب الذي يجب مراعاته، في بناء التراكيب. معتمدا في ذلك على المعاني التي تراد. فالاسم الذي يذكر بعد "أن" ليس قضية أو جوهرًا تنتظر حكماً أو فائدة أو خيرا، ولهذا لا يذكر الاسم بعد "إن"، على أنه مبتدأ، بل يذكر على أنه قام بالحدث، أو وقع عليه الحدث. فالاستزام بالترتيب ضروري مراعاة للمعنى، وألا يتقدم معمول على عامل<sup>(٤)</sup>، لأن المعمول تابع، والتابع لا يتقدم على متبوعه وأن التابع لا يقع في موضع لا يقع فيه المتبوع<sup>(٥)</sup>.

(١) د. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص ٣٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٩٨٧، ٣٦٨.

(٣) السابق، ٢٦٣/١.

(٤) السيوطي، الأشياء وتضائرها، ٢٧٦/١.

(٥) السابق، ٣٥٤/١.

فالمعنى هو أساس ترتيب مكونات التركيب اللغوي، والالتزام به بالترتيب والمعنى نفسه هو المسوغ للخروج على هذا الترتيب، لمكونات الجملة لذلك وجد في اللغة العربية نحو:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ      عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>.

فوضوح المعنى، وأمن اللبس، وعلم المخاطب بمضمون الكلام هو الذي أباح للشاعر تقديم المعطوف على المعطوف عليه. لأن السامع يعلم أصل الكلام (عليك السلام ورحمة الله). وفيه اتساع في الكلام قبل استقلاله وتمامه. ولا داعي لتقدير العطف على الضمير في عليك. لأنه عطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيده<sup>(٢)</sup>.

والضوابط النحوية التي تحكم بناء التراكيب، هي مميزات تتميز بها الكلمة من خلال ارتباطها مع غيرها من الكلمات، بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه<sup>(٣)</sup>. وأهم هذه الضوابط المعنى، لأن المعنى الذي يريده المتكلم من التركيب، يؤثر في اختيار الألفاظ والصيغ التي تشترك في بناء التركيب، وهذه الألفاظ هي العوامل والمعمولات، ومنهما يحدث الإعراب، وتبدو آثاره بظهور الحركات، أو بتقديرها على أواخر الكلمات. و"هذه الأطراف أطراف نظام محدد يربط بين المعنى والحركة الإعرابية"<sup>(٤)</sup>، وتتحدد هذه الأطراف عن طريق التحليل.

ويرى الباحث أن تلك الأطراف تتداخل معا بصورة يصعب الفصل بينها إلا لغايات التفسير والتوضيح والتعليل. فكأنها دوائر مختلطة معا بنظام دقيق، يصعب الفصل بينها، فالتركيب ينطق كاملاً بمعناه وألفاظه وإعرايه وحركاته الإعرابية، مع ما للمعنى، وما لضم الألفاظ من تأثير بعضها في بعض، هذا التأثير الذي يؤدي إلى حالة إعرابية يرمز لها بحركة.

(١) ابن حني، الخصائص، ٣٨٦/٢.

(٢) عبد الحميد السيد، انطباق النحوي، ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٠.

(٣) د. علي أبو المكارم، أنوار اللغوية في التراث، ١/٨٩-٩٠.

(٤) المصنف عاشور، بنية الجملة العربية، ص ٢٦.

ومن الإعراب والعوامل نتج منهج في التحليل النحوي أسامه الإعراب والبناء، والأصل والفرع، والموضع من الإعراب<sup>(١)</sup>.

وكتيرا ما تحدث علماء النحو العربي عن الأصل لجملة ما، أو لتركيب معين نحو قولهم: "فاها لفيك" هذا أصله فوها لفيك، جملة من مبتدأ وخبر والأصل أن تنقل الجمل على ما كانت عليه، إذا كانت لشيء، ثم نقلت عن ذلك الأصل كلمته فاها إلى في: أصله فود إلى في، إلا أنهم لما كثر استعمالهم لها بمعنى مشافها، وغلب ذلك فيه حتى صار يفهم منه مشافها، مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الإسناد، أجروه مجرى المفرد في إعرابه، المفرد الذي صار بالأخرة كمنه في إعرابهم الاسم الأول بإعرابه، وصار الثاني كأنه جار ومجرور من تتمه. كقولهم: يابعته يدا بيد<sup>(٢)</sup>.

فالأصل الذي يقصده علماء العربية، وهم يعنون الأصل التركيبي هو ما ينادي به علماء اللغة المعاصر من بنية عميقة، أو جملة النواة، أو البنية الأساسية.

لذا يرى الباحث أن التركيب اللغوي في هذه الدراسة يشمل الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وأشباه الجمل الظرفية، والجار والمجرور، وجملي فعل الشرط وجوابه وما يتواجد بينهما من عطف جملة على جملة الشرط أو جملة الجواب. ويشمل الجمل التي فقدت أحد مكوناتها الأساسية، الفعل مثلا أو الفاعل. أو المبتدأ أو الخبر أو اسم "إن" وما يجري مجراها. أو أخبارهن. أو اسم "كان" وما يجري مجراها أو أخبارهن. أو جملة فعل الشرط أو جملة جواب الشرط.

ويشمل أيضا بعض الكلمات المفردة التي تبدو للناسر لأول وهلة أنها لا تغيب شيئا، ولكنها في حقيقة الأمر "تركيب لغوي" له معناه. قيل في سياقاته المختلفة السابقة، ويقال الآن

<sup>(١)</sup> ابن الحاجب، الأمل في النحو، ١٦٥/٢

<sup>(٢)</sup> ينظر في ذلك شكري محمد عبده، اللغة والإبداع، ص ٤٩-٥١.

في سياقات مشابهة، كما سيستخدمه أبناء اللغة في المستقبل في السياقات المشابهة. لذلك يرى الباحث أن التركيب اللغوي أوسع وأشمل من مصطلح الجملة. مع أن الجملة من مكوناته. فهو يشمل الجملة والقول والكلام والنقطة الواحد في الاصطلاح التركيبي النحوي. لأن اللفظ المفرد ليس مقصودا بمفرده، بل هو تركيب لغوي حذف أو أضمر منه شيء، بناء على سياق معين. مثال ذلك: لو سأل المتكلم من جاء؟ وأجاب المخاطب: "عمر". لראينا عمر هذه اللفظة صورة منظوفة أدائية عن تركيب لغوي تمثيلها "جاء زيد". أو لو سأل المتكلم شخصا آخر قائلا: ما اسمك؟ وأجاب المخاطب: (خالد) لعلمنا أن لفظ خالد يمثل تركيبا حذف أحد عناصره، للسياق الحالي والمقالسي، ولعلم المخاطب بالمحذوف، ولو أظهرنا التركيب اللغوي كاملا، لحاجت صورته على نحو: "اسمي خالد". أو أنا خالد. وبهذا يكون المتكلم قد أضمر المبتدأ، اعتمادا على الدلائل التي ذكرت. وقدوة الباحث في ذلك سيوييه عندما ناقش (الأماء) عد ألا التي للتمني، لا خير لها عنده لا لفظا ولا تقديرا، فإذا قيل: ألا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء. فنكون كلمة "ماء" مفعول به للفعل المحذوف. تقديره أتمنى ما. ويكون أصل التركيب (أتمنى ماء) وقد تحدث الباحث عن الحذف والإضمار في أماكن متفرقة، ويعود للحديث عنهما، للإفادة، ولأنهما الكبير، في اقتضاء بناء التراكيب على هيئة معينة، واقتضاء محبتها على إعراب مخصوص، وما هذا كله إلا إسراز للمعنى. ومما حذف منه المبتدأ، قول المستهل: الهال والله. أي هذا الهال. ومثله. إذا شممت ريحا طيبة قلت: المسك والله. أي هو المسك والله. أو هذا المسك.

مع أن المبتدأ أو الخبر عمدتا الكلام. ولا بد منهما حتى تحصل الفائدة. إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية، تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف بداليتها عليه. لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا يأتي به. ويكون مرادا حكما وتقديرا<sup>(١)</sup>.

(١) ابن يعيش. شرح المفصل، ١/٩٤.

يتضح بعد الاطلاع في مناقشات الباحثين المعاصرين، بعض الظواهر التي تعترى التراكيب اللغوية أنها تشمل الجملة الاسمية، أو الجمل بنوعها، الاسمية والفعلية<sup>(١)</sup> وجملة النداء وبعض التراكيب التي حذف بعض أفعالها، أو أضمر أحد أركانها.

---

(١) د. محمد حسن جيل جيل، الاستنباط بالشعر في اللغة، ص ٤٠، ينظر د. جلال شمس الدين، نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٣٩-٤٠.

وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢

ومحمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٣٣٦-٣٣٨

د. محمد علي الخولي، علم الدلالة، علم المعنى ص ١٥٧.

و د. محمد عبد القادر حناي. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ٣٤، ١٠٤.

## **الباب الثاني**

### **اقتران الدلالة والتركيب في الكتاب**

## الفصل الأول

### - الرفع أصلاً ويجوز النصب -

المعنى الرئيس الذي يرفع من أجله الاسم في الجملة هو الإسناد ويستوي في هذا وقوع الاسم مبتدأ مع وقوعه خبراً أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل. فالمفعول عليه أن يكون مستنداً أو مستنداً إليه. وسيان في الرفع للإسناد أن يكون طرفاً للإسناد المذكورين شأن أكثر الكلام، أو أن يكون أحدهما محذوفاً كما في كثير من التراكيب الخاصة باستعمالات معينة<sup>(١)</sup>.

ويرى الباحث أن للرفع دلالات من المعنى غير الإسناد أو معه. فقد يتضمن الإسناد حكماً بشي لشيء. أو الدلالة على من قام بالحدث، أو إضافة حلية للموصوف المرفوع. كما يرى الباحث أن حذف أحد طرفي الإسناد يتم لمعنى دلالي، لأنه تغيير في الشكل يتبعه تغيير في المضمون أو المعنى ومنها على سبيل المثال يبرز الخبر وحده كأنه يقول : أنا فقط. كما يقول عند تقديمه أنا الأول في الأهمية وتحتي جانباً أيها المبتدأ. ويتحوّل الرفع جوازاً إلى النصب بحمل دلالات كالترحم أو الحال، أو على تغاير جهة المتعاطفين أو على تشبيه تقول بـ تظن في الاستفهام أو للدلالة على الاهتمام بعلم أو عدم علم المخاطب عنصراً مهماً في البناء التركيبي وفي التقعيد له. وغير ذلك ويشمل هذا الفصل العناوين الآتية:

١. الرفع ويجوز النصب بفعل مضمّر للدلالة على معنى الترحم.
٢. لرفع على الخبر لعدم علم المخاطب، أو النصب على الحال لعلم المخاطب.
٣. الرفع عطفاً على الاسم الظاهر المرفوع أو النصب على الضمير المنصوب المتصل بالفعل.
٤. الرفع على النداء أو النصب على الاتباع في ابن وابنة.
٥. الرفع تابعاً للفظ المنادي العلم المفرد أو النصب على المحل أو على تقدير أعني.

(١) د. عبد السلام حامد، لشكل والدلالة ص ٧٣.

٦. الرفع تابعاً للمنادي أو النصب على معنى المدح والتعظيم أو الشتم.
٧. الرفع تابعاً والنصب خبراً لكان وما جرى مجراها على إلغاء وعدم إلغاء الجار والمحرور.
٨. الرفع على الحكاية أو النصب على تشبيهه تقول - تظن في الاستفهام.
٩. أربعة أوجه إعرابية في الرفع أو النصب حالاً.
١٠. الرفع خبراً للمبتدأ أو النصب خبراً لـ (ما) العاملة عمل ليس.
١١. الرفع بدلاً أو صفة أو النصب حالاً في تابع المصدر المرفوع.
١٢. الرفع مبتدأ أو النصب مفعولاً به، لمشتقات مضمرة.

### ١- الرفع ويجوز النصب بفعل مضمير للدلالة على معنى الترحم.

يجوز نصب ما كان فاعلاً - وإضمار فاعل - لإفادة معنى الترحم.

قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَأَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَاتِمَا      فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

الشاعر نصب (البائس) مفعولاً به، لفعل مضمير لا يظهر بفيد الترحم. والأصل أن يجيء البائس مرفوعاً فاعلاً للفعل ينام. ولكن الشاعر أراد معنى الترحم فنصبه. وأضمر فاعلاً للفعل ينام تقديره هو.

### ٢- الرفع على الخبر لعدم علم المخاطب، أو النصب على الحال لعلم المخاطب.

إن علم المخاطب بمضمون التركيب اللغوي يعني لسببويه الشيء الكثير. فهو ذو تأثير كبير في كيفية بناء وإعراب التركيب، وفي التعميد له. وعندما ناقش سببويه ما ورد عن العرب

(١) سببويه الكتاب ١٠٥/٢. وينظر المرجع ١/٦٦، ٢/١١٧، ١٢٢.



نحو : (هذا الرجل منطلق. فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت : هذا منطلق).

قال النابغة<sup>(١)</sup>:

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا      لِسِنَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٍ

كأنه قال : وهذا سابع.

وتفسير سيبويه لهذا التركيب واضح. فالتركيب مكون من مسند إليه وصفة له (ويجوز أن يكون بدلاً) ومن مسند. فهذا الرجل منطلق. هذا مبتدأ الرجل صفة منطلق خير. وعمول هذا مع الرجل معاملة اسم واحد. ويقال في (وذا العام سابع) إن (ذا العام) اسم واحد كأنه قال : هذا سابع. ذا : مبتدأ وسابع خير. والعام صفة أو بدل وتعامل مع هذا معاملة اسم واحد.

ويجوز نصب (منطلق) و (سابع) على الحال. نحو (هذا الرجل منطلقاً. جعلت الرجل مبنياً على هذا. وجعلت الخبر - منطلق - حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله منطلقاً. وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يُذكَرَ بأحد، وإنما أشار فقال : هذا منطلق فكان ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده.. ويكون فيه معنى التثنية والتعريف)<sup>(٢)</sup>. فيصير الخبر حالاً قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعاً قد صير فيه بالنية وإن لم يذكر فعلاً<sup>(٣)</sup>.

فالمعنى الذي أراده المتكلم من التركيب اللغوي الذي بناه على صورة (هذا الرجل منطلق) برفع منطلق خبراً. هو الإشارة فقط إلى رجل منطلق. دون إرادة من المتكلم تذكير المخاطب بشيء، لأن الرجل غير معروف عنده. أما نصب منطلق حالاً. فالمتكلم يريد أن

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٨٦.

(٢) السابق، ٢/٨٦.

(٣) السابق ٢/٨٦-٨٧.

يُذَكَّرُ المخاطب برحل قد عرفه قبل ذلك، ويريد أن يُنَبِّهه ويُعَرِّفه أن الرجل الذي يعرفه في حال انطلاق الآن. ويرى الباحث أن ما ذكره سيبويه دقيق علاوة على أنه صحيح. لأن عند معرفة المخاطب بالمتحدث عنه يحتاج إلى حكم يعلمه المخاطب. أما معرفة المخاطب بالمتحدث عنه، تجيز أن ينصب حالاً ما كان خيراً. وهذان التركيبان يستخدمان اليوم على ألسنة أبناء العربية. وعلى صورتين البنائية، عندما يكون المتحدث عنه مجبوراً لدى المخاطب. يقول المتكلم: هذا الفارس مسرع. أما إذا كان المتحدث عنه معروفاً عند السامع فيقول المتكلم: هذا الميئدس مسرعاً. أو هذا المعلم راکصاً.

وأما قوله جلّ وعلا: "هو الحق مصدقاً"<sup>(١)</sup>. فإن الحق لا يكون صفة ليو - بأن المضمّر لا يوصف بالمظهر أبداً، ولأنه قد استغنى عن الصفة<sup>(٢)</sup>. ويجوز أن يعرب الحق بدلاً (من هو) ويكون مرفوعاً. وفي هذا التركيب انتصب (مصدقاً) على الحال. لأن المعنى تنبيه المخاطبين وتذكيرهم بأن هذا القرآن هو الحق في حال تصديقه لما سبق من الكتب السماوية كالزبور والتوراة والإنجيل أي انتبهوا له وهو في حال تصديقه الكتب السماوية الأخرى. ويجوز أن يعرب (مصدق) خيراً عندما يعرب الحق بدلاً من هو. ويكون التركيب هو مصدق. ويُقرِّق سيبويه بين معنى تركيب لغوي نحو: من ذا خيرٌ منك ويراها بمعنى قولهم: (من الذي هو خيرٌ منك) لأنك لم ترد أن توميّ أو تشير إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسؤول فَيُعَلِّمَكُه، ولكنك أردت من الذي هو أفضل منك. لذلك ارتفع خيرٌ على أنه خير. وبين معنى تركيب نحو: (من ذا خيراً منك). الذي ينتصب فيه (خير) على الحال. لأن المتكلم أو ما إلى إنسان قد استبان له فضله على المخاطب. فأراد أن يُعَلِّمَكُه. لأنه قال: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فضلك بها. ونصبت خيراً منك. كما قلت: من ذا قائماً<sup>(٣)</sup>.

(١) فاطر، آية: ٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب ٨٨/٢.

(٣) ينظر السابق ٦١/٢.



زيدٌ لقيته وعمرٌ وعمرا وتقول أيضاً زيدٌ ألقاه وعمراً وعمرو. فهذا يقوي أنك بالخيار في  
الوحيين<sup>(١)</sup>.

كلام سيبويه واضح ودقيق. فالعطف إشراك ما بعد الواو بالمعطوف عليه قبله في  
الإعراب والحكم أو الحث. وفي التركيب زيدٌ لقيته وعمراً أو عمرو مررت به فنصب عمر  
يعني أنه معطوف على الضمير (الياء) المتصل بالفعل لقي. وأما رفع عمر فيعني أنه  
معطوف على زيد المرفوع مبتدأ، ويكون إعراب (عمرا) مفعولاً به منصوباً كأنه قال: زيدٌ  
لقيته ولقيت عمراً مررت به. أما في التركيب الثاني زيدٌ لقيت أباه وعمراً وعمرو. فنصب عمر  
يعني أنه معطوف على الأب. ويكون المتكلم قد أرك معنى أنه لقي أباً زيد وعمراً أما رفع  
عمر فهو عطف عمر على زيد المبتدأ، ويعرب عمر مبتدأ وهو من باب عطف جملة على  
جملة. ويكون المتكلم أرك معنى أنه لقي أباً زيد وأباً عمرو ولم يلق عمراً.

#### ٤- الرفع على النداء أو النصب على الاتباع في (ابن وابنة)

بسرى سيبويه، أنه يجوز في المنادى العلم الموصوف بابن وابنه، أن يبنى على الضم  
حسب المطرد في كلام العرب. ويجوز أن ينصب على أن يتبع في إعرابه الصفة. وذلك في  
قولك يا زيد بن عمرو. وقال الراجز، وهو من بني الحزماز<sup>(٢)</sup>.

يا حَكَمَ بنِ المُنْذِرِ بنِ الجارودِ      سُرادِقُ المُنْجِدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

وقال العجاج<sup>(٣)</sup>: يا عُمَرُ بنِ مَعْمَرٍ      لا مُنْتَظَرُ.

ويعرب حكم وعمر (منادى مبني على الضم المنقدر، والفتحة حركة إتباع) لأنه جاء  
في التركيبين السابقين أن الشاعرين نصبا المنادى العلم المفرد (حكم) في التركيب الأول،

(١) سيبويه، الكتاب ١/٩٠.

(٢) السابق، ٢/٢٠٣.

(٣) السابق، ٢/٢٠٤.

وعمر في التركيب الثاني لأنهما موصوفان بكلمة (ابن) المضافة المتصوبة، وفي هذا الموصوف في الحركة للصفة، لأن الصفة والموصوف كاسم ضم إلى اسم. وهذا الاتباع، يند على الأثر الصوتي الراجع من الكلمة اللاحقة إلى الكلمة السابقة.

واعتمد العرب في اتباع حركة الموصوف حركة الصفة على راء امرئ، ونور ابنه إذ يتبعان في حركتهما حركة الحرف الذي بعدهما، فإذا كان الاسم والصفة بمنزلة اسم، إذ ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المكسور حرف، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف. وهو ابنم وأمرؤ فإن جررت قلت في (ابنم وأمرئ) وإن . قلت : ابنما وأمرأ وإن رفعت قلت : ابنم وأمرؤ<sup>(١)</sup>.

فحركة الباء في ابنم والراء في امرئ تتبع حركة الحرف الذي بعدها رفعا وكسرا وفتحاً وضمّاً وفتحاً وكسراً). فأنزلوا الرفعاً التي في قولك (حكّم) (وعمر) بمنزلة الرفع في راء امرئ والجرّة بمنزلة الكسرة في الراء والنصبه كفتحة الراء، وجعلوهما تابعين لابن<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- الرفع تابعاً للفظ المنادى العلم المفرد أو النصب على المحل أو تقدير أعني

يجوز في تابع المنادى العلم المفرد حالتان إعرابتان الأولى : الرفع على أن المنادى صفة لمرفوع لذلك قالت العرب.. يا زيد الطويل. يقول سيبويه: الطويل (صفة لمرفوع)<sup>(٣)</sup> وبذا تتبع الصفة لفظ المنادى لأنه مبني على الضم والضم هو ما يرفع به..

والثانية : النصب ويكون التقدير على وجهين.

الوجه الأول : يكون نصب صفة المنادى العلم المفرد على تقدير أعني نحو قوله: زيد الطويل. فيكون إعراب (الطويل) مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره (أعني)<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٠٤.

(٢) السابق، ٢/٢٠٣.

(٣) السابق، ٢/١٨٣.

(٤) السابق، ٢/١٨٣.

والوجه الثاني : أن يكون إعراب (الطويل) صفة منصوبة لمنصوب لأن المنادى في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره أدعوه. وتكون الصفة بالنصب تابعة لمحل المنادى.

ويسأل سيبويه الخليل قائلًا : (علام نصبوا الطويل؟ في قولهم : يا زيدُ الطويلُ. قال

الخليل : نصب لأنه صفة لمنصوب، وقال : وإن شئت كان نصباً على أعني<sup>(١)</sup>).

ويذكر سيبويه رأي الخليل رحمه الله في قولهم : يا تميم أجمعون قوله : (أنت فيه

بالخيار). إن شئت قلت : أجمعون وإن شئت قلت : أجمعين، ولا ينصبُ على أعني، من قبل

أنه محال أن تقول : أعني أجمعين<sup>(٢)</sup>.

فالسرفع جائز في تركيب يا تميم أجمعون لأن تميماً منادى مبنى على الضم فجاء

توكيده مرفوعاً. وأما النصب في (يا تميم أجمعين) فعلى محل المنادى تميم لأنه في موضع

نصب، ولا يجوز تقدير الفعل أعني - لأن المعنى لا يبيح ذلك؛ لاستحالة أو تحوله (أعني

أجمعين)<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا قالت العرب : يا أخانا زيداً أقبل؟ وقال قومٌ: يا أخانا زيدُ. وقد رأى يونس

أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، وهو بمنزلة قولنا : يا زيدُ. كما كان قوله

يازيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا..، فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى<sup>(٤)</sup>.

وبعني هذا أن المنادى المضاف إذا وصف بعلم مفرد جاز فيه وجهان إعرابيان.. النصب تابعاً

للمنادى المنصوب لأنه مضاف فصار نصباً مثله، لأنه - المنادى - منصوب في محل نصب.

وأما الرفع في التابع المفرد للمنادى المضاف المنصوب، فعلى معاملة التابع معاملة

لو كان منادى، وهو مبنى على الضم في محل نصب. وبهذا يكون رفعه على تقدير حرف

(١) سيبويه، الكتاب ١٨٣/٢ تصرف.

(٢) السابق ١٨٤/٢.

(٣) السابق ١٨٤/٢.

(٤) السابق، ١٨٥/٢.

نداء محذوف كأنه قال : يا أخانا يا زيدُ ويرى سيبويه رأيي بونس أن النصب في كلامه أكثر<sup>(١)</sup>.

مع أنه يجوز أن تقول : يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو، ويرى بونس رواية كان يقول : يا زيدُ زيداً الطويلُ. فأما قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيدُ الطويلُ، وتفسيره كتفسيره<sup>(٢)</sup>. فالرفع على أن زيداً الثانية صفة مرفوعة للفظ المنادى لأن حركته الص بسبب بنائه على ما يرفع به. وكذلك الطويل. أما النصب فعلى محل المنادى (زيد) لأنه في محل نصب مفعول به وعلى هذا يتخرج قول الشاعر ربيعة<sup>(٣)</sup> :

إِنِّي وَأَسْطَارِ سُنْطِرْنَ سَنَطْرًا      لِقَائِلِ يَا نَصْرًا نَصْرًا نَصْرًا

ويرى سيبويه أن نصب (نصرا نصرا) الثانية والثالثة صفات لنصر الأولى ولكن في محلها يقول سيبويه (وأما قول ربيعة فعلى أنه جعل نصرا عطف البيان ونصبه. كأنه في قوله يا زيدُ زيدا.

ويجوز الرفع والنصب في نحو قولك : (يا زيدُ وعمرو). الطويلان أو الطويلين (ذات بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت؛ لأنه بمنزلة قولك : يا زيدُ الطويل)<sup>(٤)</sup>.

أما الرفع فعلى أن الطويلين مرفوعة صفة لزيد وعمرو على اللفظ لأن لفظه مرفوع. كأنك استأنفت نداء؟

وأما النصب فعلى أن الطويلين منصوبة صفة منصوبة لزيد وعمرو على المحل.

وعلى هذا تقول: يا هؤلاء وزيدُ الطوالُ، والطوالُ؛ لأنه كله رفع يعني هؤلاء ورئُ) للطوالُ صفة مرفوعة على لفظ زيد المرفوع وهؤلاء المبتدئة على الكسر في محل رفع مبتدئ

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/١٨٥.

(٢) السابق ٢/١٨٥.

(٣) السابق ٢/١٨٥.

(٤) السابق ٢/١٩٥.

مبنى على الضم في محل نصب مفعول به لفعل مضمّر تقديره أنت. أما نصب الطوّال فيجوز أن تكون صفة لمحل هؤلاء وزيد لأنهما في محل نصب مفعول به لفعل مضمّر تقديره أنادي ويجوز أن تكون مفعولاً به منصوباً لفعل مضمّر تقديره (أعلى).

## ٦- الرفع تابعاً للمنادى أو النصب على معنى المدح والتعظيم أو الشتم

تنصب الأسماء على المدح والتعظيم أو الشتم بعد المنادى، لأنّ المعنى لا يحيز لها أن تكون وصفاً للمنادى، ولا معطوفة عليه وذلك قولك : يا أيها الرجل وعبد الله الرجلين الصالحين، لأنّ هذا التركيب بمنزلة قولك : اصنع ما سرّ أباك وأحبّ أخوك الرجلين الصالحين<sup>(١)</sup>. فالرجلان منصوبة مفعول به منصوب لفعل مضمّر وجوبا تقديره أمدح أو أذكر لإفادة المدح، فلا يجوز أن تأتي (المسلمين) صفة للرجل وعبد الله لأنهما شخصان مختلفان في الإعراب.

وسبب ذلك أن عبد الله منصوب على النداء لأنه مضاف بحرف نداء محذوف، ورفع الرجل على أنه نعت لأيّ المنادى المبني على الضم. ويوضح ذلك قول سيبويه : ونقول : (يا أيها الرجل وزيد الرجلين الصالحين)<sup>(٢)</sup>. من قبل أن رفع الرجل وزيد من وجهين مختلفين الرجل مرفوع على أنه نعت لأيّ منادى مبني على الضم. أما رفع زيد فعلى أنه منادى مبني على الضم. فاختلف وجهها رفعهما لذلك لا يجوز نعتهما ولا العطف عليهما وينصب ما بعدهما على المدح والتعظيم أو الذمّ لذلك يعرب (الرجلين) مفعولاً به منصوباً لفعل مضمّر وجوباً تقديره أذكر لإفادة المدح. (من قبل أن رفع الرجل وزيد مختلف)<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه الكتاب ١٩٤/٢.

(٢) السابق ١٩٥/٢.

(٣) السابق ١٩٥/٢.



٧- الرَّفْعُ تَابِعاً أَوْ النَّصْبُ خَبِيراً لَكَانَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا عَلَى الْإِلْغَاءِ وَعَدَمِ الْإِلْغَاءِ الْجَارِ

### والمجرور

جاء عن العرب إلغاء أو اعتماد الجار والمجرور في بناء التراكيب عنصراً أساسياً خبيراً للمبتدأ أو كان وما جرى مجراها بقول سيبويه : (وتقول : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ منك فيها، وليس أحدٌ فيها خيراً منك، إذا جمعت (فيها) مستقراً<sup>(١)</sup>).

جاءت كلمة خير ومثلك في التراكيب السابقة في حالة الرفع. وتعرب كلمة خير صفة مرفوعة مرة بعد كان المرفوخ (أحد) ومرة ثانية لاسم نيس، وجاءت كلمة من مرفوعة على أنها صفة مرفوعة لاسم كان أحد. وبناء على ذلك يعرب الجار والمجرور في التراكيب السابقة، في محل نصب خير كان وليس.

وبحسب نصيب خير ومثلك في التراكيب السابقة تقول : (ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها)<sup>(٢)</sup>.

وتوجيه نصب خير في التراكيب السابقة على أن إعراب خير في كل واحد منهما : خير كان منصوب، أي لا يكون الجار والمجرور عنصراً أساسياً في بناء الجمل والتراكيب. ويضرب سيبويه أن القائل إذا أراد الإلغاء يؤخر الجار والمجرور بقول (إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكأنما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون - الجار والمجرور - مستقراً - أي: خيراً تكفي به، فكلما قيمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أضرب وأحب، وإذا أنغيت أخرته كما تؤخرهما، لأنهما ليس يعملان شيئاً)<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه الكتاب ٥٥/١.

(٢) السابق ٥٦/١.

(٣) السابق ٥٦/١.

ومن ذلك قوله عز وجل : "ولم يكن له كفواً أحد"<sup>(١)</sup>. جاءت كلمة (كفوا) منصوبة على أنها خبر يكن الفعل المضارع الناقص وأنغى الجار والمجرور له. و أهل الحفاء من العرب يقولون : ولم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة<sup>(٢)</sup>. أي ملغاة ليست خيراً وعلى إلغاء الجار والمجرور وعدم اعتماده خيراً، رغم تقديمه قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

لَتَقْرَبَنَّ قَرَباً جَلْدِيساً      مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيّاً

فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فِيهَا حَيّاً.

نصب الشاعر (حيّاً) على أنه خبر ما دام منصوب، وأنغى الجار والمجرور (فيهن) أن يكون خيراً رغم أنه جاء متقدماً، ويحوز أن يرفع الشاعر (حياً) على أنه صفة مرفوعة لاسم ما دام الناقصة (فصيل) واعتماد الجار والمجرور (فيهن) خبر ما دام.

#### ٨- الرفع على الحكاية أو النصب على تشبيهه نقول بتظن في الاستفهام

للفعل نقول "في الاستفهام تصرف وسلوك تركيبى محدد فهي مثنوية بتظن" تحديداً. ولم يجعلها العرب في استعمالاتهم مثل يظن أو أظن لأن المعنى لا يبيح أن تستعمل مثل يظن، أو أظن في الاستفهام. لأن المخاطب لا يستفهم إلا عن ظنه. ولم تستعمل (قلتُ مثل ظننتُ، لأن الأصل في قلتُ أن يكون ما بعدها محكياً<sup>(٤)</sup>).

ومما جاءت فيه (نقول) مثل يظن في الاستفهام نحو: متى نقول زيداً منطلقاً؟، وأنقول عمراً ذاهباً؟ ولا يفصل بين نقول والاستفهام حتى تظل عاملة وتتصرف تصرف تظن، أما

(١) الإخلاص، آية : ٤.

(٢) سبويه الكتاب ١/٥٦.

(٣) السابق، ١/٥٦.

(٤) السابق، ١/١٢٢.

الفصل بين نقول وحرف الاستفهام بعمول القول، فنظل بمعنى تظن .. وعلى ذلك قول الكميث<sup>(١)</sup>.

أَجْهَسَ لَا تَقُولُ بِنَيْ لُؤَيٍّ      نَعْرُ أَيْبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

وقال عمر بن أبي ربيعة<sup>(٢)</sup> :

أَمَا الرَّحِيلُ فَذُونَ بَعْدَ غَدٍ      فَمَنْ تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

ويختلف إعراب التراكيب إذا كنت تقول بمعنى تظن، لأنها في هذه الحالة، تتعدى إلى مفعولين، أما نقول على بابها فتتعدى إلى مفعول به واحد. وفي التراكيب التي مر ذكرها. جاءت نقول بمعنى تظن، لذلك تعرب مكونات التركيب (فمنى نقول الدار تجمعنا.. نقول فعل مضارع بمعنى تظن. الدار مفعول به أول (جملة تجمعنا في محل نصب مفعول به ثانٍ لنقول. ويرى سيبويه أن إعمال نقول عمل تظن، يعتمد على مشيئة المتكلم لأن التراكيب التي مرت، وأعملت فيها نقول عمل تظن، يمكن أن يرفع فيها ما انتصب - بنقول - على الحكاية. يقول سيبويه (وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت به، فجعلته حكاية<sup>(٣)</sup>).

## ٩- أربعة أوجه إعرابية في الرفع أو النصب حالاً

إن الكتاب مليء بالتراكيب اللغوية التي فسر سيبويه سبب بنائها وإعرابها على نمط محدد بالمعنى. منها في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة قول العرب : هذا عبد الله منطلق. ويرى سيبويه أن رفع منطلق من وجيبين. الوجه الأول : وهو أن المتكلم حين قال : هذا عبد الله أضمر هذا أو هو كأنه قال : هذا عبد الله : هذا منطلق أو هو منطلق.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٢٣.

(٢) السابق ١/٢٢٤.

(٣) السابق ١/٢٢٤.

ويكون (منطلق) خيراً مرفوعاً لمبتدأ محذوف تقديره هو أو هذا. والوجه الثاني : أن يجعل  
 المثلّم (عبد الله ومنطلق) جميعاً خيراً لهذا كقولك : هذا حلو حامض، لا تريد أن تنقص  
 الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين<sup>(١)</sup>. وهذا من قبيل تعذد الخبر. ومع أن الإخبار حكم  
 وإعطاء فائدة لا يعلمها السامع إلا أن الفرق بين الخبر المفرد والخبر المتعدد كبير في المعنى.  
 وقال تعالى : كلاً إنهما لظني نزاعة للشوي<sup>(٢)</sup>. فظني ونزاعة كلاهما (خير) لأن. وهو من  
 قبيل تعدد الخبر. أي في حال كون النار لظني أيضاً تنزع الشوي. ومنها وهذا بعلّي شيخ<sup>(٣)</sup>.  
 في قراءة أبي عبد الله (كنية عبد الله بن مسعود)<sup>(٤)</sup>. وفي الآية الكريمة إخبار عن هذا بشيخ  
 علاوة على أنه بعلّي على لسان زوجته.

ويضاف إلى ما سبق وجهان آخران هما :

أحدهما : أن تجعل عند الله معطوفاً على هذا عطف بيان، كأنه قال : عبد الله منطلق،  
 ويكون أيضاً بدلاً من هذا في هذا الوجه.

والثاني : أن يكون منطلق بدلاً من زيد. فيكون التقدير: هذا منطلق وتقديره: هذا زيد  
 رجل منطلق. فتبدل رجل من زيد. ثم تحذف الموصوف وتقييم الصفة مقامه<sup>(٥)</sup>.

والفرق في المعنى كبير بين الخبر الذي هو حكم أو إفادة بما يجهله السامع، وبين  
 العطف الذي هو مني عن الأول بغير لفظه، وبين البديل الذي هو الأول في المعنى أو بعضه  
 أو غيره. وبين النسق الذي هو غير الأول على كل حال<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر سيبويه الكتاب ٨٣/٢.

(٢) سورة المعارج، آية : ١٥، ١٦.

(٣) هود، آية : ٧٢. (وهذا يعني شبخا)

(٤) سيبويه الكتاب ٨٣/٢، منشئ رقم (٣)

(٥) السابق ٨٣/٢. وينظر منشئ رقم (١)، ٨٥/٢.

(٦) علي بن فضال المجاشعي، شرح عيون الإعراب تحقيق د. حنا حداد. ص ٧٧.

## ١٠- الرفع خبراً للمبتدأ أو النصب خبراً لـ (ما) العاملة عمل ليس

إعمال ما "عمل ليس" ليس مطرداً في لغة العرب. وإنما أعملها الحجازيون في تركيب العربية. عن ابن سيبويه: (وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ ليس إذ معناه كمعناها) (١). والنسب في إعمال ما عمل ليس في لغة أهل الحجاز أن معنييهما النفي. تقول: "ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً" (٢).

أدخلت ما في الكلام، ولأن المنكلم، عامل ما "معاملة ليس" فأعملها في التركيب المكون من عبد الله وأخيك. فارتفع عبد الله على أنه اسم "ما" النافية العاملة عمل ليس. وانتصب (أخاك) خبراً لـ "ما" أيضاً. وسبب إعمال "ما" عمل "ليس"، اشتراكهما في معنى النفي. ولذا؛ فإن معنى النفي المشترك بينهما، هو الذي دفع القائل إلى أن يبني تركيبه على إعمال "ما" ولكنه لم يعملياً معاملة ليس في التركيب اللغوي، لتغير بناؤه، وإعراجه. وجاء على صورة أخرى نحو: "ما عبد الله أخوك، وما زيد منطلق" وظلت عناصر التركيبين على رفعها قبل دخول "ما" في الكلام، وكان إعراب التركيب على النحو الآتي: ما حرف نفي غير عامل. عبد الله: مبتدأ. أخوك خبر المبتدأ مرفوع. والباحث: يدرك تماماً أن فرقاً ما بين خبر المبتدأ، وبين خبر إن وكان وما يجري مجراهما. لذلك يفترق في المعنى خبر المبتدأ عن خبر ما العاملة عمل ليس.

وعلى إعمال "ما" عمل ليس جاء قوله عز وجل: "ما هذا بشراً" (٣). وجاء النص القرآني الكريم على طريقة أهل الحجاز في استعمالهم اللغوي لها. ويذكر سيبويه خبراً صريحاً هو أن بني تميم يرفعون بشراً إلا من ترى كيف هي في المصحف (٤).

(١) سيبويه الكتاب ٥٧/١.

(٢) السابق ٥٧/١.

(٣) يوسف، آية: ٣١.

(٤) سيبويه الكتاب ٥٩/١.

كما أن "ما" لا تعمل عمل ليس إذا قدم خبرها على اسمياً، أو إذا نقص خبرها بـ "إلا"  
ولذلك قال سيبويه في قول الفرزدق<sup>(١)</sup>.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَغَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ      إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ

(وهذا لا يكاد يعرف)<sup>(٢)</sup>.

فالشاعر في هذا البيت أعمل ما عمل ليس، وقدّم خبرها على اسمياً في التركيب (ما  
مثلهم بشر) فـ "ما" تافية عاملة عمل ليس. مثلهم : خبر مقدم، ومثل مضاف، وهم مضاف إليه  
وتقدم الخبر (مثلهم) على اسم ما المرفوع (بَشَرٌ) .

#### ١١- الرفع بدلاً أو النسب حالاً في تابع المصدر المرفوع.

يجوز في تابع المبتدأ النكرة المرفوع الرفع صفة، أو بدلاً من المبتدأ ويجوز أن يجيء  
منصوباً، على أنه حال دال على الدوام والاستمرار كما يقول سيبويه (ويلٌ له ويلٌ طويلٌ) فإن  
سُنَّت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول، وإن سُنَّت جعلته صفة له. وإن سُنَّت قلت : ويلٌ لك ويلاً  
طويلاً، تجعل الويل الآخر غير مبدول ولا موصوف به، ولكنك تجعله دائماً، أي ثبتت  
الويل دائماً)<sup>(٣)</sup>.

يجوز في كلمة (ويل) الثانية المرفوعة الرفع صفة للمبتدأ ويجوز أن تكون بدلاً  
مرفوعاً من المبتدأ (والجار والمجرور له) في محل رفع خبر المبتدأ.

ويجوز إعراب (ويلاً) الثانية المنصوبة حالاً منصوباً على إضمار فعل تقديره (ثبت)  
ويكون تقدير التركيب (ويل له ثبت ويلاً طويلاً).

(١) سيبويه، الكتاب، ٦٠/١.

(٢) السابق، ٦٠/١.

(٣) السابق، ٣٣٢/١.

ويؤكد سيبويه أن دلالة الحال هنا دلالة ثبوت واستمرار، مع أن دلالة الحال متنقلة وغير مستقرة. ولكننا في مثل هذا التركيب المبدوء بالدعاء بالشر على منكور ما، تدل دلالة ثبوت واستمرار. ومن هنا يستطيع الباحث أن يقول: كان سيبويه يعتمد على المعنى بل يصدر عنه في تحليله وتفسيره التراكيب وفي تقعيده ليا.

### ١٣- الرفع مبتدأ أو النصب مفعولاً به لمشتقات مضمرة

ومن السنوك التركيبي في تراكيب العربية، أن تعامل أسماء الفاعلين والمفعولين، معاملة الأفعال في الاستعمال. فيجوز فيها أن ترفع وتنصب الأسماء في نحو:

الدار أنت نازلٌ فيها<sup>(١)</sup>. في هذا التركيب اللغوي يجوز في كلمة (الدار) وحيثان إعرابيان:

الوجه الأول: أن تكون الدار مفعولاً به منصوباً لاسم فاعل مضمرة تقديره "نازل" يفسره ما جاء بعد الدار مؤخراً من اسم الفاعل (نازل).

والوجه الثاني: أن تكون الدار مرفوعة على أنها مبتدأ مرفوع ويكون التقدير: (الدار أنت رجلٌ فيها). في تركيب نحو: الدار أنت نازلٌ فيها. والجملة (أنت نازلٌ فيها) جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ (الدار).

ويكون الاستعمال في التركيب نحو: الدار أنت نازلٌ فيها. عن النزول في الدار. وهذا المعنى هو الذي أدى إلى بناء التركيب على نصب الدار مفعولاً به لاسم الفاعل المضمرة (نازل).

أما معنى الاستعمال عن الدار منزولاً بها أم لا، حيث تم عقد الكلام وبقاؤه على ت الدار مبتدأ ومسؤولاً عنها أتم فيها النزول؟، هو الذي أدى إلى رفعها على الابتداء وما بعدها

(١) سيبويه الكتاب ١/١٠٨ - ١٠٩.

خبر لهما. لأن في قولك : الدار أنت نازل فيها، تجعل نازلاً اسماً رفع كأنه قال : الدار أنت رجل فيها<sup>(١)</sup>. وجملة أنت نازل فيها، التي بمعنى أنت رجل فيها، في محل رفع خبر.

وأسماء الفاعلين والمفعولين تجري مجرى الأفعال، وتعمل عملها في المعرفة كنية وفي النكرة. وتعمل هذه الأسماء مقدّمة ومؤخّرة ومظهّرة ومضمرة.

وسبب إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين المعنى، أي؛ إنها بمعنى الأفعال. (مفعولون مثل يُفعل. وفاعل مثل يُفعل)<sup>(٢)</sup>.

وتعمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل، لأنه يراد بها ما يراد من فاعل في إيقاع الفعل. ولكن على مبالغة في الأمر. في نحو: فعول، وفعال، ومفعال، وفعل. وتعمل صيغ المبالغة عمل الفعل ترفع فاعلاً وتتصب مفعولاً به، بناء على ما أخذت منه من أفعال لازمة أو مستعديّة. ويجوز فيها ما جاز في اسم الفاعل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. وكذلك المصادر<sup>(٣)</sup> تجري مجرى الفعل في العمل.

وعلاوة على ما ذكر من أنّ صيغ المبالغة تعمل عمل الفعل إذا أُريد بها المبالغة، ولشبهتها باسم الفاعل. يشترط ألا تكون ذاتاً أو دالة على ذات نحو رسول. في نحو أعيد الله أنت رسول له. ورسوله. لأنك لا تريد بفعول ههنا ما تريد في ضروب، من إيقاع الفعل من ضروب على شيء. وليذا لا تعمل<sup>(٤)</sup>.

وهذا يدل على أن المعنى هو الذي يؤدي إلى اختيار الألفاظ، والمعنى هو الذي يؤدي إلى بناء الألفاظ في تركيب، ذات علائق تركيبية ينتج منه إعراب محدد، يبرز ذلك المعنى. ليكون التركيب بينائه وإعرابه كاشفاً عن ذلك المعنى. فالمعنى والبناء والتركيب ومن ثم الإعراب سبب ونتيجة معاً. فقولك : أعيد الله أنت حليس له. لا تريد منه أن تجعل من حليس

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٠٩.

(٢) السابق ١/١٠٩.

(٣) وينظر السابق ١/١١٠، ١١٥.

(٤) السابق ١/١١٧.



مبالغة في فعل، لذلك لم تعمل، وإذا لم يكن في أبنية المبالغة، مبالغة الفعل، فهي بمنزلة أسماء الذوات غلام وعيد، فإذا لم يكن واحد منهما لمبالغة الفعل لم يكن فيه إلا الرفع تقول: أكثر نوره أنت فيه أمير. ترفع كلاً لأن (أمير) ليس مبالغة من فاعل وقد خرج كل عن الظرفية. فصار بمنزلة (عبد الله) اسماً مبتدأ وأميرٌ ليست كضروب. فالأمير اسم لمن يتولى الإمارة لا مبالغة منه. بينما (ضروب) مبالغة من ضارب ومن هذا المعنى النصب أو الرفع<sup>(١)</sup>.

### الرفع الأصل ويظل الرفع باختلاف الأوجه الإعرابية.

من الأصول التركيبية التي راعاها سيبويه في تراكيب العربية أن الجملة الطلبية لا يصح أن تقع خبراً. كما أنه لا يجوز أن تحيء النكرة مبتدأ أو اسماً لكان. وقد تدخل انشاء الواقعة في جواب الشرط في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ لفظ الذي. ويبقى المرفوع مرفوعاً سواءً في ذلك أعرب مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً.

وقد تتغير صورة بناء التركيب اللغوي ويتغير المعنى والدلالة لذلك ويتغير الإعراب بين خبر أو مبتدأ أو فاعل. ويشمل هذا الفصل العناوين الآتية :

١- الرفع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً.

٢- الرفع الأصل ويبقى الرفع بعد دخول الفاء في خبر الاسم الموصول.

٣- الابتداء بالنكرة ومجيء اسم كان نكرة.

#### ١- الرفع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً

يسرى سيبويه أن الجملة الطلبية لا يصح أن تقع خبراً، والمرفوع عنده إما أن يكون مبتدأ لخبر محذوف. وإما أن يكون خبراً مبتدأ محذوف.

(١) سيبويه، الكتاب ١/١١٧.

يقول سيبويه: ولما قوله عز وجل: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"<sup>(٢)</sup>. فإن هذا لم يبين على الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: "مثل الجنة التي وعد المتقون"<sup>(٣)</sup>. ثم قال بغض: فيها أنيار من ماء" فيها كذا وكذا. فإِنما وُضِعَ المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قُل: ومن القصص من الجنة، أو مما يقص عليكم من الجنة فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه. والله تعالى أعلم. وكذلك "الزانية والزاني" كأنه لما قال جل ثناؤه: "سورة أنزلنا وفرضناها" قُل: في الفرائض الزانية والزاني. أو الزانية والزاني في الفرائض. ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع<sup>(٤)</sup>.

يأتي إعراب الزانية والسارق في التركيبين القرآنيين الكريمين على وجهين:

**الوجه الأول:** أن يعرب كل واحد منهما مبتدأ. وخبره محذوف تقديره في الفرائض. كأن

التركيب في الفرائض الزانية والزاني أو السارق والسارقة.

**الوجه الثاني:** أن يعرب كل واحد منهما خبراً والمبتدأ محذوف تقديره مما يقص عليكم، أو

فيما فرض الله عليكم الزانية والزاني، أو السارق والسارقة: كما قال

الشاعر<sup>(٥)</sup>:

وقالبتة: **خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هينا**

هكذا سمع من العرب تشده. (فانكح تجعله وصفا ولم تجعله خبراً.

(١) النور ج آية ٢٠

(٢) المائدة ج آية ٧٨

(٣) محمد ج آية ١٥

(٤) سيبويه الكتاب ١/١٤٢ - ١٤٣، ج. عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٧٤.

(٥) السابق، ١/١٣٩، ١٤٣ (النصر).

وتعرب حولان خبرا لمبتدأ مضمّر تقديره هو- وسبب إعراب هذه الأسماء مبتدأ أو خبرا بناؤها على المضمّر، أو بناء المضمّر عليها. ثم الإتيان بالفعل بعد أن عمل فيجاء المضمّر<sup>(١)</sup>.

ومنه قول عتي عن زيد<sup>(٢)</sup>:

أرَوَّاحٌ مُـوَدِّعٌ أَمْ يُكْمِرُ  
أَنْتَ فَانظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصْبِيرُ

في التركيب أنت فتنظر يحوز في (أنت) ثلاثة أوجه إعرابية وهي كلها الرفع.

الوجه الأول: الرفع في أنت على أنه فاعل لفعل مضمّر يفسره المظير بعده. (أنت يكون مرفوعا بفعل مضمّر يفسره (انظر) الذي بعده. وسبب ذلك، أن الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمّر الذي في الفعل انظر)<sup>(٣)</sup>.

والوجه الثاني: وهو رفع أيضا على أن يكون إعراب أنت مبتدأ مضمّر خبره. على قوله: أنت الهالك، أو أنت السائر وغير ذلك.

والوجه الثالث: وهو رفع أيضا على أن يكون إعراب أنت خبرا، وتضمّر المبتدأ<sup>(٤)</sup>.

ومثله قوله تعالى: "طاعةٌ وقولٌ معروف"<sup>(٥)</sup>. فإعراب طاعة على وجهين رفعًا. الأول على أن تكون طاعة خبرا مرفوعا لمبتدأ مضمّر تقديره (أمرى) كأنه قال أمرى طاعة وقول معروف. والوجه الثاني رفعًا: أن يكون إعراب (طاعة) مبتدأ ويكون الخبر مضمرا تقديره أمثل. كأنه قال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل<sup>(٦)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٣٦، ١٤٣.

(٢) السابق ١/١٤٠.

(٣) السابق ١/١٤١.

(٤) السابق ١/١٤١. وخبر رقم ١/١٤٠.

(٥) محمد، آية ٢١.

(٦) سيبويه، الكتاب ١/١٤١.

### ٣- الرفع الأصل ويظل الرفع بعد دخول الفاء في خبر الاسم الموصول.

لا يدخل شيء في بناء الجمل والتركيب اللغوية، إلا لغرض وغاية وفائدة. ولهذا دخلت الفاء في الكلام، في خبر الاسم الموصول نحو: "الذي يأتيني فله درهمان"<sup>(١)</sup>.

يقول سيبويه: وسألته - يقصد الخليل عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم حاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهمان فقال: إنما يحذف في الذي لأنه جعل الآخر جوابا للأول أو جعل الأول به يجب له الدرهمان. فدخلت الفاء هنا كما دخلت في الجزاء.. إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان. ليجعل الإتيان سبب ذلك.. فهذا جزاء. إن لم يجزم، لأنه صلة<sup>(٢)</sup>.

المعنى الذي يزيده المتكلم، من تركيب (الذي يأتيني فله درهمان) هو أن يجعل استحقاق الدرهمين مسببا عن الإتيان أو مشروطا بالإتيان، أو واجبا بالإتيان. وهذا ملحوظ ذكي من الأستاذ وتلميذه، في التنبيه إلى ما في الاسم الموصول، من معنى الجزاء وإن كان لا يجزم به لأنه صلة. فالخليل ينص صراحة على أن (له درهمان) جواب للذي. وبالتالي يجب الدرهمان، بيثما يعني عدم دخول الفاء - ويجوز عدم دخول الفاء - في الكلام، في جواب الذي، عدم وجوب العطية مع الإتيان. بل الأمر يحتمل ذلك وغيره.

يتبنى سيبويه: رأي الخليل وبحشد طائفة من الأمثلة والتركيب على ذلك نحو: كل رجل يأتينا فله درهمان. ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالا، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب<sup>(٣)</sup>. وهذا هو الغوص في أعماق الأعماق في المعنى، الذي يؤدي إلى بناء التركيب، فالذي يجب أن تكون صلتها عملا، أو فعلا ليجازى به لا أن يكون صلتها علما أو ذاتا. كما قال سيبويه: كل رجل ليس فيها عمل أو حدث يتوجب عليه جزاء. مع أن إعراب الذي "مبتدأ" وخبره الجملة الاسمية "فله درهمان".

(١) سيبويه، الكتاب ١٠٢/٣

(٢) السابق ١٠٢/٣

(٣) السابق ١٠٣/٣

تكون صلتها عملاً، أو فعلاً ليجازى به لا أن يكون صلتها علماً أو ذاتاً. كما قال سيبويه: كل رجل ليس فيها عمل أو حدث يتوجب عليه جزاء. مع أن إعراب الذي "مبتدأ" وخبره الجملة الاسمية قلبه درهمان.

### ٣- الابتداء بالنكرة ومجيء اسم كان نكرة

من أصول العربية، في بناء تراكيبيها، ألا تبدأ بنكرة، لأن النكرة مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد. ورغم ذلك جاء في تراكيب العربية بناؤها على الابتداء بالنكرة ومع ذلك الابتداء بالنكرة إلا تحقيقاً لغايات المعنى، وتوخياً للإصابة فيه. ومن الابتداء بالنكرة قول العرب: شيء جاء بك. ومثله مثل العرب: شر أهر ذاب ناب<sup>(١)</sup>. وهذا المثل (يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله)<sup>(٢)</sup>. وقد سبقت الإشارة إلى تحليل المثل: (شر أهر ذاب ناب).

أما قول العرب شيء جاء بك فهو وإن كان إيجاباً إلا أنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء. مجيء التركيب على هذه الصورة أبلغ في التوكيد، وتكبير شيء للتعظيم. أي شيء كبير جاء بك. فمعنى النفي، وتأكيد الخبر وتعظيمه، أدى إلى بناء التركيب على مجيء المبتدأ نكرة. وأما إعراب شيء على الأصل التركيبي.. فهو فاعل. والفاعل يقوم بالحدث. وتقدير الفاعل ليكون مبتدأ فيه من الأهمية والعناية الشيء الكثير. وهما يدلان على عظمة فذ الشيء، وبخاصة إذا جاء نكرة. على تقدير النفي.

أما ما جاء عن العرب، على غير معنى النفي، في مثل من أمثالهم، نحو قوليد: أمت في الحجر لا فيك<sup>(٣)</sup>. فهذا التركيب خبر ولكن الخبر فيه معنى الدعاء كأنهم قالوا جعل الله في حجر أمنا لا فيك. أو بقيت بعد فناء الحجارة.

(١) سيبويه، الكتاب ٣٢٩/١

(٢) المساق، الكتاب ٣٢٩/١. حاشية رقم ١. ويحيل إلى مجمع الأمثال ٣١٠/١ واللسان هنر.

(٣) المساق، ٣٢٩/١

وعندما ناقش سيبويه تركيباً نحو: ما كان أحد مثلك، حيث جاء اسم كان نكرة، وخبرها معرفة. والذي حسن الإخبار ههنا عن النكرة بالمعرفة حيث أراد المتكلم أن ينفي أن يكون في مثل حالة شيء أو فوق، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. ولو قلت: ما كان مثلك أحداً. أو ما كان زيد أحداً كنت ناقصاً، لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله من الناس<sup>(١)</sup>.

وهذا التركيب (ما كان أحد مثلك) ورد في باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة. ويقف المعنى وراء بنائه وتغيير حركته الإعرابية. إذ جاء على صورة (ما) للنفي، وكان الفعل الناقص الدال على زمن مضى، أخذ اسم كان مرفوع. مثل: خبر كان منصوب. وهو مضاف. والكاف: خبر متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

ولو أزلنا من التركيب لفظاً عن جهته، ووضعناه في غير مكانه لظهر فساد التركيب، وأدى ذلك إلى تغيير المعنى الذي يؤدي إلى تغيير الإعراب. ولو جاء التركيب على شكل أو صورة (ما كان مثلك أحداً)، وما كان زيد أحداً، لصار المعنى غير مفيد، أو صار أشبه شيء بالعبث. وأصبح المخاطب في غنى عنه. بسبب تغيير بنائه التركيبي. يصير فيه مثل اسم كان، وأحد خبراً<sup>(٢)</sup>.

أجاز سيبويه الابتداء بالنكرة من المصادر والأسماء لأنها تجري مجرى ما فيه الألف واللام، أي تعامل النكرة كأنها معرفة تُسبب الابتداء بالنكرة، وعزاه إلى أن هذه النكرات تجري مجرى ما فيه الألف واللام. فهي لم تعد نكرات لأنها أشياء ثبت معناها عند المتكلم. فصارت كأنها معرفة، كما أن فيها معنى الدعاء بالخير أو الشر ومعنى ذلك أنها ليست أخباراً، وإنما هي دعاء. ومسالمة.

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٢٩/١.

(٢) عبد القادر حسن. أثر النكرة في البحث البلاغي، ص ١١٣.

يقول سيبويه في باب من النكرة يجري مجرى ما فيه اللام من المصادر والأسماء:  
وذلك قولك سلام عليك.. فيده الحروف كلها مبتدأ مني عليها ما بعدها، والمعنى فيبين أنك  
ابتدأت أشياء قد ثبتت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها، وتزجيتها وفيها ذلك  
المعنى<sup>(١)</sup>.

ويفسر سيبويه مجيء قوله تعالى: "ويل يومئذ للمكذبين"<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: "ويل يومئذ  
للمطففين"<sup>(٣)</sup>. على أن العباد إنما كلّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم. على ما يعنون،  
فكان والله أعلم قير نعيم: الشر والهلكة، فقيل: دخل في الشر والهلكة. أي هؤلاء ممن وجب  
هذا القول لهم، لأن الكلام إنما يقال لصاحب الشر. ووجب لهم هذا، ولا ينبغي أن يحمل كلام  
الله على أنه دعاء هذا. لأن الكلام بذلك قبيح<sup>(٤)</sup>. وإنما الدعاء للبشر كما في قولهم: أمنت في  
حجر لا فريك<sup>(٥)</sup>. أما قول العرب: (شيء ما جاء بك)، فإنه يحسن، وإن لم يكن فعل مضمر  
لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء<sup>(٦)</sup>. والذي سوغ الابتداء بالنكرة في المثال الأخير هو معنى  
النفي فيه.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٣٠. وينظر ابن خلي، الحصاص ١/٣١٨.

(٢) المرسلات، ١٥٥ - ١٩٠، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٣) المطففين، (ص)، ٨.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٣٣١. وينظر أبو علي الفارسي البغداديات، ص ٣٥٣.

(٥) السابق، ١/٣٢٩.

(٦) السابق، ١/٣٢٩.

## الرفع أصلاً في الأفعال المضارعة، ويجوز الجزم أو النصب

لم يعمل سببويه أي عنصر من عناصر بناء التراكيب اللغوية، أثناء تحليله لها. بل كان يدرك بوعي أثر كل عنصر في البناء والإعراب وهذا بسبب إدراكه أن المعنى وراء ذلك كله. ويدرك أن لكل منى معنى يضيفه على التركيب بعلاقاته التركيبية المتنوعة والمتحددة. ويظهر هذا بوضوح في علاقته بعض التراكيب التي تشمل فعلاً مضارعاً الذي يكون الأصل فيه الرفع، لعدم سبقه بعوامل النصب أو الجزم ولكن للفعل المضارع سلوكاً تركيبياً يجزم فيه أو ينصب دون أن تسبقه العوامل التي تعمل ذلك، بسبب اعتماد المعنى في التحليل. ويُسَمَّى العناوين الآتية :

- ١- رفع الفعل المضارع أو جزمه بالعطف على محل جواب الشرط.
- ٢- الإخبار أو الابتداء سبب الرفع، والسببية سبب نصب الفعل المضارع بعد النهي
- ٣- الرفع أو جواز جزم الفعل المضارع الواقع بين فعل وجواب الشرط على بدل الغلط.



## ١- رفع الفعل المضارع أو جزمه بالعطف على محل جواب الشرط

ومن الحمل على الموضع مجيء الفعل المضارع (بذره) مجزوماً (على قراءة حمزة والكسائي بالجزم والياء)<sup>(١)</sup>. في قوله تعالى : **مَنْ يُضَلِّ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**<sup>(٢)</sup>، صدق الله العظيم. يقول سيبويه : وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ - الآية .. بجزم الفعل المضارع (بذره) - وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره<sup>(٣)</sup>.

وسبب مجيء الفعل المضارع (بذره) مجزوماً حمل له، على موضع جملة جواب الشرط الذي جاء جملة اسمية مصدرية بالفاء (فلا هادي له) ومحطها الجزم، وعطف (بذره) مجزوماً على محلها.

وبتضح من تحليل سيبويه، لهذا التركيب القرآني الكريم، عدة أمور منها : لم يكن اهتمام النحاة العرب، بالكلمة المفردة وحدها، وتبرير حركتها الإعرابية حسبها. بل كانت نظرتهم شمولية تشمل كل مكونات التركيب اللغوي. وعلاقتها التركيبية، وأثر ذلك على إعرابها وإبراز المعنى من كل ذلك كما يبدو أن العامل لم يكن الأصل الوحيد ذا الأثر في بناء مكونات التركيب اللغوي وإعرابه. ويظهر هذا في أن العامل موجود، في ظاهرة الحمل على الموضع، ولكن أثر الإعرابي غير موجود. فعندما يقول المتكلم : (ليس زيد بحبان ولا بخيلاً، فإن العامل (حرف الجزاء) موجود) وحرف العطف الذي يفيد الاشتراك في الحكم موجود، ولكن أثر العامل منقود بدليل مجيء (بخيلاً) منصوبة. وهذا يدل على أن التحليل اللغوي عند النحاة، لم يكن ينصب فقط على الكلمة المفردة وحركتها الإعرابية حسبها، بل كان يشمل كل

(١) سيبويه الكتاب ٣/٩، حاشية رقم (٥).

(٢) الأعراف، آية : ١٨٦.

(٣) سيبويه ٣/٩٠-٩١.

مكونات التركيب اللغوي، بدليل عطف (بخيل) على موضع (بجبان) الذي موضعه النصب على أنه خبر ليس. وبهذا يتضح (أن الإعراب عمل عقلي).

### ٣- الإخبار أو الابتداء سبب الرفع والسببية سبب نصب الفعل المضارع بعد النهي.

يناقش سيويه، المعاني التي تكمن، في روح التركيب اللغوي، نحو: لا تدن من الأسد يأكلك<sup>(١)</sup>. فيقول: إن جرمت (بأكلك) قبيح، وليس وجه كلام الناس، لماذا؟ لأن المعنى الذي تريده، هو أنك، لا تريد أن تجعل تباعد المخاطب من الأسد سببا لأكله<sup>(٢)</sup>.

فإن رفعت (بأكلك) فالكلام حسن: كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك، ويأتي الفعل المضارع (يأكل) مرفوعا على أنه خبر لأن واسمها المحذوفين. أي على الابتداء<sup>(٣)</sup> كما قال سيويه.

ويرى سيويه، أن في مثل هذا التركيب، يجوز أن يأتي الفعل المضارع (يأكل) منصوبا على تقدير دخول فاء السببية في الكلام. ويكون المعنى: لا تدن من الأسد فإن ذنوك من الأسد سبب في أكله لك. يقول: وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فبأكلك<sup>(٤)</sup>. ويكون الفعل المضارع (يأكل) منصوبا (بأن) المضمرة بعد فاء السببية. وتفسير ذلك: أن المعنى في قولك (لا تدن من الأسد) تحذير وتنبية للمخاطب في أن اقترابه من الأسد سبب في أكل الأسد له. لذلك تدخل الفاء في جواب النهي وينصب الفعل بـ أن مضمرة بعد الفاء.

(١) سيويه الكتاب ٩٧/٣.

(٢) السابق ٩٧/٣.

(٣) السابق ٩٧/٣.

(٤) السابق ٩٧/٣.

### ٣- الرفع أو جواز جزم الفعل المضارع الواقع بين فعل الشرط وجوابه على بدل الغلط

يحيى الغلط في الأفعال التي ينبغي أن تكون مرفوعة لأنها أفعال مضارعة وقعت بين فعل وجواب الشرط. لذلك يجوز حينها مجزومة على أنها من بدل الغلط نحو: (إن تأتينا تسألنا نعطك) <sup>(١)</sup>. إذ جاء في التركيب اللغوي الفعل المضارع (تسألنا) مجزوما بين فعل الشرط تأتينا، وجوابه نعطك. مع أن الفعل تسألنا ليس تفسيرا للفعل الأول تأتينا، لأن السؤال لا يكون الإتيان. ولكنه يجوز على بدل الغلط والنسيان أن يأتي مجزوما <sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يأتي الفعل المضارع (تسألنا) مرفوعا، ويكون في محل نصب حال. من الضمير المستتر (هو) في الفعل (تأتينا) بين حالته وقت الإتيان.

أما مجيء الفعل المضارع (تسألنا) مجزوما فيوضح معنى تعلقه بفعل الشرط (تأتينا).

(١) مبيوه الكتاب ٣/ ٨٧

(٢) السابق ٣/ ٨٧

## الفصل الثاني

### أ- النصب أصلاً ويجوز الجر أو الرفع

تنشأ العلاقات النحوية والدلالية من خلال التركيب، لأن الكلمات حين تتركب في جمل وتراكيب تنشأ بينها علاقات تركيبية نحوية تؤدي إلى إعرابها بطريقة خاصة. وهذا الإعراب يحمل دلالة محددة. ونتيجة لتغير الدلالة والمعنى الذي يريده المتكلم يحدث تغير في كيفية بناء التراكيب والجمل، ويتغير الإعراب لذلك، وترفع أو تجر الكلمات التي كان النصب أصلاً في إعرابها، لينقل الرفع أو الجر معنى آخر غير الذي كان النصب ينقله من المتكلم إلى السامعين. ولأن تغير الدلالة يتبعه تغير في بناء التراكيب وإعرابها. لأن البناء والإعراب يكشفان عن المعنى. فإن تعدد الأوجه الإعرابية، يأتي نتيجة لحركة الألفاظ داخل التراكيب فتتغير جهة العطف، وتلغى كان بعد أن كانت عاملة. وتضمير الأفعال فتقدر أو تقدر الأسماء، ويجوز الاتباع أو يقطع النعت عن المنعوت المنصوب، ويعرب النعت خبراً لمبتدأ محذوف وغير ذلك مما يكشف عن المعاني التي يريدها المتكلمون فجاء هذا الفصل ليفسر المعنى الذي أدى إلى تغير الإعراب من النصب إلى الرفع أو الجر ويشمل العناوين الآتية:

١- معنى سواء معنى غير سبب نقلها من الظرفية إلى الاسمية في الاستعمال.

٢- النصب على الظرفية أو الرفع والنصب والجر على الاسمية.

٣- نصب المصادر على الظرفية على حذف المضاف أو رفعها على أن الفعل مبني عليها.

٤- معنى الدعاء بالخير أو الشر سبب بناء التراكيب على نصب المصادر بإضمار أفعالها على أنها مفاعيل مطلقه، ويجوز الرفع على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة لإفادة الثبوت والدوام والاستمرار.

٥- معنى الدعاء سبب بناء التراكيب على نصب الصفات ملحقه بالمصادر ويجوز رفعها مبتدآت أو أخباراً لإفادة الثبوت والدوام والاستمرار أو للاهتمام والعناية بمبتدآت.

- ٦- نصب المصائر في غير الدعاء، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ورفعها على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة.
- ٧- جواز النصب عطفاً على خبر ما، والرفع مبتدأ على الاستئناف.
- ٨- النصب أو جواز الرفع في المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر.
- ٩- النصب صفة أو ندباً على معنى التبعيض أو الرفع مبتدأ على الاستئناف.
- ١٠- النصب على حذف الفعل، أو الرفع على حذف المبتدأ لدلالة كثرة الاستعمال التي تُسوّغ الحذف.
- ١١- النصب مفعولاً على معنى الشك، أو الرفع على معنى اليقين في باب ظن وما جرى مجراها.
- ١٢- النصب مفعولاً به لفعل مضمر، أو الرفع مبتدأ لدخول همزة الاستفهام في الكلام.
- ١٣- النصب ويجوز الرفع أو الجر على التقدير المناسب المحذوف. بعد إن ولو.
- ١٤- النصب أو الرفع أو الجر بناء على تقدير المضمرة الذي يجوز إظهاره.
- ١٥- جواز الرفع على إنغاء الظرف والجار والمجرور.
- ١٦- المعنى وراء النصب على الحال، أو الجر أو الرفع أو النصب على الصفة.
- ١٧- النصب مفعولاً مطلقاً، أو الرفع خبراً أو الجر بحرف الجر.
- ١٨- النصب نائباً عن المفعول المطلق أو الرفع خبراً لمبتدأ مضمر.
- ١٩- النصب مفعولاً به لفعل مضمر أو الرفع فاعلاً أو مبتدأ.
- ٢٠- النصب مفعولاً به ويجوز الرفع مبتدأ.
- ٢١- النصب بفعل مضمر أو الرفع خبراً لمبتدأ مضمر.
- ٢٢- النصب إبتاعاً ويجوز الرفع خبراً لمبتدأ محذوف على قطع النعت عن المنعوت.

٢٣- الرفع بعد تعليق الأفعال عن العمل، فيزول النصب.

٢٤- نصب المصدر على إضمار الفعل الذي لا يظير لإفادة التعجب والرفع مبتدآت.

٢٥- جواز الرفع على مجيء اسم كان نكرة.

٢٦- النصب ويجوز النحر إبتاعاً لإتيان كان زائدة غير عاملة.

٢٧- النصب خيراً لكن الناقصة ويجوز الرفع لأن كان وما جرى مجراها تامات.

٢٨- نصب مفعولاً به ويجوز الرفع مبتدأ.

٢٩- نصب ظرفاً على اسم إن ولكن بعد تمام الخبر، والرفع على الابتداء أو حملاً على

المضمر في الخبر.

٣٠- نصب مفعولاً به تفعل مضمر أو الرفع مبتدأ.

٣١- نصب حملاً أو الرفع خيراً مبتدأ مضمر.

#### ١- معنى سواء معنى غير سبب نقلها من الظرفية إلى الاسم في الاستعمال.

الظروف هي الزمنية الزمانية، أو المكانية التي تحدث فيها الأحداث والأفعال. وبعض هذه الظروف، يخرج عن معنى الظرفية، أن يكون زماناً ومكان حدوث الحدث، يجيء اسماً متبوعاً على خبره، أو يبنى عليه خبره في الكلام. فيصير خبراً، أو مبتدأ، وجاء الاستعمال اللغوي العربي على ذلك. بقول سيبويه ( وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة خبره من الأسماء )<sup>(١)</sup>. وفي ذلك قول المرار بن سلامة العجلي<sup>(٢)</sup>:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَسُوا بِنَا وَلَا مِنْ سَوَاتِنَا

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب ١/٣١، ٤٠٨.

<sup>(٢)</sup> السبق، ١/٣١، ٤٠٨. والقرطبي، شرح محون كتاب سيبويه ٢/٢٥٣.

وقال الأعشي<sup>(١)</sup>:

تَجَانَفُ عَنِ جَوْ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

والسبب في استعمالات العرب (سواء) اسما معناها، لأنها بمعنى غير. يقول سيبويه:

(فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير)<sup>(٢)</sup>.

ويستعمل سواء، في التبيين السابقين اسما، حسب معناها، تغير إعرابها، فبدلاً من أن

تكون ظرف مكان منصوباً بمعنى وسط، انتقلت في التركيبين، إلى أن تكون اسماً مجروراً بـ

من، في التركيب الأول، (من سوائك)، و بـ لام الجر (لسوائك). وكونها اسماً لا ظرفاً،

أدخلت التركيبين السبغين، معنى المفاضلة بينهم وبين غيرهم، وبين المعدوح وبين غيره،

وهذه المعاني لا تنقلها سواء إذا كانت ظرفاً.

### ٣- النصب على الظرفية أو الرفع والنصب والجر على الاسمية.

ومما يخرج عن الظرفية إلى الاسمية، فيصبح مسنداً إليه، وينبى عليه الكلام، كبناء

الفعل على الاسم الأول الذي يكون مسنداً، قولك: يوم الجمعة أنفك فيه، .. ومكانكم قمت به

فصارت هذه الحروف ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله، وصار ما بعدها منبياً عليها كبناء

الفعل على الاسم الأول، فكأنك قلت: يوم الجمعة مبارك، ومكانكم حسن، وصار الفعل في

موضع هذا<sup>(٣)</sup>.

إن خروج يوم، ومكان عن الظرفية إلى الاسمية، يُحوّل كل واحد منهما إلى مسند

إليه. ويصبحان محور الاهتمام والحديث أي: يصبحان قضية وهذه القضية تحتاج إلى حذر

وخبر يفيد السامع معنى حديداً. ويبدو ذلك فيما مثل به سيبويه من قولك: يوم الجمعة مبارك،

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٢/١. انحر فقط. ويوجد البيت كاملاً في ٤٠٨/١.

(٢) السابق ٣٢/١.

(٣) السابق، ٨٤/١.

حكم على اليوم بأنه مبارك. ومكانكم حسن. صار الظرف "مكان" محور العناية والاهتمام، وأخير عنه بأنه حسن. بينما لا تبدو هذه المعاني عندما تنقش كلمة (يوم) وكلمة (مكان) على الظرفية، كما في تركيب "وقفت في مكانكم" أو "أتبكم يوم الجمعة. لأن الظروف أوعية الأحداث الزمانية والمكانية. وخروج الظروف إلى الاسمية، انتقال من الأوعية الزمانية والمكانية للأحداث إلى أن تصبح أحداثاً أو جواهر ومسميات تحتاج إلى حكم وخبر.

والذي سوغ انتقال بعض الظروف إلى أن تكون أسماء، عود الضمير إليها فيما لو بنى عليها فعل كقولك: يوم الجمعة صمته فجعله صمته في موضع مبارك - أي الخبز - حيث كان المضمر هو الأول كما كان المبارك هو الأول. فالضمير المتصل الهاء بالفعل صمته هو لفظ يوم.

وتستقل الظروف من نصبها على الظرفية، إلى أن تكون مبتدآت كما في قولك: يوم الجمعة صمته، ويوم الجمعة سرته، مثله في قولك: "عبد الله ضربته، إلا أنه إن شاء نصبه بأنه ظرف. وإن شاء أعرض فيه الفعل كما أعمله في عبد الله، لأنه يكون ظرفاً وغير ظرف<sup>(١)</sup>. وحسب مقتضيات المعنى يجوز في بعض التراكيب التي تكون الظروف أحد مكوناتها أن تظل على ظرفيتها على الأصل، أو أن تخرج عن الظرفية إلى أن تكون مبتدأ أو مفعولاً به.

والفرق في المعنى كبير بين الظرف والمفعول به. فالمفعول به يوضح أن الحدث وقع عليه أي عند اليوم مفعولاً به مصوماً والصيام وقع عليه. وهذا يشمل اليوم كله. بينما يدل الظرف على أن الحدث وقع فيه. فالصيام تم في هذا اليوم في نحو يوم الجمعة صمته. فيوم مفعول به منصوب أما يوم الجمعة صمته فيه. فيوم ظرف زمان منصوب.

(١) سيبويه، الكتاب، ٨٠/١.



### ٣- نصب المصادر على الظرفية على حذف المضاف أو رفعها على أن الفعل مبني عليها.

تأتي بعض المصادر منصوبة على الظرفية، أو مرفوعة على أنها بني عليها الفعل. في باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار فنقول: سير عليه فرسخان يومين، لأنك شغلت الفعل بالفرسخين<sup>(١)</sup>. وفي هذا التركيب جاءت كلمة (فرسخان) مرفوعة على أنها نائب فاعل للفعل سير. وذلك لأن الفعل نصب اليومين. ويقارن سيبويه بين هذا التركيب، ويراد أنه (ليس بأبعد في سعة الكلام والاختصار من صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً)<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد سيبويه في هذه التركيب، أن ما لم يأت مرفوعاً فيها ينصب على أنه ظرف أو على أنه مفعول به للفعل في سعة الكلام لا على الظرف<sup>(٣)</sup>.

والفرق كبير في المعنى بين الحين الذي هو ظرف زمان أو وعاء زمني لحدوث الفعل. أو من يقوم بالفعل لأنه فاعل، أو نائب فاعل. أو من يقع عليه الفعل على أنه مفعول به منصوب للفعل.

ومنه صيد عليه يوم الجمعة غدوة يا فتى، جاءت كلمة (يوم) منصوبة على الظرفية الزمانية كأنك قلت: السير في يوم الجمعة في هذه الساعة ويجوز إذا شاء المتكلم أن يقول: سير عليه يوم الجمعة غدوة. وفي هذا التركيب.. ارتفع (يوم) على أنه نائب فاعل للفعل سير. وانتصبت كلمة غدوة (على أنها ظرف زمان، مع أنها كانت مرفوعة على أنها فاعل في التركيب السابق (صيد عليه يوم الجمعة غدوة). ويكون معنى التركيب كأنه قال: سير عليه يوم الجمعة صباحاً، أو سير عليه يوم الجمعة في هذه الساعة، وإنما المعنى كان ابتداء السير في هذه الساعة<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> سيبويه الكتاب ٢٢٢/١ - ٢٢٣

<sup>(٢)</sup> السابق، ٢٢٣/١

<sup>(٣)</sup> السابق ٢٢٣/١

<sup>(٤)</sup> السابق ٢٢٣/١

ومما يدل على اهتمام سيبويه بالمعنى أنه يفاجئنا بتصريحه باعتماده المعنى في التحليل النحوي في (باب وقوع الأسماء ظروفًا، وتصحيح اللفظ على المعنى) (1). ويدرك سيبويه أن مجيء الأسماء ظروفًا يحدث تغييرًا في معنى التركيب اللغوي، ويكون من نتائج تغيير الإعراب في مكوناته التركيبية. وهذا يستدعي تصحيح اللفظ على ذلك المعنى الناشئ بعد أن تتحول الأسماء إلى ظروف في الاستعمال اللغوي. ونجد شيئًا آخر ميمًا لدى سيبويه، وهو مقابله بين اللفظ والمعنى. بعد أن يجاب على سؤال: متى يسار عليه؟ بتراكيب متعلقة باستعمال ما يدل على الزمان والمكان. وقد بين أنه يمكن أن يجاب على السؤال بالنصب على الظرفية فيقال: اليوم أو غدا وما شابه ذلك. (ومن البين أن سيبويه يقصد باللفظ هنا العلامة الإعرابية أو الإعراب. لأن معنى كلامه أن الشكل اللفظي المتمثل في النصب يتبع معنى معينًا، وبوجه ويصحح عليه، كما أن الشكل اللفظي المتمثل في الرفع يتبع معنى معينًا آخر ويوجه ويصحح عليه (2).

**4- معنى الدعاء بالخير أو الشر سبب بناء التراكيب على نصب المصادر بإضمار أفعالها على أن المصادر (مفعولات مطلقّة، ويجوز الرفع على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة لإفادة**

### **الثبوت والدوام والاستمرار**

ورد عن العرب تراكيب كثيرة بنيت على المعنى، أو كان أساس بنائها المعنى. وجاءت هذه التراكيب تشمل مصادر منصوبة. وذلك نحو قولك: سَقِيًا ورَعِيًا، ونحو قولك: خَيْبَةً وذَقْرًا، وحَذَعًا وعَقْرًا، ويُسَاءً وأَفَّةً ونَقَّةً، ونُعْدًا وسُحْقًا. ومن ذلك قولك: نَعْسًا ونَبِيًا، وجُوعًا وجُوسًا. ونحو قول ابن ميادة (3):

تَفَاكَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيغُونَ مُهَجِّي  
بجارية، يَهْرَأَ لَهُمْ يَغْذَاهَا يَهْرَأَ

(1) سيبويه الكتاب 1/216

(2) د. عبد السلام السيد حامد. الشكل والدلالة. دراسة نحوية للفظ والمعنى. ص 18.

(3) سيبويه الكتاب 1/311

بهرأ أي تبارا.. والمصدر المنصوب بدل من التلغظ بفعله بـهرك الله بهرا.

وقال (عمر بن أبي ربيعة)<sup>(١)</sup>:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلَّتْ بِهِرَا      عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالْتَرَابِ

كأنه قال حينئذ، أي جهدي ذلك.. وبهرا منصوب لأنه بدل من التلغظ بفعله (بـهرك الله بهرا)

ويفسر سبويه سبب النصب، وهو أن يجري ذكر مذكور بين سامع ومتكلم، فيدعى على ذلك المذكور أونه، فينصب المصدر على إضعاف الفعل<sup>(٢)</sup>. نحو: سقيا ورعيا، بمعنى: سفاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا. ومعنى خيبة: خيبك الله خيبة، فكل هذا وأشباهه من المصادر - على هذا ينصب. على معنى الدعاء بالخير أو بالشر، أو على معنى الدعاء للمذكور أو عليه.

واختزل هذا الفعل من التراكيب التي اشتملت على مصادر منصوبة في بنائها، لأن العرب جعلت المصدر المنصوب بدلا من التلغظ بالفعل<sup>(٣)</sup>، كما جعل الحذر في باب الإغراء، بدلا من الفعل إحذر جعلت المصادر المنصوبة، في باب الدعاء بالخير، أو بالشر نحو: سقيا ورعيا، وخبية بدلا من التلغظ بالفعل، كأن القائل عندما قال: سقيا، فالمصدر المنصوب بدل من التلغظ بالفعل سفاك الله. وكذلك عندما قال رعيا، فهو بدل من رعاك الله. وعندما قال خيبة فالمصدر بدل من خيبك الله.

ويمضي سبويه، في تفسير نصب هذه المصادر مما جاء منه لا يظهر له فعل، فيؤى على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهرا بدلا من بهرك الله. (وبهرك الله) تمثيل ولا يتكلم به. والدليل على أن هذه المصادر نصبت على إضعاف الفعل، أن المتكلم لم يذكر شيئا من هذه

<sup>(١)</sup> سبويه، الكتاب ٣١١/١. ينظر حاشية رقم (١)

<sup>(٢)</sup> السابق، ٣١٢/١.

<sup>(٣)</sup> السابق، ٣١٢/١.

المصادر لبنى عليه كلاما كما بينيه على المبتدأ، أو على عبد الله إذا ابتدأ به. وكذلك لم يجعل المتكلم هذه المصادر مبنية على اسم مضمرة في نيته. ولكنه بنى كلامه على الدعاء للمذكور أو عليه<sup>(١)</sup>.

ويُفسر سببويه ذكر "لك" بعد "سقباً" في قولهم: سقباً لك.

وذلك لتبيين المعنى بالدعاء، وربما تركوا لك "استغناء"، إذا عرف الداعي، أن السامع قد علم من يعنى.

وربما جاء به المتكلم على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة قولك: (بك) بعد قولك: مرحباً. يجريان مجرى واحداً<sup>(٢)</sup>.

وألحق سببويه، بالمصادر المنصوبة، على إضمار الفعل، في باب الدعاء بالخير أو الشر، أسماء وردت منصوبة عن العرب نحو قولك: (ترباً، وجندلاً) وما أشبه هذا. فإن أدخلت لك: فقلت: تُرباً لك، فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمتك الله ترباً، وأطعمك الله ترباً وجندلاً، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل هاهنا، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك تربت يدك وجندلت<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما قاله سببويه أن الأسماء ترباً وجندلاً لا أفعال لها. ولكنه ألحقها بالمصادر المنصوبة على إضمار الفعل، لإفادة معنى الدعاء بالخير أو الشر. وهذه الأسماء (ترباً وجندلاً، منصوبة على معنى الدعاء بالخير أو الشر بتقدير فعل يناسب هذه الأسماء، نحو: ألزمتك، أو أطعمك. ولكن هذا الفعل يحذف اختصاراً من الكلام، لأنه لا يجوز إظهاره، لأنه بدل من تربت يدك وجندلت.

(١) ينظر سببويه الكتاب ٣١٢/١

(٢) السابق، ٣١٢/١ - ٣١٣.

(٣) ينظر السابق ٣١٤/١ - ٣١٥

واشترط سيبويه لمعاملة هذه الأسماء، معاملة المصادر المنصوية أن تدخل (لك) في

الكلام بعد الأسماء.

وذكر السيرافي أن تريبا وحنذلا (جواهر) لا أفعال منها، نحو: التراب والتراب والجنذل، وليس لشيء من ذلك فعل يكون له مصدر. ولكنهم أجروه في الدعاء مجرى المصادر، التي تستعمل منصوية، بفعل لا يجوز إظهاره. وقدروا الفعل الناصب لهذه الأسماء (الجواهر) بما قدره سيبويه من ألزمك وأطعمك. وحذف الفعل ألزم وأطعم لأنهم جعلوا الفعل بدلا من قوليم: تربت يدك، فعبر عنه بفعل قد صرف من التراب<sup>(١)</sup>.

وتفسير الإتيان بك في الكلام. كما ذكر سيبويه: لتبيين وبيان من تعني بالدعاء، فإن علم الداعي أنه قد علم من يعني، جاز أن لا يأتي به لظهوره، وربما جاء به مع العلم تأكيدا، وإن لم يُعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الإتيان به<sup>(٢)</sup>.

ومن نصب الأسماء الجواهر بفعل مضمير يفيد معناها. قول العرب: فاها لفيك، وإنما تريد: فا الداهية. كأنه قال: تريبا لفيك. فصار بدلا من اللفظ بالفعل، وأضمر له، كما أضمر للتراب والجنذل، فصار بدلا من اللفظ بقوله: دهاك الله. وقال أبو سبيرة الهجمي<sup>(٣)</sup>:

تَحَسَّبَ هَوَاسٌ، وَأَقْبَلَ أَنِّي      بِهَا مُقْتَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لَا أَغَامِرُ  
فَقَلَّتْ لَهُ: فَاهَا لَفِيكَ فَابْتَهَا      قَلْوَصُ امْرِئٍ قَبْرِيكَ مَا أَنْتَ حَادِرُ

التركيب اللغوي (فاها لفيك) فيه (فاها) منصوب بفعل مضمير محذوف تقديره (دهاك الله). وصار اللفظ (فاها) بدلا من اللفظ بالفعل<sup>(٤)</sup>. وفي التركيب (فاها لفيك) تلازم تركيبين بينهما

(١) سيبويه الكتاب ٣١٤/١ .

(٢) السابق ٣١٤/١ - ٣١٥. وينظر ابن يعيش، شرح المفصل ١٢٣/١.

(٣) السابق، ٣١٥/١ - ٣١٦. وابن يعيش شرح المفصل ١٢٢/١.

(٤) السابق، ٣١٥/١. وابن يعيش، شرح المفصل ١٢٢/١.

بمسبب أن الحدث بين اثنين. وهذا التركيب دعاء على الرجل بالهلاك. والأصل التركيبي  
ألصق الله فاهما إلى فيك<sup>(١)</sup>.

وقد رفعت الشعراء بعض هذه المصادر المنصوبة فجعلوه مبتدأ، وجعلوا ما بعده مبنياً  
عليه. قال أبو زيد<sup>(٢)</sup>:

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً      لَأُولَ مَنْ يَلْقَى وَشَرًّا مُنْسَرًّا

في البيت السابق، ورد التركيب (وخيبة لأول من يلقي). وخيبة مصدر مرفوع. ورفع الشاعر  
على معنى أنه جعله مبتدأ وبنى عليه، ما وراءه من الكلام (لأول من يلقي) فالجار والمجرور  
المضاف إلى الاسم الموصول وصلته (يلقي) في محل رفع خبر للمبتدأ (خيبة) والأصل في  
التركيب النصب على إضمار فعل. والفعلية تجدد، وتغير وزوال، وعدم ثبات، لأنها تتغير.  
وعندما أرادوا الثبات والدوام والاستمرار، رفعوا المصدر المنصوب ليدل على ذلك المعنى.  
وهذا شبيه برفع (عذيرك) في البيت سُمع ممن يوثق بعريته، برويه لقومه، قال<sup>(٣)</sup>:

عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نَمَتَ لَمْ يَتَمَّ      يَقُولُ الْخَنَا أَوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهُ

ورد التركيب (عذيرك من مولى) في البيت الشعري السابق، برفع (عذيرك) على أنه مبتدأ  
مرفوع. وخبره (الجار والمجرور بعده. من مولى) فالشاعر (لم يحمل عذيرك على الفعل  
اعذرنى)<sup>(٤)</sup>. ولكن الشاعر أراد معنى القضية أو الابتداء، أو الإخبار، فبنى تركيبه على جعل  
(عذيرك) مرفوعاً ليقوم بوظيفة الابتداء، ويكون إعرابه مبتدأ.

ومثله قول الشاعر (حسان بن ثابت)<sup>(٥)</sup>:

(١) محمد أتيب عن الواحد حران. المعجم في الأساليب الإسلامية والعربية ط ١٩٩٨، ص ٣٨٦

(٢) السابق، ٣١٣/١.

(٣) السابق، ٣١٣/١.

(٤) السابق، ٣١٣/١.

(٥) السابق، ٣١٤/١.

أَهَاجِرْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذَكَائِهِ فَغَيَّ لَأَوْلَادِ الْحِمَّاسِ طَوْثِيلَ

قال الشاعر بنى تركيبه اللغوي (فغَيَّ لأولاد الحماس) على رفع غي على أنه مبتدأ. والجار والمجرور (لأولاد الحماس) في محل رفع خبر للمبتدأ. وفي المصدر (غي) معنى الدعاء بالشر الذي في المصدر المنصوب. كأنه قال: أغواه الغاوي.

وبعض العرب رفع هذه الأسماء التي لا أفعال لها. والمعنى الذي في رفعها غير المعنى الذي في مجئنا منصوبة. فالنصب على إضمار فعل. أما الرفع فعلى أن هذه الأسماء (مبتدآت) بقول سيبويه: وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبتنيا عليه ما بعده، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

لَقَدْ أَلَبَ الْوَأَشُونَ أَلْباً لِبَيْنِهِمْ فَتَرَبَّ لَأَفْوَاهِ الْوَشَاةِ وَجَنْدَلُ

ورد تركيب (فترب لأفواه الوشاة وجندل). في البيت الشعري السابق. برفع (ترب) و(جندل) المعطوف على ترب. على أن (ترب) مبتدأ مرفوع. والجار والمجرور (لأفواه الوشاة) في محل رفع خبر. وعُطِفَ عليه (جندل) بالرفع أيضا. وفيه معنى المنصوب في الدعاء. أي أن معنى الدعاء لا يزال قائما في الاسم المرفوع الذي لا فعل له. ولكن معنى الجملة الاسمية بما فيها من ثبات، ودوام واستمرار الفرق بينه وبين معنى التغير والتقل الذي يكون على تقدير فعل مضمر.

٥- معنى الدعاء سبب بناء التراكييب على نصب الصفات ملحقه بالمصادر ويجوز رفعها

مبتدآت أو أخبارا لإفادة الثبوت والدوام والاستمرار أو للاهتمام والعناية.

نصب الصفات ملحقه بالمصادر المنصوبة، بأفعال مضمرة، لا يجوز إظهارها لأن فيها معنى الدعاء بالخير أو بالشر، ونابت عن الأفعال، بعض الصفات وذلك قولك: هنيئاً مرياً، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً. وهنأه ذلك هنيئاً. وإنما نصبت هنيئاً، مريئاً لأنه ذكر لك

(١) سيبويه انكتاب ١/٣١٥.

خيرا أصابه رجليه. فقالت: هنيئا مريئا، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئا مريئا، فاخترزل الفعل، لأنه صار بدلا من اللفظ بالفعل هناك<sup>(١)</sup>.

وتفسير ذلك: أن هنيئا مريئا، صفتان على وزن فعيل. وهاتان الصفتان هما من أسماء الجواهر. وأسم يأت من الصفات ما يدعى به إلا هذان الحرفان، وليسا بمصدرين، وانتصبا بفعل مضمر مقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئا مريئا. (فتكون حقيقة نصبهما على الحال)<sup>(٢)</sup>.

وسببويه يحيط بظروف الحدث الكلامي. لأنه وصف قول: (هنيئا مريئا) بحديث بين اثنين. أحدهما يقول: أصاب رجل خيرا. فيقول السامع: هنيئا مريئا. ويبدو في ذلك حدث وهو الخير، ومن أصاب الخير، ومتكلم وسامع يبادل المتكلم الكلام.

يقول تعليقا على الخير الذي كسبه الرجل: هنيئا أي، هنا هنيئا أو ثبت ذلك هنيئا. وبهذا يجوز في إعراب هنيئا وجهان إعرابيان.. الوجه الأول أن تعرب "هنيئا" مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره هنا.. أو تعرب حالا على تقديره ثبت ذلك هنيئا. ويحذف أو يُضمر أو يختزل الفعل من التركيب لأن هنيئا مريئا، صارتا، أو صارت هنيئا" بدلا من اللفظ بالفعل.

ويستدل سببويه على أن "هنيئا" على إضمار فعل هناك أنه يظهر في الشعر<sup>(٣)</sup>. كما في

قول الأخطل<sup>(٤)</sup>:

إلى إمام تغاديبنا فواضيلهُ      أظفره الله فليهنئني له الظفرُ

وجه الاستدلال عند سببويه: أن الشاعر عندما قال: هنيئا له الظفر كأنه قال: ليهنئني له الظفر، وإذا قل: ليهنئني له الظفر، فقد قال: هنيئا له الظفر، فكل واحد منهما بدل من صاحبه، فذلك اخترلوا الفعل هنا (في قولهم هنيئا مريئا) كما اخترلوه في قولهم: الحذر. وهذا

(١) سببويه الكتاب ١/ ٣١٦. ٣١٧.

(٢) ينظر السابق، ١/ ٣١٧. وابن يعيش شرح المفصل ١/ ١٢٢.

(٣) ينظر السابق، ١/ ٣١٧. وابن يعيش شرح المفصل ١/ ١٢٢.

(٤) السابق ١/ ٣١٧. والسبق ١/ ١٢٢.



بقوي الأخذ بالنصب على أن هنيئا مفعول مطلق. والفرق في المعنى بين النصب على الحال، والنصب على المفعول المطلق. أن الحال مقيد بذلك الخير الذي ناله للرجل أي: ثبت له الخير هنيئا في حال حصوله عليه.

أما معنى المفعول المطلق: دعاء له بالخير والهناء، بشكل بدوم أطول من دوام الحال. مع أن معنى الحال التي أزانها سببويه مستمرة. وكان لمعنى الدعاء بالخير والشر أثره في بناء بعض تراكيب العربية، لتحيء على شكل مصدر مضاف إلى الكاف، على أنه مفعول مطلق. وأضيفت هذه المصادر لتبين من عني بالدعاء له أو عليه. يقول سببويه: (جرت المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها. وذلك قولك: ويلك وويلحك، وويلك وويلك<sup>(١)</sup>). ولا يجوز لمتكلم أن يخرج عما قالت العرب. أو عما استعملت. لأن الإضمار والحذف وإقامة المصدر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر. ومن هذه المصادر مصدر لا يتكلم مفردا، إلا أن يكون على ويلك وهو قولك: ويلك وعولك<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني أن عولك لا يستعمل مفردا، وإنما يستعمل إذا كان مسبوقا بـ ويلك فيجيء التركيب على شكل ويلك وعولك.

## ٦- نصب المصادر في غير الدعاء، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ورفعها على أنها

### أخبار لمبتدآت محذوفة أو مبتدآت.

جاءت في بعض التراكيب مصادر منصوبة في غير الدعاء، على إضمار الفعل الناصب لهذه المصادر، وهذا الفعل لا يجوز إظهاره من ذلك قولك: (حمدا وشكرا لا كفرأ وعجبا، وأفعل ذلك وكرامة ومنرة ونعمة عين، ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا همتا، ولأفعلن ذلك ورغما وهوانا)<sup>(٣)</sup>.

(١) سببويه الكتاب ٣١٨/١

(٢) السابق ٣١٨/١

(٣) السابق، ٣١٨/١ - ٣١٩

وتتصّب هذه المصادر (على إضمار الفعل) كأنك قلت: أحمّد الله حمداً، وأشكر الله شكراً. وكأنك قلت: أعجب عجباً، وأكرمك كرامةً، وأسرك مسرةً، ولا أكاد كيدا، ولا أهتم همّاً، وأرغمك رغماً<sup>(١)</sup>.

ويذكر سببونه مسبب إضمار الفعل بقوله: وإنما اختزل الفعل هامنا لأنه جعلوا (المصدر) بدلا من النفض بالفعل، كما فعلوا في باب الدعاء. كأن قولك: حمداً في موضع أحمّد الله، وقولك عجباً منه في موضع أعجب منه، وقوله: ولا كيدا في موضع ولا أكاد كيدا<sup>(٢)</sup>.

تتصّب هذه المصادر بفعل مضمّر محذوف، لا يجوز إظهاره ليكون التركيب جملة فعلية كما قدرها سببونه. أحمّد الله حمداً و (حمداً) مفعول مطلق منصوب. ويجوز رفع هذه المصادر لأن بعضها جاء مرفوعاً (ببتداء ثم يبنى عليه). ومنه قول هُني بن أحمر الكناني<sup>(٣)</sup>:

عَجِبَ لِبِتِّكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي      فَبَيْنَكُمْ عَلَي تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

فالشاعر بنى تركيبه (عجب على الرفع، وذلك يعني أن (عجب) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أمري أو حالي أو شأنى ويجوز أن يعرب مبتدأ، لأنه يتبدأ ثم يبنى عليه. ومعنى هذا أن المصدر المرفوع، يجوز إعرابه مبتدأ ويبدل على ذلك قول سببونه (ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليبنى عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر)<sup>(٤)</sup>.

قال سببونه: ومعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمّر في نيته هو المظهر، كأنه قال: أمري وشأنى حمد الله وثناء عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) سببونه، الكتاب، ٣١٩/١.

(٢) السابق، ٣١٩/١.

(٣) السابق، ٣١٩/١. وابن جسر، شرح المفصل، ١١٤/١.

(٤) السابق، ٣٢٠/١.

(٥) السابق، ٣٢٠/١.

وبهاتين الملاحظتين الدقيقتين الذكيتين يتضح الفرق في المعنى بين النصب والرفع في هذه المصادر.. فالنصب على تقدير فعل من لفظ المصدر المنصوب، (والفعل ليس المصدر). بينما في الرفع يكون المبتدأ هو الخبر، فعندما يقول أمري حنان، حالي حنان، شأني حمد الله فهذا يعني أن المبتدأ والخبر شخص واحد، لأن القائل أضمر في نيته ما هو مظهر. فيذان المعنيان المختلفان. معنى الفعل، والفعل غير المصدر يؤدي إلى النصب. بينما معنى أن المضمرة هو المظهر يؤدي إلى بناء التركيب على رفع المصدر.

ومث هذا بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه<sup>(١)</sup>:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا      أَدُو نَمْسِبِ أَمْ أَتَتْ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

فالتركيب اللغوي (حنان) مبني من مكون لفظي واحد. وجاء مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (حالنا). أو أمرنا، أو ما يصيبنا حنان. ويرى سيبويه أن المضمرة هو المظهر في المعنى. ومثله في أنه على الابتداء، وليس على فعل قوله عز وجل: قَالُوا: "مَعذرةٌ إِلَى رَبِّكُمْ"<sup>(٢)</sup>.

وهؤلاء (لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل ليم: لِمَ تَعْظُونَ قَوْمًا؟ " قَالُوا: مَوْعِظَتُنَا مَعذرةٌ إِلَى رَبِّكُمْ"<sup>(٣)</sup>. (ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذارا، لنصب)<sup>(٤)</sup>.

مع أنه يجوز الرفع والنصب في هذه المصادر إلا أنه يترجح النصب عند إرادة المنكلم القيام بالحدث كما يقول سيبويه (لو قال رجل لرجل معذرة يريد اعتذارا، أي القيام بفعل الاعتذار لنصب ولكنه يريد أن يخبر أن حالهم أو موعظتهم معذرة. ولهذا رفع).

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٢٠

(٢) الأعراف آيت: ١٦٤ .

(٣) سيبويه الكتاب ١/٣٢٠

(٤) السابق، ١/٣٢١

ومثل ذلك قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَيَّ جَمِيلِي طُولَ السُّرَى      صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلِمَاتُ مَبْتَلِي

والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره. ومثل الرفع فصبر جميل والله المستعان<sup>(١)</sup>. كأنه يقول: (الأمر صبر جميل). والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه<sup>(٢)</sup>.

حذف المبتدأ في تراكيب العربية كثير، والمبتدأ يكون مراداً في الكلام. إذ لا يكتم بناء التركيب إلا بتقدير العنصر المحذوف. والمبتدأ المقتر هو الخبر في المعنى. وفي الرفع لا يريد المتكلم القيام بالحدث أو الفعل. وليذا يرفع الخبر. ولأن في الرفع دلالة على المبالغة في تصوير ما في النفس والحال من حدث كالحزن والحنان، والمعذرة والموعظة. فعندما قال رب العزة على لسان يعقوب عليه السلام، بعدما أبلغه أبناؤه أن الذئب أكل ولده يوسف صبر جميل" وصبر مصدر، أخبر به عن الأمر أو الحال. والإخبار بالمصدر عن الحال (مبالغة)<sup>(٣)</sup> أو تصوير موحٍ لحجم المعاناة، التي يعيشها المتكلم نحو: موعظتنا معذرة، وحالنا أو أمرنا حنان، أو حالي صبر جميل. كما أن في عدم ذكر المبتدأ إحياء للسامع أن يشارك المتكلم في معاناته، بتقدير المحذوف.

كما أن المعنى يقتضي تقدير محذوف، لامتناع ترك الكلام على ظاهره. لأن المحذوف أحد جزئي الجملة.. كالمبتدأ في التراكيب التي سبق ذكرها. لأن القول: (صبر جميل) لا معنى له دون تقدير المبتدأ المحذوف (وذلك لأن الاسم الواحد لا يفيد معنى، والصفة والموصوف حكمياً حكم الاسم الواحد وجميل صفة للصبر (وصبر جميل) لا يفيد وكيف يتصور أن يفيد

(١) يوسف آية: ٨٣٤ - ٨٣٥.

(٢) سيبويه الكتاب ٣٢١/١

(٣) محمد علي الصابوني. صفوة التفسير ١٠/٦

ومدار الفائدة على إثبات أو نفي. وكلاهما يقتضي شيئين: مثبتاً ومثبتاً له. ومنفياً ومنفياً عنه)<sup>(١)</sup>. لذلك يُقدر المحذوف لأنه مبتدأ وبه تكمل فائدة التركيب ومعناه.

ومثله في رفع الخير على تقدير مبتدأ محذوف قول العرب: من أنت؟ زيد، أي من أنت كلامك زيد، فتركوا إظهار الرفع كترك الناصب. ولأن فيه ذلك المعنى (معنى النصب) وكان بدلا من اللفظ بالفعل<sup>(٢)</sup>.

ويرجح سيويه النصب إذا كان المصدر يتضمن معنى الأمر (لأنه أكثر وأجود لأنه يأمره، كما مر في قول الشاعر: (صبر جميل).

وبعض هذه المصادر يقال في مناسبات خاصة كأن يقال بعضها عند مخاطبة إنسان مرضى عنه نحو: أفل ذلك وكرامة وسيرة ونعمة عين. أو عند مخاطبة إنسان غير مرضى عنه نحو: لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما، أو في موقف التحدي نحو: لأفعلن ذلك ورعما وهوأنا<sup>(٣)</sup>.

#### ٧- جواز النصب عطفا على خبر ما، والرفع مبتدأ على الاستئناف

يجوز في المعطوف على خبر ما العاملة عمل ليس في لغة أهل الحجاز، النصب عطفا على خبر ما المنصوب، أو الرفع مبتدأ على الاستئناف. وليذا نقول: ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب) وكذلك ما زيد ذاهبا، ولا معن خارجا. ونقول: وما عمرو ولا خالد منطلقين، فتشركه مع الأول في ما<sup>٦</sup> ومثل هذا يجيء في كان. نقول: ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب. وكذلك ليس: ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا<sup>(٤)</sup>. وليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلق.

(١) عند القاهر الحرجاني. أصرار لإلافة، ص ٣٦٧

(٢) سيويه الكتاب ٣٢١/١.

(٣) السابق، ٣٢١/١.

(٤) السابق، ٦٠/١.

في هذه التركيب اللغوية جاء العطف بالواو على خبر ليس، وكان، وما العاملة عمل ليس في لغة أهل الحجاز. ويجوز في المعطوف وجهان إعرابيان.. الوجه الأول الرفع على أنه مبتدأ مرفوع وما بعده خبر. ففي التركيب اللغوي: ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب. برفع معن على أنه مبتدأ مرفوع. وذهب خبره. (ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تبتدئه) (١).

وأما الوجه الثاني فالنصب على أن الاسم معطوف على خبر ما وأن "لا تفيد الاشتراك. يبدو في التركيب (ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا. أن (معن) معطوف على اسم "ما" زيد المرفوع و (خارجا) معطوف على خبرها المنصوب (ذاهبا) فمعنى الاستئناف يؤدي إلى الرفع على الابتداء. ومعنى الاشتراك بينهما يؤدي إلى النصب.

ويسرى سبويه أن المعنى في الوجهين العطف بالنصب على اسم ما، أو الرفع على الاستئناف مبتدأ هو نفي شيء غير كائن في حال حديثك.

ومثل "ما" العطف على إن بعد تمام الخبر نحو: إن زيدا ظريف وعمرو وعمرا (٢).  
بالوجهين: برفع عمرو على أنه مبتدأ أو بالنصب عطفا على اسم إن. فالمعنى في الحديث واحد، وما يراد من الأعمال مختلف (٣).

(١) سبويه، الكتاب، ٦٠/١٠.

(٢) السابق، ٦١/١٠.

(٣) السابق، ٦١/١٠.

## ٨- النصب أو جواز الرفع في المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر

يرد العطف على اسم إن في تراكيب العربية على نمطين:

الأول: بعد تمام الخبر، والثاني قبل أن يتم الخبر. ويجوز في المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر أن يجيء منصوباً حملاً على اسم إن، أو أن يجيء مرفوعاً على "وحيين"، فأخذ الوحيين حسن والآخر ضعيف<sup>(١)</sup>:

قال سيبويه في باب ما يكون محمولاً على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء. فأما ما حمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريف وعمرو. وإن زيدا منطلق وسعيد، فعمر وسعيد يرتفعان على وحيين، فأخذ الوحيين حسن، والآخر ضعيف. فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى إن زيدا منطلق زيد منطلق، وإن دخلت توكيداً، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو<sup>(٢)</sup>.

ورد في التركيبين (إن زيدا ظريف وعمرو، وإن زيدا منطلق وسعيد) مجيء المعطوف على اسم إن مرفوعاً، وتفسير ذلك أن المعطوف في التركيبين جاء مبتدأ محذوف الخبر، لأن معنى إن زيدا منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت توكيداً، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو<sup>(٣)</sup>. وعمرو مبتدأ محذوف الخبر للعلم به تقديره منطلق، كأنه قال زيد منطلق وعمرو منطلق. وهذا هو الوجه الأول من وجهي الرفع في المعطوف على اسم إن. ويستشهد سيبويه بأية قرآنية كريمة لدعم رأيه ولتقويه وكفي تكون هذه الظاهرة اللغوية (العطف بالرفع على اسم إن) قوية فيقول: وفي القرآن مثله: "إن الله بريء من المشركين ورسوله"<sup>(٤)</sup>. فيرسول مبتدأ محذوف الخبر تقديره بريء.

(١) سيبويه كتاب، ٤/٢: ١٠

(٢) السابق، ٤/٢: ١٤٤

(٣) السابق، ٤/٢: ١٤٤

(٤) التوبة آية: ٣٠

حاشا لله أن نتكلم عن أو في الله بما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ولكن معنى الآية الكريمة يدفع الباحث للتساؤل فيما لو كانت كلمة الرسول مجرورة. هل -لا سمح الله- نقول كما قال الإعرابي: إنني أبرأ ممن يبرأ الله منه. وعندما سمعها كلمة الرسول مرفوعة قال: إنني أبرأ ممن يبرأ الله ورسوله منهم".

تساؤل يضعه الباحث في أسطر هذا البحث: هل نفهم القرآن وترائنا الديني والتعاقبي والأدبي بغير حركاته الإعرابية؟ بل هل نستطيع قراءته؟

أما الوجه الآخر الضعيف.. في رفع الاسم المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر هو أن يكون معطوفاً على الاسم المضممر - في الخبر - في المنطلق والظريف. فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرو، وإن زيدا ظريف هو وعمرو<sup>(١)</sup>.

هذا الوجه يعتمد إليه المتكلم بإرادته بناء على ما قاله سيبويه في النص السابق "فإذا أردت ذلك"<sup>(٢)</sup>. وإرادة هذا الوجه من المتكلم ترجع إلى ما في نفسه من معنى يريد. وهذا الوجه مع ضعفه إلا أن الأفضل أن يؤكد المضممر حتى يتم العطف فنقول: إن زيدا منطلق هو وعمرو.

وإذا قلت إن زيدا فيها وعمرو، جرى عمرو بعد فيها مجراه بعد الظريف؛ لأن فيها في موضع الظريف، وفي فيها إضمار<sup>(٣)</sup>.

ويعني هذا أن (فيها) تكون خبراً، وجاء عمرو معطوفاً بالرفع على محل إن واسمها وعليه قول جرير<sup>(٤)</sup>.

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمْ      وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَظْهَارُ

(١) سيبويه، الكتاب ١٤٤/٢.

(٢) السابق، ١٤٤/٢.

(٣) السابق، ١٤٥/٢.

(٤) السابق، ١٤٥/٢.



في هذا البيت الشعري، وردت كلمة المكرمات مرفوعة عطفاً على محل (إن واسمياً) لأن محلها الرفع. وكان بإمكان الشاعر أن يأتي بها منصوبة على الأغلب، عطفاً على اسم إن، لأن المختار في أن وما جرى مجراها، أن ينصب المعطوف على اسمائهن بعد تمام الخبر، ولكن أبناء اللغة عطفوا على اسم إن وما جرى مجراها بالرفع حملاً على محل إن واسمها. ويجوز العطف بـ لا رفعا على محل إن واسمها نحو: إن زيدا منطلق لا عمرو. لأن لا تجري حرف العطف الواو<sup>(١)</sup>. ويكون (عمرو) معطوفاً بالرفع على محل إن واسمها.

ولكن مثل إن في جواز العطف على اسمها بالرفع، يقول سيبويه (ولكن بمنزلة إن)<sup>(٢)</sup>. وأما قوله عز وجل: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون"<sup>(٣)</sup>. فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله "والصابئون" بعد ما مضى الخبر<sup>(٤)</sup>.

وبناء على ما ذكر سيبويه فإن إعراب (الصابئون) مبتدأ مرفوع. بعد تمام الآية الكريمة. ومثل هذا قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

وإِلَّا فَاَعْتَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ      بُغَاةَ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم<sup>(٦)</sup>.

ورد التركيب اللغوي (أنا وأنتم بغاة) حيث جاء ضمير الرفع المنفصل (أنتم) بين اسم إن وخبرها، معطوفاً بالواو. وتفسير ذلك عند سيبويه أنه على التقديم والتأخير فكان الشاعر قال: أنا بغاة وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق فتكون من قبيل عطف جملة على جملة. ويكون

(١) سيبويه، الكتاب، ٤٦/٢.

(٢) السابق، ٤٦/٢.

(٣) المائدة، آية: ٦٩.

(٤) سيبويه الكتاب ٥٥/٢.

(٥) السابق، ٤٦/٢.

(٦) السابق ٤٦/٢.

إعراب أنتم ضميراً منفصلاً مبتدأً في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره بغاة. دل عليه خبر المبتدأ الأول.

#### ٩- النصب صفة أو بدلاً على معنى التبعية أو الرفع مبتدأ على الاستئناف

ما كان أصله النصب ويجوز نصبه صفة أو بدلاً على المدح أو الذم ويجوز رفعه على الاستئناف مجيء ضيفي في قول رجل من بين قشير<sup>(١)</sup>:

فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفِي ضَيْفًا مَقْرَبًا وَأَخْرُ مَعْرُوزًا عَنِ النَّيْتِ جَانِبًا

يجوز في الكلمات ضيفاً مقرباً وآخر معزول وجانب أن يجئن منصوبات على البدل أو صفة لكلمة ضيفي التي تعرباً مفعولاً به في التركيب : فلا تجعلي ضيفي. وجواز البدل فيهما أنهن يفتن معنى التبعية. ويجوز أن تأتي مرفوعة على القطع والاستئناف وهذا ما فعله الشاعر. ولو نصب على البدل والصفة لكان حسناً جائزاً جيداً. ومثله قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

تَرَى خَلْفَهَا نِصْفَ قَنَاةٍ قَوِيْمَةٍ وَبِئْصَفَ نَقَاً يَرْتَجُّ أَوْ يَكْتَمُزُّ

فالتركيب ترى خلفها : تعرب (خلف) مفعولاً به منصوباً لـ ترى. ويجوز للشاعر أن ينصب قَنَاةً قَوِيْمَةً ونصفاً نقاً على أن كل لفظ يعرب صفة أو بدلاً أو حالاً لأن فيها معنى التبعية. ولكن الشاعر رفع (نصف) على القطع مبتدأ وخبره قَوِيْمَةً. وعطف عليه بالرفع (نصفاً) الثانية أنها مبتدأ وخبرها (نقا) ومعنى التجزئة أو التبعية هو الذي يجيز مثل هذه الأوجه الإعرابية.

(١) سيويه، الكتاب، ١٠/٢

(٢) السابق، ١١/٢.

## ١٠- النصبُ على حذف الفعل، أو الرفع على حذف المبتدأ لدلالة كثرة الاستعمال التي

### تسوغ الحذف

العرب في استعمالاتهم اللغة يستعملون تراكيب مخصوصة وبخاصة في ذكر الديار ووصف الأطلال، وغالباً ما تتشابه التراكيب في هذا الموضوع وفي غيره من الموضوعات. وفي موضوع وصف الأطلال، وديار الأحبة يستخدم الشعراء أفعالاً مخصوصة بكثرة، فصارت دلالة كثرة الاستعمال هذه مسوغاً لحذف الفعل وإبقاء عمله. يقول سيبويه: هذا باب يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل<sup>(٢)</sup> :

دِيَارٌ مِثْلُهَا إِذْ مَيِّ مُسَاعِفَةٌ      وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

فالشاعر - نصب كلمة ديار على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره. أنكر. فكان

بنية التركيب اللغوي الأساسية (أنكر ديار مية)<sup>(٣)</sup>. فحذف الشاعر الفعل من التركيب، واكتفى

ببنائه على نمط (ديار مية). وسبب ذلك أن الشاعر في حال ذكر الديار، وديار من تلك التي

يذكرها ويصفها؟ إنها ديارٌ ومنازل حبيبته "مي" التي كانت مساعفةً تملأ عليه أقطار متاعده،

وآفاق تفكيره، ولأن الشعراء في مثل حال وصف وذكر ديار حبيباتهم يستعملون الفعل "أنكر"

كثيراً، فصارت دلالة كثرة الاستعمال قريبة مسوغاً لحذف الفعل. يقول سيبويه كأنه قال :

أنكر ديار مية، ولكنه لا يذكر أنكر لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من

ذكر الديار قبل ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٨٠.

(٢) السابق ١/٢٨٠.

(٣) السابق ١/٢٨٠.

(٤) السابق ١/٢٨٠.

ولا يكتفي بذكر حذف الفعل وإبقاء عمله في الديار.. وإنما يستكمل استقراءه،  
 التراكيب العربية، ونكر ما يجوز فيها من أوجه إعرابية فيقول "ومن العرب من يرفع الديار،  
 كأنه يقول : تلك ديار فلانة: (١). كأنه قال : تلك ديار مية. وعلى هذا فقد تغير بناء التركيب  
 الأساسي فبعد أن كان (أذكر ديار مية) صار : تلك ديار مية وتغيرت حركاته، وتغير  
 إعرابه.. فالديار التي كانت منصوبة بفعل محذوف تقديره أذكر صارت مرفوعة على أنها  
 خبر لمبتدأ محذوف تقديره (تلك).

والفرق في المعنى بين النصب والرفع كبير. ذكر سيبويه أن سبب حذف الفعل كثرة  
 الاستعمال في حال وصف المنازل والديار في حالة النصب، ولكنه اكتفى في حالة الرفع  
 بتقدير المبتدأ المحذوف وقدره ب اسم الإشارة (تلك). وتلك تفيد التعظيم والتفخيم وعلو منزلة  
 الديار في نفسه لعلو منزلة صاحبة الديار في نفسه وقلبه. وأستطيع أن أهجس بأن الشاعر  
 عندما يبنى تركيبه اللفظي على رفع (ديار) بنية حذف (تلك) كأنه يصيح بصوت عال بمن  
 معه، مُعبراً عن تشايبات من الوشائج النفسية المختلفة المختلطة عليه فهو يصف الديار  
 والمنازل وعندما يقول تلك ديار مية فكأنه يقول لمن معه انظر تلك ديار مي، وفي هذا  
 تشايبات من الوشائج النفسية فيها الحزن والإعجاب بالديار، والإعجاب بالمحبوبة، واللوعة  
 والحرقه وإحساس باختلاف ما هو فيه عما كان فيه.

ومثل ذلك قول الشاعر. وهو عمر بن أبي ربيعة (٢):

هَلْ تَعْرِفُ السُّيُومَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَا      كَمَا عَرَفْتَ بَجَفْنَ الصَّنِيقِلِ الْخَلَا  
 دَارَ لَمْرُوءٍ إِذْ أَهْلَى وَأَهْلُهُمْ      بِالْكَاتِبِيَّةِ نَرْغَى اللُّهُوْ وَالْفَزْلَا

فالشاعر أورد في شعره التركيب (دار لمروءة)، ورفع كلمة دار على أنها خير لمبتدأ  
 محذوف تقديره تلك، أو هي ويجوز نصب (دار) بفعل محذوف تقديره اذكر أو أعرف.

(١) سيبويه الكتاب ١/٢٨١.

(٢) الملبق ١/٢٨٢.

ولسببويه تفسير رائع يفسر فيه حالة الرفع على أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف  
وحالة النصب على أن المنصوب مفعول به لفعل محذوف يقول : "فإذا رفعت فالذي في نفسك  
ما أظهرت". وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت<sup>(١)</sup>.

وفسر سيبويه نفسه هذه العبارة فالرفع على إظهار الاسم والنصب على إضمار الفعل.  
فالرفع على ما في النفس مما سبق ذكره من معانٍ، والنصب على غير تلك المعاني النفسية.  
فالرفع يؤكد أن المبتدأ هو الخبر. أما النصب فيؤكد أن المنصوب غير المضمرة  
المقدرة.

ومما حذفته منه العرب الفعل، لدلالة كثرة استعماله في لغتهم، حتى صار كالمتر  
قولهم : (هذا ولا زعمائك). فزعمات مفعول به منصوب لفعل مضمرة تقديره (أتوهم). والذي  
سوغ إضمار الفعل كثرة استعمال هذا التركيب، ولاستدلاله بما يرى من حاله أنه ينهأه<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرا. فذا مثل قد كثر استعماله في كلامهم، وترك  
ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال : أعطني كليهما وتمرا<sup>(٣)</sup>. وبهذا يكون  
إعراب (كليهما) مفعولاً به ثانياً منصوباً لفعل مضمرة تقديره (أعطني) والذي سوغ إضمار  
الفعل، أن هذا التركيب مثل، وكثر في كلامهم، واستعمل بصورة مطردة. يضاف إلى ذلك ما  
أشار إليه سيبويه، من سياق لفظي قبل هذا المثل بقوله (وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من  
الكلام) وفي هذا إشارة إلى مناسبة المثل والظروف التي يقال فيها، وإلى الكلام أو السياق  
اللفظي الذي قبل فيه المثل.

ومن ذلك قولهم : : (كل شيء ولا شتيمة حرة) و (كل شيء ولا هذا)<sup>(٤)</sup>. في  
التركيبين اللغويين السابقين كليهما، جاءت كلمة (كل) مفعولاً به منصوباً لفعل مضمرة تقديره

(١) سيبويه، الكتاب ٢٨٢/١، ويض ٢٧١/١.

(٢) السابق ٢٨٠/١-٢٨١.

(٣) السابق ٢٨١/١.

(٤) السابق ٢٨١/١.

(أنت) أما شتيمة، وهذا، فأعراب كل واحد منهما مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره (ترتكب) أو بما في معناه. يقول سيبويه في تقدير بنية التركيب الأساسية (أنت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر)<sup>(١)</sup>. وسبب هذا الإضمار كثرة الاستعمال. فأجرى مجرى: ولا زعمائك.

ومن العرب من يرفع فيقول (كلاهما وتمرا) كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزنبي تمرا. وكل شيء ولا شتيمة حر. كأنه قال: كل شيء أمم ولا شتيمة حر<sup>(٢)</sup>. ويكون إعراب (كلاهما): مبتدأ مرفوعاً، وخبره مضمر تقديره في التركيب الأول ثابتان، والتركيب الثاني أمم.

أما المكون النفي الثاني من مركبي التركيبين التعويين، وهو لفظ (تمرا) في الأول. ولفظ شتيمة في الثاني فظاً إعرابياً نصباً على أن كل واحد منهما مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره في التركيب الأول (زنبي) وفي الثاني (ترتكب). ولم يؤثر في إعرابهما تحول كلمة (كلاهما) و (كل شيء) من حالة النصب إلى حالة الرفع.

ويركز سيبويه على أن سبب إضمار الفعل في هذين التركيبين، بعد رفع (كلاهما) و(كل) عن الابتداء، هو كثرة لاستعمال ولما في معنى (كل شيء) من النبي. يقول: وترى ذكر الفعل بعد لا، لأنه يستدل بقوله: كل شيء، أنه يتبادر.

## ١١- النصب مفعولاً به على معنى الشك والرفع على معنى اليقين في باب ظن وأخواتها

حدث سيبويه عن الأفعال التي تعمل ويلغى عملها وهي عند ظننت، وحتت، وظنت، وأريت، ورأيت وزعمت وما يتصرف من أفعالين<sup>(٣)</sup>. وهذه الأفعال إذا "جئت مستعملة بمنزلة رأيت وضربت في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٨١.

(٢) السابق ١/٢٨١.

(٣) السابق ١/١١٨.

شيء<sup>(١)</sup>. ولكن هذه الأفعال تلغى. والإلغاء إبطال عمل هذه الأفعال وما يتصرف منها على سبيل الحواز وذلك إذا وقعت الأفعال في غير حيز الابتداء، يقول سيبويه: فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكل عربي جيد<sup>(٢)</sup>. ومنه قول اللعين يهجو الحجاج.

أبا الأراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الأراجيز خلت اللوم والخور<sup>(٣)</sup>.

وعند النظر في الأمثلة التي ذكرها سيبويه في إعمال وإلغاء هذه الأفعال، وعند النظر في ما قاله سيبويه في الأفعال يرى الباحث أن هذه الأفعال يجوز إعمالها وإلغاؤها حسب موقعها من الجملة. فإذا كانت هذه الأفعال في حيز الابتداء عملت، ولا يجوز إلغاء عملها. كما في قولك: "أظن زيدا منطلقا، وأظن عمرا ذاهبا"<sup>(٤)</sup>. أما إذا لم تكن هذه الأفعال في ابتداء الكلام، وجاءت في وسط الكلام فيجوز إعمالها ويجوز عدم إعمالها. وربما كان الإعمال مع توسط هذه الأفعال أفضل. وإلغاء عمل هذه الأفعال يكون أفضل إذا تأخر موقعها. فعندما تتأخر هذه الأفعال عن معمولاتها، تلغى ولا تعمل. لأن معاني هذه الأفعال الشك. والشك يقابل اليقين. وإعمال هذه الأفعال، وعدم إعمالها قائم على هذا المعنى (الشك ومقابلته اليقين).

فليس إعمال هذه الأفعال وعدم إعمالها قائما ومعتمدا إلا على ذلك المعنى. وهذا ما يقوله سيبويه ويعمل به سبب إلغاء عمل الفعل المتأخر يقول: وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يندئ وهو يريد اليقين، ثم يتركه الشك، كما تقول: عبد الله صاحب ذلك بلغني، وكما قال: من يقول ذلك؟ تدري، فأخر ولد

(١) سيبويه، الكتاب ١/١١٩.

(٢) السابق ١/١١٩.

(٣) السابق ١/١٢٠.

(٤) السابق ١/١٢٩.

يُعمل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري<sup>(١)</sup>.

إذا محسور إعمت وعدم إعمال هذه الأفعال، يعتمد على المعنى، ويقوى عدم إعمالها مع التأخير، لأن المتكلم بدأ كلامه على اليقين، وهذا اليقين يجعل عدم إعمال هذه الأفعال مع التأخير أحسن. لأن معنى الشك طارئ على التركيب، بعد ما بناه قائله على اليقين. واليقين والشك معنيان قائمان في نفس المتكلم. وبناء على ما في نفسه من معنى اليقين، أو الشك، يبني تركيبه اللغوي، الذي يحتوي على فعل من أفعال ظن وأخواتها أو المعنى الذي يقوم في نفسه هو الذي يدفعه لإعمال تلك الأفعال، أو عدم إعمالها لذلك يقول سيبويه: فإذا ابتداء كلامه على ما في نيته من الشك أعمر الفعل قدم أو أخر، كما قال: زيدا رأيت، ورأيت زيدا<sup>(٢)</sup>.

ويرى سيبويه أنه كلما طال الكلام ضعف التأخير، إذا أعملت<sup>(٣)</sup> تلك الأفعال. وفي هذا دلالة على أن طول الكلام يقوى جانب إعمال تلك الأفعال وذلك لأن؛ طول الكلام يضعف التأخير الذي يسبب عدم إعمالها، ويجيز إلغائها. (لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل)<sup>(٤)</sup>. وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربت ومن التراكيب التي كان للمعنى دور، في تقدير بنائها، وإعرابها، في باب ظن وأخواتها، على الإعمال والإلغاء قولك: "أين ترى زيدا؟"، وأين ترى زيدا<sup>(٥)</sup>.

فالتركيبان السابقان، تتطابق مكوناتهما التركيبية، ويختلفان فقط في حركة زيد

وإعرابه.

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٢٠.

(٢) السابق ١/١٢٠.

(٣) السابق ١/١٢٠.

(٤) السابق ١/١٢٠.

(٥) السابق ١/١٢١.



فالتركيب الأول قائم بالسؤال عن زيد أين زيد؟ وتكون العلاقة التضاممية بين أين وبين زيد. لذلك جاء زيد مرفوعاً، على أنه مبتدأ مؤخر وأين اسم الاستفهام خبر مقدم، والغني الفعل (تري).

بينما يقوم التركيب الثاني على التساؤل عن الشك في رؤية زيد. كأن أين لم تذكر. وكان السؤال سأل أتري زيدا؟ لذلك أعمل الفعل تري في زيد. لذلك جاء منصوباً على أنه مفعول به للفعل تري. يقول سيبويه: "قيل قلت: أين، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة "قيل" إذا استغنى بها الابتداء، قلت أين تري زيدا، وأين تري زيدا"<sup>(١)</sup>.

ويرى سيبويه إعمال الفعل إذا تقدم على معموليه ولا يجوز إلغاؤه فلا تقول: أظن زيداً ذهب، إلا أنه أجاز مع متى وأين الإلغاء فقال: (وهو مع متى وأين، أحسن إذا قلت: متى ضحك زيد ذهب، ومتى تظن عمرو منطلق، لأن قبله كلاماً، وإنما بضعف هذا في الابتداء<sup>(٢)</sup>). وإنما جاء إلغاء هذه الأفعال لتقدم متى وأين وهما بعض الخبر على الفعل. والذي تقدم مثل أين ومتى هما من صلة الاسم الثاني الذي هو منطلق وذهب كما جاء في المثالين السابقين والذي يجيز إلغاء هذه الأفعال، أين يتقدماً كلام مثل متى، وأين أو لام الابتداء، أو قد.

إذا تقدمت (ظن وأخواتها) امتنع إلغاء عملها عند سيبويه والبصريين. فالتقديم هنا ليس للعناية والاهتمام فقط، وإنما يُضاف إليه هنا غرض بلاغي آخر، وعامل نفسي<sup>(٣)</sup>. يطرأ على المستكلم أثناء كلامه، ويحول يقينه إلى شك، فيلزمه تغيير وضع الألفاظ عما كان ينبغي أن تكون عليه. وتتغير صورة بناء التراكيب، حسب إعمال الأفعال أو إلغائها.

ويرى الباحث أن في إعمال وإلغاء بعض الأفعال عن العمل -كما في غيرها من الظواهر في اللغة العربية، كثفاً عن بعض ميزات متفردة في هذه اللغة، كما أن فيها توضيحاً لعبقرية خالصة لهذه اللغة. ولا يقول الباحث هذا الرأي من قبيل التعمي، وإنما يقوله لأنه حقيقة

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٢١

(٢) السابق ١/١٢١، ١٢٤.

(٣) د. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٨٢.

مائلة في الأساليب التفسيرية. في هذه اللغة. وفي سننها في بناء جملها وتركيبها، وفي إعرابها. الذي يبرزه المعنى ومن ثم يكشف عن المعنى. فلو لا المعنى واضحا لما استطاع ابن اللغة أن يلغى عن فعل يعمل النصب في معمولاته. ولما استطاع المخاطب أو السامع أن يفهم الكلام. مع أن سيبويه يخصص الأعمال بمعنى الشك ويخص الإلغاء عن العمل بمعنى اليقين. ويتساءل الباحث: أي إرغاصات بلاغية يتضمن رأي سيبويه؟!.

### ١٣- النصب مفعولا به لفعل مضمّر، أو الرفع مبتدأ لدخول همزة الاستفهام في الكلام.

ومن حذف الفعل لثلاثة أحوال عليه، رؤية الرجل، أو الإخبار عنه أنه قد أتى أمراً قد فعله فتقول: أكل هذا بخلاً، أي؛ أتفعل كل هذا بخلاً<sup>(١)</sup>.

ويكون إعراب كـ مفعولاً به منصوباً لفعل مضمّر تقديره (تفعل). وسبب إضمار الفعل رؤية الرجل أو الإخبار عنه بأمر أو بفعل ما. هذه الرؤية وهذا الإخبار مسوغ ودليل لإضمار الفعل.

ويجوز في هذا التركيب، اعتماداً على المعنى الذي يأتي، من خصوصية دخول ألف الاستفهام، على كل في الكلام، (أن ترفع كل) على أنها مبتدأ مرفوع<sup>(٢)</sup>. وخبره مضمّر أو كلمة (بخل).

وبمضي سيبويه في تفسير وتحليل جواز إضمار الفعل في نحو (زيداً) في حال رجل بوقع فعلاً، ويرجع سبب إضمار الفعل لأن المتكلم يخاطب مخاطباً عند نطق التركيب اللغوي. والمخاطب المخبر لا يجعل المتكلم له فعلاً آخر يعمل في المخبر عنه. وهذا لا يمكن

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب ١/٢٠٨.

<sup>(٢)</sup> السابق، ١/٢٥٨.

تحقيقه في الغائب، لأن في أمر الغائب قد جعلت له فعلا آخر يعمل كأنك قلت : قل له ليضرب زيدا. وفي هذا ليس في أمر واحد أن يضم فيه فعلا لشينين<sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب، ٤/٣٥٨.

### ١٣- النسب ويجوز الرفع أو الجر على التقدير المناسب للمحذوف بعد إن ولو

دل استقراء سبويه تراكيب العربية، واستعمالاتها المختلفة في حياتهم اليومية، المبنوثة في الشواهد التي احتج بها علماء العربية على أن كان تأتي مضمرة في بعض التراكيب، أو تضمير هي واسمها. وأكثر ما يكون هذا بعد "لو" وإن الشرطيتين<sup>(١)</sup>. نحو: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر"<sup>(٢)</sup>. وتقدير التركيب كاملاً يكون على النحو الآتي: الناس مجزيون بأعمالهم إن كان عملهم خيراً، فجزاؤهم خير. وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شراً. وفي التركيبين السابقين، أضمرت كان واسمها. ثم أضمر خبر المبتدأ. ومع أن كان واسمها مضمرة، إلا أنها نصبت الخبر خيراً، شراً، لأنها منوثة أو مرادة أن تبقى، يبقى أثرها في التركيب. ومثل هذا قولهم: المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر، وإن سبأ فسيف<sup>(٣)</sup>.

ويستطيع المتكلم أن يظهر الفعل فيقول "إن كان خنجراً فخنجر، وإن كان شراً فشر. ومن العرب من يقول: إن خنجراً فخنجر، وإن خيراً فخير، وإن شراً فشر كأنه قال: إن كان الذي عمل خيراً، جزى خيراً، وإن كان الذي عمل شراً جزى شراً. وإن كان الذي قتل به خنجراً كان الذي يقتل به خنجراً"<sup>(٤)</sup>.

ويتضح أن الحذف في تلك التراكيب يستند إلى دليل لفظي. لأن السلوك التركيبي في اللغة، يجعل بعد "إن" الشرطية فعلاً. لذلك لا بد من تقدير هذا الفعل، كما أن من سلوك للتركيب اللغوي حذف كان بعد "إن" ولو الشرطيتين.

(١) د. جلال شمس الدين. التحليل اللغوي عند الكوفيين ص ١٥٥.

(٢) سبويه، ٢٥٨/١.

(٣) السابق، ٢٥٨/١.

(٤) السابق، ٢٥٨/١.

ويرى سيبويه أن الرفع أكثر وأحسن، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء<sup>(١)</sup>.

فالإضمار هنا يتعلق بأثر الأحرف في بناء التراكيب فتحذف كان واسمها، أو كان وحدها، وبخاصة، بعد إن ولو الشرطيتين، ولا خلاف على أن كان منوية ومرادة في هذه التراكيب. لذلك لا خلاف على إعراب اسمها وخبرها في مجال فعل الشرط. ولكن الخلاف أو الاعتراض أو الترجيح يقع على ما بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط. ويأتي ما بعد الفاء مرفوعاً أو منصوباً.

فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره الاسم الموصول مع الحدث الذي يقع في دائرة التقدير نحو: (إن خيراً فخير). فالذي يجزى به خير ويجيز سيبويه (أن تكون كان الواقعة فعلاً للشرط تامة بمعنى وقع)<sup>(٢)</sup>. وفي هذه الحالة لا نحتاج إلى خبر. كأنه قال: إن كان خير فالذي يجزون خير.

ويذكر سيبويه رأي يونس أن العرب تشد هذا البيت لهدية بن خثرم<sup>(٣)</sup>:

فإن تك في أموالنا لا تضيق بها ذراعاً، وإن صبر فنصبر للصبر

فرفع (صبر) في التركيب اللغوي (وإن صبر على قوله: (وإن وقع صبر، أو إن كان فينا صبر، فإننا نصبر. ويجوز فيه النصب والنصب جيد بالغ<sup>(٤)</sup>، على تقدير كان الناقصة واسمها محذوفين كما في نحو قول النعمان بن المنذر<sup>(٥)</sup>:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اغتذرك من شيء إذا قبلاً

(١) سيبويه، الكتاب ٢٥٨/١.

(٢) السابق، ٢٥٩/١.

(٣) السابق، ٢٥٩/١.

(٤) السابق ٢٥٩/١.

(٥) السابق ٢٦٠/١.

جاء في قول الشاعر التركيب (إن حقاً وإن كذبا). وجاء فيه، حقاً وكذباً منصوبين،  
ويُفسر سيبويه النصب على إضمار كان واسمها.

ويكون إعراب كل من حقاً وكذباً خبراً لكان المحذوفة هي واسمها. وهذا التقدير  
يقتضيه حرف الشرط الموجود في التركيب. ويجوز رفع (حق، وكذب) على تقدير إن كان فيه  
حق، وإن كان فيه باطل. أو على تقدير كان غير ناقصة بمعنى وقع، فيكون التقدير إن وقع  
حق، وإن وقع كذب<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها : (إن لا حظية فلا ألية)<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا المثل حذف الفاعلة كان أو ما يتصرف منها على تقدير : (إن لا تكن له في  
الناس حظية فإني غير ألية. كأنها قالت في المعنى : إن كنت ممن لا يحظى عنده فإني غير  
ألية)<sup>(٣)</sup>. فحظية في التركيب اللغوي اسم تكن المحذوفة.

[ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصبا إذا جعلت الحظية على التفسير الأول]<sup>(٤)</sup>.  
وتكون حظية خبر الفعل المضارع الناقص وتقديره أكن.

وبناء على ما نكر جاز في كلمة (حظية) وجهان إعرابيان حسب مقتضيات المعنى.  
أما الوجه الأول. فالرفع على أن (حظية) اسم (تكن) الفعل المضارع الناقص المضمر، على  
تقدير (إن لا تكن له في الناس حظية). وأما الوجه الثاني فالنصب على أن حظية (خبر (أكن)  
المضارع الناقص المضمر. ويكون المعنى عن المتكلمة نفسها. لذلك اسم أكن مضمر فيه.  
والتقدير إن لم أكن حظية.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٦٠.

(٢) السائق، ١/٢٦٠، ٢٦١.

(٣) السائق، ١/٢٦١.

(٤) السائق، ١/٢٦١.

ومثل ذلك في حذف كان واسمها نحو : (قد مررت برجل إن طويلاً وإن قصيراً،  
وأمرر بأنيهم أفضل، إن زيدا وإن عمراً، ولا يكون في هذا إلا النصب) (١). لأنه لا يجوز أن  
تحمل ما جاء من أسماء منصوبة على غير اسم كان. لأنه لا يستقيم في هذه الأسماء  
المنصوبة أن تحملها على غير اسم كان إذا نكرته. ولا تستطيع أن تقول إن كان فيه طويلاً أو  
كان فيه زيد ولا يجوز على أن تكون كان بمعنى وقع.

وقالت ليلي الأخيلية (٢) :

لَا تَقْرَبَنَّ الذَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ      إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنَّ مَظْلُومًا

جاء كلمة (ظالماً) و (مظلوماً) منصوبتين في التركيب اللغوي إن ظالماً وإن مظلوماً.

على أن كل واحدة منهما، خبر منصوب لكان المحذوفة هي واسمها بعد إن الشرطية.

وقال ابن همام السلولي (٣) :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو      دُ، إِنَّ عَائِزًا لِي وَإِنَّ تَارِكًا

في التركيب اللغوي (إن عائزاً لي، وإن تاركاً) جاءت كلمة (تارك) و (عائز)

منصوبتين على أن كل واحدة منهما خبر منصوب لكان المحذوفة هي واسمها، بعد إن

الشرطية. (والنصب على أنه قصد الأمير. ويرى سيويه أنه يجوز في هذا التركيب أن ترفع

(عائز) و (تارك) يريد : إن كان لي في الناس عائز، أو غير عائز) (٤).

وقال النابغة الذبياني (٥) :

حَدَّبَتْ عَلَيَّ بَطُونُ ضَيْتَةَ كُلِّهَا      إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنَّ مَظْلُومًا

(١) سيويه، الكتاب ١/٢٦١.

(٢) السابق، ١/٢٦١.

(٣) السابق، ١/٢٦٢.

(٤) السابق، ١/٢٦٢.

(٥) السابق، ١/٢٦٢.

في التركيب اللغوي إن ظالماً وإن مظلوماً. حذف الشاعر كان واسمها وأعمل كان مضمرة في خبرها (ظالماً) مظلوماً.

ويرى سيبويه أن إن لا ينتصب أو يرتفع شيء بعدها إلا بفعل؛ لأنها من الحروف التي يبني عليها الفعل. وهي إن الشرطية (المجازاة)، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبني عليها الأسماء<sup>(١)</sup>.

ومن إضمار كان قول العرب. من كد شولا فإلى إتلائها<sup>(٢)</sup>. ونصب القائل (شولا) في التركيب على تقدير (أز كانت) فتكون شولا خبر كان منصوباً مع أن الأصل أن يضاف لـ إلى شول، فيجر بالإضافة.

ومن ذلك أيضاً قولك : مررتُ برجلٍ صالحٍ، وإن لا صالحاً فطالح. ومن العرب من يقول : إن لا صالحاً فطالحاً، كأنه يقول : إن لا يكن صالحاً فقد مررت به أو لقيته طالحاً. ويرى يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالح فطالح، على : إن لا أكن مررت بصالح فبطالح وهذا قبيح ضعيف، لأنك تضمير بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمير بعد إن لا في قولك : إن لا يكن صالحاً فطالح. ولا يجوز أن يضمير الجار، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبيهه بغيره من الفعل<sup>(٣)</sup>.

في التركيب اللغوي مررت برجل صالح، وإن لا صالحاً فطالح جاء التركيب (وإن لا صالحاً فطالح) على رفع كلمة (طالح) ويجوز أن تجيء كلمة (طالح) منصوبة على تقدير (فقد مررت به أو لقيته طالحاً). ويرى يونس أنه يجوز أن تجيء كلمة (طالح) مجرورة. وعلى هذا يجوز في كلمة طالح ثلاثة أوجه إعرابية الأول الرفع على أن (طالح) خبر لمبتدأ محذوف

(١) سيبويه الكتاب ٢٦٣/١

(٢) السابق ٢٦٤/١٠

(٣) السابق، ٢٦٢/١ - ٢٦٣.



تقديره هو (لأن الرفع أكثر وأحسن في الآخر، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء) (١).

الثاني: النصب على أن (ضالِح) حال. فحالُه وقت مرور المتكلم به كان طالِحاً. والثالث النجر على تقدير حرف النجر المضمر. ولكن هذا الوجه بعيد.

في سُنن العربية حروف مخصوصة تدخل على الأفعال، ولا يجوز دخولها على الأسماء، كما جاء في التراكيب اللغوية في العربية. ومن تلك الحروف الحروف الناصبة والحروف الحازمة للأفعال المضارعة. فلا يجوز أن يفصل بين هذه الحروف، وبين الأفعال التي تعمل فيها بالأسماء. وحروف الجزاء مشبهة بالحروف التي تعمل الجزم بالأفعال، ويقبح أن تستخدم الأسماء فيها، قيل الأفعال، إلا أن حروف الجزاء قد جاز فيها في الشعر أن تستخدم الأسماء الأفعال، لأن حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل، ويكون فيها الاستفهام، فترتفع فيها الأسماء ولكن على إضمار فعل (٢).

نحو قوله:

عَاوِدْ هِرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا وَأَسْعِدِ النُّيُومَ مَشْفُوقًا إِذَا طَرِبًا (٣).

في البيت الشعري السابق، ورد التركيب (عَاوِدْ هِرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا) وفيه دخلت إن في الكلام على الاسم، ولكن تراكيب العربية تقتضي تقدير فعل يرفع الاسم (معمورها) الوارد في التركيب وهذا الفعل مضمر يفسره ما جاء بعده من فعل (خرِبًا) وعلى هذا فإعراب (معمور) فاعل لفعل محذوف يُفسرُ ما بعده وليس مبتدأ. ومحل هذا الفعل المضمر الجزم وإن كان ماضياً، والدليل على ذلك أن الشاعر لما جعل مفسر الفعل المضمر مضارعاً جزمه.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٥٨/١.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب، ١١٠/٣ - ١١٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١١٢/٣. وأتسان هرا (٢٢٧) وابن يعيش شرح المفصل ١٠/٩.

ومما جاء في الشعر مجزوما في غير "إن" قول عدي بن زيد<sup>(١)</sup>:

فَمَتَى وَاعْغَلْ يَنْبَهُمْ يَحَايُوا      هُ وَتُعْظَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

يحتوي البيت السابق، على التركيب (فمتى واعغل ينبهم) وفيه أضمر الشاعر فعلا (ينب) يفسره الفعل المجزوم ينبهم. ويعرب (واعغل) فاعلا للفعل المضمر.

وقال كعب بن جعيل<sup>(٢)</sup>:

صَعْدَةٌ نَابِئَةٌ فِي حَائِرِ      أَيْنَمَا السَّرِيحُ تَمَلُّهَا تَمَلُّ

التركيب اللغوي (أينما السريح تمليها تمل) مكوناته (أينما) الشرطية (السريح) اسم مرفوع. تمل فعل مضارع مجزوم. ويتصل بضمير الغائب الياء. وجواب الشرط المجزوم تمل. وفي هذا التركيب يبدو لفظ السريح مرفوعا أعلى إضمار فعل بعد أينما يفسره الفعل (تمليها). وتعرب السريح (فاعل مرفوع) للفعل الذي يفسره ما بعده.

ولو كان الفعل على صيغة (فعل) لكان الجزم أقوى، ولجاز في الشعر وفي الكلام في

"إن"<sup>(٣)</sup>.

لذا يقول سيبويه: واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيداً يأتك يكن كذا، إنما ارتفع -

زيد - على فعل هذا - يأتك - تفسيره كما كان ذلك - النصب - في قولك: إن زيدا رأيت

يكن ذلك، لأنه - إن - لا تبدأ بعدها الأسماء - فتكون مبتدأة، ثم يبنى عليها<sup>(٤)</sup>. الخبر.

(١) سيبويه، الكتاب ١١٣/٣.

(٢) السابق، ١١٣/٣.

(٣) السابق، ١١٣/٣.

(٤) السابق، ١١٣/٣-١١٤.

ومما جاء من الأسماء مرفوعاً على أنه فاعل لفعل مضمر يفسره ما بعده، بعد أدوات

الجزاء قول هشام المري<sup>(١)</sup> :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ نَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِزُهُ يُمَسِّ مِنَّا مَقْزَعًا

إن معنى الجزاء الذي أراده الشاعر، جعله بيني تركيبه اللغوي (فمن نحن نُؤْمِنُهُ على رفع الضمير "نحن" بفعل محذوف تقديره "نؤمن" يفسره الفعل نُؤْمِنُهُ الذي جاء بعده. والدليل على أنه أراد الجزاء أن الأفعال المضارعة : نُؤْمِنُهُ، نُجِزُهُ، يُمَسِّ، جاءت مجزومة إما لأنها فعل شرط، أو جواب شرط.

وليس كل تركيب لغوي تدخل فيه "إن" في الكلام على اسم مرفوع، يكون إعرابه فاعلاً لفعل مضمر، فقد يعرب الاسم المرفوع بعد "إن" مبتدأ يقول سيبويه<sup>(٢)</sup> : فإن قلت : (إن) تأتي زيد يقل ذلك، جاز على قول من قال : زيدا ضربته، وهذا موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت : إن تأتي فإنا خير لك، فإن حرف وإن لم يحمله على ذلك رفع وجاز في الشعر كقوله<sup>(٣)</sup> :

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

فإعراب زيد في تركيب إن تأتي زيد يقل ذلك زيد : مبتدأ مرفوع.

وأما في قول حسان : والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ ، فإعراب الشر : مبتدأ مرفوع.

و (إن) تحديداً عند سيبويه تُصَرَّفُ تركيباً محدد في قول (واعلم أنه لا

ينتصب شيء بعد إن أو يرتفع إلا بفعل؛ لأن إن من الحروف التي بينى عليها الفعل، وهي إن المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليني عليها الأسماء)<sup>(٤)</sup>. لذلك يجيء

(١) سيبويه، الكتاب ١١٤/٣.

(٢) السابق ١١٤/٣.

(٣) السابق ١١٤/٣.

(٤) السابق ٢٦٣/١.

على إن في تراكيب العربية نحو قول يونس : امرر على أيهم أفضل إن زيد وإن عمرو .  
 يعني إن مررت بزيد أو مررت بعمرو ، فجرى الكلام على فعل آخر وانجر الاسم بالباء ، لأنه  
 لا يصل إليه إلا بالباء ، كما أنه حين نصبه كان محمولاً على كان أخرى لا على الفعل الأول .  
 ومن رأى الجر في هذا قال : مررتُ برجل إن زيد وإن عمرو ، يريد إن كنتُ مررتُ بزيد أو  
 كنتُ مررتُ بعمرو ولو قلت : عندنا أيهم أفضل أو عندنا رجل ، ثم قلت : إن زيدا وإن عمرا  
 كان نصبه على كان ، وإن رفعته رفعته على كان ، كأنك قلت : إن كان عندنا زيداً أو كان  
 عندنا عمرو ، ولا يكون رفعه على عندنا من قبل أن عندنا ليس بفعل ، ولا يجوز بعد إن ،  
 عندنا أن يبنى الأسماء على الأسماء ، ولا الأسماء تبنى على عندنا ، كما لم يجز لك أن تبنى  
 بعد إن الأسماء على الأسماء<sup>(١)</sup> .

ينص سيبويه ، في هذا النص الطويل ، على أمور لها أهميتها في بناء التراكيب  
 وإعرابها فإن لا تبنى إلا على الأفعال . وإن أضمر الفعل بعدها ، يقدر على هيئة الفعل الذي  
 يسبق "إن" وللأسماء بعد إن ثلاث حالات إعرابية مرجعها نوع الفعل الذي يسبقها .

الحالة الأولى : يجيء الاسم بعد إن مجروراً ، لأنه مسبق بفعل يتعدى إلى الاسم بحرف جر  
 في تركيب نحو : امرر على أيهم أفضل إن زيد وإن عمرو يعني إن مررت بزيد أو مررت  
 بعمرو . فجاء زيد وعمرو مجرورين بحرف جر مضمرة تقديره الباء ، اعتماداً على إضمار  
 فعل تقديره (مررت) ومرجعية هذا التقدير السياق اللفظي في أول التركيب ، لأنه مبدوء بالفعل  
 (امرر) والفعل مز يتعدى بحرف الجر الباء ولكن الكلام في التركيب جرى على فعل آخر  
 غير امرر ، ولكنه مشتق منه كما ذكرنا وهو الفعل (مز) .

وما قيل في التركيب السابق ، يقال في تركيب نحو : مررتُ برجل إن زيد وإن  
 عمرو ، يريد إن كنتُ مررتُ بزيد أو كنتُ مررتُ بعمرو أضمر في هذا التركيب الفعل  
 (مررت) متصلاً بضمير المتكلم التاء وحرف الجر (الباء) الذي يتعدى به الفعل . ويكون

(١) سيبويه الكتاب ١/٢٦٣ .

إعراب (زيد) و (عمرو) محرورتين بحرف الجر المضمرة، الذي أضمر هو والفعل الذي يتعدى به إلى الأسماء.

الحالة الثانية: أن يجيء الاسم بعد إن منصوباً في تركيب نحو: عندنا أيهم أفضل أو عندنا رجل إن زيدا وإن عمراً<sup>(١)</sup>. لذلك يقدر لهذين الاسمين المنصوبين (زيداً) و(عمراً) ناصب. وكان نصيبهما على (كان)<sup>(٢)</sup>. ويكون التقدير إن كان الرجلُ زيداً أو عمراً. ويعرب كلٌّ من (زيداً) و (عمراً) خبر كان منصوباً المضمرة مع اسمها العائد إلى الاسم قبلها (وهو الرجل) في هذا التركيب.

الحالة الثالثة: إن يجيء الاسم بعد إن مرفوعاً في تركيب نحو: إن زيداً وإن عمرو. ويعود رفعهما إلى كان. كما يقول سيبويه: (وإن رفعته رفعته على كان، كأنك قلت إن كان عندنا زيداً أو كان عندنا عمرو)<sup>(٣)</sup>.

ويكون إعراب كلٍّ من (زيد) و(عمرو)، اسم كان مرفوعاً، وكان مضمرة في هذا التركيب.

ومن أسباب هذا التقدير عند سيبويه أن عندنا، ليست بفعل ولا ترفع الأسماء. كما لا يجوز بعد "إن" أن تبنى الأسماء على الأسماء، فيعرب زيد أو عمرو مبتدأ.

هذه مسرونة حركة الكلمات في التراكيب، حسب مقتضيات وأصول بنائها معاً، كما ينص عليها سيبويه. كما ينص على أنه (ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمم بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا.. فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر)<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٦٤.

(٢) السابق، ١/٢٦٤.

(٣) السابق، ١/٢٦٤.

(٤) السابق، ١/٢٦٤-٢٦٥.

#### ١٤- النصب أو الرفع أو الجر بناءً على تقدير المضمرة الذي يجوز إظهاره

يعتمد سيبويه، في تعديده القواعد، على ما سمعه من العرب، وعلى من سمع منهم. يتضح هذا فيما قاله في باب (ما ينتصب على إضمار المستعمل إظهاره، قولك : هلاً خيراً من ذلك، وألا خيراً من ذلك، أو غير ذلك. كأنك قلت : ألا تفعلُ خيراً من ذلك، أو ألا تفعل غير ذلك. وهلاً تأتي خيراً من ذلك. وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك : هلاً أفعلُ خيراً من ذلك، وألا أفعل - غير ذلك - وإن شئت رفعتَه؛ فقد سمعنا رفع بعضه من العرب، ومن سمعه من العرب. فجاز إضمارُ ما يرفع كما جاز إضمارُ ما ينصب)<sup>(١)</sup>.

يتضح من النص السابق أن العرب كانت تترك مرامي كلامها. وأدرك العلماء ما أدركه أبناء اللغة، وأوجه استعمالاتها عندهم. وعندما بنى العربي تركيبه على وجه مخصوص نحو : هلاً خيراً من ذلك. وجه سيبويه نصب (خيراً) على أنه مفعول به منصوب لفعل مضمرة تقديره تفعل أو تأتي. ويجوز إظهار هذا المضمرة إن شاء المتكلم. كما يتضح مما قال سيبويه أنه يجوز في مثل كلمة (خيراً) النصب والرفع. أما النصب فعلى ما ذكر. وأما الرفع فعلى إضمار ما يرفع. ويكون المضمرة في مثل هذا التركيب المبتدأ. ويكون إعراب (خيراً) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره أمرى أو شأني أو حالي. يقول سيبويه في مثل هذا التركيب (ولو رفع جاز كأنه قال : أمرى)<sup>(٢)</sup>.

يقتضي نظام العربية، في مثل هذه التراكيب تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة. ولم يبتعد سيبويه، عن طبيعة اللغة، عندما أرجع الرفع أو النصب، إلى مشيئة المتكلم، بناء على ما يدور في ذهنه من معنى. فإذا فكر في الفعل نصب، وإذا عني بالخبر المبتدأ رفع. لأن أمرى وخير واحد في المعنى.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٦٨.

(٢) السابق، ١/٢٦٩.

ومثل التراكيب التي مرت قولك : (أو فرقاً خيراً من حباً، أي أو أفرقك فرقاً خيراً من حب. وإنما حملة على الفعل لأنه سئل عن فعله فأجابته على الفعل الذي هو عليه، ولو رفع جاز، كأنه قال : أو أمرى فرق خيراً من حب) (١).

ويذكر أن هذا تركيب تكلم به رجلٌ عند الحجاج قد فعل له فعلاً فاستجاده، فقال الحجاج : أكل هذا حباً؟ أي أفعلت كل هذا حباً لي؟ فقال الرجل مجيباً له : أو فرقاً خيراً من حب؟ أي أو فعلت هذا فرقاً هو أنيل لك وأجل (٢).

وهذا ما قصده سيبويه عند تقديره ناصباً ينصب الاسم (فرقاً) فقال : وإنما حملة على الفعل لأنه سئل عن فعله، فأجابته على الفعل الذي هو عليه (٣).

ويجوز رفع (فرق) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره أمرى، كأنه قال أمرى فرق. ويرى سيبويه أن انتصاب مثل هذه الأسماء، على إضمار فعلٍ بسبب أن (الرجل يكون في فعل فيريد أن ينقله أو أن ينتقل هو إلى فعل آخر. فمن ثم نصب أو فرقاً؛ لأنه أجاب على أفرقك وترك الحب) (٤).

يدرك سيبويه ملازمات وظروف الكلام. فالمتكلم يرى المخاطب في عمل ما لا يعجب المتكلم فيريد أن ينقل المخاطب من حال هو فيها إلى حال أفضل منها. فيقول له : هلا خيراً من ذلك. كما أن المتكلم نفسه، يمكن أن يوجه هذا التركيب له عندما لا يعجبه ما يفعله فيقول لنفسه : ألا خيراً من ذلك. كأنه يطلب من نفسه أن يعمل عملاً أفضل مما كان أو هو يعمل.

(١) سيبويه انكتاب ٢٦٩/١-٢٧٠.

(٢) السابق ٢٦٨/١ هامش رقم (٣).

(٣) السابق ٢٦٩/١.

(٤) السابق ٢٦٩/١.

ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : ألا طعام ولو تمرا، كأنك قتل ولو كان تمرا. وانتهي بداية ولو حمارا. وإن شئت قلت : ألا طعام ولو تمرا، كأنك قلت : ولو يكون عندنا تمرا، ولو سقط إلينا تمرا<sup>(١)</sup>.

يجوز النصب والرفع في هذه التراكيب. فالنصب على تقدير كان ويكون المنصوب خبراً لكان.. أما الرفع فعلى أنه اسم يكون، أو فاعل لفعل مضمرة تقديره: سقط أو غيره.

ويصف سيبويه هذه التراكيب بأنّ (أحسنها في الإظهار أحسنها في الإضمار)<sup>(٢)</sup>. ويعقب على ذلك بقوله .. ولو قلت : انتهي بداية ولو حمار فحررت كان بمنزلة في أن. ومثله قول بعضهم إذا قلت : جئتك بدرهم فهلا دينار. ويجوز سيبويه الجر في هلا ولو .. ويحملها على إن .. فيقول (وهو بمنزلة إن في هذا الموضع يبني عليها الأفعال، والرفع قبيح في : فهلا دينار، وفي ولو حمار، لأنك لو لم تحمله على إضمار يكون ففعل المخاطب أولى به. والرفع في هذا وفي ولو حمار بعيد، كأنه يقول : ولو يكون مما يأتيني به حمار<sup>(٣)</sup>).

ولو بمنزلة إن، لا يكون بعدها إلا الأفعال؛ فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمرة في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء. فإن قلت : ألا ماء ولو باردا.. لم يحسن إلا النصب؛ لأن باردا صفة<sup>(٤)</sup>.

يفرق سيبويه بين ما يجوز فيه النصب والرفع، وما يجوز فيه النصب والجر، ويكون الرفع فيه قبيحا، ويبين ما يجوز فيه إلا النصب. وهذا يدل على تفهم سيبويه وفهمه لأسرار تراكيب العربية.

ومن الأسماء التي جاءت في التراكيب منصوبة على إضمار الفعل قول العرب : ادفع الشر ولو إصبعا، كأنه قال : ولو دفعته إصبعا، ولو كان إصبعا. ولا يحسن في مثل هذا

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٦٩/١.

(٢) السابق ٢٦٩/١ بتصرف.

(٣) السابق ٢٦٩/١.

(٤) السابق ٢٦٩/١-٢٧٠.



التركيب الرفع، لأنك إن لم تحمله على إضمار يكون ففعل المخاطب - ادفع - المنكور أولى وأقرب. فالرفع بعيد ويربط سبويه بين هذا التركيب في بعد رفع الاسم، وبين التراكيب التي مرت نحو: اثنى بداية ولو حمار.. كأنه يقول: ولو يكون مما تأتيني به حمار. ولو يكون مما تدفع به إصبع<sup>(١)</sup>.

دلالة الحال تعني عند سبويه الكثير، فقد اعتمدها سبويه، في تعييده القواعد في الكتاب. فهو يرى أنها تعني عن ذكر الفعل المستعمل إظهاره، وذلك نحو أن ترى الرجل قد قدم من سفر فنقول خيرا مقدم. أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فنقول: خيرا وما سر، وخيرا لنا وشرا لعدونا. وإن شئت قلت: خيرا مقدم، وخيرا لنا وشرا لعدونا<sup>(٢)</sup>.

في تركيب مثل خيرا مقدم، يجوز رفع ونصب كلمة خيرا. أما نصيبا فعلى أنها مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره قدمت (وإن لم يسمع مثل هذا اللفظ قدمت، ولكن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله قدمت)<sup>(٣)</sup>. هذه دلالة الحال عند سبويه. بل هي عند ابن اللغة. فالمتكلم عندما يرى الرجل قادمًا من سفر تغنيه هذه الروية وهذه الحال عن ذكر الفعل. وقد سربت مثل هذه التراكيب إلى أيامنا هذه. فنحن عندما نبنى حاجا بعد عودته ساعيا من الحج نقول له: حجا مبرورا، وسعيا مشكورا. نكتفي بقدومه من السفر، وبمعرفة أننا أدى فريضة الحج، عن ذكر الفعل حَجَجْتَ .. وسعيت.

وكذلك يغني السياق اللفظي الذي يذكره النائم، ودلالة الحال عن ذكر الفعل. فنقول خيرا لنا وشرا لعدونا. ويكون إعراب (خيرا) (وشرا) مفعولا به منصوبا لفعل مضمر تقديره رأيت. أما رفع هذه الأشياء كلها فعلى أنها أخبار لمبتدآت محذوفة أو أنها مبتدآت حذف أخبارها، ويكون تقدير المبتدأ (هذا).

(١) سبويه، الكتاب ٢٧٠/١.

(٢) السابق، ٢٧٠/١.

(٣) السابق، ٢٧٠/١.

يقول سيبويه : (وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ. ولم يرد أن يحمله على الفعل، وجعله مبتدأ أو مبنيا على مبتدأ كأنه قال: هذا خير مقدم، وهذا خير لنا وشر لعدونا. وهذا خير وما سر<sup>(١)</sup>).

كثيرة هي التراكيب التي يدل بها سيبويه، على جواز إضمار الناصب، أو الرفع، لدلالة الحال. ومنها أنتم قتلوا: (مصاحب معان)، ومبرور ماجور، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنت ماجور. وأما قولهم: راشدا مهديا، فإنهم أضمروا -الفعل- اذهب راشدا مهديا. وإن شئت رفعت كما رفعت (مصاحب معان). ولكنه كثر النصب في كلامهم، لأن راشدا مهديا بمنزلة ما صار بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه لفظ برشدت وبهديت. وإن شئت نصبت فقلت: مبرورا ماجورا، ومصاحبا معانا. وهذا حديث حدث به عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبرورا، واذهب مصاحبا<sup>(٢)</sup>.

تحليل سيبويه هذه التراكيب واضح. ويؤكد ما قاله: أن هذه التراكيب سمعت عن العرب، ورواها الصحاح عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهما. كما أن بعض هذه التراكيب كثر استعمالها عندهم منصوبة نحو: راشدا مهديا حتى صار لفظ (راشدا مهديا) بدلا من اللفظ بالفعل. ويجوز في هذه التراكيب نصب الأسماء على إضمار فعل تقديره نحو: رجعت، واذهب. ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ مثل أنت.

ولسيبويه نص ذكي في التمييز بين الرفع والنصب يرى أن النصب بشيء خارجي عن الاسم وهو الفعل الذي يقوم بالحدث فيوقعه على المفعول به. وأن الرفع هو أن تجعل المبتدأ أو الخبر شيئا واحدا يقول سيبويه فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت. وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل والذي أظهرت الاسم<sup>(٣)</sup>. ويتضح الفرق بينهما في التقدير نحو اذهب راشدا مهديا. وبين أنت راشدا مهديا. وهذا رأي القائل في

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) السابق، ١/ ٢٧١.

(٣) السابق، ١/ ٢٧١.

المخاطب حكمه عليه بأنه راشد مهدي. فهذا ما في نفسه. وبدل على أن التركيب يقصد به شخص واحد. لأن أنت راشد مهدي تعني أن الخير هو المبتدأ. والله وحده يعلم.

يعضي سيبويه، في ذكر الشواهد دلائل، على أن العرب أضمرت الفعل المستعمل إظهاره في قولها: حدث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقاً والله. أو أنشدك شعراً فتقول: صادقاً والله، أي قاله صادقاً. لأنك إذا أنشدك فكانه قد قال كذا. ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول متعرضاً لعنن لم يعنه. أي دنا من هذا الأمر متعرضاً لعنن لم يعنه. وتترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. ومثله بيع الملقى لا عهد ولا عقد، وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع أبابك استغناء لما فيه من الحال<sup>(١)</sup>. ومثله:

(وَعَدْتِ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً)      مَوَاعِيذُ عِرْقُوبِ أَخَاهُ بَيْثَرِبَ<sup>(٢)</sup>.

كانه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه. ولكنه ترك واعدتني استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما<sup>(٣)</sup>.

أضمرت العرب الفعل المستعمل إظهاره، استغناء واكتفاء بدلالة الحال عن ذكر الفعل. ولكن إعراب الأسماء المنصوبة في هذه التركيب يختلف عن إعراب الأسماء المنصوبة في التركيب التي سبق ذكرها. فإعراب (صادق) حال منصوب حذف عامله ومثله إعراب "متعرضاً" وبيع، وأضمرت الأفعال على التوالي قال، دنا، أبابك. أما إعراب (مواعيد) فنائب عن المفعول المطلق. وحذف الفعل (واعدتني) استغناء بدلالة السياق، وهو ذكر الخلف، واكتفاء بعلم المخاطب الذي يعنيه بما كان بينهما.

(١) سيبويه الكتاب ٢٧٢/١

(٢) السابق، ٢٧٢/١. العجز. وينظر ابن يعيش شرح المفصل ١١٣/١.

(٣) السابق، ١٧٢/١.

وكما نصبت العرب تلك الأسماء، رفعها العرب (فمن العرب من يقول: مُتَعَرِّضٌ.

ومنهم من يقول صادق والله. وكل عربي<sup>(١)</sup>).

ويكون إعراب (صادق) خيراً لمبتدأ محذوف تقديره أنت صادق. ومثله غَضِبَ الخيل

على اللحم<sup>(٢)</sup>. كأنه قتل: غضبت، أو رأه غضبان فقال: غضب الخيل، فكأنه بمنزلة قوله:

غضبت غضب الخيل على اللحم. ومن العرب من يرفع فيقول: غضب الخيل على اللحم.

فرفعه كما رفع الظياء على البقر<sup>(٣)</sup>.

دلالة الحال أغنت عن ذكر الفعل غضبت، لأن المتكلم رأى المخاطب في حالة غضب

فقال: غضب. وإعرابه (نائب عن المنفعل المطلق). أما الرفع فعلى أنه مبتدأ وخبره محذوف.

أو خير مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره هذا.

ومثله في إثناء دلالة الحال، أو دلالة السياق اللفظي عن ذكر الفعل.. (أن تسمع

الرجل ذكر رجلاً فتقول: أهل ذلك وأهله، أي ذكرت أهله، لأنك في ذكره تحمله على المعنى.

وإن شاء رفع على هو. ونصبه وتفسيره خير مقدم<sup>(٤)</sup>).

(١) ميبويه، الكتاب ٢٧٣/١

(٢) السابق ٢٧٣/١

(٣) السابق ٢٧٣/١

(٤) السابق ٢٧٣/١

## ١٥- جواز الرفع على إلغاء الظرف والجار والمجرور

تتألف التراكيب من ألفاظ. وهذه الألفاظ تختلف في دلالاتها، وأنواعها، وقوة تأثيرها من حيث المعنى، في ما يسبقها أو يلحقها من الألفاظ التي تشكل مجموعتها بناء التركيب اللغوي، وحالته الإعرابية. ومن التراكيب التي اختلفت معانيها، وأدى اختلاف معانيها إلى تغيير بنائها وإعرابها، وناقشها سيويه نحو: "إن فيها زيدا قائماً وإن شئت رفعت على إلغاء فيها، وإن شئت قلت: إن زيدا فيها قائماً وقائم"<sup>(١)</sup>.

هذان تركيبان هما: إن فيها زيدا قائماً وإن فيها زيدا قائم واختلاف بنائهما واضح. فالجار والمجرور (فيها) في التركيب الأول مستقر وموضع لزيد، وبه معنى يحسن السكوت عليه: ويختلف إعرابه.. (فيها) الجار والمجرور في محل رفع خير مقدم لإن. (وزيدا) اسم إن منصوب مؤخر، والمعنى وجود زيد فيها وصفته القيام.

أما التركيب الثاني فالجار والمجرور (فيها) ليس موضعاً ولا مستقراً لزيد، ولا به يتحصل معنى يحسن السكوت عليه، لأن المتكلم بنى كلامه بين زيد والقيام. لذلك يعد الجار والمجرور هنا "ملغياً"<sup>(٢)</sup>. كما تلغيه في الابتداء، وبناء على تغيير بناء التركيب تغير إعراب قائم فبعد أن كان صفة منصوبة لزيد، صار خبراً مرفوعاً لإن وبهذا التوضيح يرى الباحث أن الحديث في أن المعنى المراد من المتكلم هو الذي أدى إلى ذلك التغير في بناء التركيب.

فالمعنى في التركيب يريد إفادة السامع أن زيدا فيها بينما في التركيب الثاني فالمعنى تأكيد قيام زيد فيها. وإلغاء (فيها). وعندما لا يعد المتكلم الجار والمجرور مستقراً وموضعاً يلغيه من أن تأخذ إعراباً كما في التراكيب الآتية: "إن بك زيدا مأخوذ، وإن لك زيدا واقف. وإن فيك زيدا لرغب"<sup>(٣)</sup>.

(١) سيويه، الكتاب ١٣٢/٢.

(٢) السابق ١٣٣/٢.

(٣) السابق ١٣٣/٢.

ويتضح في التراكيب إلغاء الجار والمجرور (بك، لك، فيك) لأن المتكلم أراد كلا من الأخذ، والوقوف، والرغبة أن تكون مستقراً وحكما لزيد. فكأنه قال : إن زيدا مأخوذ، إن زيدا واقف، إن زيدا لراغب.

#### ١٦- المعنى وراء النصب على الحال، أو الجر أو الرفع أو النصب على الصفة

تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة بغض النظر عن اختلاف درجة كثرتها أو دورانها على السنة الناطقين بيا. ومن هذا التعدد ما يجوز في الذي ينتصب حالاً في نحو : (هو ابن عمي ننيا، وهو جاري بيت بيت. فيذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء<sup>(١)</sup>). وأنه يجوز فيه علاوة على النصب حالاً. الرفع والنصب والجر صفة لما قبله. فيجوز في نحو : هذه عشرون مراراً، وهذه عشرون أضعافاً. الذي انتصب فيه مراراً وأضعافاً على الحال. أن يرتفع على أنه تابع لما قبله. (ويرى يونس أن قوماً يقولون : هذه عشرون أضعافها، وهذه عشرون أضعافاً أي مضاعفة. والنصب أكثر)<sup>(٢)</sup>. ومثل ذلك : هذا درهم سواء. فانصب سواء على الحال. كأنه قال : هذا درهم استواء. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به<sup>(٣)</sup>.

قال عز وجل : في أربعة أيام سواء للسائلين<sup>(٤)</sup>. ينصب سواء على الحال. وقد قرأ ناس : "في أربعة أيام سواء". قال الخليل : جعله (سواء) بمنزلة مستويات. وجاءت لفظه (سواء) مجرورة على أنها صفة لكلمة أربعة المجرورة بحرف الجر. ونقول : هذا درهم

(١) سيبويه، الكتاب ١١٨/٢.

(٢) السابق، ١١٩/٢.

(٣) السابق، ١١٩/٢.

(٤) فصلت، آية : ١٠. وهذه قرعة الجمهور بالنصب على الحالية. وقرأ زيد والحسن البصري وابن أبي إسحاق وعمر بن عبد وعيسى ويعقوب سواء بالحذف نعتاً لأربعة أيام. ينظر تفسير أبي حازم ٧/٤٨٦. وينظر سيبويه لكتاب ٢ ١١٢ هاشم رقم (٤).

سواء. فارتفعت كلمة سواء. على أنها صفة مرفوعة للدرهم المرفوع خبراً لهذا. كأنك قلت :  
هذا درهم تام<sup>(١)</sup>. والصفة تؤذن بتمام الاسم.

ففي هذه التراكيب كان النصب على الحال أصلاً ثم تعددت الأوجه الإعرابية بين  
الرفع والنصب والجر، على أن الاسم تابع لما قبله.

وناقش سيويه هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجل، وفسر انتصاب (قائماً) على الحال.  
فإرأ من القنح الذي يلحق للكلام فيما لو رفع القائل (قائم) نحو : فيها قائم رجل. لأن مجيء  
(رجل صفة لقائم قبيح)<sup>(٢)</sup> والعرب عندما تقدم الصفة على الموصوف تصبها على الحال.

في قولك : "فيها عبد الله قائماً وعبد الله فيها قائماً"<sup>(٣)</sup>. يبنى هذا التركيب ومكوناته فيبا  
الجار والمجرور خبر مقدم. وعبد الله مبتدأ مؤخر. وقائماً حال منصوب. وعبد الله ارتفع  
بالابتداء وفيها موضع له ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله<sup>(٤)</sup>. أي يجري مجرى  
الخبر الذي يبنى على المبتدأ. لأن الذي يقول : فيها عبد الله أو عبد الله فيها يحصل على معنى  
يحسن السكوت عليه، ويكون الكلام مستقيماً وبهذا ينزل الجار والمجرور منزلة الأسماء<sup>(٥)</sup>.  
فصار قولك فيها كقولك استقر عبد الله، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر فقلت قائماً،  
فقائم حال مستقر فيها، وإن شئت ألغيت فيها فقلت : فيها عبد الله قائم. وعلى هذا تتغير صورة  
بناء التركيب ويتغير إعرابه فيها جار ومجرور متعلق بـ قائم، عبد الله مبتدأ مرفوع. قائم  
خبر والمعنى في التركيب (فيها عبد الله قائم) إن عبد الله استقر فيها قائماً أي تنبه أيها  
المخاطب أن عبد الله فيها في حالة إقامة أو قياماً أو قائماً. وإعراب (قائماً) حال منصوب

(١) سيويه، الكتاب ١١٩/٢.

(٢) السابق ١٢٢/٢-١٢٣.

(٣) السابق، ٨٨/٢.

(٤) السابق ٨٨/٢.

(٥) السابق ٨٩/٢.

والحال تبين هيئة أما التركيب (فيها عبد الله قائم) إعلام السامعين بقيام أو إقامة عبد الله فيها.  
وإعراب قائم خير مرفوع. والخبر حكم وقائدة ومنه قول النابغة<sup>(١)</sup>:

قَبِيتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَنْبِيلَةً      مِنْ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَافِعُ

جاء في الشاهد تركيب في أنيابها السم نافع. ومكوناته الجار والمجرور في (أنيابها)  
الملغى السم مبتدأ ونافع خبر مرفوع.

ويجوز أن ينصب (ناقعا) على الحال. فيتغير بناء التركيب ويصير (في أنيابها السُّمُّ  
ناقعا) ويتغير إعرابه. فيصير الجار والمجرور خبراً مقدماً. السُّمُّ مبتدأ مؤخر، (وناقعا) حال  
منصوب.

وقال الهذلي<sup>(٢)</sup>:

لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطْعَمْتَنِي نَارَ لَكُم      قِرْقَا الْحَتَّى وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزُ

ورد في الشاهد الشعري تركيب (وعندي البرُّ مكنوز). وهذا التركيب جملة اسمية  
مكونة من مبتدأ وخبر وظرف.. فالبر مسند إليه مبتدأ ومكنوز مسند خبر. وهذا الحكم والخبر  
مرتبط بي أنا الشاعر فأنا موضع للبر المكنوز. ورفع مكنوز على الخبر إعلام للسامع أو  
المخاطب بحكم بجعله ولا يعلمه. بغض النظر عن كمية البرِّ المكنوزة عندي.

ويجوز نصب (مكنوز) على الحال. يتغير بناء والتركيب وإعرابه حسب المعنى الذي  
اقتضى الشاعر نصب مكنوز على الحال.

فالظرف عندي يصبح في محل رفع خبر. والبرُّ مبتدأ مؤخر و(مكنوزا) حال منصوب  
ويصبح بناء التركيب على الصورة الآتية وعندني البرُّ مكنوزا.

(١) سيبويه، الكتاب ٨٩/٢.

(٢) السابق، ٨٩/٢.



والمعنى يبدو في صورة تنبيه وتذكير للمخاطب في حال محددة بدقة متناهية ووقت محدد، وهو إطعام ضيوفه (قرف الحثي) وعنده البر مكنوزاً، ربما من مدة طويلة دلالة على كثرة خيرته، لذلك يستحق أن يدعو على نفسه إن فعل ذلك.

ومما جاء في الشعر أيضاً مرفوعاً قول ابن مقبل<sup>(١)</sup>:

لا سافرُ النَّبيَ مذخُولَ ولا هبجَ عاريَ العظامِ عليهِ الودعُ منظومٌ

جاءت صورة تركيب (عليه الودع منظوم) على إلغاء الجار والمجرور أن يكون عمدة في الكلام فارفع (منظوم) على أنه خبر للمبتدأ الودع، ويجوز أن يعد الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، وأن يعرب الودع مبتدأ مؤخرًا (ومنظوم) حال منصوب فيتغير بناء التركيب وإعرابه إلى (وعندي الودع منظوماً)، وذلك على معنى ما سبق من دلالة الحال في ذلك.

وفي التراكيب المتشابهة لتركيب «عليه الودع منظوم، وعبد الله قائم فيها»، علاوة على اختلاف المعنى الذي يبدو في الحال عنه في الخبر، على اعتماد الظرف أو الجار والمجرور خبراً أولاً، فإذا اعتمدها المتكلم خبراً انتصب غير المبتدأ على الحال. لأن النصب على الحال، يكون الجار والمجرور أو الظرف قد حالاً بين المبتدأ وما كان يمكن أن يكون خبراً، واستغنى بهما حكماً وفائدة.

يذكر سيبويه التراكيب التي وردت عن العرب يقول: ومثل قولك: فيها عبد الله قائماً، هو لك خالصاً، وهو لك خالص كأن قولك هو لك بمنزلة أهيه لك ثم قلت خالصاً. ومن قال فيها عبد الله قائم، قال هو لك خالص، فيصير خالص مبنياً على هو كما كان قائم مبنياً على عبد الله،

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٩٠.

"وفيها" لغو، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص<sup>(١)</sup>.

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين : قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة<sup>(٢)</sup>.

ورد في الآية الكريمة التركيب الذي يحتوي على لفظ (خالصة) وقرئت كلمة (خالصة) بالرفع والنصب. والرفع قراءة الجمهور والنصب قراءة ابن عيسى والأعرج وقنادة وابن جبير<sup>(٣)</sup>.

وحاشا لله، أن نقول في الله، وفي كلام الله، إلا ما يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه. ويعتقد الباحث أن المعنى الذي أدى إلى بناء صورة التركيب على رفع (خالصة) على أنها خبر مرفوع للضمير هو.. هو إخبار أن ما في الدنيا من نعيم مشترك يبين الذين آمنوا، والذين لم يؤمنوا، أو أن رحمة الله تشمل عباد الله الذين آمنوا والذين لم يؤمنوا. بينما يكون المعنى في بناء التركيب على نصب خالصة حال من الرحمة هو تخصيص الرحمة فقط للذين آمنوا خالصة، لا ينال الذين كفروا منها شيئاً، يوم القيامة فالرحمة خالصة يوم القيامة للذين آمنوا.

كما يقول بعض لغويي "هو لك الجماء الغفير"<sup>(٤)</sup>. برفع الجماء كما يرفع الخالص. هو مسند إليه مبتدأ ولك جاز ومجرور موضع، والجماء مسند خبر، والغفير صفة وفيه معنى الحكم والإخبار للمخاطب أن الجماء الغفير له بغض النظر عن كمية وحجم الجماء الغفير.

(١) سيبويه، الكتاب ٩١/٢.

(٢) الأعراف، آية: ٣٢.

(٣) أبو حيان الأندلسي البحر المحيط ٤/٢٣١-٢٣٢.

(٤) سيبويه الكتاب ٩١/٢.

ومثل ذلك قول العرب "عليه مائة بيضا" والرفع الوجه وعليه مائة عيناً والرفع الوجه.  
 و (مررت بماء فعدة رجل) والجر الوجه<sup>(١)</sup>. وعند الحال قد بعيداً لأن ما جاء على هيئة حرف  
 يكون من صفة الأول، وبالتالي لا يكون حالاً مع أن من يتقرب به سيبويه سمع رؤية يقول: هذا  
 غلام لك مقبلاً<sup>(٢)</sup>.

فردية في هذا التركيب نصب (مقبلاً) على الحال. في نظر أبي شلامك هذا في حدة  
 يقال. وهذا المعنى لا يكون في الرفع لو قال: (هذا غلام لك مقبل) فيكون المعنى إخباراً عن  
 قبالة. أي هذا غلام لك مقبل.

بناء على ما يدور في ذهن المخاطب يبدو ذلك في نحو: مررت برجل عبد الله. كأنه  
 قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فيبدل مكانه ما هو أعرف منه. وإن شئت قلت:  
 مررت برجل عبد الله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت أنك<sup>(٣)</sup>.

التركيب النغوي "مررت برجل عبد الله" مؤلف من عناصره الواضحة أمامنا. (الفعل  
 الماضي والضمير وحرف الجر والاسم المحرور (رجلاً) وانعنع عبد الله. الذي جاء محروراً  
 (بدل) من رجل. وعبد الله معرفة. ورجل نكرة. والذي سوغ هذا الإبدال، أن التركيب بني  
 على ما قيل للمتكلم: بمن مررت؟ أو على ظنه أنه يقدر أنه ذلك، فالمتكلم عندما سمع (بمن  
 مررت) أو ظن أنه قيل له أجاب بلغة السؤال مررت بـ لذلك جاء البديل والمبدل منه  
 محرورين.

أليس هذا التحليل الذي ذكره سيبويه مدعاة للفخر به، وللإحساس بعجزنا وعدم قدرتنا  
 على استيعاب ما شرحوه وفسروه لنا، فضلاً عن الإتيان بخبرنا. فسيبويه يرى أن وراء هذا  
 التركيب بحركاته سؤال قام في ذهن المتكلم على اليقين أو على الظن فينبى تركيبه على ما في  
 ذهنه.

(١) سيبويه، الكتاب ١١٢/٢

(٢) السبق، ١١٣/٢

(٣) سبق ١٤/٢-١٥

بينما يكون المعنى في رفع (معروف) على الخبر في ذلك التركيب. هو أن تجعل ذلك حكماً أو صفة<sup>(١)</sup> كأنك قلت : هو رجل معروف صلاحه.

ومثل ذلك : مررتُ برجلٍ حسنةٍ أمه كريماً أبوها والمعنى، أنه أخبر عن الحسن أنه وجب لها في هذه الحال<sup>(٢)</sup>.

وعلى إلغاء الجذر والمحروور جاء قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فَلَا تَلْحَبِي فِيهَا فَإِنْ يَحِبُّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلِهِ

جاء في الشاهد النحوي التركيب "فإن يحبها أخاك مصاب القلب.." برفع مصاب على أنه خبر إن.. وإلغاء الجار والمحروور بحبها لأن المعنى تأكيد على إصابة القلب بسبب حبه لها. وكان الشاعر أراد : (فإن أخاك مصاب القلب جم بلبله).

إذن فالمعنى الذي يريده المتكلم أن يصل إلى السامع هو الذي يُحدّد بناء التركيب اللغوي وإعرابه. يتضح هذا في قولك إن اليوم زيدا منطلق<sup>(٤)</sup>. فمنطلق خبر إن مرفوع و(زيدا) اسمها منصوب - واليوم - ظرف مفعلي. والمعنى انطلاق زيد بينما يكون المعنى في قولك إن اليوم زيدا منطلقاً<sup>(٥)</sup>. هو تحديد اليوم زماناً لزيد في الانطلاق. ولذلك فقد تغير بناء التركيب وإعرابه. فالنوم : ظرف زمان مبني في محل رفع خبر إن مقدم. وزيدا اسم إن منصوب منطلقاً : صفة لزيد منصوبة، والصفة إضافة شيء جديد. بينما يكون الخبر حكماً وإفادة. ويستشهد سيبويه بتراكيب كثيرة على ذلك. منها :

(إن اليوم فيه زيدٌ ذاهبٌ. كقولك: إن عمراً فيه زيد متكلم)<sup>(٦)</sup>.

(١) سيبويه الكتاب ٩٢/٢.

(٢) السابق ٩٢/٢.

(٣) السابق ١٣٣/٢.

(٤) السابق ١٣٣/٢.

(٥) السابق ١٣٣/٢.

(٦) السابق ١٣٣/٢.

على إن الجار والمجرور (فيه) في التركيبين خبر مقدم. و(زيد) مبتدأ مرفوع مؤخر. وذاهبٌ صفة. ونقول إن زيدا لفيها قائماً. على اعتماد الجار والمجرور خبراً لإن ونقول: زيدا لقائم فيها إلغاء فيها لتأخره وإعراب لقائم. خبراً.

قال الشاعر: وهو أبو زبيد الطائي<sup>(١)</sup>:

إِن أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ      عَلَيَّ التَّنَائِي لِعَبْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

وفي هذا التركيب ألغى الشاعر (الظرف)، ورفع غيرٌ على أنه خبر إن، واسمياً (امراً) والمعنى أن الشاعر يريد أن يعلم المخاطبين تأكيده على أن الإنسان الذي يخلصه بالمودة على البعد غير مكفور ولا مجرور. وإن تؤكد مضمون الخبر.

وما سبق يثقل على أن سيبويه أدرك أسرارَ نظم الكلام الذي به يتم المعنى. هذه الأسرار التي تجيز للمتكلم أن يلغى الجار والمجرور أو أن يعده من عمد الكلام، الخبر مثلاً.

#### ١٧- النصب مفعولاً مطلقاً أو الرفع خبراً أو الجر بحرف الجر

جاء في تراكيب العربية إن بمعنى إِمَّا. وذلك في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا      فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرْ

والتركيب (فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر، على نصب (جزعاً وإجمالاً) تحمل فيه إن على إِمَّا، وليس على إن الجزاء، (فهذا على إما محمول)<sup>(٣)</sup>. وحمله سيبويه على قوله تعالى: *قَامَا مَنَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً*<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/١٣٤.

(٢) السابق ١/٢٦٦.

(٣) السابق ١/٢٦٧.

(٤) محمد، أية: ٤.

وبناءً على ما سبق تعرب كلمة جزع وإجمال مفعولاً مطلقاً لفعل مضميرٍ تقديره  
(تجزعون) والثاني تتحملون. كما انتصب كل من لفظ (منا) و (فداء) على أن كل واحد منهما  
مفعول مطلق منصوب. لفعل مضميرٍ تقديره في (منا) تمنون، وتقديره في (فداء) تفدون.

ويجوز أن يقول الشاعر : فإن جزع وإن إجمالٌ صبر. كأنه يقول : فإما أمرى جزع  
وإما إجمالٌ صبر) لأنه لا يجوز طرح ما من إما إلا في الشعر<sup>(١)</sup>.

ويكون إعراب (جزع) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره أمرى كما يكون (إجمال) خبراً  
لمبتدأ مضميرٍ تقديره أمرى.

ومن أجاز طرح ما من إما في الكلام ويدخل إن بمعنى إما يقول : مررت برجلٍ إن  
صالح وإن طالح. يريد إما ويكون إعراب كل من صالح وطالح مجروراً بحرف جر مضمير  
تقديره البناء والفعل الذي يتعدى بها وكأن التقدير كأنه قال : بصالح، وإما مررت بطالح. ولكن  
القائل حذف الفعل وحرف الجر الذي يفيد التعدية. وإن محمولةً على إما يجري ما بعدها هبنا  
على الابتداء، وعلى الكلام الأول. ويجوز الرفع على ما ذكرنا<sup>(٢)</sup>.

أي يجوز أن يرتفع ما بعد إما على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) كأنه قال :  
مررت برجلٍ إن صالح وإن طالح. لأن إن بمعنى إما أو محمولةً على إما ويرتفع ما بعدها.

## ١٨- النصب نائباً عن المفعول المطلق أو الرفع خبر المبتدأ مضمير

ومن العرب من يقول : خيرٌ ما رد في أهلٍ ومالٍ، وخيرٌ ما رد في أهلٍ ومالٍ. برفع  
ونصب خير. تجرى مجرى خيرٍ مقدمٍ وخيرٍ مقدمٍ<sup>(٣)</sup>.

يجوز في كلمة (خير) في تركيب (خير ما رد في أهل ومال، وجهان إعرابيان.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٦٧.

(٢) السابق، ١/٣٦٧-٣٦٨.

(٣) السابق، ١/٣٢٧.

الأول : النصب على أن خيراً مصدرٌ نائب عن فعله مفعول مطلق منصوب. لفعل مضمر تقديره قدمت.

والثاني : الرفع على أن خيراً خبر مرفوع لمبتدأ مضمر تقديره (قدومك).

## ١٩- النصب مفعولاً به لفعل مضمر أو الرفع تاعلاً أو مبتدأ

لألف الاستفهام، في التراكيب العربية، سلوك خاص بها، عن غيرها من حروف الاستفهام، وسلوكها الخاص تابع من معناها ومميزاتها.. لأنها حرف لا يزول عن الاستفهام إلى غيره. لأنها أصل حروف الاستفهام. وليس للاستفهام في الأصل غير الألف<sup>(١)</sup>. لذلك إذا ولي الاسم ألف الاستفهام وجاء بعد الاسم فعل جاز نصب الاسم أو رفعه. تقول : أعيد الله ضربته. ففي هذا أضمرت بين الألف والاسم فعلاً (ضربته) تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير الاستفهام<sup>(٢)</sup>. قال جرير<sup>(٣)</sup> :

أثعلبية الفوارس أم رياحاً عدلت بهم ظهية والخشابة

في التركيب اللغوي (أثعلبة الفوارس) إذا انتصب ثعلبة بعد ألف الاستفهام. ولكنه انتصب على إضمار فعل يفتره الفعل (عدلت). ولكن النصب يختار ههنا وهو حدّ الكلام. فيكون إعراب ثعلبة (مفعول به منصوب) لفعل مضمر تقديره ظلمت. وحدّ الكلام النصب لأنك أوقعت الفعل عدلت على شيء من سبب الاسم المنصوب (ثعلبة) بوقوع عدلت على (بهم)<sup>(٤)</sup>، ويفيد الإضمار معنى تأكيد الظلم عن طريق تكرار الفعل بالتفسير. كما أن فيه اختصاراً، واخترازاً ويترجح الرفع في نحو قولك : أعيد الله ضرب أخوه زيدا. لأن الذي من

(١) سيبويه، للكتاب ١/٤٩٩.

(٢) ينظر السابق ١/١٠١.

(٣) السابق ١/١٠١-١٠٢.

(٤) ينظر السابق ١/١٠٢.

سبب عبد الله فاعل مرفوع وهو أخوه. والهاء الضمير عائد إلى عبد الله. والذي ليس من سببه منصوب (وهو زيدا). فيكون مُنْزَرٌ نصب الاسم الذي يلي ألف الاستفهام وبعده للفعل، الذي من سببه، إذا كان منصوباً نصب، وإذا كان الذي من سببه مرفوعاً، رفع الاسم الذي يلي ألف الاستفهام<sup>(١)</sup>.

وللعلاقات التركيبية بين الألفاظ. ففي قوله : أزيد ذهب به بترجح الرفع، كما بترجح النصب في قوله : أزيدا ضربت.

وتعامل الظروف معاملة الأسماء رفعاً ونصباً في التراكيب التي يتعقد تركيبها على ألف الاستفهام. يقول : (فالיום والظروف بمنزلة زيد وعبد الله، إذا لم يكن ظرفاً وذلك قولك : أيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله، وأيوم الجمعة ينطلق فيه)<sup>(٢)</sup>. فتخرج الظروف عن الظرفية، وتعامل معاملة الأسماء فترفع وتنصب. ففي التركيبين السابقين جاء (يوم) منصوباً على تقدير فعل مضمرة يفسره ما بعده في التركيب الأول، ويكون التقدير نحو (ينطلق يوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله) ويرتفع يوم على أنه فاعل كما ارتفع في التركيب الثاني، ويكون التقدير ينطلق يوم الجمعة ينطلق فيه، فيوم نائب فاعل مرفوع لفعل مضمرة تقديره ينطلق يفسره الفعل المتأخر عنه ينطلق فيه.

ويفسر سيبويه ما سبق كله على أن العرب (إذا أعملت شيئاً مضمراً، لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع)<sup>(٣)</sup>. فإذا أضمر رافع. قدر ما يعمل الرفع، وإذا أضمر ناصب قدر في التركيب اللغوي، ما يعمل النصب. وإذا أضمر جارٍ قدر في التركيب اللغوي ما يعمل الجر.

وهذا الذي سبق من تفسير سيبويه وتحليله التراكيب اللغوية يدل على أنه أدرك أن المعنى يؤدي إلى اختلاف وظائف الكلمات فيها. ويؤدي إلى كيفية بنائها بصورة مخصوصة،

(١) سيبويه الكتاب ١/١٠٢.

(٢) السابق، ١/١٠٤.

(٣) السابق، ١/١٠٦.



كما يؤدي إلى اختلاف الحركات، والحالات الإعرابية. ورصد سيبويه الظواهر المتبدلة في التراكيب (لأن الإعراب، ونظم التركيب هو الدعامه، أو المحور للوجه المستخدم في اللغة)<sup>(١)</sup>. لذلك أردت سيبويه أعمق روح للتراكيب العربية. وفرق في المعنى في التراكيب المتشابهة في كل شيء، في الألفاظ وترتيبها ولكنها تختلف في حركة أحد مكوناتها، مما يكشف عن معنى بغير غيره.

### ٣٠- النصب مفعولاً به ويجوز الرفع مبتدأ

"إذا" في تراكيب العربية، تصرف وسلوك تركيبى محدد، ف إذا مثل حروف الشرط يقع أن تليها الأسماء. لأن الأصل في بنائها التركيبى في العربية أن تليها الأفعال في الكلام. وإذا خرجت (إذا) عن هذا الأصل التركيبى. وجاءت بعدها الأسماء في الكلام جاز في الأسماء النصب إذا وقعت الأفعال بعدها على شيء من سبب الأسماء في التراكيب اللغوية نحو : إذا "عبد الله تلقاه فأكرمه" ومثل إذا حيث في السلوك التركيبى فإذا وليها اسم وبعده فعل يقع على شيء من سبب الاسم كان نصب الاسم المتقدم قياساً نحو : وحيث زيدا تجده فأكرمه. ويكون إعراب عبد الله، وزيد في التركيبين السابقين، كل واحد منهما مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره ما يفسره الفعل المذكور بعدهما في التركيبين. وتقدير الفعل في التركيب الأول.. تلقى.. وفي التركيب الثانى تجد .. وسبب هذا السلوك التركيبى، والإعراب ينصب (عبد الله، وزيد) المعنى. لأن في "إذا" وحيث معنى حروف المجازة<sup>(٢)</sup>.

ويجوز الرفع بعدهما (إذا، وحيث) لأنك قد تبدئ الأسماء بعدهما فتقول : أجلس حيث

عبد الله جالس، وأجلس إذا عبد الله جلس<sup>(٣)</sup>.

(١) الخثران، مراحل تطور الترنس النحوي، ص ٢٦.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب ١/١٠٦-١٠٧.

(٣) السابق، ١/١٠٧.

ويكون إعراب عبد الله في التركيبين مبتدأ مرفوعاً خبره ما بعده.

ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه نقول : نظرت فإذا زيد يضربه

عمر<sup>(١)</sup>.

فزيد مبتدأ مرفوع. وما بعده (الجملة الفعلية) في محل رفع خبر له.

وفي كلام سيبويه هذا رد على من قال : إن بناء النحو العربي ينكئ على الكلمة

المفردة، وتبرير حركة إعرابها حسب. فكيف يقال مثل هذا؟ ونحن نلاحظ أن سيبويه يُحلل كل

مكونات التركيب اللغوي بحثاً عن المعنى. يربط بين السابق واللاحق، ويلاحظ علاقة المتأخر

بالمقدم، وبعدها يدرك المعنى ثم يحلل إعراب الكلمة ويرجح وجهاً على وجه، بناء على تعلق

الكلم بعضه ببعض. لذا يضمن سيبويه ما يرفع<sup>(٢)</sup> في قول : "أعبد الله ضرب أخوه زيدا".

ويكون إعراب عبد الله. فاعلاً مرفوعاً لفعل مضمر تقديره (ضرب) ليكون الأصل

التركيبى للكلام المنطوق : أضرب عبد الله ضرب أخوه زيدا. والأصل التركيبى تمثيل ولا

يتكلم به. بينما يكون إعراب عبد الله مفعولاً به منصوباً بتقدير فعل ناصب مضمر في نحو :

"أعبد الله ضرب أخاه زيداً". لأن (زيد) هو الفاعل، والذي كان من سبب عبد الله (أخاه) جاء

منصوباً<sup>(٣)</sup>.

ويورد سيبويه مثلاً توضيحياً، لما أشكل على القارئ، من ترجيح النصب والرفع في

التركيب اللغوية التي تدخل في بنائها ألف الاستفهام بقول : فاعتبر ما أشكل عليك من هذا -

بما يلي - فإن قلت : أزيد ذهب به أو أزيد انطلق به، لم يكن إلا رفعا، لأنك لو لم تقل "به"

فكان كلاماً لم يكن إلا رفعا، كما قلت : أزيد ذهب أخوه، لأنك لو قلت : أزيد ذهب لم يكن إلا

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٠٧.

(٢) السابق ١/١٠٢-١٠٣.

(٣) السابق، ١/١٠٣.

رفعا. وتقول : أزيذا ضربت أخاه، لأنك لو ألقيت الأخ قلت : أزيذا ضربت. فاعتبر هذا بهذا، ثم اجعل كل واحد جئت به تفسير ما هو مثله<sup>(١)</sup>.

فالعبارة في ترجيح النصب والرفع في التركيب اللغوي الذي يبني على ألف الاستفهام، للمعنى كما يتضح في كلام سيويه.

### ٢١- النصب بفعل مضمرة والرفع خبراً لمبتدأ مضمرة

ومن العرب من يرفع فيقول : (سُبُوخٌ قُدُوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ). كما قال : أهد ذلك وصادق والله<sup>(٢)</sup>. على تقدير مبتدأ محذوف نحو : أنت رب الملائكة والروح، وأنت أهد ذلك، وأنت صادق والله. وتقدير مبتدأ مسند إليه، يتم بناء الجملة، ويحتاج إلى خبر، والخبر حكم يفيد السامع من التركيب بأمر يجهله.

هذه تراكيب العربية التي جاءت على أسنة أبنائها. مرة ينصبون على تقدير فعل ينصب المصدر الجامد الذي يلزم حالاً واحدة، فلا يتصرف ولا يأخذ إلا حكماً إعرابياً واحداً هو النصب على أنه مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف. سذ المصدر المنطوق مسده، وناب عنه. وحل محله وأغنى ذكره. وصار بدلاً منه. كل هذه المعاني أباحث للعربي أن يأتي بهذه المصادر منصوبة لينقل المعنى الذي يريد من التنزيه أو الدعاء أو غيره. فبنى تركيبه على جزء واحد من الكلام، لأن السامع يعلم كيف يقدر الجزء الثاني. فالانكاء على علم السامع. بحيثيات الكلام، وطرق بنائه مبدأ من مبادئ تركيب الكلام، وأصل من أصول بنائه والتعديد له. ولذلك يقول سيويه (وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصباً)<sup>(٣)</sup>. فكان سيويه يشير إلى أنه لم يتكع هذه التراكيب.

<sup>(١)</sup> سيويه، الكتاب ١/٤٠٤.

<sup>(٢)</sup> السابق، ١/٣٢٧.

<sup>(٣)</sup> السابق، ١/٣٢٧.

وأما الرفع فعلى تقدير مبتدأ (أنت) وابن العربية متكلما أو مخاطباً أو باحثاً لا يعجزه فهم المقصود، بناء على استخدامه اللغة، لذا يستطيع تعيين المحذوف على وجه الدقة فعلاً كان أو اسماً ويلح سيبويه، على إيصال مفهوم أن ما يناقشه من التراكيب كان قد سمعه بقوله : (سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً)<sup>(١)</sup>.

### ٣٢- النصب إتباعاً ويجوز الرفع خبراً لمبتدأ محذوف على قطع النعت عن المنعوت.

يجوز قطع النعت عن المنعوت المنصوب، ورفع على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هو. ومثال ذلك قوله تعالى : وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَ بِلْ عِبَادِ مَكْرَمُونَ<sup>(٢)</sup>.

كلمة عباد في التركيب القرآني الكريم (بل عباد مكرمون) مرفوعة لأنها قطعت من أن تكون نعتاً منصوباً، للمنعوت المنصوب. مفعولاً به للفعل اتخذ. وجاءت مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم.

والغالب في العربية أن يقطع النعت المجرور عن المنعوت المجرور ويرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف. ويدرك سيبويه هذا الحكم، وكأنه يتوقع تساؤلاً من المخاطب : أليس قطع النعت عن المنعوت يجيء في النعت المجرور؟ فكأنه يجيب : بلى. ولكن (الرفع ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجر)<sup>(٣)</sup>. وبهذا يؤكد سيبويه للمتلقي تساوي وضحة القطع بعد المنعوت المجرور والمنصوب.

ويذكر الباحث أن المعنى يقتضي قطع النعت عن المنعوت في التركيب القرآني، لأن المعنى الحقيقي للتركيب القرآني هو النفي القاطع أن يكون لله ولد. ورفع عباد خبراً على

(١) سيبويه الكتاب، ١/٣٢٧.

(٢) الأنبياء، آية : ٢٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١/٤٣٥.

القطع يؤكد هذا المعنى. لأن دلالة الضم هنا دلالة على الإسناد الذي حذف أحد عناصره وهو المسند إليه. وبهذا يكون شكل التركيب بدون حذف بل (هم عباد مكرمون).

بينما لو جاءت كلمة (عبادا) منصوبة لالتبس هذا المعنى. وهذا اللبس لا يؤيده العقل ولا المنطق ولا الدين. تنزه الله وتعالى عما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وهذا المعنى يؤكد أن المعنى هو سر نشأة العلامة الإعرابية. ولا يمكن أن تقف العلامة الإعرابية وحدها بدون شكل لفظي تستند إليه أو تقف عليه. ومعنى النفي القاطع أن يكون لله ولد هو الذي اقتضى بناء التركيب اللغوي على رفع (عباد). وهذا الإعراب والحركة الإعرابية أيضاً تكشف عن ذلك المعنى. تظل ملاحظة بسيطة هي أن شواهد النعت المقطوع عن المنعوت المحرور كثيرة جداً قياساً بالنعت المقطوع عن المنعوت المنصوب.

### ٢٣- الرفع بعد تعليق الأفعال عن العمل. فيزول النصب

تكلم سيبويه عن تعليق الأفعال. وهو تعليقها عن الأعمال لفظاً لا حكماً إذا حال بينها وبين ما تعمل به لام الابتداء مثلاً بقول سيبويه: قد علمت لعبد الله تضربه. فدخول اللام بذلك أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء، لأنها ليست مما يضم به الشيء إلى الشيء<sup>(١)</sup>.

وعبد الله مبتدأ مرفوع. كأن الفعل غير موجود بدخول لام الابتداء على عبد الله. لهذا لم يعمل الفعل في عبد الله النصب لأن اللام ليست من الحروف التي تضم شيئاً إلى شيء. بل هي حرف من الحروف التي لها حق الصدارة في الكلام. والتعليق يختص بالأفعال القلبية وأفعال اليقين والرحمان<sup>(٢)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٤٤٦-٤٥٠.

(٢) د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي ص ٢١٣.

ويستوفي بعض الباحثين المعاصرين<sup>(١)</sup> الألفاظ التي لها حق الصدارة فتبطل عمل العامل وجوباً لفظاً لا محلاً، لأن ما له حق الصدارة يجيء بين العامل ومعموله. ومن الذي له حق الصدارة لام الابتداء، ما النافية، لا النافية، إن النافية، همزة الاستفهام وكون أحد المفعولين اسم استفهام.

#### ٢٤- نصب المصادر على إضمار الفعل الذي لا يظهر، لإفادة التعجب والرفع مبتدأت

جاء في بناء تراكيب العربية، مصادر منصوبة، دون أن يكون لها ناصب في البناء التركيبي المنطوق، وذلك لأنها تفيد معنى التعجب، لذلك يبنى التركيب اللغوي على إضمار الفعل الناصب للمصدر، وهذه الفعل يترك إظهاره نحو قولك : (كَرَمًا وِصْلَفًا، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلزَمَكَ اللهُ وَأَدَامَ لَكَ كَرَمًا وَأَلزَمْتَ صِلْفًا، وَلكَنَّم خَزَلُوا الفَعْل هِينًا، لَأَن المَصْدَر صَار بَدَلًا مَن قَوْلِكَ : أَكْرَمَ بِهِ وَأَصْلَفَ بِهِ. وَجَاءت (لَكَ) فِي الكَلَام بَعْدَ أَدَامَ لِتَبِين مَن تَعْنِي، وَسَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا وَهُوَ أَبُو مُرْهَبٍ، يَقُولُ : كَرَمًا وَطَوَّلَ أَنْفًا، أَي أَكْرَمَ بِكَ وَأَطَوَّلَ بِأَنْفِكَ)<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتضح أن إرادة المتكلم أن يتعجب، وإفادة المصدر معنى التعجب هي السبب والمؤثر في بناء التركيب على مكون لفظي واحد يجيء منصوباً، دون أن يكون له ناصب في التراكيب وعندما حلل سيبويه تلك التراكيب، تنبه إلى معنى التعجب فيها، وعد التعجب معنى يؤدي إلى بناء تركيب لغوي، من لفظ واحد يجيء منصوباً، معطوفاً عليه بمصدر منصوب، على تقدير : أَلزَمَكَ اللهُ كَرَمًا وَأَلزَمْتَ صِلْفًا. وَلكَنَّم خَذَفُوا الفَعْل لِأَنَّهُ صَار بَدَلًا مَن قَوْلِكَ أَكْرَمَ بِهِ وَأَصْلَفَ بِهِ. وَهَذِهِ صِيغَةُ تَعَجُّبٍ قِيَاسِيَّةٌ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ بِـ. فَصَارَ (كَرَمًا وَصِلْفًا) بَدَلًا مَن الفَعْل. إِذْ إِنَّ إِفَادَةَ المَصْدَرِ مَعْنَى التَعَجُّبِ، وَإِرَادَةَ المتكلمِ ذَلِكَ سَبَبٌ بِنَاءِ التَّرَكِيبِ، عَلَى نَصْبِ المَصْدَرِ. وَالمَصْدَرُ المَنْصُوبُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى التَعَجُّبِ وَإِرَادَتِهِ عِنْدَ المتكلمِ.

(١) د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلية النحو المستطاب ص ٢٠٤-٢٠٦ بتصريف كبير.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٣٢٨.

فإرادة الحذف دلالة شكلية لأن المحذوف ينقص به الكلام. ولكن إرادة المعنى الذي يريده المتكلم من الحذف دلالة معنى.

لقد جاءت المصادر النكرة، في تراكيب العربية منصوبة على إفادتها معنى التعجب، وإرادة المتكلم ذلك. وكذلك جاءت هذه المصادر مرفوعة وذلك. قولك: (سلام عليك، ولبيك) وخير بين يدك، وويل له، ووبح لك، وويل لك، وويل لك، وعولة لك، وخير له وشر له<sup>(١)</sup>.

وبناء التراكيب على رفع هذه المصادر على أنها كلها مبتدآت، مبني عليها ما بعدها على ما فيين من (معنى أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك عنها تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى. كما أن حسبك فيها معنى النهي، وكما أن رحمة الله فيها رحمة الله. فهذا المعنى فيها<sup>(٢)</sup>).

يرى سيبويه أن سبب بناء هذه التراكيب على رفع المصدر النكرة، مبتدأ وما بعده خبر له، ما فيه من معنى الفعل نهياً أو أمراً أو دعاء.

### تعقيب :

يدل الأصل التركيبي للجملة العربية، على أن المعنى هو الذي يؤثر في بنائها، لتجيء على صورة محددة، وعلى إعراب مخصوص، تلك التراكيب التي جاءت فيها المصادر مرفوعة، مع العلم أن مجيء المصادر في التراكيب العربية، كان أكثره منصوباً. أما المصادر التي جاءت مرفوعة نحو. (الحمم لله، والعجب لك، والويل لك، والتراب لك والخيبة لك)<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٣٠.

(٢) السلق ١/٣٣٠.

(٣) السابق ١/٣٢٨.

وأحب العرب الرفع في هذه المصادر، لأنها معرفة وهي أخبار فقويت في الابتداء،  
(لأن الابتداء، إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعراف، وهو أصل  
الكلام)<sup>(١)</sup>.

وهذه المصادر أصليا أخبار، وعندما أدخلت فيها الألف واللام. وكانت أخباراً - حَسَنُ  
فيها الابتداء. (واعلم أن الحمد لله وإن ابتدأته فقيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بالفعل  
بقولك : أحمد الله)<sup>(٢)</sup>.

وكان العرب عنيت من النصب إلى الرفع على أن الأصل التركيبي للمصدر المرفوع  
المنطوق جملة اسمية. وفيها دلالة الثبات والدوام والاستمرار. كما أن المصادر المرفوعة  
تناسب طبيعة المعنى الذي يراد وصف المخاطب به، أو الحكم عليه به. فالحمد تناسب الذات  
العلية رب العزة. والويل تناسب الشخص المدعو عليه وغيرها.

ومن العرب من يبني تركيبه اللغوية من المصادر المعرفة بالألف واللام فينصبها،  
على الأصل التركيبي لها، من ذلك قول العرب : (الحمد لله فينصبها عامة بني تميم، وناس  
من العرب كثير)<sup>(٣)</sup>.

وهذا التحديد النقيض، رافع من سبويه، في أن عامة بني تميم، وناساً كثيراً من العرب،  
ينصبون المصادر المعرفة بالألف واللام نحو : الحمد لله.

وسمعا العرب الموثوق بهم يقولون (التراب لك والعجب لك. والنصب في المعرفة  
بالألف واللام، كالنصب في المصادر حيث كانت نكرة، كأنك قلت : حمداً وعجبا، ثم جئت بـ  
لك لتبين من تعني، ولم تجعله مبنياً عليه)<sup>(٤)</sup>.

(١) سبويه، الكتاب ١/٣٢٨.

(٢) السابق، ١/٣٢٩.

(٣) السابق، ١/٣٢٩.

(٤) السابق، ١/٣٣٠.



فالمعنى أن المنكلم بحمد الله حمداً ويعجب عجباً، ولكن المصدر ناب مناب الفعل، وتعرب هذه المصادر مفعولات مطلقة، لفعل محذوف تقديره حسب بناء المصدر. والمنكلم لا يريد من هذه المصادر أن يجعلها قضية يبتدأ بها، لينبئ عليها الكلام.

ومما جاء في القرآن على رفع المصادر النكرة على أنها مبتدآت، وما بعدها أخبار لها قوله تعالى: "لعنة الله على الظالمين"<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: "طوبى لهم وحسن مآب"<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله تعالى حده: "ويلٌ يومئذ للمكذبين"<sup>(٣)</sup>. و "ويلٌ للمطففين"<sup>(٤)</sup>.

هذه المصادر الأربعة، لعنة، طوبى، وويل في الآيتين الثالثة والرابعة جاءت مرفوعة، على أنها مبتدآت وما بعدها خبر لها. ولكن لا ينبغي أن نقول إنه دعاء في "ويل" لأن الكلام بهذا قبيح، واللفظ به -بأنه دعاء- قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه والله - يعلم وحده - قيل لهم، ويلٌ للمطففين وويل يومئذ للمكذبين، أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة. فقيل هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا<sup>(٥)</sup>.

وَيَسْمَعُلُ الْبَاحِثُ كَيْفَ يُوَثِّرُ عَمَقُ الْمَعْنَى فِي تَحْلِيلَاتِ سَبَبِيَّةِ التَّرَاكِيْبِ اللَّغَوِيَّةِ، وَحَقُّ لَه أَنْ يَفْرُقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ تَرْكِيْبِيْنِ مُتَشَابِهِيْنِ، لِيُنَاسِبَ مَعْنَى كُلِّ مِنْهُمَا مَا يَلِيْقُ بِصَاحِبِهِ. وَأَنَّ الدَّعَاءَ بِالْخَيْرِ أَوْ الشَّرِّ يَلِيْقُ بِالْإِنْسَانِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَلِيْقُ بِالذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ الْعَلِيَّةِ فِي نَحْوِ "وَيْلٌ". فَقَدْ مِيزَ مَعْنَاهَا عِنْدَ مَجِيئِهَا فِي الْقُرْآنِ عَنِ أَوْجِهٍ اسْتِعْمَالِهَا الْآخَرَى.

(١) هود، آية : ١٨ .

(٢) الرعد، آية : ١٩ .

(٣) المرسلات، آية ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ .

(٤) المطففين، آية : ١ .

(٥) سببويه، الكتاب ١/ ٣٣١ .

## ٢٥- جواز الرفع على مجيء اسم كان نكرة

يرى سيبويه في باب كان أنه إذا وقع نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة. لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد وهما في كان بمنزلة في الابتداء تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر، ولا عليك أقدمت أم أخرت.. فإذا قلت : كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده - المخاطب - مثله عندك وإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت : حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت : كان حليماً وإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدؤ به في الفعل، وإن كان مؤخرأ في اللفظ، فإن قلت كان حليماً أو رجلاً فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المذكور (النكرة)، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب ليس<sup>(١)</sup>.

فالأصل في بناء التراكيب اللغوية، أن يكون المتحدث عنه معرفة، لأنه المحكوم عليه، وإذا كان اسم كان نكرة، فالحكم لا يفيد، لأنه حكم على مجهول. ويظل الكلام مجهولاً، أو ملتبساً بغيره عند المخاطب، ولذلك يوضح سيبويه طريقه الخروج من الالتباس في نحو : كان زيد الطويل منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدين<sup>(٢)</sup>. لأنه يوجد شخصان كل واحد منهما اسمه (زيد) والوصف يزيل اللبس.

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. فإذا قلت : كان إنسان حليماً.. كنت تلبس، لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدعوا بما فيه اللبس، أو يجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس<sup>(٣)</sup>. واسم كان عند سيبويه بمنزلة (المبتدأ)، ولا بد أن يكون معرفة، ولا بد أن يتقدم حتى يبني المتكلم عليه الخبر، ولا يصح البناء على مجهول، واسم كان رتبته التقديم وإن تأخر في موضعه من الجملة. والمخاطب ينتظر أو يتشوق إلى معرفة الوصف أو الحكم إذا تقدم اسم كان، أو إلى صاحب الوصف إن تأخر. (فمدار الأمر أن

(١) سيبويه، الكتاب ٤٧/١-٤٨.

(٢) السابق، ٤٨/١.

(٣) السابق، ٤٨/١.

أَلَا مَنْ مُبْلَغَ خَسَانٍ عَنِّي      أَسْبَحَرَ تَمَانَ طِبِّكَ أَمْ جُنُونٍ

في التركيب اللغوي أسحرّ كان طبتك أم جنون. جاء اسم كان نكرة وهو (سحر)، لأن المخاطب يعلم أن المسند إليه (طبتك) وأن الحكم والخبر والفائدة (سحر، وجنون) لذلك اعتد المتكلم على ذلك في بناء التركيب اللغوي، مما سوغ له الإتيان باسم كان نكرة.

وقال الفرزدق<sup>(١)</sup>:

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا      تَمِينًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

ويذكر سيويه أن رفع سكران إنشاء بعضهم وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء<sup>(٢)</sup>.

لفتة ذكية، فسر بها سيويه مجيء اسم كان نكرة. وهي أن المخاطب يعلم ويعرف المتحدث عنه، أو صاحب الحكم، أو المبتدأ أو اسم كان الذي هو بمنزلة المبتدأ. وعلم المخاطب بهذا سوغ للمتكلم أن يبني كان على أن يكون اسمياً نكرة في الكلام.

(١) سيويه، الكتاب ٤٩/١.

(٢) السابق، ٤٩/١.

المخاطب يريد أن يفهم، وأن يعرف شيئاً جديداً كان مجبولاً لديه. وعلى المتكلم أن يراعي هذه الحاجة وأن يبيِّن له. ولن يتحقق للكلام أن يكون منخلاً للبلاغة، ومراعاة لمقتضى حال المخاطب إلا إذا ابتدأ بالمعرفة<sup>(١)</sup>.

أما الابتداء بالثكرة، والإتيان باسم كان نكرة، فهو خروج من دائرة الحسن والاستقامة. ويفسر سيبويه محيء اسم كان غير معرفة بأنه (قد يجوز في الشعر، وفي ضعف من التلاذ أن يأتي اسم كان نكرة. حملهم على ذلك أن كان فعل بمنزلة ضرب، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خيراً. أنه صاحب الصفة على ضعف من التلاذ، وذلك قول خدائش بن زهير:

فَلَيْتَ لَا تَبَايَ بَعْدَ حَوْلٍ      أَظْبِي كَأَنَّ أُمَّكَ أُمَّ حَمَارٍ

وجاء اسم كان نكرة، ظبي في التركيب (أظبي كأن أمك أم حمار). وسبب هذا المحيء أن المخاطب قد يعلم المقصود بالصفة، فيحدد اسم كان بناءً على معرفته هو نفسه، لا بناءً على ما قدمه المتكلم. وهذا التفسير مقبول وصحيح. لأن ضم المخاطب يعني عن التوضيح.

وقال حسان بن ثابت<sup>(٢)</sup>:

كَأَنَّ سَيْبَةَ بِنَ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مِرْاجِيهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وجاء اسم يكون نكرة (عسل وماء) في التركيب النغوي (يكون مزاجها عسل وماء). وما قيل في التركيب السابق، عن محيء اسم كان نكرة يقال هنا: إن ضم المخاطب بالحكم وصاحب الحكم والمحكوم به، يعني عن تعريف اسم كان.

وقال أبو قيس الأنصاري<sup>(٣)</sup>:

(١) د. عبد الحميد السيد، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ١٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤٥/١.

(٣) السيق، ٤٩/١.

(٤) السابق، ٤٩/١.

## ٢٦- النصب ويجوز الجر اتباعاً لإتيان كان زائدة غير عاملة

كان من الأفعال التي تدخل على المسند والمسند إليه. وتُثَلُّ على علاقة الإسناد أنها حدثت في الزمن الماضي. ونقل سيبويه عن الخليل أن كان تأتي زائدة كما في قولهم : إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان<sup>(١)</sup>. وشبهه - الخليل - بقول الشاعر، وهو الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

فَكَيْفَ إِذَا تَزَلَّتْ بِدَارِ قَوْمٍ      وَجِيرَانِ لَنَا - كَاتُوا - كِرَامِ

ومجيء كان زائدة في هذا الشاهد الشعري يؤيده المعنى الذي أراده الشاعر لأنه أراد أن يبين أنهم جيران ليم، يتصفون بالكرم. وعلى هذا المعنى فإن لنا متعلقة بجيران، ولا يجوز اعتبارها خبر كان، لأن الشاعر لا يقصد معنى : وجيران كرام كانوا لنا أي ملكنا<sup>(٣)</sup>.

ومواطن زيادة الأفعال معلومة، وليس لها أن يكون الفعل في أول الجملة الاسمية، لأن ذلك يؤدي إلى الإرباك<sup>(٤)</sup>.

وزيادة كان يلغي عملها. لذلك تُعْرَبُ (كرام) نعتاً مجروراً لجيران المعطوفة بالواو، على دار المجرورة بحرف الجر ولو كانت (كان) غير ملغاة لكان إعراب (كرام) خبر كان منصوباً.

- ويلاحظ من إعراب (كرام) بالجر صفة لجيران، المعطوفة بالواو على دار المجرورة بحرف الجر الباء، أن الإعراب شمل بالنظر غالبية مكونات التركيب اللغوي، وليس الكلمة الواحدة بحركتها الإعرابية. كما أن الإعراب ينبثق عن المعنى، وبدون فهم المعنى لما استطاع المعربون الإعراب. لأن الإعراب؛ إبانة وتوضيح عن المعنى. لذلك يؤكد العلماء المعاصرون

(١) الخصائص ابن حني ٢٤٠/١.

سيبويه الكتاب ١٥٣/٢. وينظر الخصائص ٢٩٠/١.

(٢) سيبويه الكتاب، ١٥٣/٢.

(٣) د. حسام سعيد النعيمي النواسخ في كتاب سيبويه ص ١٧٥

(٤) ابن حني الخصائص ٢٩٠/١.

أهمية فهم النص وتعمُّله يمكن توجيه الإعراب واستنباط ما يحتمل من علاقة. لأن الإعراب قريسة من القرائن التي تحدد الدلالة<sup>(١)</sup>. لأن المعاني والدلالات كامنة وراء التركيب، وتتولد عن العلاقات النحوية والوجود الإعرابية<sup>(٢)</sup>.

## ٢٧- النسب خبرا لكان الناقصة ويجوز الرفع لأن كان وما جرى مجراها تامات

لم يذكر سيبويه، مصطلح التمام، في استعمالات كان، على ألسنة العرب. ولكنه ذكر أنه ( قد يكون لكان موضع آخر - غير احتياجها للخبر - يقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله وقد كان الأمر، أي وقع الأمر. وقد دام فلان، أي ثبت )<sup>(٣)</sup>. ومجيء كان غير ناقصة، مكثفة بالمرفوع على أنه فاعل، لتدل على الزمن الماضي، من غير أن يكون لها اسم وخبر، تغيير كبير في بناء التركيب وفي إعرابه. فعندما تكون كان داخلية في الكلام على المبتدأ والخبر، يعرب الأول اسميا مرفوعاً، ويعرب الثاني خبرها منصوباً ولا يتم معناها إلا بذكر الخبر.

أما عندما يبني المتكلم تركيبه اللغوي، على عد كان تامة فإنها تكتفي بمرفوعها الذي صار فاعلاً لها، بعد أن كان اسماً وكان في هذا الاستعمال لا خير لها، لأنها لا تحتاج إليه.

ومن معاني كان التامة كما ذكر سيبويه: خلق، ووقع وثبت. وليس كان وحدها التي تأتي تامة، فقد ذكر سيبويه أن أصبح وأمسى مرّة بمنزلة كان، ومرّة بمنزلة قولك : (استيقظوا ونساموا)<sup>(٤)</sup> أي تأتي أصبح وأمسى فعلين ناقصين، يحتاج كلُّ منهما، إلى اسم وخبر. وتأتيان فعلين تامين، أصبح بمعنى استيقظ وأمسى بمعنى نام.

(١) د. عباس بيومي عدلان، الأداء الفني للنص ص ١٢.

(٢) السابق، ص ١٣.

(٣) سيبويه، الكتاب ٤٦/١ ينظر الصيمري التبصرة والتذكرة ١/١٩١.

(٤) السابق، ٤٦/١.

وعلى هذا الاستعمال الذي يبرز المعنى المراد من التركيب اللغوي بتغيير بنية التركيب ويتفسر إعرابه في نحو : أصبح الجو ماطراً. إذ استعملت أصبح ناقصة، والجو اسمياً مرفوعاً. و(ماطراً) خبرها منصوب. وتحتاج إلى الخبر، لتدل على أن الجو ماطر في الصباح. ولكن أصبحوا.. فأصبح فعل ماضٍ بمعنى استيقظ.

والواو ضمير الجماعة فاعل. ولا تحتاج أصبح في هذه الصورة إلى خبر. ومما جاء من استعمالات كان التامة على معنى وقع قول مقياس العائدي<sup>(١)</sup>:

فَبَدَى لِيَبْتَى ذَهَلِ بِنِ شَيْبَانِ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمَ ذُو كَوَاكِبِ أَشْهَبُ

جاءت كان في التركيب اللغوي (إذا كان يوم ذو كواكب أشهب) تامة بمعنى وقع. وتغيرت نمطية بناء التركيب اللغوي، وتغير إعراب مكوناته.. التي كان من المقتضى أن يأتي عليها. ففي هذا التركيب كان تامة بمعنى وقع. يوم فاعل مرفوع واكتفت كان بمرفوعها للفاعل، ولم تعد بحاجة إلى خبر، يتمم معناها.

بينما كان الإعراب المنتظر على معنى كان الناقصة، أن يكون يوم اسم كان مرفوعاً، وعلى هذا المعنى فإن كان لا تكفي بمرفوعها، بل تحتاج إلى خبر يتمم معناها ليصير (ذو) الذي كان صفة مرفوعة ليوم في التركيب الأول.. ليصير خبراً لكان الناقصة.

وقال الآخر، عمرو بن شأس<sup>(٢)</sup> :

بَيْتِي أَسْدٌ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبِ أَشْنَعًا

إِذَا كَانَتْ الْحَوَّالُ الطَّوَالُ كَأَنَّمَا كَسَاهَا السَّلَاحُ الْأَرْجُوانُ الْمُضْلَعًا

جاءت كان في التركيب اللغوي (إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً تامة بمعنى وقع (وأضمر الشاعر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم)<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فإن إعراب كان فعل

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب ٤٦/١-٤٧.

<sup>(٢)</sup> السابق، ٤٧/١.

ماضٍ تامٍ بمعنى وقع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو بمعنى (اليوم) واكتفت كان بمرفوعها  
وبعرب (يوماً) حال منصوب.. بينما على معنى كان الناقصة فإن الإعراب يختلف. فكان  
ناقصة، واسمها ضمير مستتر تقديره هو بمعنى اليوم. و (يوماً) خبر كان منصوب.

وبذكر سيبويه أنه سمع بعض العرب يقول أشنعاً ويرفع ما قبله، كأنه قال : إذا وقع  
يوماً ذو كواكب أشنعاً<sup>(١)</sup>.

يفتضى المعنى في هذا التركيب ألا يكون أشنعاً خبراً لكان الناقصة، ولا حالاً إذا  
كانت تامة.. لأن إعراب (أشنعاً) خبر أو حال فساد للمعنى. فلا يقال : كان زيداً ابناً من بني  
آدم. لأن هذا لا يجيل. فكانه قال : هل تعرف يا فلان بلاني إذا أشنت الحال<sup>(٢)</sup>.

وجاءت كان تامة بمعنى وقع<sup>(٣)</sup> في قوله عز وجل : وإن كان ذو عسرة فنظرةً إلى  
ميسرة<sup>(٤)</sup>. فكان هنا تامة بمعنى وقع.

ومن الشواهد التي يستدل بها سيبويه على مجيء كان تامة مكتفية بمرفوعها، ولا  
تحتاج إلى خبر منصوب يتم معناها، وجاءت مضمرةً أيضاً قول العرب : (إن خيرٌ فخير،  
وإن خنجرٌ فخنجرٌ). وقال فيه : ويجوز أن تجعل إن كان خير على إن وقع خيرٌ كأنه قال :  
إن كان خيرٌ .. فالذي يجوزون خير<sup>(٥)</sup>.

في التركيب اللغوي إن خيرٌ فخير، وإن خنجرٌ فخنجرٌ جاء فيه (خير) مرفوعاً، وجاء  
فيه خنجرٌ مرفوعاً، على أن كل واحدٍ منهما يعرب فاعلاً مرفوعاً لكان التامة بمعنى وقع،  
ولكنها أضمرت بعد إن.

(١) سيبويه، الكتاب ٤٧/١.

(٢) السابق، ٤٧/١.

(٣) القرطبي شرح عيون كتاب سيبويه ٤٩/١-٥٠.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢٦٠/١.

(٥) البقرة، آية : ٢٨٠.

(٦) سيبويه، الكتاب ٢٥٩/١.



ويرى يونس أن العرب تشد هذا البيت لهديبة بن خشرم<sup>(١)</sup>:

فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهَا ذِرَاعاً وَإِنْ صَبِرَ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

جاءت كلمة صبر مرفوعة في التركيب اللغوي (وإن صبر) ورفعها على إضمار كان ناقصة، وبهذا تكون مضمرة هي وخبرها ويكون إعراب صبر اسم كان مرفوعاً. وكان وخبرها (كان فينا صبر) مضمراً ويجوز رفع كلمة (صبر) على أن كان تامة بمعنى وقع. كما قال سيبويه: (والرفع على قوله: وإن وقع صبر، أو إن كان فينا صبر)<sup>(٢)</sup>.

ويرى سيبويه أن نصب (صبر) (جيد بالغ)<sup>(٣)</sup> على عد كان ناقصة. وتكون مضمرة مع اسمها وينتصب (صبر) على أنه خبر كان غير التامة المضمرة.

#### ٣٨- النصب مفعولاً به ويجوز الرفع مبتدأ

لحروف النفي، سلوك تركيبى محدد، في تراكيب العربية، لأنها نفي لواجب، وتجيء لخلاف قوله: قد كان، لذلك يسهل تقديم الأسماء فيها. ويجوز في الاسم الذي يتقدمها، في التركيب اللغوي الرفع والنصب. ولكن الرفع بعد حروف النفي أقوى<sup>(٤)</sup>.

قال هديبة بن الخشرم العذري<sup>(٥)</sup>:

فَلَا ذَا جَلَالٍ هَبْنَهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكُنَ لِلْفَقْرِ

جاء لفظ (ذا) منصوباً في التركيب اللغوي. والتركيب اللغوي مكون من لا حرف النفي و(ذا) الاسم المنصوب المضاف إلى جلال. وكذلك جاء لفظ (ذا) في تركيب (ولا ذا

(١) سيبويه، ٢٥٩/١.

(٢) السابق، ٢٦٠/١.

(٣) السابق، ٢٦٠/١.

(٤) السابق، ١٤٥/١-١٤٦.

(٥) السابق، ١٤٥/١.

ضياح). منصوباً دون أن يكون له ناصب في التركيب اللغوي. والسبب في نصب الاسم (ذا) في التركيبين، هو أن حروف النفي مشبهة بحروف الاستفهام، وحروف الأمر والنهي. وبهذا يكون إعراب (ذا) في الموضعين، مفعولاً به منصوباً، لفعل مضمر تقديره في الأول هين، ويفسره الفعل المظير بعد الاسم هينه، وفي الثاني تركن، ويفسره الفعل المظير بعد الاسم المنصوب بتركن.

وقال زهير<sup>(١)</sup> :

لَا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدِي الأَبْسُ وَلَا بِالدَّارِ لَوْ كَلَّمْتُ ذَا حَاجَةٍ صَمْتٌ

ورد التركيب اللغوي (لا الدار) بنصب الدار دون أن يكون له ناصب. وإنما نصب بتقدير فعل يفسره الفعل المظير بعده وهو (غيرها). فيكون التقدير لا غير الدار غيرها، ويكون إعراب (الدار) مفعولاً به منصوباً، لفعل مضمر تقديره غير.

ويرى الباحث أن إضمار الفعل على شريطة التفسير، تأكيد للمعنى لما في ذلك من التكرار. ويرى أن إضمار الفعل على نية إرادته، فيه شيء من الاختصار والإيجاز.

وقال جرير<sup>(٢)</sup> :

فَلَا حَسْبًا فَخَرْتُ بِهِ لَتَنِيْمٍ وَلَا جَبْدًا إِذَا ارْتَحِمَ الْجَدُوْدُ

وكما قال الباحث في التركيبين السابقين، يقول إنه جاءت كلمة (حسباً) في التركيب اللغوي فلا حسباً، منصوبة بغير ناصب. ولكنها مسبوقة بحرف النفي لا. لذلك يكون إعراب (حسباً). مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره ما يفسره الفعل المضمر بعد الاسم المنصوب (فخرت) والفخر تعداد وذكر محاسن وفضائل. والتقدير (ذكرت) أو عدت<sup>(٣)</sup>.

(١) ميبويه، الكتاب، ١/١٤٥.

(٢) السابق، ١/١٤٥-١٤٦.

(٣) السابق، ١/١٤٦.

ويقول سيبويه بعد ذكره الشواهد التي مرت: وإن شئت رفعت، والرفع فيه أقوى.

وربما قصد بهذا البيت الشعري الأخير:

فلا حسباً فخرت به لتيمٍ ولا جِداً إذا ازدحم الجدود

لأن حروف النفي تنفي واحباء، ويبتدأ بعدهن، ما يكون مبتدأ، ويبنى على المبتدأ بعدهن

ما يكون خيراً للمبتدأ<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ما ذكر سيبويه لو جاءت الألفاظ، (ذا) و (الذال) و (حسباً) مرفوعة لكان

إعراب كل واحدة منياً : (مبتدأ مرفوع) والجملة بعده في محل رفع خير.

## ٢٩- النصب عطفاً على اسم إن ولكن بعد تمام الخبر، والرفع على الابتداء، أو حملاً على

### المضمر في الخبر

بحري العطف على اسم إن، في تراكيب العربية على نمطين. والنمط الذي يعنينا هنا،

هو العطف على اسمها بعد تمام الخبر. ويجوز في الاسم المعطوف على اسم إن حالتان

إعرابيتان هما : حالة الرفع والنصب.

أما النصب فعطف الاسم على اسم إن. يقول سيبويه : وإن شئت جعلت الكلام على

الأول - ويقصد بالأول اسم إن - فقلت : إن زيدا منطلقاً وعصراً ظريف<sup>(٢)</sup>. (فعمراً) معطوف

بالنصب على اسم إن (زيداً المنصوب) وهذا محمول على قوله عز وجل : "ولو أن ما في

الأرض من شجرة ألقامٍ والبحر يمده من بعده سبعة أبحر"<sup>(٣)</sup>. فالبحر اسم معطوف منصوب

على اسم إن (ما) الموصولة في أول الآية.

(١) سيبويه الكتاب، ١/٤٦.

(٢) السابق، ٢/١٤٤.

(٣) لقمان، آية : ٢٧.

أما العطف بالرفع على اسم إن فعلى وجهين.

الوجه الأول : وهو عطف الاسم على محل اسم إن وهو الابتداء ويكون إعراب المعطوف مبتدأ بقول سيبويه في (هذا باب ما يكون محمولاً على إن) : فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء. فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريف وعمرو، وإن زيدا منطلق وسعيد، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين.. فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء<sup>(١)</sup>.

فإعراب كل من عمرو وسعيد مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره حسب خبر إن الذي قبله. ففي قولنا : إن زيدا ظريف وعمرو، تقدير خبر عمرو (ظريف). لأن معنى إن زيدا منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت تؤكد كأنه قال : زيد منطلق وعمرو<sup>(٢)</sup>. ومثل هذا قول الله عز وجل : "إن الله بريء من المشركين ورسوله"<sup>(٣)</sup>.

فإعراب : رسول مبتدأ مرفوع. وخبره محذوف تقديره بريء حسب خبر إن الذي يسبقه.

الوجه الثاني : وهو وجه ضعيف، وهو عطف الاسم بالرفع على المضمرة في الخبر بعد توكيده بالضمير المنفصل، وأحسنه أن تقول : إن زيدا منطلق هو وعمرو. وإن زيدا ظريف هو وعمرو<sup>(٤)</sup>. فعمرو معطوف على الضمير المرفوع في الخبر المؤكد بالمضمر المنفصل هو.

ومما جاء من الأسماء معطوفاً على اسم إن بعد تمام الخبر قول الراجز، وهو رؤية  
بن العجاج<sup>(٥)</sup> :

(١) سيبويه، الكتاب ١٤٤/٢.

(٢) السابق، ١٤٤/٢.

(٣) التوبة، آية : ٣.

(٤) سيبويه، الكتاب ١٤٤/٢.

(٥) السابق، ١٤٥/٢.

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُوذَ وَالْخَرِيفَا      يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

في التركيب اللغوي السابق جاءت كلمة الصُّيُوفَ معطوفة بالنصب على اسم إن المنصوب (الربيع) مع أنه يجوز في الصيُوف وجه إعرابي آخر وهو الرفع على أنه محمولٌ على الابتداء ويكون إعراب (الصيُوفَا) مبتدأ مرفوعاً وخبره محذوف.

ومن العطف بالرفع على اسم إن، نحو قولك : إن زيدا فيها وعمرو. فعمرو معطوف على محل اسم إن وهو الابتداء فعمرو مبتدأ مرفوع. لأن (فيها) الجار والمجرور في محل رفع خير إن بقول سيبويه (جرى عمرو بعد (فيها) مجراه بعد الظريف؛ لأن فيها في موضع الظريف<sup>(١)</sup>).

ويجوز نصب (عمرو) عطفاً على اسم إن (زيداً) المنصوب.

ومن العطف بالرفع على اسم إن قول جرير<sup>(٢)</sup> :

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ      وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ

فالشاعر عطف (المكرمات) رفعاً بالواو على الابتداء، أو على محل اسم إن (وهو الابتداء). والخبر محذوف تقديره فيهم ويجوز أن تكون المكرمات معطوفة بالرفع (على المستكن في الجار والمجرور فيهم) والتقدير استقرا فيهم هما<sup>(٣)</sup>. أي إن الخلافة والنبوة استقرا فيهم هما..

ويجوز في المكرمات أن تعطف بالنصب على اسم إن المنصوب الخلافة. وتعامل لكن معاملة إن في العطف على اسمها بالرفع على الابتداء، أو بالعطف على الضمير المستكن في الخبر. ويجوز العطف بـ لا و بل على اسم إن ولكن كما يعطف بالواو بقول سيبويه في

(١) سيبويه الكتاب، ١٤٥/٢.

(٢) السابق، ١٤٥/٢.

(٣) السابق ١٤٥/٢، هامش رقم (٤).

جواز العطف على اسم لكن : (ولكن المنقلة في جميع الكلام بمنزلة إن) <sup>(١)</sup>. ويضيف سيبويه قائلًا : (وإذا قلت إن زيدا منطلق لا عمرو، فتفسيره كتفسيره مع الواو) <sup>(٢)</sup>. في التركيب السابق عطف عمرو بـ (لا) رفعاً على أنه مبتدأ محذوف الخبر، ويجوز نصب عمرو عطفاً بـ (لا) على اسم إن المنصوب (زيدا). (وإذا قلت : إن زيدا منطلق لا عمراً) بالنصب فتفسيره كنصبه مع الواو. ولكن بمنزلة إن. ونقول : إن زيدا فيها لا بل عمرو. وإن شئت نصبت و(لا بل) تجري مجرى الواو <sup>(٣)</sup>.

يجوز أن تعامل تكن معاملة إن في جواز العطف على اسمها بالرفع والنصب بعد تمام الخبر. كما يجوز العطف بالواو وبل و لا.

ومنه قال تعالى : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله <sup>(٤)</sup>.

وردت في كلمة البحر في الآية الكريمة السابقة قراءتان للنصب وعليها قراءة المصحف الشريف (وقد رفعه قوم) <sup>(٥)</sup>.

فأما توجيه سيبويه لقراءة الرفع فعلى أن الواو للحال على قولك : (لو ضربت عبد الله وزيداً قائم ما ضربك، أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال. كأنه قال : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نفدت كلمات الله) <sup>(٦)</sup>. ويكون إعراب البحر مبتدأ مرفوعاً. وأما توجيه قراءة النصب فعطف البحر على اسم إن يقول سيبويه : (وإن شئت جعلت الكلام على الأول فحملته على قوله عز وجل.. وذكر الآية (ولو أن ما في البحر من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر..).

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب، ١٤٥/٢.

<sup>(٢)</sup> السابق، ١٤٦/٢.

<sup>(٣)</sup> السابق، ١٤٦/٢.

<sup>(٤)</sup> لقمان، آية : ٢٧.

<sup>(٥)</sup> سيبويه، الكتاب، ١٤٤/٢.

<sup>(٦)</sup> السابق، ١٤٤/٢.

فحمل (البحر) على اسم إن (ما) في أول الآية<sup>(١)</sup>.

### ٣٠- النصب مفعولاً به لفعل مضمراً أو الرفع مبتدأ

يجوز نصب الاسم مفعولاً به لفعل مضمراً يفسره ما بعده إن شاء المتكلم قال : زيداً ضربته. وإنما نصبه على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور بعد الاسم. كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربته. إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم هنا مبني على المضمّر<sup>(٢)</sup>.

وإعراب زيد مفعولٌ به منصوب لفعل مضمّرٍ تقديره ضربتُ يفسره الفعل الظاهر بعد الاسم وهو ضربته. وهذا النصب للمفعول به مبني على مشيئة المتكلم ضمن أنظمة التركيب اللغوي في العربية، كما يقول سيبويه : (وإن شئت قلت : زيداً ضربته)<sup>(٣)</sup>.

ويجوز رفع زيد مبتدأ إذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته، فلزمت الفعل ضرب الهاء. وتكون الجملة الفعلية (ضربته) في محل رفع خبر للمبتدأ (زيد) يقول سيبويه (وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق)<sup>(٤)</sup>.

ومعنى هذا أن الجملة الفعلية (ضربته) في موضع الخبر منطلق إذا قلت : عبد الله منطلق. ومثل ذلك الرفع على الابتداء قوله جل ثناؤه : 'وأما ثمودُ فهديناهم'<sup>(٥)</sup>. وهي قراءة الجمهور، وعليها المصحف الشريف.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/١٤٤.

(٢) السابق، ٨١/١.

(٣) السابق، ٨١/١.

(٤) السابق، ٨١/١.

(٥) فصلت، آية : ١٧.

وحسن أن يأتي الاسم ثمود مرفوعاً على الابتداء، لأن الفعل (هدى) مُعْمَلٌ في الضمير (هم) ومشغول به، لذلك حسن أيضاً أن يكون الفعل هدى مبنياً على الاسم ثمود ومعنى هذا أن الجملة الفعلية (هدينا هم) في محل رفع خبر للمبتدأ ثمود<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتثوين. وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش ثموداً منوثة منصوبة<sup>(٢)</sup>.

أما توجيه قراءة النصب فعلى أن (ثموداً) مفعول به منصوب، لفعل مضمر وجوباً تقديره هدينا بفسره الفعل المذكور بعد ثمود (هدينا هم). ولكن الفعل المضمر هنا لا يجوز إظهاره. ويذكر سيبويه أنهم نددوا - على وجهين، على النصب والرفع هذا البيت وهو لبشر بن أبي خازم<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُرِّسٍ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوَيْسِي نِيَامًا

ومنه قولُ ذي الرمة<sup>(٤)</sup>:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَّغْتَهُ فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصَلَتِكَ جَارِزُ

(يرى سيبويه أن النصب عربي كثير والرفع أجود)<sup>(٥)</sup>.

يتضح من كلام سيبويه أنه يجوز وجهان إعرابيان: النصب في (تميم) الأول، وابن، على أن كل واحدٍ منهما مفعول به منصوب لفعل مضمر وجوباً تقديره للأول (ألفي) تميمًا ويفسره الفعل ألفاهم بعد. وتقديره للثاني (بلغت ابن) ويفسره الفعل المذكور بعد (بلغته).

(١) سيبويه، الكتاب ٨١/١. تصرف.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ٤١٩/٧.

(٣) سيبويه، الكتاب ٨٢/١.

(٤) السليق، ٨٢/١.

(٥) السابق، ٨٢/١.



والرفع على أن كل واحد من (تميم) الأول. (وابن) مبتدأ والجملة الفعلية فالفهم في محل رفع خبر (تميم) والجملة الفعلية بلغته في محل رفع خبر (ابن).

وهذا يعني أن مذهب سيبويه توجيه رفع ما بعد أما وإذا على الابتداء، لأنه حمليما على (ثمود) المرفوعة وعلى زيد ضربته. وقد وجههما على أنهما مبتدآن لما سبق. وعلى هذا يكون قصد سيبويه (بالرفع أحوذ) <sup>(١)</sup>. الرفع على الابتداء <sup>(٢)</sup>.

ويجوز في تركيب مثل (زيدٌ لقيتُ أخاه) رفع زيد ونصبه، والرفع على أن زيدا مبتدأ وخبره الجملة الفعلية (لقيتُ أخاه) ويجوز نصب زيد على أنه مفعول به منصوب، لفعل مضمر وجوباً تقديره لقيت. وسبب جواز الوجهين (أن الفعل المضمر وقع على (أخاه) وهو من سبب زيد) <sup>(٣)</sup>. وذلك أن الفعل (لقي) اشتغل بلفظ ظاهر (أخاه) وهذه اللفظ يشتمل على ضمير وهذه الضمير (الهاء) يعود على زيد، الاسم الظاهر المفعول به المتقدم. وسُمي هذا اللفظ الظاهر (أخاه) سبباً للمفعول به المتقدم (زيد) الذي استغنى عنه الفعل واشتغل بغيره. لذلك يعرب (زيدٌ) مبتدأ. وهذا هو الأصل في إعراب زيد والجملة الفعلية (لقيتُ أخاه) بعد زيد فهي محل رفع خبر له. وهذا ليس اشتغالاً، لأن تقديم المفعول به إلى أول الكلام حتى لا يظل مفعولاً به، وإنما ليبني عليه الكلام أو الفعل، ويكون مبتدأ. ويرى سيبويه أن الرفع في تركيب مثل (زيد مررت به) أحسن وأجود. لأن أقرب إلى ذلك أن تقول: مررت بزيد ولقيتُ أخاه عمرو) <sup>(٤)</sup>. ويضاف إلى ذلك أن المضمر (الهاء) في به قد خرج من الفعل، وأضيف إليه الفعل بالياء، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ فصار كقولك زيدٌ لقيتُ أخاه. وإن شئت قلت:

<sup>(١)</sup> سيبويه، الكتاب ٨٢/١.

<sup>(٢)</sup> السابق ٨٢/١، هامش رقم (٤).

<sup>(٣)</sup> ينظر السابق ٨٣/١.

<sup>(٤)</sup> السابق، ٨٤/١.

زيداً مررت به تريد أن تقسر به مضمراً، كأنك قلت إذا مثلت ذلك : جعلت زيدا على طريقي مررت به. ولكنك لا تظهر هذا الأول كما قلت لك<sup>(١)</sup>.

ومع أن الرفع أجود وأحسن على أن يكون زيد مبتدأ : والجملة الفعلية بعده (مررت به)، في محل رفع خبر، إلا أنه يجوز نصب زيد مفعولاً به منصوباً لفعل مضمّر تقديره (جعلت) يفسره الفعل المذكور بعد زيد مررت.

وتقدير فعل نحو : جعلت يوضح أن المضمّر قد يتفق مع الفعل المفسر باللفظ والمعنى، أو قد يتفق معه بالمعنى فقط.

### ٣١- النصب حالاً أو الرفع خبراً لمبتدأ مضمّر

أثر سياق الموقف أو دلالة الحال في بناء التراكيب وتحليلها وإعرابها. اعتمد سيبويه سياق الموقف في تحليله بعض التراكيب. واتخذ من الحال والموقف الخارجي الذي جرى فيه التفاهم بين شخصين دليلاً على عناصر الكلام. لأن دلالة الحال توضح معنى اللفظ، لذلك عدها سيبويه (تسد في الدلالة مسدّ كلام محذوف)<sup>(٢)</sup>. أشار إلى ذلك حيث قال : (ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فنقول : متعرضاً لعنن لم يعنه)<sup>(٣)</sup>.

أي دنا من هذا الأمر متعرضاً لعنن لم يعنه وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. أي؛ إن رؤية الزائي الموقف سدّت في الدلالة مسدّ الفعل المحذوف.

ومثله (بيع المظى لا عهد ولا عقد وذلك إن كنت في حاله مساومة وحال بيع فتدع

أبايعك استغناء لما فيه من الحال)<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب، ٨٣/١.

(٢) د. فريد عوض حيدر علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ط١، ١٩٩٩، ص١٦١.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٧٢/١.

(٤) السابق، ٢٧٢/١.

وتكون حال المبايعة والمساومة هي التي سدت في الدلالة مسد الفعل المحذوف<sup>(١)</sup>.

واعتماد السياق الحالي أو المقامي وهو القرائن. والمناسبات المحيطة بالحدث الكلامي والملابسات والظروف في التحليل يدل دلالة أكيدة على أن (وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل)<sup>(٢)</sup>. وقد يحدث التواصل بذكر عناصر التركيب اللغوية كاملة أو بحذف أحد عناصر التركيب. وبخاصة عندما (يدور الحذف في فلك المعنى)<sup>(٣)</sup>، ومعبراً عن المعنى، نحو حذف الفعل العامل في المفعول به أو الحال. لأن دلالة الحال مؤثر سياقي يؤخذ بها في بناء الكلام، لأنها تحقق أمن اللبس، ولا سيما في مواقف الحوار والخبر والاستخيار<sup>(٤)</sup>. كما يؤخذ بها عند التعميد النحوي وذلك واضح عند سبويه.

### النصب الأصل ولا يجوز إلا النصب

لزمست بعض التراكيب اللغوية نصب أحد مكوناتها اللفظية مفعولاً به لفعل مضمّر لدلالة الحال عليه، أو لعلم المخاطب، أو لاستغناء المخاطب عن ذكره بوجود قرينة تدل عليه. كما أن نصب هذا المكون اللفظي يدل على معنى الإغراء أو التحذير أو الاختصاص والفخر. كما أنه يدل على معنى الطلب أو الأمر أو الحث على شيء ما. مما يؤكد أن سبب إنشاء التركيب اللغوي لإفادة معنى ما. وأن أي تغيير في بناء التركيب اللغوي ينشأ لمعنى جديد غير المعنى السابق. ويشمل العناوين الآتية :

١- النصب حالاً وعامه مضمّر.

٢- النصب مفعولاً به لفعل مضمّر لإفادة معنى التحذير.

٣- النصب مفعولاً به لفعل مضمّر لإفادة معنى الإغراء.

(١) د. فريد عوض حيدر، علم الدلالة ص ١٦١.

(٢) د. أحمد المتوكل ذراعت في نحو اللغة العربية الوظيفي ط ١٩٨٦، ص ٥.

(٣) د. عبد الفتاح أحمد الحصور، التأويل النحوي في القرآن الكريم ط ١، ١٩٨٤، ٤٠٣/١.

(٤) د. حسن خميس سعيد المتاح، نظرية التعليل في النحو العربي. ص ١٣٣.

- ٤- النصب مفعولاً به على إضمار فعل بدلالة حروف مخصوصة.
- ٥- النصب على الفعل المتروك إظهاره بسبب كثرة الاستعمال وعلم المخاطب والحمل على أمر آخر.
- ٦- النصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره لاستغناء المخاطب.
- ٧- نصب المصادر التي وضعت موضعاً واحداً في الكلام.
- ٨- معنى الاختصاص والفخر يوجب نصب الأسماء بالأفعال المحذوفة وجوباً.

### ١- النصب حالاً وعاملاً مضمراً

جاءت مكونات بعض التركيب في العربية منصوبة بأفعال ليست مأخوذة أو مشتقة من لفظ الأسماء المنصوبة. وذلك قولك: أتممياً مرة وقيسياً أخرى<sup>(١)</sup>.

ويفسر سيبويه هذا التركيب الذي أضمر فيه عامل الحال المنصوب (تممياً وقيسياً)، بعد دخول ألف الاستفهام عليه بقوله: وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتثقل، فقلت: أتممياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحولُ تممياً مرة وقيسياً أخرى. فأنت في هذه الحال تعملُ في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتثقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ وهو جاهل به ليفيمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخة بذلك<sup>(٢)</sup>.

المتكلم لا يسأل ولا يسترشد، لأنه لا يجهلُ حال المخاطب. ولكنه رآه في حال عدم ثبات واستقرار. فأراد أن يوبخه على ذلك. وكان سيبويه يتحدث بمصطلحات البلاغيين المتأخرين، وخروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى التوبيخ. ولكن المتكلم أضمر الفعل العامل في الحال وتقديره (تتحولُ).

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٤٣.

(٢) السابق، ١/٣٤٣.

ومنه ما حدث به بعض العرب، أن رجلاً من بني أسد قال يوم حيلة واستقبله يعبر  
أعوذ فتطير منه، فقال : يا بني أسد، أعور وذا ناب فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن  
عوره وصحته، ولكنه نبيهم، كأنه قال : أنستقبلون أعورَ وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه  
إياهم كان واقعا، كما كان التلوث والتقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم  
الأعور ليحذروه<sup>(١)</sup>.

وهنا يذكر سيويه أن الاستفهام أفاد التحذير، وخرج عن معناه الحقيقي. وهو أن  
المتكلم لا يريد أن يسأل أو يسترشد لأنه يعلم ولكنه نبيهم ليحذروا. فالتنبيه والتحذير هو معنى  
خرج إليه الاستفهام. ومثل ذلك قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

أفي السِّلمِ أغياراً جفَاءً وغيظَةً      وفي الحربِ أشبابةَ الإمَاءِ الغوارِكِ

فالشاعر حذف العامل من التركيبين (أفي السلم أغياراً) وفي الحرب أشبابة. وتقديره  
(تسقلون وتلوثون مرة كذا ومرة كذا)<sup>(٣)</sup>. والشاعر يعلم علم اليقين حال هؤلاء الناس الذين  
يتحدث عنهم. فهو لا يسأل ولا يسترشد ولكنه يذمهم ويشتمهم ويوبخهم ويحقرهم على تلوثهم  
وتقلهم وعدم ثباتهم على حالٍ واحدة. أي هم في السلم جفاة غلاظ وحالهم في الحرب الضعف  
مثل النساء. فخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى تشيبت تلك المعاني لهم. وحذف عامل  
الحال. وسد مسده الحال المنصوب (أغياراً) (وأشباه). ومنه ما قال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

أفي الولائمِ أولاداً لواجِدَةٍ      وفي العبيدةِ أولاداً لِعَلَاتِ

(١) سيويه، الكتاب، ٣٤٣/١.

(٢) السابق، ٣٤٣/١-٣٤٤/١ البغدادي الخزانة ٥٥٦/١.

(٣) السابق، ٣٤٤/١.

(٤) السابق، ٣٤٤/١.

في التركيب (أفي الولايم أولاد الواحدة) نصب الشاعر كلمة (أولاد) بفعل مضمر سدت مسده، ونابت عنه. ومثل ذلك نصب (أولاد) بفعل مضمر سدت كلمة (أولاد) مسده في التركيب (وفي العادة أولاد) لعلات).

وتفسير سيبويه لخروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى التوبيخ، سبق بلاغي، في وقت متقدم. فما فيما بعد على أيدي علماء البلاغة المتأخرين. فهو يلح على هذا المعنى غير مرة فيقول في مكان آخر : (فلم ترد أن تخير القوم بأمرٍ قد جهلوه، ولكنك أردت أن تشتمه في قولك : (أتميمًا مرةً وقيسياً مرةً أخرى) ولكنك أردت أن تشتمه بذلك، فصار (تميمًا وقيسياً) بدلاً من اللفظ بقولك أنتم مرةً وتقيسُ أخرى) وأعورُ سدت مسد الفعل تستقبلون في قوليد أعور وذا ناب كأنه قال : أتمضون وقد استقبلكم هذا - أعور وذا ناب.. وسدت كلمة (أعياراً وأشياه) مسد الفعل تتقلون وتلوتون ( وسدت كلمة أولاداً في قولهم (أفي الولايم أولاداً لواحدة - وأولاداً لعلات) مسد الفعل أتعرون مرة، أتعرون إذا أوضحت معناه، لأنك إنما تجربيه مجرى ماله فعل من لفظه. لأن أعورَ والأعيارَ ليسالهما فعلٌ من لفظهما لذلك بقدر لهما فعل من لفظهما وإن كان لا يستعمل ولكن على طريق التشبيه<sup>(١)</sup>.

### ٣- النصب مفعولاً به لفعل مضمر لإفادة معنى التحذير

من الأبواب النحوية التي يحذف فيها عامل المفعول به؛ حذفاً قياسياً، باب التحذير.. مع أن هذا الحذف ينتج في أبواب نحوية كثيرة، يغطي مساحة واسعة من مساحات النحو العربي. نحو التعظيم والثناء، والإغراء. والاختصاص. والمدح والذم. الترحم. النداء. والاشتغال.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٤٤.

والتحذير تشبيه السامع من خطر، أو مكروه ليتجنبه على سرعة كبيرة، لينجو من الخطر المحيط به. كأن يتعرض مثلاً لهجوم أسد، أو مرور سيارة، أو يقف بجانب حائط مائل، يكاد يسقط، فينبهه آخر لتلاشي الخطر<sup>(١)</sup>.

والتحذير أسلوب قائم على الاختصار، بحذف العامل في المفعول به، لأن المعنى التشبيهية من خطر على وجه السرعة. فإذا رأيت أسداً يقترب من شخص.. وأردت أن تحذر قلت : إياك . كأنك قلت إياك نح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول : نفسك يا فلان، أي اتق نفسك. إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت - من فعل -، ولكن ذكرته لأتمل ذلك ما لا يظهر إضماره. ومن ذلك قولك: إياك والأسد، وإياي والشر.. ومثله إياك، وإياه، وإياي.. كأنه قال : إياك باعد وإياه نح<sup>(٢)</sup>.

في التراكيب التي ذكرت نمط من الأنماط التي تأتي عليها التراكيب في باب التحذير. وهذا النمط يشمل على لفظة إياك أو إياه أو إياي، وفي مثل هذه التراكيب، يجب حذف الفعل الذي ينصب إياك وغيرها. وسبب حذف الفعل ما في التراكيب من معنى التحذير. (ولكثره استعمالهم الفعل مع إياك وما جرى مجراها في الكلام. فصرن بدلاً من الفعل)<sup>(٣)</sup>. فكثره استعمال الفعل مع إياك، جعل "إياك" بدلاً من التلغظ بالفعل، وصار وجودها في التركيب للغوي مغنياً عنه. كما أن التحذير موقف لغوي، لا يحتمل التطويل أو التباطؤ، بسبب وجود خطر، أو مكروه، يراعى في تجنبه، توخي السرعة. ويثبه سيويوه حذف الفعل من الكلام مع إياك بحذفهم من (حينئذ، الآن)<sup>(٤)</sup>.

والنمط الثاني من الأنماط التي تأتي عليها التراكيب اللغوية في باب (التحذير - التشبيه) ويقصد بها سيويوه التكرار: الأسد الأسد، الجدار الجدار والعطف نحو: رأسه

(١) ينظر: سيويوه، اكتاب ١/٢٥٣.

(٢) السابق، ١/٢٧٣-٢٧٤.

(٣) السابق، ١/٢٧٤.

(٤) السابق ١/٢٧٤.

والحائظ، كأنه قال : خلّ أودع رأسه والحائظ. فالرأس مفعول والحائظ مفعول معه فانتصبا جميعا. وإن شئت لم يكن فيه - الواو - ذلك المعنى، فهو عربي جيد، كأنه قال : عليك رأسك وعليك الحائظ.. فليس يتقص هذا ما أردت في معنى مع من الحديث<sup>(١)</sup>.

فعندما يقول القائل رأسك والحائظ، أو أهلك والليل، فإنه يُحذَرُ المخاطب أن يدركه الليل، قيل أن يصل إلى أهله. وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء، حين ثنوا لكثرتنا في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من التكرار، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إياك. ولم يكن مثل إياك لو أفردته، كما أن التثنية (التكرار بدون حرف العطف، نحو: الأسد الأسد والجدار الجدار، لأنك تحذره فلما تثبت صار بمنزلة إياك، وإياك بدل من اللفظ بالفعل<sup>(٢)</sup>). لذلك لا يجوز إظهار الفعل في حال التحذير المكرر. (لأن التكرار صار بمنزلة إياك، وإياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك، نحو: الحذر الحذر)<sup>(٣)</sup>. فالتكرار أو العطف بالواو لا يجيز إظهار الفعل. وبشبهه سيبويه التحذير المكرر بالإغراء أو الأمر).

والنمط الثالث الذي تأتي عليه التراكيب، في باب التحذير، هو ذكر المحذر منه مفردا نحو: نفسك، أو رأسك أو الجدار. وفي هذا الشكل التركيبي، يجوز إظهار الفعل أو إضماره يقول سيبويه: قلوا قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك: اتق رأسك، واحفظ نفسك، واتق الجدار<sup>(٤)</sup>. وجواز إضماره يرجع إلى أن هذا الاستعمال اللغوي (لم يكثر في كلامهم كثرة إياك)<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢٧٤/١ - ٢٧٥

(٢) السابق ٢٧٥/١

(٣) السابق ٢٧٥/١

(٤) السابق ٢٧٥/١

(٥) السابق ٢٧٥/١



فسي كل التراكيب التي مر ذكرها، يُعرب المحذّر منه مفعولا به منصوبا، لفعل أمر محذوف تقديره كما مر عند سيبويه نحو: (احذر) احم، احفظ، خل، دع، باعد، اتق<sup>(١)</sup>.  
فالتحذير بلفظ إياك، أو التثنية، أصل من أصول التقعيد النحوي عند سيبويه، في تحليله تراكيب العربية. وبخاصة إذا كثّر استعمال تلك التراكيب، فتصير هذه المعاني مسوغا لحذف الفعل من التركيب اللغوي. ويظل الاسم المنصوب على حاله من الإعراب، مفعولا به منصوبا، لذلك الفعل المحذوف لكثرة استعماله (الفعل) في تلك التراكيب. ولا يجوز إظهاره إلا مع المحذّر منه المفرد نحو (الجدار).

### ٣- النصب مفعولا به لفعل مضمّر لإفادة معنى الإغراء.

لم يفرد سيبويه إياها خاصا لما سماه النحاة المتأخرون (الإغراء) وإنما دمج بينه وبين التحذير، وسماه الأمر. يقول سيبويه (هذا باب ما ينتصب، على إضمار الفعل المتروك إظهاره، استغناء عنه. وباب ما جرى منه على الأمر والتحذير)<sup>(٢)</sup>.

يقول سيبويه ما يفهم منه الإغراء، الذي هو الأمر عنده "وزعم أن بعضهم يقال له: إياك، فيقول: إياي، كأنه قال: إياي أحفظ..<sup>(٣)</sup> فالحفظ ليس تحريراً، وإنما أمرٌ بشيء محمود ليعفله المخاطب وهذا هو الشكل التركيبي الأول من أشكال الأمر. وهو أن يأتي الأمر به مفردا. وكما جاز في التحذير يجوز فيه إضمار الفعل وإظهاره. ويعرب مفعولا به منصوبا لفعل محذوف تقديره احفظ.

وأما الشكل التركيبي الثاني فيأتي معطوفا عليه بالواو نحو: شأنك والحج. كأنه قال: عليك شأنك مع الحج، -أو الزم الحج- فشان: مفعول به منصوب لفعل أمر محذوف تقديره الزم -أو (عليك) و عليك اسم فعل أمر، وليس فعل أمر. أو يأتي مكررا أي يأتي الاسم

(١) سيبويه الكتاب ٢٧٣/١ - ٢٧٥

(٢) السابق ٢٧٣/١

(٣) السابق ٢٧٤/١

المأمور به، أو المغرى به، مكررا بلفظه في التركيب نحو: (الحذر الحذر، النجاء النجاء، فإنما انتصب هذا، على الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا -الفعل- لأنه صار بمنزلة افعال، ودخول الزم وعليك على افعال محال)<sup>(١)</sup>.

فالحذر: مفعول به منصوب لفعل محذوف وجوبا تقديره الزم وحذف الفعل كما يقول سيبويه لأنه (جعل الحذر الحذر، والنجاء النجاء بدلا من اللفظ بالفعل)<sup>(٢)</sup>. فإنما انتصب هذا - الحذر - على الزم الحذر.

وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا (الفعل) لأنه صار بمنزلة افعال. ودخول الزم وعليك على افعال محال)<sup>(٣)</sup>.

وهذه لفظة نكية واعية. كما اعتاد سيبويه في معالجة وتحليل تراكيب العربية. فمعنى قولك: الحذر. افعال الحذر وهذا أمر. وهو الأصل. وعندما صار الأمر إغراء المخاطب بأمر مستحسنة على تقدير عليك، أو الزم، وجب حذفهما لأنه محال أن يدخل الزم وعليك على افعال في الكلام، التي سقطت وحذفت لمعنى الأمر. أو الإغراء. الذي هو حث المخاطب على القيام بأمر تنفعه وتفيده. ونحن في حياتنا اليومية، يحث بعضنا بعضا على التحلي، أو القيام بأمر مستحسنة، بفضل التحلي بها. ويلاحظ أن الإغراء يقوم على حث المخاطب للتحلي بما هو قيم في الحياة كالصدق.

ويظل سبب حذف الفعل معنى الحث والأمر والإغراء بأمر مستحسنة وكثرة الاستعمال، وقيام لفظ بدلا من الفعل، أصل من أصول التقعيد النحوي، لتراكيب العربية. إذ تعدو كثرة الاستعمال دليلا على المحذوف.

(١) سيبويه الكتاب ١/ ٢٧٥ - ٢٧٦

(٢) السابق ١/ ٢٧٥

(٣) السابق ١/ ٢٧٦

ومن باب إضمار الفعل لغرض الإغراء، وإبقاء أثره في التركيب اللغوي قول

الشاعر المسكين<sup>(١)</sup>:

أخاك أخاك إن من لا أخاكه كساع إلى الهنجا بغير سلاح

إن المعنى الذي أراده الشاعر، وهو إغراء المخاض، بلزوم أخيه، لأنه سعيه في هذه

الحياة، ونصرته عند الشدائد. هو الذي دفع الشاعر إلى أن يبني تركيبه اللغوي (أخاك ، أخاك)

بنصب (أخاك) على أنه مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره الزم. (كأنه يريد الزم

أخاك)<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- النصب مفعولاً به على إضمار فعل بدلالة حروف مخصوصة

تجسيء التراكيب، في اللغة العربية، على نمط معين، تتوالى فيها المكونات بصورة

منطقية، حسب ما يقتضيه المنطق اللغوي. وترد بعض التراكيب، مغايرة للترتيب الأصلي،

ولكن مكان المكونات الأساسية يظل محفوظاً. فمثلاً توجد حروف في اللغة العربية لا يليها إلا

الفعل. ومعنى لا يليها إلا الفعل مظهرها ومنها ما يجوز أن يليها الفعل مظهرها ومضمرها<sup>(٣)</sup>.

بمقام مؤخر، ولا يستقيم أن يبدأ بها الأسماء، ومن هذه الحروف حرف التحضيض، فلا

يلو ولا ولو وألا. فلو جاء بعدها اسم في تركيب معين، يقتضيه الاسم فعل مناسب. وفي تلك

يقول سيبويه: لو قلت: هلا زيدا ضربت، ولو لا زيدا ضربت، وألا زيدا ضربت جاز. ولو

قلت: ألا زيدا وهلا زيدا.. على إضمار الفعل ولا تذكره جز وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى

لتحضيض والأمر<sup>(٤)</sup>.

فصوغ محيء الأسماء منصوبة بعد تلك الأحرف (هلا) لولا، لو، ألا، لأن فيها معنى

لتحضيض والحث والأمر. لذلك يعرب الاسم الذي يليها مفعولاً به منصوباً لفعل محذوف

(١) سيبويه، الكتاب ٢٥٦/١

(٢) السابق ٢٥٦/١

(٣) السابق ٩٨/١

(٤) السابق ٩٨/١

مناسب، أو يفسره ما يجيء بعد هذه الأحرف من أفعال. وإذا لم يجيء بعد هذه الأحرف أفعال كالأمثلة التي ذكرها سيبويه: ألا زيدا .. فيقدر فعل يحمل معنى الحدث والأمر والتحضيض، ينصب الاسم الذي يجيء بعد ألا وغيرها. ولا يجوز رفع ما بعد حروف التحضيض (هلا ولولا) لأنه لا يبدأ بعدهما الأسماء<sup>(١)</sup>. والأمر والحض، طلب من المأمور، فيقع عليه حدث ما لذلك يكون منصوباً.

## ٥- النصب على الفعل المتروك إظهاره بسبب كثرة الاستعمال وعلم المخاطب... والحمل

### على أمر آخر.

هذا من الباب الذي تعد فيه دلالة كثرة الاستعمال قرينة ودليلاً ومسوغاً لحذف الفعل، فما السبب الذي يدعو إلى ترك إظهار الفعل في التراكيب اللغوية؟. يقول سيبويه: ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: قوله تعالى: "انتهوا خيراً لكم"<sup>(٢)</sup>. و "وراعك أوسع لك" و "حسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر... وإنما نصبت خيراً لك، وأوسع لك، لأنك حين قلت: انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر"<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا يكون المعنى هو الذي أدى إلى بناء التراكيب اللغوية التي سبقت على تلك الصورة، حذف الفعل، ونصب المفعول به. والمعنى هو دعوة المخاطب وحمله على أمر غير الذي هو فيه، فمعنى وراعك تأخر أو ارجع أيها المخاطب مما أنت فيه، واقصد مكاناً آخر أوسع لك. وكذلك معنى قوله: حسبك خيراً لك. كفاك أيها المهمل إهمالاً وأقصد شيئاً خيراً لك. إذا فالمعنى أمر بالخروج من حالة، وهذا يعني بالاقترضاء أمر بالخروج إلى حالة أخرى.. وبعضى سيبويه في تفسير ذلك متنبياً رأي أسناذه الخليل الذي قال: "كانك تحمله على

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٠٠

(٢) النساء / ١٧١

(٣) سيبويه الكتاب ١/ ٢٨٢ - ٢٨٣

ذلك المعنى، كأنك قلت: أنته وادخل فيما هو خير لك، فنصبتَه لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: أنته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: أنته، فصار بدلا من قوله: أنت خيرا لك، وادخل فيما هو خيرا لك<sup>(١)</sup>.

وسما يحذف منه الفعل، إلا أن الفعل يجوز إظهاره، قوله: أنته يا فلان أمرا قاصدا، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإنما أردت أو قلت: أنته وأت أمرا قاصدا فإنما ذكرت أنك إذا لا مثل لك الأول به، لأنه كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل.

وهذا ما يجري في حياتنا اليومية هذه الأيام. نرى قريبا لنا، أو إنسانا يهمننا أمره، سادرا في عمل لا يليق، فنقول له: كف خيرا لك. وعلى لغة سيبويه كأننا نقول له: أنته مما أنت فيه، وأسلك خيرا، أو ما هو أفضل. أو عندما نسمع كلاما لا يليق، من شخص ما، فنقول له، اسكت خيرا لك. كأننا نقول: أنته مما أنت فيه من الكلام السيء، وانطق خيرا منه.

## ٦- النصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره لاستغناء المخاطب

يضمَر الفعل في بعض التراكيب، ويظل أثره في التركيب مضمرا، كما لو كان مظهرا، ولكنه يضمَر لدلالة الحال عليه، أو لمعرفة المخاطب معنى ما يريد المتكلم وذلك قولك: "زيدا، وعمرا، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلا يضرب، أو يشتم، أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيدا، أي أوقع عملك يزيد. أو رأيت رجلا يقول: أضرب شر الناس، فقلت: زيدا. أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعه فقلت: حديثك. أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك. استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه<sup>(٢)</sup>.

(١) سيبويه الكتاب ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤

(٢) السابق، ١/ ٢٥٣

إن المسوغ الذي اعتمد عليه المتكلم، في إضمار الفعل، هو الحال الذي عليه السامع. أو المتحدث إليه، بالرسالة الكلامية. فالمتلقي يعلم بالعمل، ويعلم ما يقوم به. فهو إما: في حالة ضرب أو شتم، أو قتل. وقيامه بأي عمل من هذه الأعمال، ومعرفته به، بغنيته عن تلفظ المتكلم بالفعل ويكون تقدير الفعل المضمر من جنس العمل الذي يقوم به المخاطب. فالذي يضرب يقدر له: اضرِب والذي يشتم، يقدر (اشتم). والذي يقتل : اقتل. والذي يتحدث يقدر: أتم. ويكون الاسم منصوباً على أنه مفعول لذلك الفعل المضمر.

ويلفت النظر، عندما ترى رجلاً قدم من سفر قوك له: حديثك. استغثت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر<sup>(١)</sup>. فالمخاطب يعلم أن المتكلم يسأله لذلك يحذف الفعل الذي يجوز إظهاره لعلم المخاطب بذلك. فعلم المخاطب سبب في إضمار الفعل. كما أن الخطاب المباشر من المتكلم إلى السامع سوغ إضمار الفعل.

وهذا النوع من إضمار الفعل، الذي يسوغه حال السامع وعلمه بالمعنى، يجوز فيه الإضمار والإظهار. فـ "إن شاء أظهر في هذه الأشياء" ما أضمر من الفعل، فقال: اضرِب زيدا، واشتم عمرا، ...<sup>(٢)</sup>.

ومنه أن يضمّر الفعل في ما جرى من الأمر والنهي، وأما (النهي فإنه التحذير)<sup>(٣)</sup>. كقولك: الصبي (الصبي) وإنما نهيتَه أن يوطئ الصبي<sup>(٤)</sup>. (يعني أن يوطئ دابته التي يركبها، الصبي)<sup>(٥)</sup>. أي ولا توطئ الصبي. فهذان المعنيان الأمر والنهي، يؤثران في المتكلم، فيبني تركيبه على لفظ واحد بحجيء منصوباً، لفعل ضمير. والذي لا يجوز إضماره فعل لا يصير إلى المفعول به إلا بحرف جر، لأن الجار لا يضمّر، وذلك أن المجرور داخل في الجار لا

(١) سيبويه الكتاب ٢٥٣/١

(٢) السابق ٢٥٣/١ - ٢٥٤

(٣) السابق ٢٥٣/٧

(٤) السابق ٢٥٣/١

(٥) السابق ٢٥٣/١، حاشية رقم ٤

ينفصل عنه، فصار كأنه شيء من الاسم لأنه معاقب للتثوين، ولكنك إن أضمرت، أضمرت ما هو في معناه مما يصل بغير حرف جر<sup>(١)</sup>.

وحتى في تقدير الأفعال لا يخرج سيبويه عن اشتراط المعنى في تقدير فعل متعد بنفسه، ليسد مسد فعل يصل إلى الاسم بحرف جر. فكأن المعنى هو هاجس سيبويه في كل تحليلاته اللغوية. ويبدو ذلك في قوله: (ولا يجوز أن تقول: زيد عمرا، إذا كنت لا تخاطب زيدا إذا أردت: ليضرب زيد عمرا وأنت تخاطبني، وإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا، وزيد وعمر غائبان. فلا يكون أن تضمر فعل الغائب..)<sup>(٢)</sup>.

لهذا الحد بلغت إحاطة سيبويه بظروف وملابسات الحدث الكلامي. وأطراف الكلام المتكلم والمخاطب المقصود بالكلام وبالتركيب اللغوي، ولهذا لا يجيز سيبويه إضمار فعل الغائب، لأن السامع الشاهد يظن أنك تأمره بزيد، فيحصل التباس، والمتكلم يكره التباسا مثل هذا. وهذا يوضح أن المخاطب هو غاية الرسالة اللغوية، بما تحمل من معنى. وعلى هذا يجوز حذف الفعل إذا كان المخاطب حاضرا، ووجه له الكلام مباشرة. لأن هذا يعني أنه قد فهم المعنى المراد.

والعرب أثناء استعمالهم لغتهم للتعبير عن أغراضهم وعن مكونات مشاعرهم التي في نفوسهم، سواء أكانا مخترين أم معجبين أم محبين أم كارهين، أم غير ذلك (يخاطبون، ويقاسون ولا يفرضون ولا يخلطون)<sup>(٣)</sup>.

وهذه شهادة توضح دقة العرب في بناء تراكيبيهم، وحملهم عن طريق القياس، والحيطة والسيقطة والتسببه وعدم التفريط. ولذا فهم لا يخلطون في استعمالهم اللغة. وما سبب ذلك إلا مراعاة المعنى والحرص عليه، والتوخي لما يريدون في الكلام من أغراض وغايات. ولذا جاءت لغة العرب المتمثلة في تراكيبيهم (مفخرة لهم، ومعلما من معالم السداد دل على

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٥٤

(٢) السابق، ١/٢٥٤

(٣) ابن جني الخصائص ١/٢٤٤

فضيلاتهم، لأنهم يستخفون شيئاً أو يستقلونه. ويحذفون أو ينكرون، ويضمرون أو يظهرون،  
(وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحائفة على ما في النفوس) (١).

ويستخلص، من عبارة ابن جنى الأخيرة، أن كل ما كان يسعى إليه ابن اللغة، بأساليب  
مختلفة، هو المعنى. فالمقصود، وما في النفوس هي المعاني التي يتوخاها ابن اللغة من  
استخدامها.

وعندما يتقن ابن اللغة، أن الإضمار أو الحذف، قد يدل على ما في نفسه، وقصده،  
عند السامع، لجأ إلى الحذف. والحذف في تراكيب العربية باب واسع، مفتوح من كل الجهات،  
وللعربية شجاعة كبيرة، ومعظم شجاعتهما في الحذف، وغيره. وقد حذفت العرب الجملة،  
والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من  
تكليف الغيب في معرفته (٢). والنقطة النحاة العرب القدماء، إلى ظواهر الحذف في اللغة  
العربية، ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقدير  
المتعسف (٣).

يقول سيبويه : (واعلم، أنه ليس كل حرف، يظهر بعده الفعل يُحذف فيه الفعل، ولكنك  
تُضمّر بعدما أضمّرت فيه العرب من الحروف والمواضيع، وتظهر ما أظهروا، وتجرى هذه  
الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام  
على أجروا... (٤).

يتضح ممّا سبق، أن الحذف أو الإضمار جاء في لغة العرب. وفي تراكيبيهم. بمعنى  
أن سيبويه لم يبتدعه. بل هو يحرص على أن يلتزم أبناء العربية المتأخرون، بما جاء عن  
سلفهم في الحذف والإضمار. لأن الحذف يشمل جميع المعاني النحوية سواء أكان المحذوف

(١) ابن جنى، الخصائص ١/٢٤٥

(٢) السابق، ٢/٣٦٠

(٣) د. عبده الرجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥١

(٤) سيبويه الكتاب



مرادا أم غير مراد. وحذف غير المراد لا مشكلة فيه. كحذف المفعولات المختلفة، مع أن ذكرها تقييد لعملية الإسناد بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، وإضفاء معان وظلال موحية على عملية الإسناد، والمحتوى الإسنادي الأصلي الذي يقدمه ترابط عنصري الإسناد الأصليين.

وأما الحذف المراد وهو الذي يكون في أحد العناصر الأساسية في الجملة، كالمبتدأ أو الخبر، أو الفعل، وسواء أكان الحذف مرادا، أم غير مراد؟. وسواء أكان الحذف في أحد العناصر الرئيسية للتركيب اللغوي، أو في العناصر غير الإسنادية، فإن الحذف، أو الإضمار يجب أن يعتمد على دليل أي، لا بد من وجود دليل على المحذوف، وهذا الدليل يتكفل به التركيب اللغوي المنطوق<sup>(١)</sup> وانتماؤه إلى أصل تركيبى معين، كالحملة الاسمية أو الفعلية، والاعتماد على الموقف الكلامي، أو المقام. وغير ذلك من الدلائل الكثيرة التي اعتمد عليها سيبويه في تقدير المحذوف أو المضمرة، كل ذلك في منوال المعنى، أو في ظلاله، أو بوحيه.

فالحذف والإضمار وجد في كلام العرب بناء على المعنى. وتقدير النحاة للمحذوفات في كلام العرب بناء على المعنى. لما حلَّ سيبويه التراكيب التي أضمر فيها الفعل الناصب للأسماء، دون أن يظل في التراكيب ما ينصب الأسماء قَدَمَ سيبويه لذلك بقوله: وهذه حجج سُمعت من العرب وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: "اللهم ضبعا وذنبا" إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجمع (أو اجعل) فيها ضبعا وذنبا وكلهم يفسر ما يتوي. وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمرة قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار<sup>(٢)</sup>.

في ذلك المثل. حذف الفعل "إجمع" أو "اجعل" وانتصب لفظ (ضببع) على أنه مفعول به منصوب للفعل المحذوف كأنه مظهر. والذي سوغ حذف الفعل في ذلك المثل، أنه سمع

(١) ذ. محمد حملة عبد النظيف، بناء الحملة الفعلية، ص ٢١٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢٥٥/١.

مظهراً. ويجوز أن يكون معنى المثل دعاء للغنم أو عليها فالدعاء لها على معنى أن الذئب والضبع لا يجتمعان معاً، وإذا اجتمعاً تقاتلاً وهذا يسلم الغنم من أذاهما.

وأما الدعاء عليها فعلى معنى أن الذئب يأتي من مكان، وتأتي الضبع من مكان آخر، فيزداد أذاهما على الغنم لذلك قال سيبويه "وكلهم يفسر ما ينوي"<sup>(١)</sup>. من دعاء للغنم أو من دعاء على الغنم.

ويذكر سيبويه عن الأخفش أبي الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له : "لم أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال : الصبيان بأبي كأنه حذر أن يلام فقال : لم الصبيان"<sup>(٢)</sup>.

فالتركيب الصبيان جاء منصوباً على أنه مفعول به لفعل مضمّر تقديره "لم" وذلك لأنه مبني على كلام سابق فقد سبقه سؤال يحمل اللوم بسبب إفساد المكان. فجاء جوابه بحمل النفي عنهم أنهم أفسدوا المكان، واعترف بأن الذي أفسد المكان الصبيان. وبدلاً من توجيه اللوم لهم طلب منه أن يلوم الصبيان، مضمراً الفعل "لم" وذكر الصبيان.

ويروى سيبويه، من حديث من يوثق به، أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وجد؟ وهو موضع يمسك الماء فقال : بلى، وجاذا. [أي فأعرف بها وجاذا]<sup>(٣)</sup>.

وحذفت العرب الفعل وأبقت أثره في التركيب اللغوي. لذلك نُصب (وجاذا) على أنه مفعول به للفعل المضمّر المقدر بـ (أعرف). والذي يسر إضمار الفعل هو دلالة الكلام الذي سبقه. والحوار الذي دار بين المتكلم والمخاطب كما أن في الحذف إيجازاً واختصاراً، واعتماداً على أن المخاطب يعرف المقصود من الكلام.

ومنه قول العرب : "أمر ميكيانك لا أمر مضحكانك"، "والطباء على البقر". يقول : عليك أمر ميكيانك، أي ألزم أمر ميكيانك، وخلّ الأطباء على البقر<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٥٥.

(٢) السابق، ١/٢٥٥.

(٣) السابق، ١/٢٥٥-٢٥٦.

فانتصب (أمر) و(الظياء) على أن كل واحد منهما، مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره في الأول، عليك، أو ألزم وفي الثاني خل، ويصف سيويه هذه التراكيب بأنها حجج سمعت من العرب. والذي سوغ إضمار الفعل في هذه التراكيب معنى الأمر الذي تشتمل عليه. فالمتكلم عند قال (أمر ميكياتك) علم السامع أو المخاطب أن في التركيب أمراً، وكذلك اللئيم ضيعاً ودنياً فالتركيب دعاء. والدعاء مسألة، والمسألة لا تتم إلا بالطلب، ويحققها فعل الأمر. هذا وإن بدت التراكيب في هيئة الإخبار. إلا أنها في المعنى أمر<sup>(٢)</sup>.

ويرى سيويه أن نصب (أخاك) بإضمار فعل تقديره ألزم، من هذا الباب، في قول المسكين.

أخاك أخاك إن من لا أخالهُ كساع إلى الهنجا. بغير سلاح

(أخاك) مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره ألزم، كأن الشاعر يريد أن يقول :  
(ألزم أخاك)<sup>(٣)</sup>. مع أن هذا التركيب يأتي في باب الإغراء.

تغني الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، عن أحد عناصر التركيب اللغوي. فيضمر ذلك العنصر، ويبقى أثره ومعناه في التركيب. أي تسد دلالة الحال مسد أحد أجزاء التركيب اللغوي، وذلك في غير باب الأمر والنهي. فيضمر الفعل المستعمل إظهاره وذلك في قولك، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت : مكة ورب الكعبة. حيث زكّيت أنه يريد مكة، كأنك قلت : يريد مكة، كأنك قلت : يريد مكة والله ويجوز أن تقول : مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت : مكة والله، أي أراد مكة إذ ذاك<sup>(٤)</sup>.

(٢) سيويه، الكتاب ١ / ٢٥٦ .

(٣) السابق، ١ / ٢٥٦ .

(٤) السابق، ١ / ٢٥٦ .

(٥) السابق، ١ / ٢٥٧ .

إن قرينة الحال، وما يحيط بالحدث الكلامي من ظروف وملابسات وهيئة، كأن ترى رجلاً في ثياب السفر، أو في ثياب الإحرام يحمل معه ما يحتاجه في السفر، كل ذلك معانٍ تجعل الناظر إليه يتوقع أنه يريد الحج: مكة والله. أي يريد مكة فيضمّر الفعل، وتتصب (مكة) على أنها مفعول به للفعل المضمّر وتقديره تريد، أو أراد للتفريق بين ما يدل على الحال الحاضر، أو على الحال في يوم أمس. لأن أمس إذا عرفت نكرت، وإذا نكرت عرفت. فاستعملها سيبويه نكرة، للدلالة على اليوم الذي قبل يومنا.

وتغني دلالة الحال عن أحد مكونات التركيب اللغوي، وتؤثر في بنائه وإعرابه. يبدو ذلك في أنك لو رأيت رجلاً يسدّد سهماً قبل القرطاس، فقلت: القرطاس والله، أي؛ يصيب القرطاس. وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي؛ أصاب القرطاس<sup>(١)</sup>.

ويبدو في التركيب اللغوي (القرطاس والله) إضمار الفعل يصيب للدلالة على المستقبل، أو أصاب للدلالة على الماضي، ويعرب القرطاس في كل مفعولاً به للفعل المضمّر، والذي أغنت عن ذكره القرائن الحالية، والظروف المحيطة بالحدث الكلامي، من رؤية قرطاس في مكان، ورؤية رجل يسدّد سهم نحو القرطاس. كل تلك القرائن الحالية تغني عن ذكر الفعل (يصيب). كما أن القرائن نفسها، ويضاف إليها سماع وقع السهم في القرطاس يغني، عن ذكر الفعل أصاب. والله ذرّ سيبويه عالماً في تفريقه بين يصيب وأصاب.

ويقال ما قيل في التراكيب السابقة ما يلي من تراكيب أخرى، قامت قرائن الحال بالإغناء عن إظهار الفعل وذلك لو رأيت ناساً ينتظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلال ورب الكعبة، أي أبصروا الهلال. أو رأيت ضرباً فقلت على وجه التفاضل: عبد الله، أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون<sup>(٢)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢٥٧/١.

(٢) السليق، ٢٥٧/١.

"ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل، فنقول: زيذاً. تريد اضرب زيذاً، أو أتضرب زيذاً"<sup>(١)</sup>.

فالفعل المحذوف هنا، في حكم الملفوظ به. لوجود دليل يدل عليه، وإن لم يوجد في اللفظ، غير دلالة الحال عليه نأب مناب اللفظ به. وهذه شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به. والأسماء التي مررت كلها منصوبة في التراكيب اللغوية، على أنها مفعول به منصوب، لفعل مضمرة دلت عليه دلالة الحال. ويقدر الفعل من نوع الحال التي أغنت عن ذكره.

ومن ذلك قوله عز وجل: "بل ملة إبراهيم حنيفاً"<sup>(٢)</sup>. في التركيب القرآني الكريم، جاءت كلمة ملة منصوبة، دون وجود ناصب، فما الذي نصبها. يرى سيوييه أن نصب ملة على أنها مفعول به منصوب لفعل مضمرة تقديره (نتبع) على تقدير (بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: "كونوا هوداً أو نصاراً" فقالوا بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً"<sup>(٣)</sup>.

٦٠٦٨٦٢

#### ٧- نصب المصادر التي وضعت موضعاً واحداً في الكلام

في العربية مصادر كثيرة لزمّت حالاً واحدة، فهي لا تستعمل إلا منصوبة، ولا تقع في موضع الجر والرفع ولا تدخلها الألف واللام. ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً. لا تتصرف في الكلام<sup>(٤)</sup>. ومن ذلك قولك: سبحان الله، فنصبه على أسبح الله تسبيحاً، ومعاذ الله ورِيحَانَهُ على معنى استرزق الله استرزاقاً.

(١) ابن حني الخصائص ٢٨٥/١.

(٢) البقرة، آية: ١٣٥.

(٣) سيوييه، الكتاب ٢٥٧/١.

(٤) السابق ٣٢٢/١.

وعَمَّرَكَ اللهُ إِلا فَعَلْتَ وَقَعَدَكَ اللهُ. كأنه قال : عمرك الله بمنزلة نشدتك الله، قصارت  
عمرك الله منصوبة بعمرك الله كأنك قلت : عمرك عمرا ونشدتك تشداً، ولكنهم خزلوا الفعل  
لأنهم جعلوه (المصدر) بدلاً من اللفظ به (الفعل) (١).

إذن هذه مصادر جاءت منصوبة، ولزمت هذه الحالة. وهي مصادر سدت مسد الفعل  
لأنها بدل من اللفظ به. ومنها قول الشاعر (٢):

عَمَّرْتُكَ اللهُ إِلا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ

أو عَمَّرَكَ اللهُ وَقَعَدَكَ اللهُ بِمَعْنَى نَشَدَكَ اللهُ. والمصدر النشدان والنشدة (٣). قال ابن  
أحمر (٤) :

عَمَّرْتُكَ اللهُ الْجَائِلِ فَإِنِّي أَلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي

وهذه المصادر تفيد الدعاء. أما معنى سبحان الله : براءة الله من السوء كأنه يقول :  
(أبرئ) براءة الله من السوء. ومثله قول الأعشى (٥):

أَقُولُ لَمَّا جَاءَتَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عُلْقَمَةَ الْفَاجِرِ

فمعنى سبحان : أي براءة منه. ومثل سبحان قولك للرجل : سلاماً، تريد تسليماً منك.  
كما قلت براءة منك، تريد: لا ألتبس بشيء من أمرك. ومعنى قولك : إذا لقيت فلاناً فقل  
سلاماً. براءة منك.

(١) سيويه، الكتاب، ٣٢٢/١، بتصرف.

(٢) السابق، ٣٢٣/١.

(٣) السابق، ٣٢٣/١.

(٤) السابق، ٣٢٣/١.

(٥) السابق، ٣٢٤/١.

وعلى هذا المعنى - والله علم - يكون معنى سلاماً في الآية الكريمة وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً<sup>(١)</sup>. لأن الآية مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قولك : براءة منكم وسلاماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شر<sup>(٢)</sup>.

وعلى معنى براءتك ربنا من كل سوء، جاء معنى سلامك ربنا في قول أمية بن أبي الصلت<sup>(٣)</sup>:

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ      بَرِيئاً نَأْمَأُ تَغْنَأُكَ الذُّمُّومُ

وهذه المصادر تنتصب بتقدير فعل، كما ينتصب حمداً، وشكراً. والفرق بينهما أن حمداً وشكراً مصادر تتصرف، بينما براءة ومثيلاتها من المصادر لا تتصرف.

ومن هذه المصادر في البناء والمجرى لا في المعنى (غفران) لأن بعض العرب يقول : غفرانك لا كفرانك، يريد استغفاراً لا كفرة<sup>(٤)</sup>.

ومثل هذه المصادر قوله جل ثناؤه : 'ويقولون حجراً محجوراً'<sup>(٥)</sup>.

ومعنى حجراً محجوراً أي؛ حراماً محرماً، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمراً، فكأنه قال : أحرم ذلك حراماً محرماً. ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل: أنفعل كذا وكذا؟ فيقول حجراً، أي ستراً وبراءة من هذا. فهذا المصدر ينتصب على إضمار الفعل، ولم يرد أن يجعله مبتدأ خبره بعده، ولا مبنياً على اسم مضمراً<sup>(٦)</sup>.

وسبحان جاء منوناً مفرداً في الشعر، قال أمية بن أبي الصلت<sup>(٧)</sup>:

(١) الفرقان، آية ٦٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٣٢٥.

(٣) السابق، ١/٣٢٥.

(٤) السابق، ١/٣٢٥.

(٥) الفرقان، آية : ٢٢.

(٦) سيبويه، الكتاب ١/٣٢٦.

(٧) السابق، ١/٣٢٦.

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَغُودُ لِنَا وَقَبْلَنَا سُبْحِ الْجُودِيِّ وَالْجُمُودِ

ومحيء سبحان منونا على تشبيهه بقولهم: حجرا وسلاما<sup>(١)</sup>.

وأما (سُبْحَا قُدُوسَا رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، فهو على قوله: أذكر سُبْحَا قُدُوسَا). وذلك أنه خطر على باله، أو ذكره ذاكر قال: سُبْحَا، أي ذكرت أهل ذلك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو ذم<sup>(٢)</sup>.

وحذفت العرب الفعل، لأن هذا الكلام سبحانه ثم سبحانا (صار عندهم بدلا من سبحت، كما كان مرحبا بدلا من رحبت بلادك وأهلت<sup>(٣)</sup>).

ولسببويه تفسير رائع لقول العرب سُبْحَا قُدُوسَا رَبِّ الْمَلَائِكَةِ<sup>(٤)</sup>. يلاحظ فيه ربط هذا التركيب مع غيره من التراكيب اللغوية الأخرى، ويفرق بينهما، كما أنه يحيط بظروف الحدث الكلامي وما حوله من ملايسات، ومن يدير الكلام أو الحدث الكلامي. ويحيط إدراكا بما يدور بهال المتكلم. فسببويه يفرق بين سُبْحَا قُدُوسَا رَبِّ الْمَلَائِكَةِ، وبين سبحان الله لأن السُبْحُ وَالْقُدُوسَ اسم. ونصب سُبْحَا قُدُوسَا رَبِّ الْمَلَائِكَةِ.. ليس على تقدير فعل أسبح أو أقدس ولكنه على تقدير فعل أذكر.

ثم يُفسَّر ظروف الحدث الكلامي، وما يحيط به من ملايسات، ويُحلَّل ظروف المتكلمين والسامعين والمشاركين في الحدث الكلامي بقوله: وذلك أن القائل خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال: سُبْحَا أي ذكرت سُبْحَا موجها كلامه إلى المتكلم الأول. فأطراف الكلام شخصان. الأول يذكر سُبْحَا، فيخاطبه السامع بتوجيه الكلام إليه سُبْحَا على معنى ذكرت سُبْحَا وحذف الفعل.

(١) سببويه، الكتاب ٣٢٧/١

(٢) السابق، ٣٢٧/١

(٣) السابق، ٣٢٧/١

(٤) السابق، ٣٢٧/١



أو أن شخصاً يسمع آخر يذكر رجلاً بثناء أو ذم فيقول السامع: ذكرت أهل ذلك، لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقه صار عنده بمنزلة قوله: أذكر فلاناً، أو ذكرت فلاناً.

أو أن شخصاً يسمع وشخصاً ينشد، وعندما أتم المنشد الإنشاد صار الإنشاد عند السامع بمنزلة قال، فقال: صادقاً وأهل ذلك. فحمله السامع على الفعل متابعاً للقائل والذاكر. فكذلك سبوحاً قدوساً، كأن نفس المتكلم صارت بمنزلة الرجل المنشد والذاكر حيث خطر على باله الذكر؛ ثم قال سبوحاً قدوساً. أي ذكرت سبوحاً، متابعاً لها فيما ذكرت وخطر على بالها<sup>(١)</sup>.

ويسأل الباحث: أليس في تحليل سيبويه لنفس القائل، التي صارت بمنزلة الرجل المنشد والذاكر تجريد؟ وهذا التجريد مصطلح بلاغي نضج بعد سيبويه. أو ليس في كلام سيبويه هذا شذرات وإرهاصات بلاغية ذكية؟

#### ٨ - معنى الاختصاص والفخر بوجوب نصب الأسماء بالأفعال المحذوفة وجوبا

وردت عن العرب، تراكيب مخصوصة، فيها أسماء منصوبة، تقدم ذكرها بضمائر تكون من ضمائر المتكلمين، أو المخاطبين. وخلت تلك التراكيب، من التلطف بناصر. ينصب تلك الأسماء. وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا. وذلك نحو قوله، وهو عمرو بن الأحم: <sup>(٢)</sup>

إِنَّا بَيْتِي مِثْقَلِ قَوْمِ دُوو حَسْبِ      فِينَا سَرَاةُ بَيْتِي سَعْدِ وَنَادِيهَا  
وقال الفرزدق <sup>(٣)</sup>:

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَيْتِي دَارِمِ      زُرَّارَةُ مِثْقَلِ أَبُو مَغْبِي

(١) سيبويه ٣٢٧/١ بتصرف كبير.

(٢) السابق، ٢٢٣/٢.

(٣) السابق ٢٣٤/٢.

يرى سيبويه أن سبب مجيء "بني" منصوبة في البيتين الشعريين، ومجيء كلمة معشر منصوبة في التركيب اللغوي السابق بتقدير فعل "أعني"<sup>(١)</sup>. كأن القائل قال، أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا يعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده على أوله<sup>(٢)</sup>.

نصب الشاعر "بني منقر" على تقدير فعل أعني أو أخص، طلباً لمعنى الاختصاص والفخر ولم يرد أن يجعل من بني منقر "خبيراً لإنا، وإنما أراد أن يخبر بـ "قوم".

وكذلك جاءت كلمة بني منصوبة على الاختصاص والفخر. أما خبر أنا فهو زرارة الذي جاء في الترتيب بعد بني دارم.

ومثل الشاهدين السابقين قال رؤبة<sup>(٣)</sup>.

بنا تميمًا يُكشَفُ الضَّبَابُ.

والشاعر نصب (تيمماً على الاختصاص والفخر. وهذا المعنى هو الذي سوغ مجيء تلك الأسماء منصوبة، مع علم المخاطب أن الشاعر أو القائل يفخر ولا يريد من هذه التراكيب، أن يخبر بما فيها من أسماء منصوبة، عن المبتدآت التي قبلها<sup>(٤)</sup>.

ويربط سيبويه؛ بين أسلوب الاختصاص، وأسلوب النداء. فأسلوب الاختصاص باب يجري على ما جرى عليه النداء. فيجيء لفظه على موضع النداء نصياً، لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يحروها على حروف النداء، ولكنهم أحروها على ما حمل عليه النداء<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٣٣.

(٢) السابق، ٢/٢٣٣.

(٣) السابق، ٢/٢٣٤.

(٤) السابق، ٢/٢٣٤.

(٥) السابق، ٢/٢٣٣.

ويقصد سبويه بحمل الاختصاص على النداء أن ذلك النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء، من النصب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره، وليس بنداءٍ على الحقيقية، بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم، كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم، في نحو: يا زيدُ ويا بكر، ولم يقولوا في: "بنا تميمًا يكشف الضياب" بنا تميم، بالضم كما فعلوا في النداء، ولأنه أيضاً "يدخل عليه الألف واللام نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف". وما فيه الألف واللام لا يباشره حرف النداء، وإذا أرادوا ذلك توصلوا إليه بـ (أي) ونحوها كقولك يا أيُّها الرجل<sup>(١)</sup>. مع أن بين النداء والاختصاص قرابة معنى، لأن كل منادى مختص تختصه فتناديه من بين من حضرتهك لأمرٍ أو نهي أو خير، ومعنى أنه مختص أنك تقصده وتختصه بذلك نون غيره. كما أن الاختصاص أن تخص فرداً أو جماعة بفعل يعمل فيه النصب، تقصد به الافتخار، والتفضيل على الغير.

ومن الاختصاص كما قال سبويه: "وقال: نحن العرب، أقرى الناس لضيف"<sup>(٢)</sup>. فالعرب منصوبة على معنى الافتخار والتفضيل على غيرهم بأنهم أكثر الناس إكراماً للضيف. وإنما دخلت الألف واللام؛ لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء. ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: يا العرب<sup>(٣)</sup>.

وسبويه يستوفي بعض أنماط الاختصاص، ويرى في هذا الباب الاختصاص، أن تصغير الأمر "بمنزلة تعظيم الأمر، وذلك قولك: إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة"<sup>(٤)</sup>.

لفتة ذكية من سبويه فالصعاليك ثائرون على أنماط الحياة العربية في العصر الجاهلي، وعلى وجود الطبقات الاجتماعية المتناقضة. فهناك الأغنياء وإلى جانبهم الفقراء.

(١) ابن يعيش شرح المفصل ١٨/٢.

(٢) سبويه، الكتاب ٢٣٤/٢.

(٣) السابق، ٢٣٤/٢.

(٤) السابق، ٢٣٥/٢.

وهناك الأسياد وفي خدمتهم العبيد. وثار الصعاليك، وامتحنوا الصعلكة ليسرقوا الأغنياء وينهبوهم ويوزعوا نك على الفقراء، الذين لا يجدون شيئاً، فما حاجتهم إلى المروءة، لأنهم لا يستطيعونها، لأنها تتنافى مع منهجهم في الحياة، الذي عن طريقه يحاولون تطبيق بعض مبادئ العدالة الاجتماعية في الحياة، وذلك بسلب الأغنياء، وتوزيع الغنائم على الفقراء، والمروءة، أو المروءة تمنع الإنسان من الاعتداء والسلب، والنهب، وقتل الأبرياء إن لزم الأمر، كذلك ففخرهم وتعظيمهم على غيرهم أنهم لا يستطيعونها فالتصغير هنا عن طريق عدم القدرة على المروءة تعظيم لشأن الصعاليك، وافتخار بهم.

سيبويه ينقل رأي الخليل رحمه الله في "أن قولهم : بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، نصبه لنصب ما قبله، وفيه منى التعظيم"<sup>(1)</sup>.

يرى الخليل أن لفظ - الله - سبحانه وتعالى منصوب على الاختصاص بينما يرى سيبويه أن فيه معنى التعظيم. وهذا يدل على أن ثمة فرقاً دقيقاً بين النصب على الاختصاص والفخر، والنصب على التعظيم. الذي كأنه منوط فقط بالذات الإلهية.

وأكثر الأسماء دخولاً في باب الاختصاص فلان، ومعشر مضافة، وأهل وآل مضافتين<sup>(2)</sup>. ولا تقل لفظة تحن: عنهما كثرة دخول فيه.

المعنى هو محور كتاب سيبويه، في تحليله تراكيب العربية. يؤكد ما يذهب إليه الباحث من أن سيبويه لا يجيز الإبهام في أسلوب الاختصاص. فلا يجوز أن تقول : (إني هذا أفعل..). ولكن يجوز أن تقول : إني زيدا أفعل. ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأن الأسماء إنما تذكرها، تأكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر، وإذا أبيحت فقد جئت بما هو أشكل من

(1) سيبويه، الكتاب 2/235.

(2) ينظر السابق، بتصرف 2/236.

المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة : إنا قوماً وباب الاختصاص موضع بيان، ففتح إذا  
ذكروا الأمر توكيداً لما يعظمون أمره أن ينكروا مبيحاً<sup>(١)</sup>.

وعند إجازته نصب المضمر المبيح والنكرة على الاختصاص لأن بابه موضع بيان،  
والمبيح والنكرة، لا تكون موضع بيان وتعظيم واشتهار وشهرة.

---

(١) سيويه، الكتاب ١٣٦/٢.

## البناء على الفتح أصلاً ويجوز النصب أو الجر أو الرفع

يأتي اسم لا النافية للجنس في تراكيب العربية مبنياً على الفتح. ويجوز في المعطوف على اسم لا النافية للجنس بعد تمام الخبر أن يأتي منصوباً أو مرفوعاً، حسب مقتضيات أنظمة التراكيب في العربية التي تعتم بالمعنى وما ينبثق عنه. ويشمل العناوين الآتية:

١- النصب عطفاً على اسم لا النافية للجنس، والرفع عطفاً على موضع لا واسمها.

٢- مجيء الكاف بمعنى مَرَّ

٣- جواز النصب والنصب مع التثوين والرفع في صفة اسم لا النافية للجنس.

### ١- النصب عطفاً على اسم لا، والرفع عطفاً على موضع لا واسمها.

يجوز في الاسم المعطوف، على اسم لا النافية للجنس، بعد تمام الخبر، الرفع والنصب. أما الرفع فيكون على موضع لا واسمها.

وأما النصب نقول: لا غلام ولا جارية فيها<sup>(١)</sup>. جاء نصب (جارية) في التركيب عطفاً على غلام اسم لا النافية للجنس. ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>.

لا أب وابننا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً

في التركيب اللغوي (لا أب وابننا) جاءت كلمة (ابننا) منصوبة منونة لأنها عطفت على اسم لا النافية للجنس (أب) وهو مبني في محل نصب. والذي سوغ تثوين المعطوف بالنصب،

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٨٤.

(٢) السابق، ٢/٢٨٤، ٣٨٥.

انفصاله عن لا، بالمعطوف عليه.. يقول سيبويه (إن لا تجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت جنب الاسم، كما يبدو ذلك من تجاور لا و غلام) (١).

فإذا فارقه جرى الأصل، وتبدو هذه المغارقة في مجيء ابن مفصلاً بينه وبين لا بأب. وتقول: لا رجل ولا امرأة يا فتى إذا كانت لا بمنزلتها في ليس، يعني ذلك أن لا ملغاة، وتعطف امرأة بالنصب والتوين على اسم لا المبني في محل نصب (رجل). وقال رجل من بين سلبم (٢).

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةً      اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

أورد الشاعر، كلمة خلة منصوبة ومنونة، عطفاً على (اليوم) اسم لا النافية للجنس، في التركيب اللغوي (لا نسب اليوم ولا خلة. على إلغاء (لا) الثانية التي تكررت. ولهذا يجوز العطف على اسم لا النافية للجنس، بالنصب حملاً على لا، وبالرفع حملاً على موضع لا واسمها. ومن ذلك قول ذي الرمة (٣):

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ لَا عِدَّ عِنْدَهَا      وَلَا كُرْعٌ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ

جاء في البيت الشعري رفع (كرع) في التركيب (ولا كرع) بالعطف على محل اسم لا (لا عد) ولم يعطف على اسم لا (عد) المبني على الفتح اسم لا النافية للجنس. على تقدير (لا فيها عد ولا كرع). ومن الحمل على الموضع ما قاله رجل من منحج (٤):

هَذَا لَعْنُكُمْ الصَّفَارُ بِعَيْنِهِ      لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٨٤.

(٢) السابق، ٢/٢٨٤ و الشاعر هو أس بن العباس. وينظر ابن عيش، شرح المفصل (١/١١٠).

(٣) السابق ٢/٢٨٤، ٢٨٥، بتصرف كبير، و ٢٩١.

(٤) السابق ٢/٢٩١، ٢٩٢.

ويقول سيبويه : يرى الخليلُ رحمه الله أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم<sup>(١)</sup>. لذلك جاء (أب) مرفوعاً في التركيب (ولا أب) عطفاً على محل لا واسمها في تركيب (لا أم) لأن موضعها الرفع. ويجوز العطف بالنصب على اسم لا النافية للجنس (أم).

وكعادة سيبويه في الدقة والأمانة العلمية يذكر أن (أب) يجري على الموضع (موضع لا أم) لا النافية للجنس، واسمها، -لأنهما في محل رفع مبتدأ- لا على الحرف الذي عمل في الاسم - في رأي الخليل - رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد سيبويه، ما قاله الخليل رحمه الله : (بدلك على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ مرفوع، فوك : لا رجل أفضل منه، كأنك قلت : زيدٌ أفضل منك. ومثل ذلك : بحسبك قول السو، كأنك قلت : حسبك قول السو)<sup>(٣)</sup>.

يحشد سيبويه طائفة من أقوال العرب جاء فيها الحمل على الموضع. ومن ذلك قول العرب : ( لا مال له قليل ولا كثير، رفعه على الموضع)<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا التركيب بنى القائل على رفع كثير صفة مرفوعة لموضع لا مع اسمها (لا مال). لأنها مع اسمها في محل رفع.

ومثل ذلك أيضاً قول العرب : ( لا مثله أحد ولا كزيد أحد. وإن شئت حملت الكلام على لا فنصبت. ويقول : لا مثله رجل إذا حملته على الموضع)<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٢.

(٢) السابق، ٢/٢٩٢. ونظر ابن يعش شرح المفصل ١١٠/٢.

(٣) السابق، ٢/٢٩٣.

(٤) السابق، ٢/٢٩٢.

(٥) السابق، ٢/٢٩٢.



إن ظاهرة الحمل على الموضع، في تراكيب العربية، ظاهرة أساسها المعنى الذي يؤدي إلى بناء التراكيب على تلك الظاهرة المحددة. فمثلا عندما قال القائل: لا مال له قليل. حيث بنى تركيبه اللغوي من لا النافية للجنس، نفي أن يكون عنده أي جنس للمال، وبما أن سيبويه والخليل يريان أن لا واسمها في محل رفع مبتدأ، فكانَ التقدير في لا مال له (ماله) وحتى يتم نفي أي كينونة مال له يصبح التركيب اللغوي، على البناء الآتي: (ماله لا قليل ولا كثير). وربما يعترض معترض بأن ماله لا قليل ولا كثير، ينبغي أن يكون ماله وسطا بين القليل والكثير. فيقول الباحث: إن أصل البناء التركيبي (لا مال) تقييد معنى نفي أي جنس للمال عنده على الإطلاق. وببذا يمتنع تقدير أن يكون ماله وسطا بين القليل والكثير. - والله وحده يعلم -.

ومن الحمل على الموضع كما قال بعض العرب: لا حول ولا قوة إلا بالله. وإن شئت حملته على لا فنوته ونصبته<sup>(١)</sup>. ونقول: لا كالعشبة عشية، ولا كزيد رجل، لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل، وصار لا كزيد كأنك قلت: لا أحد كزيد. ثم قلت: رجل، كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير<sup>(٢)</sup>، قال الشاعر امرؤ القيس<sup>(٣)</sup>:

ويتمها في هواءِ الجوّ طالِبَةً      ولا كهذا الذي في الأرضِ مَطْلُوبُ

في البيت الشعري الذي مر، جاء لفظ (مطلوب) بالرفع حملا على موضع لا واسمها (ولا كهذا) في التركيب: ولا كهذا الذي في الأرضِ مطلوب. (وكانه قال: ولا شيء كهذا. ورفع على ما ذكرت لك)<sup>(٤)</sup> من الحمل على الموضع.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٩٢

(٢) السابق، ٢/٢٩٤

(٣) السابق، ٢/٢٩٤

(٤) السابق، ٢/٢٩٤

وبذكر سبويه أنه يجوز في هذا التركيب، غير الحمل على الموضع، وغير العطف على اسم لا، النصب على التمييز كأنه قال: ولا كيدا الذي في الأرض مطلوباً. يقول سبويه: (إين شئت نصيته على نصبه: (مرقدا) في قول كعب بن جعيل<sup>(١)</sup>):

لَنَا مَرْقَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُنَاجِحٍ      فَهَلْ فِي مَعْدٍ فَوْقَ ذَلِكَ مَرْقَدًا

(كأنه قال: لا أحد كزيد رجلا، وحمل الرجل على زيد، كما حمل المرقد على ذلك)<sup>(٢)</sup>.

الحمل على الموضع نفسه معنى تنقسم من خلاله بعض التراكيب فكيف إذا كان في حمل على الموضع معنى آخر يفرق بين التراكيب؟ كما مر من قول العرب: (ما أنت كزيد ولا شبيهه به، ولا شبيها به)<sup>(٣)</sup>. بالجر والنصب، فيكون في الحر إثبات شبيهه، ويكون في النصب نفي شبيهه. فكيف إذا حاز في التركيب الواحد محيء أحد مكوناته على ثلاثة أوجه إعرابية؟ كما في تركيب (ولا كيدا الذي في الأرض مضوبا). انصب على التمييز، والنصب عطفا على لا النافية للجنس، وانرفع حملا على موضع لا النافية واسمها يحوز في لفظ مطلوب.

أما المعنى الذي يؤدي إلى بناء التركيب على محيء (مطلوب) تمييزاً، هو أن الشاعر يتعجب من سرعة هذا الطالب وهذا المطلوب، يتعجب من سرعته في الركض أثناء تعقب الغالب له بسرعة فائقة تفوق سرعة الطير، ويزيل غموضاً في لفظ (كيدا الذي) ويفسره

أما النصب عطفاً على اسم لا النافية، ففيه معنى نفي أن يكون لهذا الثوب على الأرض شبيهه في شدة سرعته، فالعطف على الموضع ياب تتسع له العربية في تراكيبها، شعرها ونثرها.

(١) سبويه، الكتاب، ٢١٣/٦، ٢٩٤ فقط العجز

(٢) السابق، ١٩٤/٢

(٣) السابق، ٦٩/١

### ٣ - مجيء الكاف بمعنى مثل

الكاف حرف من حروف المعاني، يفيد التشبيه، ويعمل الجر في الأسماء، وتجيء  
بنيته على حرف واحد. وتخرج هذه الكاف عن الحرفية، لتكون اسما، لأنها بمعنى مثل<sup>(١)</sup>.  
وتأخذ موقعا إعرابيا جديدا. إذ كانت حرف جر، وعلى ذلك قال خطام المجاشعي<sup>(٢)</sup>:

وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفَيْنِ،

في التركيب السابق استعمل الشاعر الكاف اسما في موضع مثل لأنها بمعناها. فأدخل  
عليها الكاف. ليصح إعرابها اسما محرورا بالكاف الأولى. كأن التركيب (كمثل ما يؤتفان).  
ومجيء الكاف اسما يخرجها من الحرفية، لتدل على أنها اسم بمعنى مثل، فتصبح مشبها بها  
بعد أن كانت حرف جر يفيد التشبيه، وأصبحت محرورة بحرف جر، ويمكن أن تقع فاعلا،  
وأن تقع مفعولا بها وأن يضاف إليها، وأن تقع مبتدأ، أو اسم كان...<sup>(٣)</sup>. وهذه المعاني النحوية  
نتيجة لمعان دلالية مختلفة.

ويرى سيبويه أن مجيء الكاف بمعنى مثل "اضطرار في الشعر" يقول: "وإن ناسا من  
العرب، إذا اضطروا في الشعر جعلوها -الكاف بمنزلة مثل. قال الراجز حميد الأرقط<sup>(٤)</sup>:

فَصَبِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفِ مَأْكُولٍ.

جاءت الكاف بمعنى مثل، في التركيب اللغوي السابق. والذي سوغ الجمع بين الكاف  
ومثل، اختلاف لفظهما مع ما قصد من التشبيه والمبالغة.

ويرى الباحث أن مجيء الكاف اسما بمعنى مثل ليس اضطراباً.

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٢/١، ٤٠٨. وانظر الخصائص ٣٦٩/٢

(٢) السابق، ٣٢/١، ٤٠٨.

(٣) ينظر المرادي. الحنى الثاني يتصرف ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٤) السابق ١/٤٠٨.

### ٣- جواز النصب والنصب مع التنوين والرفع في صفة اسم لا النافية للجنس.

يجوز في نعت اسم لا النافية للجنس المفرد الذي لم يفصل بينه وبين منعوته بشيء النصب والنصب مع التنوين. والنصب مع التنوين أكثر في الكلام. وذلك قولك: لا غلام ظريفا لك. وتعليل التنوين أنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلة في غير المنفي<sup>(١)</sup>. لأنهم لا يجعلون النعت مع المنعوت في غير المنفي بمنزلة اسم واحد.

ويجوز النصب مع عدم التنوين. وذلك نحو لا غلام ظريفا لك، وسبب عدم التنوين أنهم جعلوا الموصوف والوصف -الصفة- بمنزلة اسم واحد. أما إذا تعددت الصفات، فيجوز في الصفة الأولى النصب أو النصب مع التنوين. وأما الصفة الثانية، فلا يجوز فيها إلا التنوين، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد<sup>(٢)</sup>.

أما تكرار اسم لا النافية للجنس فصار اسمها الثاني وصفا فيجوز فيه النصب أو النصب مع التنوين أما الوصف الثاني، أو صف الاسم المكرر فلا يجوز فيه إلا النصب مع التنوين، لأنه وصف ثان... نحو: لا ماء ماء باردا. ولا ماء ماء باردا<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز إلا التنوين إذا فصل بين الصفة والموصوف بالطرف أو الجار والمجرور، لأنه لا يجوز أن تجعل الصفة والاسم بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما في نحو: لا رجل اليوم ظريفا فيها. ولا رجل فيبا عاقلا<sup>(٤)</sup>. ويجوز في صفة لا النافية للجنس الرفع، وذلك حملا

(١) مسيويه، الكتاب ٢/٢٨٨ - ٢٨٩

(٢) السابق، ٢/٢٨٩

(٣) ينظر السابق ٢/٢٨٩

(٤) ينظر السابق ٢/٢٨٩ - ٢٩٠

على موضع لا واسمها وذلك نحو قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير رفعود على  
الموضع<sup>(١)</sup>. وغير ذلك من الأمثلة وقد نوقشت في الحمل على الموضع.

### نصب الفعل المضارع أصلا ويجوز الرفع أو الجزم

الحروف العاملة التي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه مثل (إن)، أو الحرف الذي  
تضمّر بعده (أن) مثل حتى تعمل النصب في الفعل المضارع. ولكن نصبه بعدهما أو نصب  
المعطوف على فعل منصوب ليس مطردا. فقد يرفع الفعل المضارع بعد إذن، وبعد حتى، وقد  
يجزم إذا كان معطوفا على مضارع منصوب. ولنصب أو رفع أو جزم الفعل المضارع  
أسباب من المعنى. تُقَرَّد العناوين الآتية:

١- رفع الفعل أو جزمه أو نصبه بعد إذن على معنى إعمالها وعدمه.

٢- النصب أو رفع الفعل المضارع بعد حتى.

٣- النصب أو جواز جزم الفعل المضارع المعطوف على الفعل المنصوب.

### ١- رفع الفعل المضارع أو جزمه أو نصبه بعد إذن على معنى إعمالها وعدمه.

لإذن ميزة، تميزها عن باقي الحروف، التي تنصب الفعل المضارع. فهي تعمل، إذا  
جاءت في أول التركيب اللغوي. تنصب الفعل المضارع نحو: "إذن أجبنيك- وتعمل مفضولة  
بالقسم نحو إذن والله أجبنيك. ولا تفصل بين شيء، مما ينصب الفعل، وبين الفعل سوى إذن،  
لأن إذن أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تلغى وتقدّم وتؤخر،  
فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر السابق ٢/٢٩٠

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/١٢/١٣

فإذن تعمل وبينها وبين معمولها فاصل كالقسم، وتلغى وتؤخر. وتلغى إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء يعتمد عليه الفعل نحو: أنا إذن أتيتك<sup>(١)</sup>. وهذا تفسير الخليل.

ونحو: إن تأتني إذن أنك، لأن الفعل هاهنا معتمد على ما قبل إذن<sup>(٢)</sup>. وسبب إلغاء إذن موقعها قبل شيء يعتمد على ما قبلها. فما الاعتماد هذا؟. أمر وحدة النسيج بين أجزاء التركيب اللغوي والترابط بين المسند والمسند إليه؟. كما يتضح في نحو: أنا - إذن أتيتك - ف أنا مسند إليه، والجملة الفعلية أتيتك مسند. ولأن المسند إليه يطلب المسند الغيت إذن. وكذلك أدى الترابط بين فعل الشرط وجوابه إلى إلغاء إذن عندما وقعت بينهما. كما في نحو: إن تأتني إذن أنك. بينما تكون إذن عاملة إذا جاء الكلام الذي قبلها تاما مستغنيا عما بعدها، وإذا كان ما بعدها منقطعا من الكلام الذي قبلها كما يقول سيبويه: "وليس هذا كقول ابن غنمة الضبي:

ارْتَدَّ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَبْوِيَّتَهُ      إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوباً

من قبل أن هذا منقطع من الكلام الأول، وليس معتمدا على ما قبله، لأن ما قبله مُسْتَعْنٍ<sup>(٣)</sup>. ونحو: والله إذن لا أفعل. ألغيت إذن فلم تعمل، لأن (أفعل) معتمد على اليمين. (جواب قسم). وإذن لغو<sup>(٤)</sup>.

واليمين فيه "غالبية"<sup>(٥)</sup> وسبب أنها غالبية، لأن اليمين في أول الكلام وهو ما يبنى عليه ما بعد إذن، لأنه جواب للقسم، ولو غيرنا ترتيب التركيب السابق إلى ما ذكره سيبويه: إذن والله لا أفعل<sup>(٦)</sup>. لأن إذن مبتدأه قُتِمَت للعناية والاهتمام، وبنى الكلام عليها. لأن الكلام على

(١) سيبويه، الكتاب، ١٤/٣

(٢) السابق، ١٤/٣

(٣) السابق، ١٤/٣

(٤) السابق، ١٤/٣

(٥) السابق، ١٥/٣

(٦) السابق، ١٥/٣

إذن (رواه) القسم لا يعمل شيئاً<sup>(١)</sup>. تكون إذن عاملة، وما بعدها المضارع منصوب. أما إذا بنى الكلام على القسم، والكلام معتمد على اليمين<sup>(٢)</sup>. ألغيت نحو قول كثير عزة<sup>(٣)</sup>:

لئن عادلي عند الغريز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها

حيث ألغى الشاعر (إذن) فلم يعملها في الفعل المضارع "أقبل" فارتفع، لإلغاء إذن، التي وقعت بين القسم وجوابه. وكان الكلام مبنياً على القسم.

ويجوز ثلاثة أوجه إعرابية، الحزم، الرفع، والنصب في نحو: "إن تأتني أنك وابن أكرمك"<sup>(٤)</sup>.

يتألف التركيب السابق من إن حرف شرط، وفعل الشرط تأتي، وجواب الشرط - أنك، وحرف العطف (الواو) وحرف النصب (إذن)، والفعل المضارع المعطوف (أكرم) متصلاً بضمير المخاطب، والصورة الفعلية التي جاء عليها فعل الشرط، وجوابه صورة الفعل المضارع. وجواب الشرط مجزوم فما الأوجه الإعرابية التي جازت في الفعل المعطوف على جواب الشرط؟

الوجه الأول: أن يكون مجزوماً إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول وتكون إذن ملغاة وأتساءل هل هذه إشارة عابرة من سيبويه إلى الوصل والفصل؟ الموضوع الراجح في علم البلاغة، وما يتبع ذلك من تغير في الإعراب، وتغير في المعنى. كأن المتكلم يقصد "إن تأتني أكرمك".

الوجه الثاني: النصب إذا جعلت الكلام مستقبلاً وإذن عاملة.

(١) سيبويه، الكتاب، ١٥/٣.

(٢) السابق ١٥/٣.

(٣) السابق ١٥/٣.

(٤) السابق ١٥/٣.

الوجه الثالث : الرفع على إلغاء إذن، وعلى قطعه من الأول فهو بمنزلة قولك : فأذن أفعُل ، إذا كنت محبباً رحلاً. وتأتي إذن بمنزلة هل وإنما، وتلغى، ويرتفع الفعل المضارع بعدها نحو: إذن عبدُ الله يقولُ ذلك. لا يكون إلا هذا من قبل أن (إذن) الآن بمنزلة إنما وهل. كأنك قلت: إنما عبد الله يقول ذلك<sup>(١)</sup>.

### ٣- النصب أو رفع الفعل المضارع بعد حتى :

حتى من الحروف التي يأتي بعدها الفعل المضارع منصوباً أو مرفوعاً. وهذا يستدعي التفسير والتعليل. فعلى أي وجه يجيء نصب أو رفع المضارع بعدها؟

يقول سيبويه : (أعلم أن حتى تنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك : سرتُ حتى أدخلها، كأنك قلت : سرتُ إلى أن أدخلها، فالنائبُ للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غايةً. فالفعل إذا كان غايةً نصب، والاسم إذا كان غايةً جر، وهذا رأي الخليل)<sup>(٢)</sup>. ويتناهى سيبويه.

جاء الفعل المضارع أدخل منصوباً بـ أن مضمرة بعد حتى لأنه غاية يقصدها السائر بسيره. وسبب نصبه أنه يكون (مستقبلاً أو في حكم المستقبل نحو قولك : (سرتُ أمس حتى أدخلها، وأنت تريد أن الدخول في وقت السير كان مترقياً لما يوجد)<sup>(٣)</sup>. لذلك لا يجيزُ سيبويه في مثال نحو : كان سيري أمس حتى أدخلها. أن يجيء الفعل المضارع - أدخل - إلا منصوباً. ليس إلا<sup>(٤)</sup>. لأن كان ههنا فعل ماض ناقص وتقتضي خبراً. فيجب أن يكون لكان خبر، وهذا الخبر لن يتحقق وجوده إلا (إذا انتصب ما بعد حتى، لأن حتى جاء فيقتضي متعلقاً

(١) سيبويه، الكتاب ١٥/٣.

(٢) السابق ١٦/٣-١٧.

(٣) ينظر السابق ٢٣/٣. وينظر الصعري كتاب فاتحة الإعراب. ص ١٧.

(٤) السابق ٢٣/٣.



وهو الخبر، ألا ترى أن معنى قولك : كان سيرى حتى أدخلها. كان سيرى لدخولها، أي واقعاً لدخولها<sup>(١)</sup>.

وأما الوجه الآخر من نصب الفعل المضارع أن تحيء حتى مثل كي التي فيها إضمار أن، وفي معناها. وتكون حتى تعليلية، وذلك قولك : كلمته حتى يأمرني بشيء<sup>(٢)</sup>. فيكون ما قبلها سبباً لحصول ما بعدها.

أما رفع الفعل المضارع بعد حتى فاعلم أنه يرتفع بعدها على وجهين.. تقول : سرْتُ حتى أدخلها، برفع أدخل تعني أنه كان دخولاً متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت سرْتُ فأدخلها. فأدخلها ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأن عمله لم ينقطع. فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول : سرْتُ فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء. فحتى صارت هنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، لأنها لم تحيء على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النصب<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا تكون حتى خرجت من حروف النصب، لتكون حرف عطف ويرتفع الفعل المضارع بعدها لدلالته على الحال أيضاً.

وأما الوجه الآخر : فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك : لقد سرْتُ حتى أدخلها ما أمنع، أي حتى أنني الآن أدخلها كيفما شئت. ومثل ذلك قول الرجل : لقد رأى مني عاماً أول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء، ولقد مريض حتى لا يرجونه. والرفع ههنا في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم. ومثل ذلك : شربت حتى يجيء البعير يجز بطنه، أي حتى أن البعير ليجيء يجز بطنه<sup>(٤)</sup>.

(١) الصبري. كتاب فاتحة الإعراب ص ١٧.

(٢) ينظر سيويه، الكتاب ١٧/٣.

(٣) السابق، ١٧/٣-١٨.

(٤) سيويه، الكتاب، ١٨/٣.

ويرتفع الفعل المضارع بعد حتى لأنها في معنى حرف من حروف الابتداء. ويدل سيبويه على أنها حرف من حروف الابتداء بكسر همزة إن بعدها، لأن كسره همزة إن يدل على الابتداء يقول: وبذلك على أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذلك كما تقول: فإذا إنه يفعل ذلك<sup>(١)</sup>. ومثل ذلك قول حسان بن ثابت<sup>(٢)</sup>.

يُغْتَسُونَ حَتَّى لَا تَهْرُؤَ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ  
ومثل ذلك: مَرِضَ حَتَّى يَمُرُّ بِهِ الطَّائِرُ فِيرْحَمَهُ، وسرت حتى يعلم الله أني كاذب،  
والفعل ها هنا منقطع من الأول<sup>(٣)</sup>.

ورفع الفعل المضارع في التراكيب المذكورة بعد حتى مبني على أن ما بعد حتى غير متصل بما قبلها. لأن معنى مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ، أي حتى إنه الآن لا يرجونه، فالفعل يرجونه يدل على الحال، بينما كان المرض فيما مضى (وهذا يدل على أن ما بعد حتى ليس متصلاً بالأول - الذي قبلها - والذي وقع فيما مضى<sup>(٤)</sup>).

يتضح مما سبق أن نصب ورفع الفعل المضارع، بعد حتى، يعتمد على معنى الاستقبال، أو معنى الحال الذي يدل عليه الفعل المضارع، من جملة ما يعتمد عليه من دلائل في نصبه ورفع. علاوة على مجيء حتى حرف عطف أو حرفاً يدل على الاستئناف. وعلاوة على مجيء الفعل المضارع بعدها متصلاً بما قبلها أو منقطعاً عنه. وعلاوة على مجيئه غاية لما قبلها.

وعلى ذلك يقول سيبويه في باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء. وما انتصب لأنه غاية. تقول: سرت حتى أدخلها، وقد سرت حتى أدخلها سواء، وكذلك إني سرت حتى

(١) سيبويه، الكتاب، ١٨/٣-١٩.

(٢) السابق، ١٩/٣.

(٣) السابق، ١٩/٣-٢٠.

(٤) السابق، ٢٠/٣.

أدخلها فيما يرى الخليل. فإن جعلت الدخول غاية نصيت. ونقول: رأيت عبد الله سار حتى يدخلها، وأرى زيدا سار حتى يدخلها.. وإن جعلت الدخول غاية نصيت في ذا كله<sup>(١)</sup>.

يتضح مما قاله سيبويه أن مجيء الفعل المضارع بعد حتى غاية سبب نصيه. وغير ذلك يجيء مرفوعاً. لذلك نقول: كنت سرت حتى أدخلها. يرفع الفعل المضارع أدخل.. لأنك لم تجعل الدخول غاية للسير. وعلى هذا يجوز رفع ونصب الفعل المضارع بعد حتى ويجب الرفع إذا كان ما بعدها غاية<sup>(٢)</sup>.

### ٣- النصب أو جواز جزم الفعل المضارع المعطوف على الفعل المنصوب

هذا من العطف على التوهم وهو أن تعطف على أثر عامل غير موجود في التراكيب نحو ما سأل سيبويه الخليل عن مجيء الفعل المضارع "أكن" مجزوماً مع أنه معطوف على فعل مضارع منصوب، وذلك في قوله تعالى: "وأنفقوا من ما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين"<sup>(٣)</sup>. فذهب الخليل إلى أن "أكن" كقول زهير:

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شينا إذا كان جائياً<sup>(٤)</sup>

فإنما جروا هذا، يعني (سابق) لأن الأول (مدرك) قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا (ويقصد الفعل أكن) لما كان الفعل الذي قبله (أصدق) قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنيم قد جزموا قبله، فعلى هذا سابق، توهموا هذا في (أكن)<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٠/٣-٢١.

(٢) السابق، ٢٢/٣.

(٣) المتفقون، آية: ١٠.

(٤) سيبويه، الكتاب ١٦٥/١ (سابقاً)، ٣٠٦، ١٥٥/٢ و ١٥١/٣، ٥١٠٢٩/٣ و ١٠٠، ١٦٠/٤.

(٥) السابق ١٠٠/٣-١٠١.

في التركيب القرآني الكريم السابق، جاء الفعل (أكن) مجزوماً، مع أن من حقه  
النصب، لأنه معطوف على الفعل المضارع المنصوب، فأصدق. وذلك مراعاة لقاعدة العطف  
في اللغة العربية.. ولكن الخليل، فسّر الجزم في (أكن) على التوهم؛ إذ التقدير: "إن تؤخرني  
أصدق وأكن من الصالحين". وارتضى سيبويه هذا التفسير. (ولكن بعض العلماء يرى أن  
التوهم في وصف بعض ألقاب القرآن الكريم غير مناسب فإذا جاز التوهم في كلام الناس شعراً  
ونثراً، فإنه لا يجوز في كلام رب العالمين. ومن هؤلاء العلماء الأجلاء القاضي الشهاب  
الخفاجي حسين: ولكن عبارة التوهم غير مناسبة لقبح لفظياً هنا، وكذلك فعل الأوسى بقوله:  
إن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبيح)<sup>(١)</sup>.

(١) محمد عبد القادري منادي. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص ٣١٧.

## الفصل الثالث:

### الجر أصلاً ويجوز النصب والرفع

تُجر الأسماء في التراكيب العربية إذا سبقها حرف جر، أو إذا كانت مضافاً إليها، أو كانت توابع لأسماء مجرورة قبلها. لمعاني يقصدها المتكلمون كتوكيد مضمون الخبر بتوكيد الاسم، أو إضافة شيء جديد لجوهر الاسم الموصوف وغيرها. ويتغير المعنى الدلالي فيتغير المعنى النحوي ويتغير إعراب الاسم الذي كان مجروراً فيجيء منصوباً أو مرفوعاً يحمل دلالة جديدة ومنها هذه العناوين:

١- الجر إبتاعاً أو الرفع قطعاً، والنصب مدحاً وذكماً بناء على معنى التبويض في المنعوت.

٢- الجر إبتاعاً أو الرفع خبراً أو النصب حالاً باعتبار من وما نكرتين أو موصولين.

٣- الجر بحرف الجر أو الإضافة أو الرفع صفة أو النصب تمييزاً.

٤- جواز جر المعطوف على المضاف إليه على اللفظ ونصبه على المحل.

٥- جر الأسماء بعد حتى أو الرفع على الإبتداء، أو النصب على العطف.

٦- الجر بحرف الجر ويجوز النصب على البدل أو التوكيد على حذف حرف الجر.

٧- الجر بحرف الجر أو الرفع مبتدأ والخبر مضمرة لكثرة الاستعمال.

٨- النصب على حذف حرف الجر أو الرفع مبتدأ في المصدر المؤول من أن وأن،

٩- الجر إبتاعاً ويجوز الرفع والنصب.

١٠- الجر على البدل أو الرفع على القطع لعدم معرفة المخاطب.

١١- الجر إبتاعاً أو النصب حالاً.

١٢- الجر إبتاعاً أو الرفع قطعاً أو النصب على معنى الترحم.

١٣- الجر أو النصب أو الرفع بناء على محل إعراب المضاف.

١٤- النصب على الظرفية أو الرفع على جعل الآخر هو الأول خبراً بعد حذف حرف الجر في.

١٥- الجر على اللفظ أو النصب حملاً على موضع الجار والمجرور.

١٦- الجر أصلاً ولا يجوز إلا الجر.

#### ١- الجر إبتاعاً، والرفع قطعاً، والنصب مدحاً وذماً، بناء على معنى التبغيض في المنعوت

أسبب سبويه في الكلام عن النعت والمنعوت وعندهما كالاسم الواحد، وتكلم عن نعت النكرة ونعت المعرفة... وكان كلامه مبنيًا على المعنى. ومنه إعلام السامعين بالشك في نفس المتكلم في نحو: مررت برجل إما قائم أو قاعد<sup>(١)</sup>. ومنه إخراج اليقين من قلب من يتيقن قيام رجل أو قعوده نحو: مررت برجل لا قائم ولا قاعد<sup>(٢)</sup>.

ويجوز في تركيب "مررت برجلين مسلم وكافر" أن نعد مُسَلِّماً وكافراً نعتاً لرجلين. وذلك "أنك جمعت الاسم (المنعوت) وفرقت النعت"<sup>(٣)</sup>. ولا يخفى أن في النعت إضافة للمنعوت، وهنا أضاف النعت الإيمان وهو حلية وميزة لأحد الرجلين، وللتاني أضاف الكفر

(١) سبويه الكتاب ٤٢٩/١

(٢) السابق ٤٢٩/١٠

(٣) السابق، ٤٣١/١

وهو قبح وسوء ويجوز أن يعرب (مسلم وكافر) في هذا التركيب بدلا. يقول سيبويه: "وإن شئت كان المسلم والكافر بدلا، كأنه أحاب من قال: بأي ضرب مررت؟"<sup>(١)</sup>.

وبهذا يكون البديل على توقع سؤال من المخاطب. وفي البديل تمييز وتحديد نوع الرجال الذين تمت عليهم عملية المرور. ويبدو في هذا التركيب محافظته على حالة بناء واحدة مع تغير المعنى. وسبب ثبات بناء ذلك التركيب يعود إلى أن الاسم التي تبعه النعت والبديل كان متنى منصويا، وتتساوى حالة النصب والجر في المتنى، كما أن النعت والبديل يتبعان المنعوت والمبديل منه في إعرابه وبما أن المنعوت والمبديل من (اسم بعينه) وكان مجرورا، وتبعه في إعرابه البديل والنعت على حالة الجر. فقد ثبتت صورة بناء التركيب على نمط محدد، مع اختلاف المعنى والإعراب...

ويجوز في ذلك التركيب القطع عن النعت، وتجاوز البديل إلى الرفع على القطع.. وبهذه الصورة يتغير بناء التركيب وإعرابه. يقول سيبويه: "وإن شاء -يعني المتكلم- رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته"<sup>(٢)</sup>. وتكون صورة بناء التركيب بناء على هذا المعنى على النحو الآتي: "مررت برجلين. مسلم وكافر" وفي هذه الصورة البنائية للتركيب تغيرت حركة مسلم وكافر من الجر إلى الرفع، وتغير إعرابها من النعت والبديل إلى الخبر وفي هذا إعراب المخاطب بحقيقة الرجلين اللذين مرا عليهما، لأنه يجبل حقيقتيها. والخبر حكم يوضح تلك الحقيقة. ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبديل<sup>(٣)</sup>، قوله عز وجل: "قد كان لكم آية في فتنتين التفتنا فنة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة"<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب، ٤٣١/١

(٢) السابق، ٤٣١/١

(٣) السابق، ٤٣٢/١

(٤) آل عمران، آية: ١٣٠

جاءت كلمة (فئة) مرفوعة على الابتداء. وعلى هذا قراءة المصحف الشريف. وقرأ مجاهد والحسن والزهرى وحميد بجر فئة<sup>(١)</sup>. وغير سيويه عن هذا بقوله: ومن الناس من بجر، والجر على وجهين: على الصفة وعلى النبد<sup>(٢)</sup>.

وقرأ ابن السميع وابن أبي عمير: بنصب فئة على القطع بتقدير أمدح فئة وأذم أخرى<sup>(٣)</sup>.

فالاهتمام والعناية جعل (فئة) مرفوعة على الابتداء لأنها محور الحديث. وهذه الفئة مؤمنة تقابل في سبيل الله. وهذا الاهتمام والابتداء فرق بينهما وبين الفئة الأخرى الكافرة.

ومعنى إضافة صفة لكل فئة من الفئتين، الأولى مؤمنة تقابل في سبيل الله، والأخرى كافرة تقابل في سبيل الطاغوت. أُنثِر في بناء كلمتي فئة، وأخرى وجاءتا مجرورتين على الصفة، أو مجرورتين على النبد التفصيلي بسبب معنى تميز كل فئة بما يميزها من الإيمان أو الكفر.

أما معنى المدح للفئة المؤمنة والذم للفئة الكافرة فجعل إعرابها يتغير إلى النصب على أن كل واحدة منهما مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره في المدح (أمدح) وتقديره في الذم أذم أو أشتم.

وراء كل تلك المعاني معنى التبويض الذي يسمح بحرية الحركة في بناء مكونات التركيب، رفعا ونصبا وجرًا، فقولك: مررت برجلين مسلم وكافر، من قبل أنك تبغض، كأنك قلت: أحدهما كذا والآخر كذا، ومنهم كذا ومنهم كذا<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو حيان، البحر المحیط ٢٩٢ / ٢ .

(٢) سيويه، الكتاب ٤٣٠ / ١ .

(٣) أبو حيان، البحر المحیط ٢٩٢ / ٢ .

(٤) سيويه، الكتاب ٤٢٢ / ١ .



وتفسير ذلك أن الخبر في التبعض ينبغي أن يكون مثنى أو مجموعاً.. على معنى أن أحدهما (مسلم) والآخر كافر. كما في المثال السابق "مررت برجلين، مسلم وكافر، لكي يكون ذلك محمولاً على القطع للابتداء. (أو الخبر).

ويجوز القطع في مثل قولك: "مررت بأربعة صريع وجريح، لأن الصريع والجريح غير الأربعة، فصار على قولك منهم صريع ومنهم جريح"<sup>(١)</sup>.

ومنه قول كثير عزة<sup>(٢)</sup>:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ سَلِيمَةٌ      وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَنَتْ

يجوز في كلمة (رجل سليم، ورجل) الرفع على القطع (مبتدأ). ويجوز أن يجرا نعتاً لرجلين المحرورة بالإضافة أو بدلا منهما. حسب المعنى الذي يريده الشاعر. وذلك لما في كلمة رجلين من جواز التبعض.

ويجوز في تركيب نحو مَرَرْتُ بِأَخْوَيْكَ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ، ومررت بأخويك الزاكن والساجد.. البذل والصفة والابتداء على ما مضى الكلام في النكرة، فأغنى عن إعادته في المعرفة لأن الحكم واحد<sup>(٣)</sup>.

ويجوز البذل أو القطع في قول "بعض العرب الموثوق بهم"<sup>(٤)</sup>:

فإلى ابن أم أناسٍ أرْحَلُ نَاقَتِي      عَمْرٍو فَتَبِغَ حَاجَتِي أَوْ تُزْجِفُ  
مَلِكٌ إِذَا نَزَلَ الوُفُودَ بِبَابِهِ      عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزِيدٍ لَا يُنْزَفُ

(١) ميبويه، الكتاب، ١/٤٣٤.

(٢) السابق، ١/٤٣٢.

(٣) السابق ٢/٨، بتصرف.

(٤) ينظر السابق ٢/٩.

فكلمة "ملك" جاءت في هذا التركيب مجرورة على أنها بدل من عمرو، ويكمن معنى زيادة التعريف بعمرو هذا، الملك الذي يشبه البحر بعطابه وكرمه، فالمخاطب يعلم أن عمراً ملك ولكنه يجهل كرمه.

ويجوز رفع ملك على القطع وهذا يدل على أن السامع يجهل أن عمراً ملك، فيعلمه وبخبره المخاطب أن عمراً المتحدث عنه ليس رجلاً عادياً بل هو ملك فاعرف هذا عنه.

وقال آخر رجل من بين قُشَيْر<sup>(١)</sup>:

فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفِي ضَيْفَ مُقْرَبٍ وَأَخْرُ مَعْرُوفٌ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبُ

يجوز في هذا التركيب (فلا تجعلي ضيفي ضيق مقرب وأخر معزول أن تجيء كلمة (ضيف مقرب وأخر معزول) منصوبة على البديل للمعاني التي ذكرت.

ويجوز أن تأتي مرفوعة على القطع لما فيها من معنى التبعض فيبعض الضيوف ضيف مقرب، وفي هذا البيت الشعري رفع الشاعر كلمة ضيف.. على القطع، ولو نصب على معنى البديل والصفة لكان حسناً جائزاً. (جيداً).. لأن النصب على البديل أو الصفة جيد كما قال النابغة الجعدي<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الجرُّ أتباعاً أو الرفع خبراً أو النصب حالاً باعتبار من وما نكرتين أو موصولتين :

يجيء في تراكيب العربية نمطاً من التراكيب نحو : مررتُ بمن صالح، ومررتُ بمن صالح<sup>(٣)</sup>، والفرق بين التركيبين في البناء والإعراب واضح كما يبدو. ومن المؤكد أن المعنى المراد من (من) هو الذي يقود إلى بناء التركيب اللغوي على نمط محدد، وهيئة مخصوصة من الإعراب المراد. فالتركيب الأول (مررتُ بمن صالح) و (من) ذكرت في هذا التركيب

(١) سيبويه، الكتاب، ١٠/٢.

(٢) ينظر السابق، ١٠/٢.

(٣) السابق، ١٠٧/٢.

لتوصف، (من وما إنما يذكران لحشوهما ولوصفهما)<sup>(١)</sup>. قالباء حرف جر ومن اسم موصول بمعنى الذي في محل جر بحرف الجر. وصالح اسم مجرور (وصف) لمن المجرورة. وهو وصف لازم لـ من سد مسد الصلة. والتركيب الثاني "مررت بمن صالح" فصالح خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أي خير لشيء مضمرة كأنك قلت: "مررت بمن هو صالح"<sup>(٢)</sup>.

وتقول: هذا من أعرف منطلق<sup>(٣)</sup>. برفع منطلق على أنه خبر. وعلى أن (أعرف) صفة لازمة لـ (من) قامت مقام الصلة للموصول. ومن هنا نكرة وهي وصفتها اسم واحد. وإعراب منطلق خبر إما على عد هذا مبتدأ وتنتمه من وصفتها أو على عد هذا تنبيهاً فقط. و(ومن أعرف) مبتدأ. وتقول: هذا من أعرف منطلقاً<sup>(٤)</sup>.

وبناء على اختلاف بناء التركيب واختلاف إعرابه فهذا مبتدأ ومن خبر و(منطلقاً): حال منصوب. ويتضح مما سبق أن مرجعية المعنى في من وما هي التي تتحكم في بناء التركيب اللغوية وفي حالات إعرابها. فإذا عدنا من وما نكرتين (من، بمنزل إنسان) وما بمنزلة شيء، احتجنا إلى صفة لازمة لهما تسد مسد الصلة. وعلى هذا المعنى جاء التركيب اللغوي (مررت بمن صالح) (وهذا من أعرف منطلق).

وإذا جاءت من اسماً موصولاً (معرفة) تحتاج إلى صلة وتكون معرفة فتجيء صورة التعبير نحو هذا من أعرف منطلقاً.

واعتماداً على معنى من تغير بناء وإعراب التركيب اللغوي في الشاهد الشعري من قول الأنصاري (حسان بن ثابت)<sup>(٥)</sup>.

(١) سيويج، الكتاب، ١٠٦/٢.

(٢) السابق، ١٠٧/٢.

(٣) السابق، ١٠٧/٢.

(٤) السابق، ١٠٧/٢.

(٥) السابق، ١٠٥/٢.

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِنَّا

فالتركيب اللغوي (فكفى بنا فضلاً على من غيرنا) جاءت فيه من وثقتها (غيرنا) ويجوز في غيرنا الجر والرفع. أما الجر فعلى اعتبارها صفة لازمة بمنزلة الصلة للموصول وعد "من" نكرة مبهمة تحتاج إلى وصف لازم، وعلى هذا جاءت غيرنا صفة مجرورة لـ (من) المجرورة بـ على.

وأما الرفع فعلى عن (من موصولة) وحذف عائد الصلة "هو" ويكون إعراب غيرنا، (غير: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره هو، وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر مضاف إليه) (١).

ومثل ذلك قول الفرزدق (٢) :

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بَارِحِينَا كَعَنْ يَوَادِيهِ بَعْدَ الْعُخْلِ مَمْطُورِ

والشاعر عامل "من" نكرة مبهمة. وعد (ممطور) صفة لازمة لها.

وأما قوله تعالى: "إِذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ" (٣). فرفعه على وجهين: على شيء لَدَىٰ عَتِيدٍ، وعلى هذا بعلي شيخ.

ويستشهد سيبويه على مجيء (من، وما) نكرتين ويستشهد على مجيء من نكرة بقول عمرو بن قنينة (٤):

يَا رَبَّ مَنْ يَبْغُضُ أَدْوَادَنَا رَحْنٌ عَلَىٰ بَعْضَاتِهِ وَاعْتَدَيْنَا

(١) سيبويه، الكتاب، ١٠٥/٢.

(٢) السابق، ١٠٦/٢.

(٣) السابق، ١٠٦/٢.

(٤) السابق، ١٠٨/٢.

وفي الشاهد دخلت رب على (من)، ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة. مدخول رب على من دليل على مجيئها نكرة وحملة ببغض أذوادنا نعت لازم لـ من بسد مسد الصلة. ويستشهد بقول أمية بن أبي الصلت<sup>(١)</sup>.

رب ما تكره النفوس من الأمر له فرحة كحل العقال.

ورد تركيب (رب ما تكره النفوس) وفيه دخلت رب على ما. ودخول رب على ما دليل على تكثير (ما) وحملة تكره النفوس من الأمر، في محل جر نعت لازم لـ (ما).

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

ألا رب من تغتشه لك ناصح وموتمن بالغيب غير أمين

وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

ألا رب من قلبي له ناصح ومن هو عندي في الطباء السواح

ورد في الشاهدين السابقين التركيبان (ألا رب من تغتشه) ألا رب من قلبي له ناصح، وفيهما دخلت رب على من. ودخول رب على من دليل على أنها نكرة. ويثبت ذلك أنها في التركيب الأول وصفت بـ "ناصرح" وصفا لازما بسد مسد صلتها وأنها في التركيب الثاني وصفا بقوله لك ناصح.

(١) سيويه، الكتاب، ١٠٩/٢.

(٢) السابق، ١٠٩/٢.

(٣) السابق، ١٠٩/٢.

### ٣- الجر بحرف الجر أو الإضافة أو الرفع صفة أو النصب تمييزاً

جاء عن العرب تراكيب نحو : "هذا راقودٌ خلأً، وعليه نحيٌ سمناً"<sup>(١)</sup>. ويستطيع المتكلم أن يقول : هذا راقودٌ خلأً، وراقودٌ من خل، وعليه نحي سمن ونحي من سمن ولكنه لا يستطيع أن يقول : هذا راقودٌ خلٌ لأن النخل اسم وجوه<sup>(٢)</sup>. وليس مما يوصف به، ولكنه يضاف إليه ما كان منه. مثله في ذلك مثل الطين فنقول : بصحيفة طينٍ خاتمها<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت الأسماء مثل : خل، وسمن وطين جواهر ولا يوصف بها، فرّ العرب في تراكيبهم إلى النصب في نحو هذا راقودٌ خلأً، على اعتبار أن خلا تمييز منصوب أو إلى الرفع نحو : بصحيفة (طين خاتمها) على التقديم والتأخير طين خبر مقدم، خاتم مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه.

فالعرب في تراكيبهم يُفَرِّقُونَ إلى النصب أو إلى الرفع وسيبويه يُعَلِّلُ ذلك ويُفسره بأن الصفة في هذه الأسماء لا تصحُّ لأنها جواهر. وما جاء عن العرب من قولهم مررت بصحيفة طين خاتمها.. وهذا راقودٌ خلأً<sup>(٤)</sup>. وصفه سيبويه بأنه قبيح أجري على غير وجهه، ولكنه حسن أن يبني على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك : هذه جيتك خزا<sup>(٥)</sup>. (فخزاً) منصوبة. تبيّن (هذه الحبة) حالة كونها خزا. وذلك لأن الحبة ليست بمقدار يقدر به، فتجري مجرى راقود، ونحي.

ويجوز أن تبنى هذه الأسماء على المبتدأ فنكون أخباراً نحو : جيتك خز، فخز خبر مرفوع. ولا يكون صفةً لأنه يشبه الأسماء التي أخذت من الفعل والمشتقات ولكنهم جعلوا هذه

(١) سيبويه، الكتاب ١١٧/٢.

(٢) السابق، ١١٧/٢.

(٣) السابق، ١١٧/٢.

(٤) السابق، ١١٧/٢.

(٥) السابق، ١١٨/٢.

الأسماء تلي ما ينصب ويرفع ويجرّ فأجرها كما أجرها، فإنما فعلوا بها ما يفعل بالأسماء والحال مفعول فيها، والمبني على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل (من الفاعل ونائبه : والجار بتلك المنزلة، يجري في الاسم مجرى الرفع والناصب<sup>(١)</sup>).

#### ٤- جواز جر المعطوف على المضاف إليه المجرور على اللفظ أو نصبه على المحل

الإضمار في كتاب سيبويه ركن أساس، ومحور دارت حوله معالجات سيبويه كثيراً من قضايا التراكيب وفي أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي. ففي "باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه"<sup>(٢)</sup>. يذكر سيبويه أنه نستطيع أن نقول : عجبتُ من ضرب زيد وعمرو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل. ومن قال هذا ضاربُ زيد وعمراً قال : عجبتُ له من ضرب زيد وعمراً، كأنه أضمر : ويضرب عمراً، [أو وضرباً عمراً]. قال روية<sup>(٣)</sup> :

قَدْ كُنْتُ ذَاتِيَتْ بِهَا خُسَاتَا      مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللُّيَاتَا

فالشاعر عطف (اللّيان) بالولو على الإفلاس. وهذا يستدعي المشاركة في الحكم والحركة الإعرابية. أي؛ أن يأتي اللّيان مجروراً كما كان الإفلاس. ولكن الشاعر أضمر فعلا (نصب اللّيان تقديره وأن خفت).

ومنه : بَحْسِنُ بَيْعِ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١١٨/٢.

(٢) السابق، ١٨٩/١.

(٣) السابق، ١٩١/١.

(٤) سيبويه، ١٩٢/١.

وفيه أضمر الشاعر الفعل يبيع مسوقاً بـ أن. لذلك جاءت (القيان) منصوبة على أنها  
مفعول به للفعل المضمر.

ومن إضمار الفعل وإبقاء أثره في التركيب قوله عز وجل **بَلْ مَلَأْنَا إِبْرَاهِيمَ حَنِينًا**<sup>(١)</sup>.  
وذلك على تقدير **تَبِعَ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِينًا كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ : اتَّبِعُوا حِينَ قِيلَ لَهُمْ : كُونُوا هُودًا أَوْ**  
**نَصَارَى**.

وأضمر الفعل **تَبِعَ**<sup>(٢)</sup>. وظل أثره في بناء التركيب وإعرابه إذا أعربت (ملة) مفعولاً  
به للفعل المضمر. المقدر بـ **تَبِعَ** كما ذكر سيبويه.

#### ٥- جر الأسماء بعد حتى أو الرفع على الابتداء، أو النصب على العطف

حتى حرف من حروف المعاني التي يكثر الحديث عنها في كتب النحو. وقيل في  
حتى أقوال وآراء. فهي حثت قلوب العلماء. ومنهم من يموت وفي نفسه شيء من حتى؛ لأنها  
تنصب، وتجر، وترفع. فكيف استوى لـ (حتى أن تكون حرف عطف، وحرف جر، وحرف  
ابتداء؟). وكيف كان تعامل سيبويه، وتحليله للتركيب التي اشتملت على حتى؟. إن الناظر في  
الكتاب يجد سيبويه قد استوفى الأقسام الثلاثة العطف، والجر، والابتداء في أحكامه على حتى،  
عند دخولها على الأسماء. فعذ سيبويه (حتى) حرف عطف تعطف ما بعدها على ما قبلها،  
وتشركه في الحكم والمعنى. يقول سيبويه: **«ومما يختار فيه النصب لنصب الأول، ويكون**  
**الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو، والغاء وثُمَّ قولك : لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ حَتَّى عِنْدَ اللَّهِ**  
**لَقِيتَهُ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَبَاهُ. فَحَتَّى تَحْرِي مَجْرَى الْوَائِ، وَثُمَّ، .. لِأَنَّهَا إِنَّمَا**  
**تَكُونُ عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهَا وَلَا تَبْتَدَأُ. وَتَقُولُ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عِنْدَ اللَّهِ، وَتَسْكُتُ، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ**

(١) النقرة، آية : ١٣٥.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٢٥٧.



أنك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان رأيتُ القومَ وعبد الله على ذلك<sup>(١)</sup>. وحتى هنا حرف عطف تشريك في الإعراب والحكم بين ما بعدها وما قبلها. فعندما قال: "رأيتُ القومَ حتى عبد الله.. فعبد الله رُئيَ مع القومِ هذا بالنسبة للمعنى والحكم بين ما بعدها وما قبلها. وأما من حيث الإعراب فهو معطوف منصوب على القوم. والمعطوف عبد الله بعض القوم.

وتُعدُّ "حتى" من حروف الجر أيضاً، فهي تجرُّ ما بعدها. فبعد أن أورد سيبويه طائفة من الأمثلة، والتراكيب، عد فيها حتى حرف عطف، قال: "وقد يحسن الجر في هذا كله، وهو عربي. وذلك قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته، وإنما جاء بـ لقيته توكيداً بعد أن جعله غاية كما نقول: مررت بزيد وعبد الله مررت به<sup>(٢)</sup>.

وحتى في هذا السئال جارة. (ومعناها انتهاء الغاية)<sup>(٣)</sup>. أي أن يكون الاسم بعدها غاية في الشرف أو الصفة<sup>(٤)</sup>. أو آخر ما يمكن لقاءه.

ومعنى ذلك أن المتكلم عندما قال: لقيت القوم كلهم حتى عبد الله أنه جعل عبد الله غاية ينتهي إليها في اللقاء. أي هو آخر الذين لقيهم. واستشهد سيبويه بقول الشاعر مروان النحوي:

ألقى الصَّحيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ      وَالزَّيَادَ حَتَّى نَعْلِهِ، أَلْقَاهَا<sup>(٥)</sup>

على استعمال حتى حرف جر. فجاءت (نعله)، مجرورة لسيقتها بـ حتى. ومعنى ذلك أن الشاعر ألقى كل ما ينقله، حتى نعله ألقاها. كي يكون حمله خفيفاً، وحتى يستطيع الإسراع. وجعل النعل غاية في الإلقاء للتخفيف، لأنه لا يستطيع الاستغناء عنها؛ لأنها تحميه من الحرِّ

(١) الكتاب، ٩٦/١.

(٢) السابق، ٩٧/١.

(٣) المرادي الحنفي الثاني. ص ٤٩٨.

(٤) كمال الدين علي بن مسعود القرطبي. المستوفى في النحو تحقيق محمد بدوي المحنون. ص ٤٣.

(٥) سيبويه، الكتاب ٩٧/١.

والبرد، وتقنيه مما على الأرض، من أحجار وأشواك وغير ذلك مما يؤذي. ومع ذلك، ورغبة في تخفيف الرجل، طلباً للسرعة.. ألقى نعله.

وفي كل ما سبق من أسئلة - رغم عدم كثرتها - والتي جاء فيها ما بعد حتى .. معطوفاً على أنها حرف عطف، أو مجروراً على أنها حرف جر، يجوز أن يأتي ما بعدها مرفوعاً على أنها حرف ابتداء يقول سيبويه : والرفع جائز كما جاز في الواو وثم، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، جعلت عبد الله. مبتدأ وجعلت لقيته مبنياً عليه، كما جاز في الابتداء، كأنك قلت : لقيت القوم حتى زيد منقياً. وسرحت القوم حتى زيد مسرّح. وهذا لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لم تذكر فعلاً، فإذا كان في الابتداء زيد لقيته بمنزلة زيد منطلق جاز ههنا الرفع<sup>(١)</sup>.

وحتى هنا ابتدائية. ومعنى ذلك أنها صالحة أن يليها المبتدأ والخبر. لأنها حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام فيقع بعدها المبتدأ والخبر.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٩٧.

## ٦- الجر بحرف الجر ويجوز النصب على البدل أو التوكيد على حذف حرف الجر

قال الباحث في غير مكان من البحث : إن المعنى هو المحور الأساسي في تحليل سيبويه تراكيب العربية، وإليه يعود المعتمد في بنائها وإعرابها. ويظهر هذا بوضوح في ما ناقشه من تراكيب في باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم، وينصب لأنه مفعول. وذلك نحو *قالبتك أن تقول : ضرباً عبد الله ظهره وبطنه، وضرب زيد الظير والبطن .. ومطرنا سهلاً وجبلنا، ومطرنا السهل والجبل. وإن شئت كان الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً. وإن شئت نصبت، تقول: ضرب زيد الظير والبطن ومطرنا السهل والجبل، وقلب زيد ظهره وبطنه. فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل، وقلب على الظير والبطن.*

ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : دخلت البيت، وإنما معناه دخلت في البيت. والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنك لو قلت : قلب هو ظهره وبطنه وأنت تعني على ظهره لم يجز<sup>(١)</sup>. يجوز في هذه التراكيب البدل، أن يبدل الآخر من الأول. والبدل لا يغير في صورة نظم التركيب وبنائه، ولكنه يغير الإعراب، إذ يتبع البدل المبدل منه في إعرابه، فالمبدل منه في الأمثلة والتراكيب السابقة جاء مرفوعاً، لذلك جاء البدل مرفوعاً، ولو تغيرت حركة المبدل منه في الأمثلة السابقة، لتبعه البدل في ذلك. والمعنى في البدل غير المعنى في التوكيد، أو النصب على حذف حرف الجر. ولكن سيبويه لم يقل شيئاً تفصيلياً في هذه المعاني المختلفة، ربما ليترك للقارئ استخراج ما بينهما من فروق.

أما قوله: ضرب عبد الله ظهره وبطنه على التوكيد، فيصير الظير والبطن توكيداً لعبد الله.. كما يصير أجمعون توكيداً للقوم إذا قلت: رأيت القوم أجمعين كأنه قال. ضرب كله<sup>(٢)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٥٨.

(٢) السابق، ١/١٥٨، حاشية رقم (٢).

وأما النصب - إن شئت نصبت - تقول: ضرب زيد الظنير والبطن، ومطرنا تسير

الجبل.. فالمعنى أنهم مطروا في السيل والجبل...

المعنى في حالة النصب على تقدير حرف جر مناسب محذوف، ولكل لغة نسقها الخاص في بناء تراكيبيها، والنسق الأصلي في بناء التركيب في هذه الحالة أن يكون تسير والجبل مجرورين مضرنا في السيل والجبل، وبعد أن حذف حرف الجر تغيرت صورة بناء وحركة ألفاظه - فبعد أن كان السيل والجبل مجرورين بحرف الجر قي الذي يفيد الضميمة، تحول إلى مضرنا تسير والجبل يحذف حرف الجر، وتنتصب السيل والجبل بالفعل، وبناءه سببويه هذا تركيب بعد حذف حرف الجر بتركيب نخلت البيت الذي كان نخلت في البيت، فانتصب البيت بالفعل بعد حذف الجار.

ولا يحسن سببويه هذا الحذف قياسا، بل يقصره على السيل والجبل، والظنير والضرع. كما لا يجوز حذف حرف الجر إلا في الأماكن في متر: نخلت البيت...<sup>(١)</sup> لأن حرف جر في اختصاصه بالأمكن، فإعاق قوله حذف حرف الجر للاختصاص الذي اختصه.

ويقال عن الخليل رحمه الله - رأيه - أنهم يقولون: مضرنا الزرع والضرع، وقد شئت رفعت على النيل وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تكبيرا<sup>(٢)</sup>.

ويقال في هذا التركيب مطرنا الزرع والضرع.. أن له ثلاثة أوجه تركيبية بناء على معان يريدونها المتكلم، ويتبع الوجه التركيبي والمعنى المراد تغير في الحركة الإعرابية. فالوجه الأول النصب على حذف حرف الجر، وكان الصورة النسقية أو الأصر في التركيب أن يحو (مضرنا في الزرع والضرع) والوجه الثاني الرفع على البدل مضرنا زرع والضرع. والوجه الثالث الرفع على التوكيد مضرنا أجمعين.

(١) سبويه، الكتاب، ١٥٦/١

(٢) السيق، ١٥٦/١

واكتفى سيبويه بهذه الإشارة إتاحة القارئ فرصة الاستنتاج. ويمضي سيبويه في  
تقصي الظاهرة التركيبية صادرا عن دقته وأمانته وموسوعيته فيقول: فإن قلت: ضرب زيد  
اليذ والرجل. جاز على أن يكون بدلا وأن يكون توكيدا. وإن نصبت له لم يحسن، لأن الفعل أنفذ  
في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفته منه حرف الجر، إلا أن تسمع العرب تقول  
في غيره وقد سمعناهم يقولون: "مطرتهم ظهراً أو بطناً"<sup>(١)</sup>.

### ٧- الجر بحرف الجر أو الرفع مبتدأ والخبر مضمحل لكثرة الاستعمال

يرى سيبويه أن ما حذف في كلام العرب لكثرة استعمالهم إياه "كثير" ومن ذلك: هل  
من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعام؟ فمن طعام في موضع  
طعام. كما كان ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجل. ومثله جوابه: ما من طعام<sup>(٢)</sup>.  
فالتركيب هل من طعام في زمان أو مكان هو البنية الأساسية للتركيب الذي يسأل به  
المتكلم. وكثرة الاستعمال أدت بالناطقين به، إلى إضمار أجزاء منه حتى آل إلى هل طعام؟  
وبذا تغير بناء التركيب عما كان عليه. وتغير إعرابه.

ففي التركيب الأول الذي نيس فيه إضمار (جاءت كلمة طعام مجرورة بحرف الجر  
من.. وكان التركيب طويلاً.

بينما في التركيب الثاني جاءت كلمة طعام مرفوعة على أنها مبتدأ. والخبر مضمحل  
تقديره في زمان أو مكان.

ويرى الباحث أن كثرة الاستعمال مسوغ مقبول للإضمار أو الحذف كما يرى سيبويه.  
ولكنه يُضيف إلى ذلك معنى الاختصار أو الإيجاز عند المتكلم للتعبير عن حاجته الملحة  
للطعام بسبب الجوع الذي عاناه. أو معنى الرغبة في الإبلاغ عن حاجته الشديدة للطعام. وهذا  
معنى نفسي. يُعتبر عنه بقصر عبارة. كالتحذير والإغراء.

(١) سيبويه، الكتاب، ١٢٩/٢

(٢) ينظر السابق، ١٣٠/٢

## ٨- النصب على حذف حرف الجر أو الرفع مبتدأ في المصدر المؤول من أن و أن.

حذفت العرب حرف الجر كثيرا، حذفت حرف الجر ونوته وبقي عمله. يذكر سيبويه رأي الخليل في قوله جل ذكره: "وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون"<sup>(١)</sup>. فقال: إنما هو على حذف اللام. كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، فإن حذفت اللام من أن فهو نصب. ولو قرئوها "وإن هذه أمتكم أمة واحدة كان خبرا، وقد قرئ"<sup>(٢)</sup>.

من العادات اللغوية، عند أبناء العربية، أن تسبق أن وأن المصدرتين بحرف جر. يعرب المصدر المؤول مجرورا بحرف الجر (اللام) كما في الآية الكريمة، وإن لم تسبق (أن وأن) بحرف جر يكون إعراب المصدر المؤول في محل نصب، هذا على فتح همزة (إن). أما إن جاءت إن مكسورة الهمزة، فيتغير إعراب المصدر المؤول، ويكون رفعاً. ولو قلت: جئتك إنك تحب المعروف، مبتدأ كان جيدا<sup>(٣)</sup>، لكسر همزة إن دلالة أنها وقعت مستأنفة أو ابتدأ بها الكلام. والجملة الاستئنافية أو الابتدائية لا محل لهما من الإعراب.

ومن الآيات على إرادة حرف جر محذوف قوله تعالى: "قدعا ربه أني مغلوب فانتصر"<sup>(٤)</sup>. وقال: "ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه أني لكم نذير مبين"<sup>(٥)</sup>.

حاشا لله أن نقول على الله ما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. يقول سيبويه: إنما أراد يأنسي مغلوب، وبأنني لكم نذير مبين ولكنه حذف الباء. وأرادها في التركيب فبقي عملها. لأنها منوية ومرادة في شأنه.

(١) المؤمنون، ٢٤ =

(٢) سيبويه، الكتاب، ١٢٦/٣، ١٢٧.

(٣) السابق، ١٢٧/٣.

(٤) القمر، آية، ١.

(٥) هود، آية، ٢٥.

وقال سبحانه وتعالى أيضا: "وَأَن الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا"<sup>(١)</sup>. وهذه الآية الكريمة بمعنى ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحد. على إرادة حرف الجر اللام المضمرة وبهذا يكون إعراب المصدر المؤول في محل جر بحرف الجر.

أما على كسر همزة إن فيكون المصدر المؤول على الابتداء أو الاستئناف. وعلى هذا الباب بيت الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

مَنَعْتَ تَمِيمًا أَنِّي أَنَا إِنِّيهَا      وشاعرها المغرورفأ عند المواسم

وينشد على وجهين: يفتح همزة إن (على إرادة اللام)<sup>(٣)</sup> ويكون التقدير: لأنني أنا (إنها) وتعرب إن المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجر.

أما على الوجه الثاني بكسر همزة إن كما يقول سيبويه (وسمعا من العرب من يقول إنني أنا إننيها، بكسر همزة إن فتكون إن واسمها وخبرها على الابتداء)<sup>(٤)</sup>.

ويجوز في الآيات السابقة أن يكون إعراب أن واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجر المحذوف لكثرة استعماله في كلامهم. دون إرادته أن يكون منويا في بناء التراكيب اللغوية يقول سيبويه (ولو قال إنسان: إن أن في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز حذف الجار فيه كما حذفوا رب)<sup>(٥)</sup>.

ويذكر سيبويه أنه يجوز أن نقول: (لبيك إن الحمد والنعمة لك، بكسر همزة إن، وإن شئت قلت "أن")<sup>(٦)</sup>.

(١) الحزب ١٨

(٢) سيبويه، الكتاب ١٢٨/٣

(٣) السابق ١٢٨/٣

(٤) السابق ١٢٨/٣

(٥) السابق ١٢٨/٣

(٦) السابق ١٢٨/٣

ويقال في هذا الموضع ما سبق قوله وهو أن المفتوحة الهمزة في موضع جر على إرادة حرف الجر، أو على حذفه لكنثرة الاستعمال وأما موضع المكسورة الهمزة فعلى الابتداء.

## ٩- الجر إتباعاً ويجوز الرفع والنصب.

تبني التراكيب حسب مقتضيات أسس بناء الألفاظ معاً. وحسب إرادة المتكلم غير المطلقة، لأنها محدودة بنظام تجاوز الألفاظ، وأصول ترابطها، وتعلقها أو تعليقها ببعض. وإرادة المتكلم تعني الاختيار بين الأوجه الإعرابية المختلفة، كما تعني اختيار الألفاظ المناسبة لما يريد. ولذلك يجوز للمتكلم أن يختار إن الشرطية أو (الجزاء) أو إما. في تركيب مثل: مررت برجل إن صالح وإن طالح. لأن إن تعني (إما). وإن أراد- القائل إن الجزاء فيو جائز، لأنه يضم فيها الفعل، وإما يجري ما بعدها ها هنا على الابتداء وعلى الكلام الأول..

ألا ترى أنك تقول: قد كان ذلك صلاحاً أو فساداً. ولو قلت: قد كان ذلك إن صلاحاً وإن فساداً. كان النصب على كان أخرى، ويجوز الرفع على ما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا يجوز في كلمتي صالح وطالح الجر والرفع أما الجر فعلى أنهما مجروران بحرف جر مضمرة مع فعله، وتقديره.. مررت بصالح و مررت بطالح وإن محمولة على إما كأنه قال مررت برجل إما مررت بصالح وإما مررت بطالح.

وأما الرفع فعلى أن كل كلمة من صالح وطالح خير لمبتدأ محذوف (هو) كأنه قال: مررت برجل إما هو صالح أو هو طالح.

أما مجيء صلاحاً وفساداً منصوبين في تركيب (قد كان ذلك إن صلاحاً وإن فساداً) فعلى أن كلا من صلاح وفساد.. خير لكان الناقصة المضمرة مع اسمها فكأنه قال: إن كان ذلك صلاحاً وإن كان ذلك فساداً.

(١) سننويه، الكتاب ١/٢٦٨. و ١/١٦٧.



ويجوز أن يجيء (صلاح) و (فساد) مرفوعين على أن كل واحد منهما اسم كان مرفوع، وكان مضمرة مع خبرها كأنه قال: إن كان صلاح لنا وإن كان فساد لنا. ويجوز أن يكون المرفوع خيرا لمبتدأ محذوف تقديره أمرى أو حالي كأنه قال: إن أمرى صلاح.... وإن أمرى فساد.

ويجوز أن يكون المرفوع في هذا التركيب (فاعلا) لكان. وتكون كان تامة بمعنى وقع أو حدث. كأنه قال: قد كان ذلك إن كان صلاح أو فساد. والله وحده يعلم.

ويجوز قطع النعت عن المنعوت المحرور ورفعها على أنه خير لمبتدأ محذوف تقديره هو نحو: ما مررت برجل صالح بل طالح<sup>(١)</sup>. وذلك لأن بل من حروف الإضراب. ويجوز في هذا التركيب أن تعرب كلمة طالح نعتا لرجل المحرور أو بدلا منه. لأن (بل) نعت الإضراب<sup>(٢)</sup>.

ويجوز قطعها عن المنعوت المحرور ويتغير إعرابها إلى الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

والذي سوغ هذا أن الكلام منفي غير مثبت، كما أن المعنى في الرفع خيرا يختلف عن الجر نعتا أو بدلا. فالنعت يؤذن بنعام الاسم والبدل فيه معنى التجزئة وعندما يقول الرجل ما مررت برجل صالح كأنه قال: مررت برجل سيء أو طالح، أو ما فيه هذا المعنى. وأن تصف إنسانا بالسوء وعدم الصلاح لا يتساوى في المعنى مع أن تنفي عنه الصلاح أولا ثم تخبر عنه أنه طالح. فالإخبار يفيد تأكيد معنى الفساد بعد نفي الصلاح عنه. كما تدل الجملة الاسمية على الثبوت والدوام والاستمرار. وذلك لأن المنكلم يُضرب عن المعنى الأول، ويثبت معنى جديدا.

(١) مسيبويه، الكتاب، ٤٣٤/١

(٢) ابن هشام، معنى الثيب، ١١٢/١. (بل)

## ١٠- الجر على البدل أو الرفع على القطع لعدم معرفة المخاطب

تَوْفَعُ المتكلم أن يبادره السامع بسؤال معين يجعله يبني كلامه بطريقة مخصوصة كأن يُبدل المعرفة من النكرة نحو: مررت برجل عبد الله. كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل عبد الله من الرجل. وعبد الله أعرف وأشهر من الرجل. لأنه عبد الله تعريف يُعرف به. ومثل ذلك قوله عز وجل نكرة: "وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله"<sup>(١)</sup>.

وصراط الله بدل من صراط مستقيم. مع أن كلاهما معرفة، فصراط الأولى تقرب معناها بالصفة، وصراط الثانية تعرقت بالإضافة إلى لفظ الجلالة، فاكتمبت بذلك تعريفاً وشهرة عالية. فأبدل الأشهر والأعرف من الأقل شهرة وتعريفاً، لأن الخطاب الإلهي الموجه إلى محمد صلى الله عليه وسلم أنه يهدي إلى صراط مستقيم في أمة غالبيتهم يجهلون هذا الأمر فكانهم يسألون ما الصراط المستقيم. لذلك أبدل منه صراط الله. ليكون معروفاً. ويجوز الرفع على القطع وإعراب الاسم المقطوع (مبتدأ)<sup>(٢)</sup>.

يقول سيبويه: "وإن شئت قلت: مررت برجل عبد الله جواباً لسؤال كأنه قيل له من هو... أو ظن أنه قيل له ذلك"<sup>(٣)</sup>.

ويتضح من كلام سيبويه أن المخاطب عندما يسأل من هو؟ لا يعلم من الرجل الممرور به. ولذا يبني المتكلم تركيبه على رفع وقطع عبد الله من أن يكون بدلاً من رجل، وعده مبتدأً محذوف الخبر، يوضح المقصود بالرجل، ويعلم المخاطب أن الرجل الذي مر به من بين الرجال هو عبد الله. وبذلك يتعرف المخاطب إلى الرجل المقصود بالكلام.

(١) الشورى/٥٢، ٥٣.

(٢) هذا رأي سيبويه ويرى الباحث أن إعرابه خبراً أولياً.

(٣) سيبويه، الكتاب ١٥/٢.

ومن الإجراء على البديل أيضاً، مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد، والرفع جيد. وقت

الشاعر، وهو بعض الهذليين، وهو مالك بن خويلد الخناعي<sup>(١)</sup>.

يَا مَيَّ إِن تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدْتَهُمْ  
بِظُنِّ عِرْعَرَ أَبِي الضَّمِيمِ عَبَّاسُ

إن المخاطب لا يعلم المقصود بـ "قوم" في البيت الشعري. وقد بظن لأول وهلة أنيد

أولاد "مي" زوج الشاعر. وهم في الحقيقة غير ذلك. لذلك بنى الشاعر تركيب بيت الشعر على

قطع (عمر وعبد مناف والذي عهدت عباس) عن البديل ورفعهم على الابتداء، يُعند

المخاطب من هم الذين يتحدث عنهم. وليعرفه بما يجهل.

ولكن الشاعر لو نصب (عمر و) على البديل من (قوم) لجاز ولكن هذا التركيب مني

على معنى معرفة المخاطب بذلك وهذا المعنى غير متحصل عند السامع لذلك بنى الشاعر

تركيبه على الابتداء.

ومما جاء مبتدأ قول الشاعر وهو مهمل<sup>(٢)</sup>:

وَلَقَدْ خَبَطْنَا بِيُوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةً  
أُخْوَالَنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ

فالشاعر بنى تركيبه على القطع لذلك رفع أخواننا على أنه مبتدأ كأنه حين قال: خبطنا

بيوت بشكر قيل له: ومن هم؟ فقال أخواننا وهم بنو الأعمام، ولم يجعل بناء التركيب على

إبدال أخواننا من يشكر.

ومثله بناء تركيب مررت بعبد الله أخوك، كأنه قيل له، من هو؟ أو من عبد الله.

فقال: أخوك. وقال الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقَرَى  
وَعَبَّطُ الْمَهَارِي كَوْمَهَا وَسَبُوبِهَا

(١) سيبويه، الكتاب، ١٥/٢

(٢) السابق، ١٦/٢

(٣) السابق، ١٦/٢

فالشاعر لم يبين تركيب بينه الشعري على أن المخاطب يعلم المهارى على حقيقتها، وذلك بحر كوميها وشبوبيها على البذل من المهارى، ولكن الشاعر بنى تركيبه اللغوي على أن المخاطب يجهل المقصود بالمهارى، كأنه يسأل المتكلم أي المهارى؟. لذلك بنى تركيبه على أن المخاطب يجهل المقصود بالمهارى، ولا يعرف حقيقتها، فرفع الشاعر كوميها وشبوبيها على القطع (مبتدآن). وفي كوميها وشبوبيها معنى التبعيض.

ويجوز أن تقول مررت برجل الأسد شدة. كأنك قلت برجل كامل. لأنك أردت أن ترفع شأنه.

في هذا التركيب جاءت كلمة الأسد مجرورة على أنها صفة أو بدل من رجل المجرورة. وفي ما ذكر سيبويه من معنى إعلاء شأن الرجل، ومدحه، ووصفه بالرجولة الكاملة سبب بناء التركيب على جر الأسد صفة للرجل مع إضافة معنى تحلية الكلام بما فيه من تشبيه الرجل بالأسد في الشدة.

ويجوز أن يبني التركيب برفع (الأسد) على الاستئناف<sup>(١)</sup> والقطع لأن المخاطب لا يعلم من الرجل المتحدث عنه. فيقطع المتكلم (الأسد) عن الصفة والبدل، ويبني كلامه على رفعها على الابتداء ليعلم المخاطب من الرجل الذي يتحدث عنه، كأنه يجيبه على سؤال متوقع (من هو). ومن هو؟ تعنى أن المخاطب لا يعرف ولا يعلم ويجهل الرجل الذي يدور حوله الحديث. والرفع يبين المقصود للمخاطب.

وجاء الرفع على قطع الصفة من النكرة وهو فيها أقوى من المعرفة نحو قول الراجز<sup>(٢)</sup>:

وساقينين مثل زبد وجغل سقبان ممشوقان مكنوزا الغضل

(١) سيبويه ، الكتاب ١٧/٢

(٢) السابق ، ١٧/٢

لم بين الشاعر تركيبه اللغوي في البيت الشعري على جر (سقين ممشوقين مكنوزي)  
على البدل من زيد وحُعل، لأن المعنى الذي يزدحم في فكر الشاعر أن المخاطب يحيل حقيقة  
(زيد وحُعل) هذين. ويريد الشاعر أن يُعلمه من هما. ويريد أن يوضحهما له. فينى تركيبه  
على القطع ورفع (سقبان ممشوقان مكنوزا) وهل هناك تعريف وتوضيح وإخبار وإعلام عن  
الساقبين أفضل من هذا؟

## ١١- الجر إتباعاً، أو النصب حالاً<sup>(١)</sup> :

ويجوز في بعض التراكيب أن تحمل الصفة على الاسم قبلها، فتتبعه في إعرابه.  
ويجوز أن تحمل الصفة على غير الاسم الذي قبلها فتتصب على الحال. وذلك في نحو :  
مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به<sup>(١)</sup>.

فالمشكل ينى كلامه على معنى أن يجعل (صائد) صفة لرجل، فجاءت كلمة صائد  
مجرورة تابعة له. ورجل مجرور بحرف الجر الباء وإن لم تحمل (صائد) على الرجل،  
وحملته على الاسم المضممر المعروف (المعرفة) في (معه) نصيبته فقلت :

مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به. كأنه قال : معه بازٌ صائدٌ به، حين لم يرد أن يحمله على  
الأول<sup>(٢)</sup>.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها : أتيت على رجلٍ ومررت به قائمٌ إن حملته على  
الرجل، وإن حملته على الباء في به نصيبته كأنك قلت : مررت به قائماً<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> سيبويه يسمي الحال خيراً أحياناً (ويقصد به الحال).

<sup>(٢)</sup> سيبويه، الكتاب ٤٩/٢.

<sup>(٣)</sup> السابق، ٤٩/٢.

<sup>(٤)</sup> السابق، ٤٩/٢.

فقايم بالجر صفة للرجل المجرور. و (قائماً) حال من الرجل عند المرور به. وتقول :  
مررت برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه، الرقع الوجه لأنه صفة الكيس، والنصب جانر عنى  
قوله: فيها رجل قائماً وهذا رجلٌ ذاهباً<sup>(١)</sup>. فتقول : مررت برجلٍ معه كيسٌ مختوماً عليه، عنى  
اعتماد الظرف معه وتكون جملة (معه كيس) جملة اسمية مؤلفة من خبر مقدم مضافاً إلى  
الضمير الهاء، ومبتدأ مؤخر (كيس) ويكون مختوماً، حالاً منصوباً.

وجاء عن العرب قولهم : "هذا أول فارسٍ مقبلٌ"<sup>(٢)</sup>. "أولٌ" نكرة، وإن أضيفت إلى  
فارس. وفارس نكرة. فإضافة النكرة إلى نكرة يقوي معنى النكرة فيها كما أن وصف النكرة  
وما بعدها يقوي فيها معنى النكرة أيضاً نحو : هذا أول فارسٍ شجاعٍ مقبلٍ.

وكما ورد ذلك عن العرب، ورد هذا أول فارسٍ مقبلاً<sup>(٣)</sup> عن العرب أيضاً. سمع معن  
يرويه من العرب.

وهذا مبني على إرادة المتكلم (من الفرسان) فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا -  
يجزئهم من ذلك"<sup>(٤)</sup>.

فالتركيب الأول بني على رفع مقبل على أنه وصف لأول في قوله : "هذا أول فارسٍ  
مقبلٌ" وأول نكرة.

أما التركيب الثاني فالمتكلم غير بناء التركيب إلى نصب مقبلاً على أنه حال، على نية  
تقدير هذا أول فارسٍ من الفرسان مقبلاً، وبهذا يصبح أول فارسٍ معرفة. وينتصب (مقبلاً)  
على أنه حال. والمعنى هذا أول فارسٍ من الفرسان - الذين ذهبوا في غارة، أو لنجدة قوم -  
في حالة إقبال.

(١) سيويه، الكتاب ٥٢/٢.

(٢) السابق ١١٠/٢.

(٣) السابق، ١١٢/٢.

(٤) السابق، ١١٢/٢.

ومثل ذلك قول العرب "عليه مائة بيضا" والرفع الوجه وعليه مائة غنينا والرفع الوجه. و (مررت بماء قعدة رجل) والجر الوجه<sup>(١)</sup>. وعذ الحال هنا بعيداً لأن ما جاء على هيئة حث يكون من صفة الأول، وبالتالي لا يكون حالاً مع أن من يثق به سببويه سمع رؤية يقول: هذا غلام لك مقبلاً<sup>(٢)</sup>.

فروية في هذا التركيب نصب (مقبلاً) على الحال. أي انظر إلى غلامك هذا في حية إقبال. وهذا المعنى لا يكون في الرفع لو قال: (هذا غلام لك مقبل) فيكون المعنى إخباراً عن إقباله. أي هذا غلام لك مقبل.

بناء على ما يدور في ذهن المخاطب يبدو ذلك في نحو: "مررت برجل عبد الله. كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه. وإن شئت قلت: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك"<sup>(٣)</sup>.

التركيب اللغوي "مررت برجل عبد الله" مؤلف من عناصره الواضحة أمامنا، (تفعل الماضي والضمير وحرف الجر والاسم المجرور (رجل) والعلم عبد الله. الذي جاء مجزوراً (بدل) من رجل. وعبد الله معرفة. ورجل نكرة. والذي سوغ هذا الإبدال، أن التركيب بني على ما قيل للمتكلم: بمن مررت؟ أو على ظنه أنه يقال له ذلك. فالتكلم عندما سمع (بمن مررت) أو ظن أنه قيل له أجاب بلغة السؤال مررت بـ لذلك جاء البديل والمبدل منه مجزورين.

أليس هذا التحليل الذي ذكره سببويه مدعاة للفخر به، وللإحساس بعجزنا وعدم قدرتنا على استيعاب ما شرحوه وفسروه لنا، فضلاً عن الإتيان بجديد. فسببويه يرى أن وراء هذا التركيب بحركاته سؤال قام في ذهن المتكلم على اليقين أو على الظن فبنى تركيبه على ما في ذهنه.

(١) سببويه، الكتاب ١١٢/٢

(٢) السابق، ١١٣/٢

(٣) السابق ١٤/٢-١٥

وأما (مررت برجل عبد الله) ولا يختلف التركيبان من الناحية الشكلية إلا بحركة عبد الله الذي جاء مجرورا في الأول، ومرفوعا في الثاني. والذي سوغ للمتكلم أن يأتي بـ عبد الله مرفوعا، يقينه أنه قيل له (من هو) أو على ظن ذلك. فمن هو استدعت أن يجيب بالتركيب (مررت برجل عبد الله). على القطع. قطع عبد الله من الرجل. ومعا قبله. فارتفع على الابتداء، وهذه الحركة جعلت منه مبتدأ. والمبتدأ من أعمدة الكلام ويحتاج إلى خير لنفع السامع بالفائدة المرجوة من الكلام. كل هذه المعاني أدت إلى بناء التركيبين على ما بنينا عليه. الأول بحر عبد الله على اليدل. والثاني برفع عبد الله على الابتداء. تبدل المعنى، فتغير بناء التركيب والحركة الإعرابية.

### ١٣- الجر إتباعا أو الرفع قطعاً أو النصب على معنى الترحم

يجوز ذلك في بعض الصفات التي فيها معنى الترحم. وهذه الصفات يجوز فيها أن تتبع ما قبلها، أو تنصب على تقدير فعل (أعني) أو ما في معناه، دون إرادة مدح أو ذم. وفي ذلك يقول سيبويه: "وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل، ولا يريد مدحا ولا ذما"<sup>(١)</sup>. وقال<sup>(٢)</sup>:

وما غرتي حوز الرزامي مخصنا عواشيتها بالجو وهو خصيب

فالشاعر نصب 'مخصن' اسم الرزامي، على تقدير فعل أعني، وهو فعل يظهر، لأنه

لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه، ولم يرد افتخارا ولا مدحا ولا ذما<sup>(٣)</sup>. وهذا كما قال:

بنا تميما يكشف الضباب<sup>(٤)</sup>.

فالشاعر نصب (تميمًا) على تقدير فعل أعني، وهذا على سبيل الفخر وخصيم بيده

الصفة.

(١) سيبويه، الكتاب ٧٤/٢

(٢) السابق، ٧٤/٢

(٣) السابق، ٧٤/٢

(٤) السابق، ٧٥/٢. وابن عقيل، شرح ابن عقيل ١٨/٢



ويجوز أن تنصب الصفة إذا أفادت (الترحم) بقول سيبويه: ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب<sup>(١)</sup>.

ولذلك يجوز أن نقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحم، ونثله كبدل مررت به، أخيك.

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررت به البائس، كأنه لما قال مررت به قال المسكين هو، كما يقول ميتدنا: المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين<sup>(٢)</sup>.

يؤكد سيبويه أنه يجوز في المسكين ثلاثة أوجه كما يرى الخليل<sup>(٣)</sup>. فعندما يقول: مررت به المسكين على البدل، والبدل يوضح المسكين من بين الذين تمت عليهم عملية المرور. فيضيف البدل تحديداً للذي مر به وهو المسكين وليس غيره.

وأما الرفع كما يقول مررت به المسكين هو أو المسكين أنت. فهو على إضافة حكم جديد ومعنى جديد يجيله السامع. ولا يعرفه. وأما النصب على إضمار فعل أعني فهو على إرادة تعريف السامع بالمتحدث عنه، للترحم عليه وإظهار الشفقة، وربما يستدعي هذا مساعدته.

### ١٣- الجر مضافاً إليه أو النصب أو الرفع بناء على محل إعراب المضاف

وحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، في اللغة العربية كثير، ووراء حذف المضاف أسباب كثيرة، منها ما يذكره سيبويه، أن ذلك الحذف يجيء "على اتساع الكلام

(١) سيبويه، الكتاب، الكتاب ٢/٧٤ - ٧٥

(٢) السابق، ٢/٧٥ - ٧٦

(٣) السابق، ٢/٧٥.

والاختصار (الإيجاز) لعلم المخاطب بالمعنى<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك قوله تعالى جده: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ  
الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا"<sup>(٢)</sup>.

في ذلك التركيب القرآني الكريم، حذف المضاف "أهل" وأقيم المضاف إليه (القرية)  
مقامه. وتغير بناء التركيب بناء على ذلك. فبعد أن كان (وَأَسْأَلُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ) إذا كانت (أهل)  
مفعولاً به للفعل أنكر، والقرية، مضافاً إليه مجروراً. صر التركيب: وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ. فحذف  
المضاف، وحل محله المضاف إليه، وأخذ حركته الإعرابية فتخول من مضاف إليه مجرور،  
إلى مفعول به منصوب. كل ذلك يتم لمعاني الإيجاز والاختصار وعلم المخاطب بالمعنى  
المراد، وعلى اتساع الكلام. وفي هذا الاتساع من الكلام معنى بياني واستخدام مجازي، فعند  
حذفت كلمة أهل، وقامت مقامها القرية.. والقرية مكان لا يُسأل والذي يسأل أهلها، إذن هو  
مجاز مرسل علاقته المحلية، وذلك يتم بنكر المحل وإرادة الحال. ووراء كثير من التراكيب  
اللغوية بيان مضمي، لو قدر الالتفات إليه في النحو العربي، ومن حذف المضاف وإقامة  
المضاف إليه مقامه، قول الحطيئة<sup>(٣)</sup>.

وَشَرُّ الْمَنَآيَا مَيْتٌ وَسَطُ أَهْلِهَا      كَهَيْئَةِ الْفَتَى قَدْ أُسْلِمَ الْخِيَّ حَاضِرُهُ

ورد في بيت الحطيئة التركيب الآتي: "وَشَرُّ الْمَنَآيَا مَيْتٌ". بينما الأصل التركيبي هو  
:"وَشَرُّ الْمَنَآيَا مَنِيَّةٌ مَيْتٌ؟ وفي هذا التركيب جاءت كلمة مَيْتٌ مجرورة بالإضافة. ولكننا  
جاءت في التركيب الأول، الذي استخدمه الشاعر في بيت الشعر، مرفوعة بعد حذف  
المضاف، وحلها محله. وأخذها موقعه الإعرابي.

ومثله في السعة. أنت أكرم علي من أن أضربك..إنما تريد: أنت أكرم علي من  
صاحب الضرب، ... لأن قولك : أن أضربك... هو الضرب... لأن أن اسم .. وأضربك

(١) سيبويه ، الكتاب ٢١٢/١

(٢) يوسف آية ٨٢

(٣) سيبويه ، الكتاب ٢١٥/١

من صلته، كما نقول بسؤني أن أضربك، أي بسؤني ضربك، وليس يريد: أنت أكرم علي من الضرب، ولكن أكرم علي من صاحب الضرب.

والمعنى لو أن قائلا قال: أنت تضربني.. فقال الآخر: أنت أكرم علي من أن أضربك. أي أنت أكرم علي من صاحب الضرب أي نفسي. أي أنت أكرم علي مني لذلك لن أقوم بضربك<sup>(١)</sup>.

وقال الجعدي<sup>(٢)</sup>:

كَانَ عَذِيرُهُمْ بِجَنُوبِ سَيْئِي نَعَامٌ فَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ

وأراد الشاعر: "عذير نعمام"<sup>(٣)</sup>، على الأصل التركيبي. عذير خبر كان مضاف، ونعام مضاف إليه. حذف المضاف (عذير) وقام المضاف إليه (نعام) مقامه. فأخذ موقعه الإعرابي (خبر كان مرفوع). وقام بمعناه. فبعد أن كان المعنى كان الصوت أو الحال صوت نعام صار المعنى كان الصوت أو حال الجماعة "نعام" وهذا أقوى في التشبيه. كقولنا: كان صوته أسد يزلزأ، أقوى من قولنا: كان صوته صوت أسد.

وهذا الكلام كثير، منه ما مضى، وهو أكثر من أن أحصيه. ومنه ما ستراد أيضا فيما يستقبل إن شاء الله، ومنه قولهم: "هذه الظهر أو العصر أو المغرب". إنما يريد: صلاة هذا الوقت<sup>(٤)</sup>. أي هذه صلاة الظهر. فصلاة خبر مرفوع والظهر مضاف. حذف المضاف صلاة، وقام مقامه المضاف إليه (الظهر) مرفوعا.

وقال النابغة الجعدي<sup>(٥)</sup>:

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَاتُهُ كَأَيْسِي مَرْحَبِ

(١) انظر سيبويه، الكتاب ٢١٣/١ بتصرف

(٢) السابق ٢١٤/١

(٣) السابق ٢١٤/١

(٤) السابق ٢١٤/١ - ٢١٥

(٥) السابق، ٢١٥/١

يريد كخللة أبي مرحب<sup>(١)</sup>.

وقد نقول في سعة الكلام: فالليلة الهلال، إنما الهلال في بعض الليلة، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال، ولكنه اتسع وأوحز<sup>(٢)</sup>. فالليلة ليلة والهلال، تركيب فيه الليلة مسند إليه، وليلة مسند خير مسرفوع. والهلال: مضاف إليه مجرور، والمضاف إليه داخل في المضاف، معانق للتوين ولكن التركيب المنطوق: الليلة الهلال. صار الهلال محل المضاف إليه، وأخذ حركته الإعرابية (الرفع) وصار مسنداً لا يتم الكلام إلا به. وبه تتم الفائدة، والحكم على المبتدأ.

ويُتضح في حذف المضاف من الكلام، اعتماد قرينة السياق، إذ يؤدي السياق دوراً رئيساً في تحديد العنصر المسقط أو -المحذوف- من أصل التركيب الذي حل النائب محله في الاستخدام لذلك تعين قرينة السياق في التحليل الدلالي للكلمة من خلال وجودها مؤتلفة مع غيرها من الكلم في سياق التركيب. ولا ينفصل دور السياق في رؤية المعنى عن دوره في دراسة عناصر التركيب<sup>(٣)</sup>.

ومع أنني لا أتفق مع الباحث في عدم اعتداده ورده دور المقام في تحديد العنصر المحذوف، لأنه لا علاقة للمقام بسياق التركيب الجملي<sup>(٤)</sup>. والمقام حال تحيط بالحدث الكلامي، وتغني عن ذكر بعض عناصره كما أشار سيبويه. في باب الأمر والنهي (الإغراء والتحفير). وهذا يعني أن قرائن الحال قد تغني عن ذكر المحذوف<sup>(٥)</sup>.

ومما جاء على حذف المضاف، في التراكيب العربية، قول العرب: "هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول"<sup>(٦)</sup>. فهذه التراكيب صورة أخرى من تراكيب: "هذه بنو تميم، وهذه بنو

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢١٦.

(٢) عبد الله بايعير ظاهرة النيابة في العربية ص ٣٥.

(٣) السابق، ص ٣٦.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٢٥٣، ٢٧٣.

(٥) السابق، ٣/٢٤٧.

(٦) السابق، ٣/٢٤٦، ٢٤٧.

سلول<sup>(١)</sup>. وأيسر النظر إلى هذه التراكيب يؤدي إلى ملاحظة تغير بنائها، وتغير إعرابها، وبخاصة في كلمة (تميم) و(سلول) ، و(أسد). إذ كانت كل كلمة من هذه الكلمات مضافا إليها مجرورا. أما على الصورة الثانية (هذه تميم) فتميم خير مرفوع. والفرق بين الخبر والمضاف إليه في المباني النحوية كبير جدا. وتم ذلك بناء على حذف المضاف إليه تخفيفا ليحل محله المضاف، ويأخذ موقعه الإعرابي. وصرفت تميم وأسد وسلول، لأنك لم تجعل أي واحد منهما اسما للقبيلة، فصار كل واحد منهما في الانصراف على حاله قبل أن تحذف المضاف. وحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه ( في كلام العرب كثير) <sup>(٢)</sup>. وعندما يشاء المتكلم أن يجعل تميما وأسدا اسم قبيلة في الموضعين جميعا فإنه يعاملها معاملة غير المنصرف، والنيل على ذلك قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

نَبَا الْخَزْرَ عَنْ رُوحٍ وَأَنْكَرَ جِنْدَهُ      وَعَجَبْتُ عَجِيْبًا مِنْ جَذَامِ الْمَطَارِفِ

والدليل على ذلك "أيضا" قول الأخطل<sup>(٤)</sup>:

فَإِنْ تُبْخَلْ سُدُوسٌ بِدِرْهَمِئِهَا      فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قُبُوسٌ

ورد في الشاهدين السابقين كلمتان هما (جذام وسدوس) ومنهما الشاعران من الصرف، لأنهما عاملاهما حملا على معنى القبيلة، والعلم المؤنث يمنع من الصرف. في حين تصرف هذه الأسماء وأشباهها إذا كانت تدل على حي. كأن يقول: "ولد سدوس" أو "ولد جذام"، وذلك حملا على معنى الأب وهو مذكر. ويقوي هذا ما يقوله العرب في الحمل على معنى القبيلة: هذه تميم بنت مر، وقيس بنت عيلان...<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/٣٠٦

(٢) السابق ٣/٢٤٧

(٣) السابق ، ٣/٢٤٨

(٤) السابق ، ٣/٢٤٨

(٥) السابق، ٣/٢٤٩

ذكر سيبويه في كتابه أسماء سور القرآن الكريم فقال: نقول: \*هذه هود\*<sup>(١)</sup>. جملة اسمية مكونة من مسند ومسند إليه مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبر دلالة على الثبات. ولكن هذا التركيب هو الصورة المنطوقة من تركيب أساسي هو \*هذه سورة هود\*<sup>(٢)</sup> إذا كانت هود من مقدمات، ومنتومات المسند، وكان إعرابها (مضافاً إليه محروراً). ويستدل سيبويه على أن القول: هذه هود، وهذه نوح، صورة منطوقة عن قولنا: \*هذه سورة نوح و هذه سورة هود\* أنك لو حذفتم سورة لصار القول هذه الرحمن ولا يكون هذا أبداً إلا وأنت تريد سورة الرحمن<sup>(٣)</sup>. وهذا مبني على أن (نوح) و (هود) ليسا اسمين. وقد يجوز أن تجعل نوحاً اسماً وبصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر، إن جعلت نوحاً اسماً لم تصرفه<sup>(٤)</sup>.

ومناقشة سيبويه كلها مبنية على المعنى، فالمعنى هو الذي بنى التركيب (هذه سورة هود، حيث كان هود مضافاً إليه محروراً. والإسناد (الحكم) كان بين سورة وهذه. واكتسبت كلمة سورة من المضاف إليه تعريفاً. بينما في التركيب الثاني صار الإسناد الحكم بين هذه وهود. فالحكم على هذه بهود. فارتفعت هود على أنه خير للمبتدأ.

ومثل هذا أنك إذا نظرت في الكتاب نقول: هذا عمرو وإنما المعنى هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو، ونحو هذا، إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام، كما نقول: جاءت القرية. وإن شئت قلت: هذه عمرو. أي هذه الكلمة اسم عمرو، كما نقول هذه ألف وأنت تريد هذه الدراهم ألف. وإن جعلته اسماً للدلالة لم تصرفه. وإن جعلته للحرف صرفته<sup>(٥)</sup>.

فسعة الكلام والمعنى الذي يراد، ومشية المتكلم حسب مقنضيات نظام اللغة، تجيز للمتكلم أن يقول هذا إن أراد الاسم، أو أن يقول: هذه عمرو إن أراد الكلمة.

(١) سيبويه، الكتاب ٢٥٦/٣

(٢) السابق، ٢٥٦/٣

(٣) سيبويه، ٢٥٧/٣

(٤) السابق، ٢٥٧/٣

(٥) السابق، ٢٦٩/٣

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى حده: "بل مكر الليل والنهار" (١).  
وقال عز وجل: "ولكن البر من آمن بالله" (٢).

وإنما هو على معنى "مكرم في الليل والنهار". وعلى معنى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر (٣).

فالمعنى هو سبب الاتساع. ولكن ألا يعد الاتساع، والاختصار والإيجاز إرهاصات ومقدمات لما جاء في ما بعد، في دراسات البلاغيين؟ إن في هذه التحليلات نواة لمصطلحات علم البلاغة. لأن المعاني البلاغية ومصطلحاتها قائمة أساساً على نتائج الدراسات النحوية. وكما قيل: إن البلاغة في الإيجاز. وإن العرب توجز لكي تلغ ويحفظ عنها. ويكون سببويه قد نسبته إلى ما في هذه الاستعمالات من مجاز، وقدم الأمانة لمن يريد دراستها. وإن لم يضع لنا الاسم الاصطلاحي (٤). ومنه في سعة الكلام: صدنا قنوين، وإنما يريد صدنا بقنوين، أو صدنا وحش قنوين. وإنما (قنوان) اسم أرض (جبلان) تلقاء الحاجر لبني مرة (٥).

وفي تركيب (صدنا بقنوين)، يتسع سببويه في الاتساع، ويجعل منه إقامة حرف الجر السباء، محل (في). أو حذف حرف الجر وإبقاء عمله. لأن القائل: صدنا قنوين يريد: صدنا بقنوين. أما صدنا قنوين فعلى حذف المضاف (وحش) الذي كان إعرابه مفعولاً به منصوباً، ولما أسقط من التركيب الجعلي، وحل محله المضاف إليه المجرور (قنوين)، أخذ حكمه الإعرابي فصار إعرابه مفعولاً به منصوباً.

ومن الكلام الذي حذف منه المضاف إليه في تركيب العربية قولهم: (مررت بكل قائم)، وبعض جالسا.. حين حذفوا ما أضافوا إليه، وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة،

(١) سيبويه ٣٣٣

(٢) البقرة ١٧٧

(٣) سيبويه، الكتاب ٢١٢/١

(٤) ينظر عبد الحميد السيد، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ١٠٣

(٥) سيبويه، الكتاب ٢١٣/١. وينظر حاشية رقم (٢)

كأنك قلت: مررت بكليم و ببعضهم، ولكنك حذفك ذلك المضاف إليه...<sup>(١)</sup>. ولهذا الحذف أثره في بناء التركيب وإعرابه أدى إلى انتصاب (قائما) و(جالسا) على الحال بدلا أن يكون صفة.

ومن الاتساع قوله عز وجل: **وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءُ وَنِدَاءُ**<sup>(٢)</sup>. فلم يُشَبِّهوا بما ينعق، وإنما شَبِّهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثّل الذين كفروا كمثل الناقق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى<sup>(٣)</sup>. وما هو سيبويه يذكر مصطلح التشبيه صراحة ويعتمد على المعنى في إقامة طرفي التشبيه، وينفي أن يُشَبِّهوا بما ينعق وإنما المعنى: أنتم والذين كفروا كمثل الناقق والمنعوق. وهذه صورة وكأن التشبيه تشبيه تمثلي. ولكن الكلام جاء على السعة، والإيجاز وعلم المخاطب. لأن الأصل التركيبي (مثلكم ومثّل الذين كفروا كمثل الذي ينعق ومثّل المنعوق). ولكن التركيب المستخدم جاء على صورة حذف بعض أجزاء التركيب، كما قال سيبويه. وحاشا لله أن نقول عليه إلا ما يليق بحلال وجهه وعظيم سلطانه. وحلّل التركيب وبين أسباب الحذف. ومثّل ذلك من كلام العرب: **بنو فلان يطؤهم الطريق، يريد أهل الطريق**<sup>(٤)</sup>.

ويرى ابن حني أن في قول العرب (بنو فلان يطؤهم الطريق) من السعة وإخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه. فتقول على هذا: أخذنا على الطريق الواطيء لبني فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق.. ويتساءل بقوله: أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز؟. ووجه الشبه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه، فشبهته بهم إذا كان هو المؤدي لهم، فكأنه هم. وأما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عنه بوطنه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم. وذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل

(١) سيبويه، الكتاب ١١٤/٣ - ١١٥.

(٢) البقرة ١٧١.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢١٢/١.

(٤) السابق ٢١٣/١.



الطريق لأنهم قد يحضرون فيه، ويغيبون عنه فأفعالهم أيضا كذلك. حاضرة وقتا ما وغائبة  
آخر. فأين هذا مما أفعاله ثابتة مستمرة؟<sup>(١)</sup> ولما كان هذا كلاما، غرضه المدح والثناء،  
اختروا له أقوى اللفظين ليفيد أقوى المعنيين<sup>(٢)</sup>.

ويرى ابن جنى في قول سيبويه: إن مجيء قوله تعالى "واسأل القرية"<sup>(٣)</sup> التي مر  
على اتساع الكلام والاختصار، وأن الفعل: اسأل عمل في القرية<sup>(٤)</sup>. على أنها مفعول به  
منصوب له. بعد أن حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فأخذ إعرابه، يرى ابن جنى  
أن فيه المعاني الثلاثة: الاتساع؛ لأنه استعمل لفظ السؤال، مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله.  
ألا تراك تقول: وكم من قرية مسؤولة. وتقول القرى. وتساءلك القرى. والتشبيه لأن القرية  
شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها، وطريقا لها، والتوكيد؛ لأنه في ظاهر اللفظ إحالة  
بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة. فكأنهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل  
الجمادات والحيال أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناد في تصحيح الخبر. أي لو سألتها لأنطقها الله  
بصدقنا فكيف لو سألت من من عادته الجواب<sup>(٥)</sup>.

لذلك يرى الباحث، أن ما جاء به سيبويه، من أحكام على التراكيب اللغوية، كان في  
ما بعد عمدة الدراسات اللغوية والبيانية عند علماء البلاغة. وممن تأثر بسيبويه عبد القاهر  
الجرجاني في دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة.

ويلاحظ في تركيب (بنو فلان يطوهم أهل الطريق)، أن إعراب الطريق (مضاف إليه  
مجرور)، وإعراب أهل، (فاعل مرفوع) وبعد حذف المضاف، حل محله المضاف إليه، وأخذا  
إعرابه، لذا صار إعراب الطريق فاعلا في قولهم: يطوهم الطريق. وهذه الظاهرة تسمى

(١) ابن جنى، الخصائص ٢/٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) السابق، ٢/٢٤٧.

(٣) يوسف ١٢٤.

(٤) سيبويه، للكتاب ١/٢١٢.

(٥) ابن جنى، الخصائص ٢/٤٤٧.

(النباة) أي، إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي، الذي يستدل عليه من الأصل التركيبي الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، وإحلال عنصر آخر محله في الاستعمال، فيأخذ شيئا من خصائصه، لا كليها، لأنه ليس إياه فيأخذ إعرابه مثلا<sup>(١)</sup>. ويكون للسياق دور رئيس في الحذف، أو في تحديد العنصر المحذوف، الذي حل محله النائب. كما في إحلال المضاف إليه محل المضاف المحذوف<sup>(٢)</sup>.

ورد عن العرب تراكيب مثل قوله: مُقَدِّمُ الْحَاجِّ، وَخَفُوقُ النِّجْمِ، وَخِلَافَةُ فَلَانٍ وَصَلَاةُ الْعَصْرِ<sup>(٣)</sup>. فعدها سيبويه جوابا لسؤال متى سير عليه<sup>(٤)</sup>. وتقدير البنية الأساسية للتركيب أن تحيء على نمط مثل: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم<sup>(٥)</sup>. ولكنه حذف سير عليه زمن على سعة الكلام والاختصار وبناء على تقدير البنية الأساسية للتركيب اللغوي كانت (زمن) و (حين) ظرف زمان وهو مضاف، ومقدم وخفوق، وخلافة، و صلاة كل واحد منهما مضاف إليه مجرور. وبناء على معنى تغير البناء بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه انتصب على الظرفية بدل الجر بالإضافة إليه.

ويرى الباحث أن فرقا في المعنى بين التركيبين. وهذا الفرق يتضح بالآتي: فعندما يقول المتكلم .. سير عليه زمن مقدم الحاج.. يحتمل الزمن فترة طويلة قد تكون ساعات، وقد تكون أياما. وأقلها ساعات. أما عندما يقول: مقدم الحاج فإنه يعني بالدقة والتحديد لحظة قدومه (وصيغة مُقَدِّمٌ تحتمل اسم الزمان والمكان، وكلاهما يدل على زمن أو مكان حدوث الفعل تحديدا. وما قيل في مقدم الحاج، يقال في خفوق النجم، وخلافة فلان و صلاة العصر. وقد يثوهم أن هذا المعنى قد يتخلف في تركيب (خلاقه فلان). ولكنه لا يتخلف لأن معنى زمن خلاقه فلان يتحدد من لحظة توليه الخلافة إلى أن يتسلمها غيره بتتحيه عنها، بينما خلافة فلان

(١) ينظر عند الله صالح عمر باعيز، ظاهرة النباة في العربية، ص ١٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص ٣٥.

(٣) السابق، ١/٣٢٢.

(٤) السابق، ١/٢٢٢.

(٥) السابق، ١/٢٢٢.

اللمحة توليه الخلافة تحديدا وليس طول العدة التي ظل فيها خليفة. يقوّي هذا التفسير قوله تعالى: "ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم"<sup>(١)</sup>. فمعنى إديار النجوم اللحظة الأولى التي تبدأ لنجوم فيينا بالإديار. أما على قوله سبحانه وتعالى: "ومن إديار النجوم" فقد يكون المعنى بهذا الساعات. ويعتقد الباحث أن التسييح وحده لا يمتدّ ضينة إديار النجوم.

وتنرد التراكيب السابقة أيضا على سؤال: كم سير عليه؟ فكذلك<sup>(٢)</sup> وينتصب على أن يجعل كم ظرفا<sup>(٣)</sup>.

ويحوز الرفع في جميع ما ذكر إذا شغلت الفعل به يقول سيبويه: إن رفعة أجمع كان عربيا كثيرا. وينتصب على أن تجعل كم ظرفا. وليس هذا في سعة الكلام والاختصار يتبع من صيد عليه يومان، وولد ستون عاما<sup>(٤)</sup>.

وتقول سير عليه فرسخان يومين. لأنك شغلت فعلا بالفرسخين وإنما المعنى صيد عليه الوجد في يومين، ولكنه اتسع واختصر ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف، ومن ذلك أن تقول: كم وك له؟ فيقول: ستون عاما. فالمعنى وك له الأولاد وولد له الولد ستين عاما. ولكنه اتسع وأوجز<sup>(٥)</sup>.

وتقول سير عليه فرسخان يومين لأنك شغلت الفعل بالفرسخين وإن شئت قلت سير عليه فرسخين يومان. وخلاصة ما قاله سيبويه أنه يجوز في تركيب نحو: سير عليه فرسخين يومان سير عليه فرسخان يومين. وولد له ستون عاما، انرفع والنصب.

أما الرفع فعلى أن تشغل الفعل به، ويصير نائب فاعل، وينتصب الثاني على أنه ظرف. وأما النصب فعلى أن المنصوب ظرف والمرفوع نائب فاعل للفعل.

(١) الطور ٤٦٤  
(٢) سيبويه. كتاب ٢٢٣/١  
(٣) السابق ٢٢٣/١  
(٤) السابق ٢٢٣/١  
(٥) السابق ٢٢١/١

لا يخفى على الناظر في الأمثلة التي أوردها سيبويه على حذف المضاف أو ما سماه سيبويه الاتساع في الكلام أن فيها خروجاً عن حدود العلاقات الطبيعية العادية المنطقية في النحو. وذلك (في إيقاع الفعل لفظاً على غير من هو له في المعنى)<sup>(١)</sup>. نحو : (بل مكر النيل والسنهار) وبتو فلان يطوهم الطريق.. كما أن تلك الأمثلة التي أوردها سيبويه على الاتساع (تدخل في باب المحاز عند البلاغيين) وإن كان سيبويه يكتفي بتعليلها بالاختصار، والإيجاز.

وأمثلة حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله.. أحد العوامل الطبيعية التي تؤثر في بناء التركيب اللغوية.. (وأكثر المجازات فيها الحذف والاختصار، ويمكن أن تعد من المجاز وشأن المجاز عظيم في الإبداع اللغوي. ولكن الحذف أوسع كثيراً (والحذف مجاز أيضاً من جهة الإعراب، ولكن للحذف تأثيراً عميقاً في المعنى يتجاوز مبدأ توفير الضقة، فحذف ما شأنه الذكر يبرز المذكور، إلى جانب الاستغناء عن العلاقات النحوية العادية التي لا تحتاج إلى إظهار، وربما حسن تركيبها لفظنة المخاطب. ولا شك أن تجاوز العلاقات النحوية العادية، أو الاتساع في الكلام كان أحد الأبواب التي فتحت لعلم البلاغة إن لم يكن أوسع هذه الأبواب.. وأن الحذف أو الاختصار كان ركنا مهماً فيها)<sup>(٢)</sup>.

واكتساء المضاف إليه إعراب المضاف كما في قوله تعالى "واسأل القرية"<sup>(٣)</sup>. (من المجاز، لأن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها.. والأصل. واسأل أهل القرية. فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر. والنصب فيها مجاز)<sup>(٤)</sup>. وهكذا قولهم بنو فلان يطوهم الطريق. يريدون أهل الطريق. وبهذا يكون الرفع في الطريق مجازاً). لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأصل. والذي يستحقه في أصله الجر.

(١) شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي، ص ١١١.

(٢) السابق، ص ١١١.

(٣) يوسف، آية : ٨٢.

(٤) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص ٣٦٢.

وحذف المضاف من الكلام اتساع. وسماه ابن جني شجاعةً. والانتساع ظاهرة لغوية،  
فهي تراكيب العربية (كما في غيرها من اللغات . وهو يصيبها في النحو والدلالة، حيث نجد  
كلمة ما تخرج عن كونها ظرفاً إلى أن تكون مفعولاً به مثلاً، ونجد كلمة أخرى لها معنى  
محدد، ثم يتسع هذا المعنى ليشمل معاني أخرى<sup>(١)</sup>.

وعقد سيبويه باباً عنوانه : (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعه  
في الكلام، والإيجاز والاختصار)<sup>(٢)</sup>.

وبلاحظ من عنوان الباب، أن سيبويه أشار فيه إلى بعض الجوانب الهامة والخاصة  
بهذا الموضوع وهي : أن الانتساع في استعمال الكلمة يدخل الجملة في ضرب من الإيجاز،  
والاختصار، ومن ذلك أن نقول : كم ولد له؟ فيقول : ستون عاماً. فالمعنى ولد له الأولاد،  
وولد له الولد ستين عاماً، ولكنه اتسع وأوجز<sup>(٣)</sup>.

ويرى الباحث أن الانتساع مبني على أثر المخاطب في بناء التركيب وإنشاء الجملة.  
وذلك لأن المتكلم يبني كلامه على قول المخاطب إذا سأل : كم صيد عليه؟. وكم غير ظرف  
لما ذكرت لك من الانتساع والإيجاز، فتقول : صيد عليه يومان. وإنما المعنى صيد عليه  
الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر. ولذلك أيضاً وضع السائل كم غير ظرف<sup>(٤)</sup>.

ويسبدو أن الانتساع عند سيبويه، مرتبط بالمعنى ارتباطاً أساسياً مباشراً، لأن سيبويه  
عندما ذكر جملة: صيد عليه يومان، قال تعليقاً وتعقيباً عليها : (وإنما المعنى صيد عليه  
الوحش في يومين)<sup>(٥)</sup>.

(١) محمود سليمان ياقوت، فضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، ص ١٠٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢١١/١.

(٣) السابق ٢١١/١. ويضّر محمود ياقوت، فضايا التقدير النحوي ص ١٠٧.

(٤) السابق، ٢١١/١.

(٥) السابق، ٢١١/١.

و من الأمثلة، على ظاهرة الاتساع: كم سير عليه؛ وكم غير ظرف، فيقول: يوم الجمعة ويومان، فكما هنا بمنزلة قوله: ما صيد عليه، وما ولد له من الدهر! فليس كم ظرفاً كما أن ما ليس بظرف<sup>(١)</sup>. فكما بمنزلة (ما) وما ليست ظرفاً، بل هي اسم استفهام.

#### ١٤- النصب على الظرفية أو الرفع على جعل الآخر هو الأول. خبراً بعد حذف حرف الجر (في).

وردت عن العرب تراكيب مبدوءة بكلمة (حق) مسبوقة بهمزة الاستفهام في الكلام حينئذ، وغير مسبوقة بهمزة الاستفهام أحياناً أخرى نحو: أحقاً أنك ذاهب، والحق أنك ذاهب. وكذلك إن أخبرت قلت: حقاً أنك ذاهب. وكذلك هما في الخبر. حملوه على: أفي حق أنك ذاهب، وعلى: أفي أكبر ظنك أنك ذاهب، وصارت إن مبنية عليه، كما يبني الرحيل على غدا إذا قلت: غدا الرحيل. والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك<sup>(٢)</sup>:

قال يونس إنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر<sup>(٣)</sup>:

أحَقّاً بَيْتِي أُنْبَاءُ سَلْمَى بِنِ جَنْدَلٍ      تَهْدِدُكُمْ إِنِّي وَسَطُ الْعَجَالِسِ

ونظيره من أشعار العرب قول العبدى<sup>(٤)</sup>:

أَحَقّاً أَنْ جِيزَتْنَا اسْتَقَلُّوا      فَبَيْتِنَا وَنَيْتِنَا هُمْ فَسْرِيقُ

وقال عمر بن أبي ربيعة<sup>(٥)</sup>:

أَلْحَقُّ أَنْ دَارَ الرِّبَابِ تَبَاعَدَتْ      أَوْ أَتَيْتْ خَبِيلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ

(١) سيبويه، للكتاب ٢١١/١.

(٢) السابق، ١٣٤/٣-١٣٥.

(٣) السابق، ١٣٥/٣.

(٤) السابق، ١٣٦/٣.

(٥) السابق، ١٣٦/٣.

وقال النابغة الجعدي<sup>(١)</sup>:

أَلَا أَبْلَغُ بَيْتِي خَلْفَ رَسُولٍ أَحَقُّ أَنْ أَخْطَأَكَ مَهْجَاتِي

وردت كلمة "حق" منصوبة في التراكيب اللغوية التي سبقت بنوعها الشعري والنثري. وفي الإخبار والاستخبار. ونصب حق في كل التراكيب، بأنواعها المختلفة على الظرف، والتقدير (أفي حق أنك ذاهب أو أفي أكبر ظنك أنك... وصارت أن مبنية عليه، كما يُبنى الرحيل على غد إذا قلت: غدا الرحيل)<sup>(٢)</sup>.

وما جاء في ما سبق من (حقا أو أحقا) على الخبر والاستخبار منصوبا، جاء أيضا مرفوعا، ولذلك يقول سيبويه تعقباً على ذكره التراكيب والأبيات الشعرية: فكل هذه البيوت سمعتها من أهل الثقة هكذا. على نصب (حقا) والرفع في جميع ذا جيد قوي، وذلك أنك إن شئت قلت: أحق أنك ذاهب. وأكبر ظنك أنك ذاهب، تجعل الآخر هو الأول<sup>(٣)</sup>.

فمعنى الإخبار والحكم والفائدة في الجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر، وإرادة المتكلم إن شاء رفع، (حق) على التقديم والتأخير.. ويكون التقدير مع التأويل: (حق ذهابك) ويكون الإعراب: (حق: خبر مقدم وذهابك المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر). ويكون المبتدأ هو الخبر في هذا التقدير (فالذهاب هو الحق).

أما النصب في ما سبق من نحو (حقا وأحقاً أنك ذاهب) فعلى الظرف بعد حذف حرف الجر لأن التقدير "أفي حق" (وجاز وقوع "حق" ظرفاً، وهو مصدر في الأصل، لما بين الفعل والزمان من المشابيه، وكأنه على حذف الوقت وإقامة المصدر مقامه، كما تقول: أيتك خفوق النجم، أي وقت خفوقه. فكان تقديره أفي حق..)<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب، ١٣٧/٣.

(٢) السابق، ١٣٥/٣.

(٣) السابق، ١٣٧/٣.

(٤) السابق، ١٣٥/٣، حاشية رقم (١).

## ١٥- الجرُّ على اللفظ أو النصب حملاً على موضع الجار والمجرور.

حلل سيبويه كثيراً من التراكيب اللغوية، ووصف أحد مكوناتها بأنه محمولٌ على موضع مكوّن آخر محدد بدقة قبله في بناء التركيب اللغوي. والحمل على الموضع أن يكون بإمكان المتكلم أن يعطف على اللفظ، ولكنه يختار العطف على موضع اللفظ. وهذا يعني أن المؤلف يدرك أن المعنى غاية التركيب اللفظي اللغوي. لذلك يبيح لنفسه أن يعطف على المحل.

وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك في التركيبين اللغويين السابقين جاء خبر ليس وخبر ما العاملة محل ليس على زيادة حرف الجر الباء في الكلام كما يبدو في (جبان وبأخيك). وعندما عطف المتكلم كلمة (بخيل) على (جبان) وكلمة (صاحبك) على (بأخيك) لم يعطف بالجر على لفظ بجبان. بأخيك - المجرورين بحرف الجر الباء، ولكنه عطف على محلها الذي هو النصب على أن كل واحد منهما في محل نصب خبر الأول خبر ليس والثاني خبر ما العاملة عمل ليس. وعندما حلل سيبويه هذه التراكيب أدرك أسرارها. وتنبه إلى ظاهرة العطف على المحل.

يقول سيبويه عن التركيبين : (ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك.. والوجهُ الجرُّ لأنك أردت أن تشرك بين الخبرين، وليس ينتقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء، مع قرينه منه) (١).

وبدلاً من أن يكون لفظ (بخيل) اسماً مجروراً معطوفاً على جبان المجرور بحرف الجر الباء. صار (بخيلاً) اسماً منصوباً لأنه معطوف على محل (جبان) الذي هو النصب خبر ليس.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٦٦-٦٧.



ومما جاء من الشعر، في الإجراء على الموضوع، قول عقبة الأسيدي<sup>(١)</sup>.

مُعَاوِيَ إِنَّمَا بَشْرٌ فَأَسْجِحُ      فَنَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

ورد التركيب اللغوي (فلسنا بالجبال ولا الحديد) بنصب (الحديد) على محل الجبال الذي هو النصب. وكان من المنتظر أن تأتي لفظة (الحديد) مجرورة، بالعطف على الجبال المجرورة بحرف الجر الباء، والجار والمجرور في محل نصب خبر ليس. ولكن الشاعر عطف لفظة (الحديد) على محل الجبال ولم يعطف على الجبال المجرورة. كأن الشاعر ممن يختار العطف على الفعل (ليس) وكان عنده، أسهل من العطف على الباء<sup>(٢)</sup>.

يقول سيبويه : (دخلت الباء على شيء، لو لم تدخل عليه لم يدخل بالمعنى ولم يحتج

إليها وكان نصبا)<sup>(٣)</sup>.

والأهم عند سيبويه في ذلك المعنى، المعنى الذي أدى إلى بقاء التركيب على نصب (الحديد) وإعرابها بالنصب عطفا على محل الجار والمجرور (بالجبال) الذي هو خبر ليس. كما أن مجيء التركيب اللغوي على هذه الصورة البنائية المحددة بكون الجبال مجرورة بحرف الجر الباء، ونصب الحديد يكشف عن ذلك المعنى لذا يقول سيبويه : (إن دخول الباء على شيء لو لم تدخل عليه لما أخل بالمعنى، ولما احتج إليها)<sup>(٤)</sup>. إذن دخول الباء وعدمه لا يغير من المعنى شيئا، ولا يدخل به. ولهذا صح العطف على المحل، لأن فيه مراعاة للمعنى. (ولو لم تدخل الباء على الجبال لكان نصبا، ألا ترى أنهم يقولون : حسبك هذا وبحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى. وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء، لأن بحسبك في موضع ابتداء)<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ، ٦٧/١ ، ١٩٢/٢٠ ، ٣٤٤ ، ٩١/٣ .

(٢) القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص ٦٠ .

(٣) السابق ٦٧/١ .

(٤) ينظر السابق، ٦٧/١ يتصرف .

(٥) ينظر السابق، ٦٨ يتصرف .

ومثل ذلك قول لبيد<sup>(١)</sup> :

فإن لم تجد من دون عدنان والبدأ ودون معد فلترعك العواذل

في التركيب اللغوي (لم تجد من دون عدنان والبدأ، ودون معد) حيث جاء فيه كلمة دون الأولى مجرورة بحرف الجر (من) وعطف الشاعر كلمة دون الثانية بحرف العطف الواو على دون الأولى. وجاءت كلمة دون الثانية منصوبة، والأصل أن تأتي مجرورة في التركيب اللغوي؛ لأنها معطوفة على دون الأولى التي كانت مجرورة بحرف الجر الزائد (من) التي تكثر زيادتها بعد النفي، في الأعراف اللغوية في التراكيب العربية ومحليها النصب. وإذا عطف الشاعر دون الثانية بالنصب على موضع دون الأولى الذي هو النصب. وهذا لا يغير من المعنى شيئاً.

ومثل دون معد في العطف على المحل قول الشاعر : كعب بن جعيل<sup>(٢)</sup> :

ألا حيئذ ذمتي عمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

في التركيب اللغوي (إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا) عطف الشاعر (غدا) بالنصب على محل (اليوم) النصب، مع أن اليوم جاء مجروراً بحرف الجر الزائد من.

وقال العجاج<sup>(٣)</sup> :

كشحاً طوى من بلد مختاراً من يأسه اليناس أو حذاراً

في البيت الشعري ورد التركيب اللغوي بنصب (حذاراً) عطفاً على محل (يأسه) النصب على أنه مفعول به منصوب لاسم الفاعل (مختاراً). والذي جاء (يأس) مجروراً بحرف الجر "من".

(١) سيبويه، الكتاب، ١/٦٧، ٦٨.

(٢) السابق، ١/٦٨.

(٣) السابق، ١/٦٩.

ومن التراكيب اللغوية التي فسرها سيبويه بالحمل على الموضع نحو : (ما زيد كعمرو ولا شيبياً به، وما عمرو كخالد ولا مفلحاً، يقول سيبويه : للنصب في هذا جيد، لأنك إنما تريد ما هو مثل فلانٍ ولا مفلحاً. هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك : ما أنت كزيد ولا شبيه به، وإنما أردت ولا كشبيه به. وإذا قلت ما أنت زيد ولا قريباً منه فإنه ليس ههنا معنى بالياء لم يكن قيل أن تجيء بهاء، وأنت إذا ذكرت الكاف تمثل. وتكون قريباً ههنا إن شئت ظرفاً. فإن لم تجعل قريباً ظرفاً جاز فيه انجر على الياء والنصب على الموضع) (١).

يفرق سيبويه بين دخول الياء، ومن ودخول الكاف في الكلام. وذلك لأن (الكاف حرف ويعمل الجر ويفيد التشبيه ويأتي اسماً بمعنى مثل) (٢).

ولهذا فالفرق في المعنى بين التركيبين الآتين (ما أنت كزيد ولا شبيه به) و (ما أنت كزيد ولا شيبياً به، كبير جداً، أدى إلى بنائهما على هذه الصورة التركيبية التي جاءا عليها، وأدى إلى إعراب يؤدي إلى ذلك المعنى المراد. جاء في التركيب (ما أنت كزيد ولا شيبياً به). (شيبياً) ، منصوباً بالعطف على محل زيد المجرور لفظاً بالكاف، والمنصوب محلاً على أنه خبر ما العاملة عمل ليس. ليكون تقدير الكلام (ما أنت زيدا ولا شيبياً به) وعلى هذا التقدير والإعراب يكون المتكلم قد نفى أن يكون لزيد شبيه.

أما مجيء (شبيه) مجروراً في التركيب، عطفاً على الكاف أو على زيد المجرور بالكاف، ليكون تقدير التركيب (ما أنت كزيد ولا شبيه به). ويكون إعراب شبيه اسماً مجروراً معطوفاً على زيد. ليرز معنى أن المتحدث عنه ليس مثل زيد ولا شبيه به، ولا كشبيه به، وفي هذه الحالة فقد أثبت شيبياً لزيد (٣). والفصل بين الجر والنصب في قولك : ما أنت كزيد ولا شيبياً به، إنك إذا جررت التشبيه فقد أثبت شيبياً، وإذا نصبت فلم تثبت هذا

(١) سيبويه، الكتاب، ٦٩/١.

(٢) ينظر ابن هشام مغني اللبيب ١٧٦/١-١٨٠. حرف الكاف .

(٣) ينظر سيبويه الكتاب ٦٩/١. بنصرف كبير

شبيبها لزيد<sup>(١)</sup>. ومن الحمل على الموضع، ما قاله الخليل رحمه الله ويونس، أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو<sup>(٢)</sup>. فالوجه الجزئ وذلك أن غير زيد، في موضع إلا زيد، وفي معناه فحموله على الموضع<sup>(٣)</sup>.

جاء (عمرو) مرفوعاً في تركيب (ما أتاني غير زيد وعمرو) معطوفاً على موضع زيد وهو الرفع على أنه فاعل للفعل أتى لأن التركيب منفي، ولم يذكر المستثنى منه. فييو بمنزلة (ما أتاني إلا زيد). ولم يعطف (عمرو) على لفظ زيد، المجرور بإضافة غير إليه. لأنه كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه. والدليل على ذلك: أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قد قلت (إلا زيد)<sup>(٤)</sup>.

#### ١٦- الجرُّ أصلاً ولا يجوز إلا الجرُّ -

إنَّ المعنى الذي يريده المتكلم، يقتضي أن يبني التركيب على إعراب محدد يكشف عن ذلك المعنى المراد. وتقتضي نوعية المعنى المراد إعراباً محدداً واحداً لا يجوز غيره ويبدو ذلك في العنوان الآتي :

- المعطوف على المضاف إليه في نحو أي فتى، لدلالة التعجب. يرى سيبويه أنه لا يجوز في الاسم (جار) المعطوف على فتى في تركيب (أي فتى هجاء أنت وجارها) إلا الجرّ، في قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

أَيُّ فَتَى هِجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رَجَلًا بِالرَّجَالِ اسْتَفْتَتِ

(١) سيبويه، الكتاب . ٦٩/١ حاشية رقم (٤)

(٢) السابق، ٣٤٤/٢

(٣) السابق، ٣٤٤/٢

(٤) السابق ٥٥/٢.

فالجار معطوف بالواو على فتى المجرور مضافاً إليه، وهو مضاف إلى هيجاء ولا يجوز في الجار إلا للجر عطفاً على فتى. والسبب في ذلك المعنى. لأن الشاعر لا يريد أن يجعل من المقصود بالتركيب (فتى هيجاء وجارها) جار شيء آخر غير الهيجاء. لأنه يريد أن يتعجب من فروسيته وشجاعته وملازمته الحرب بالمجاورة لها. ولا يحمل هذا المعنى للسامع إلا الجسر. (لأن المتكلم لو قال: أي فتى هيجاء أنت وزيد. لجعل زيداً شريكه في المدح. ولو رفعه - جار - خيراً لأنت، لو قال: أي فتى هيجاء أنت وجارها لم يكن فيه معنى أي جارها، الذي هو فيه معنى التعجب)<sup>(١)</sup>.

### البناء على الفتم أصلاً، ولا يجوز إلا البناء على الفتم

يشترط النحاة ألا يجيء اسم لا النافية للجنس إلا نكرة. ويرى سيبويه أن (لا النافية للجنس لا تعمل في معرفة أبدأ)<sup>(٢)</sup>. يعني أن اسمها نكرة. والمعارف لا تجري مجرى النكرة في باب لا النافية للجنس ومنه:

١- مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة:

يرى سيبويه أنه إذا جاء بعد لا النافية للجنس معرفة وعملت فيه، فمؤول على أنه نكرة. ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمُطَيِّبِ.

في هذا التركيب عملت لا النافية للجنس في هيثم وهو معرفة. ولكن سيبويه ينص على أن الشاعر عندما عمل لا في هيثم (جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين). وظلت

(١) سيبويه، الكتاب ٥٥/٢-٥٦.

(٢) السابق ٢٩٦/٢.

(٣) السابق، ٢٩٦/٢.

لا على بابها. ومثله : لا بصره لكم<sup>(١)</sup>. كأنه يقصد لا يضره من البصرتين. وتظل (بضره نكرة. وتظل لا على بابها في نفي النكرة. ومثل هذا قول ابن الزبير الأسدي<sup>(٢)</sup>.  
 أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية بالبلاد  
 فالشاعر أصل لا في أمية. لأنه جعله نكرة أدخله في مجموعة كل واحد منهم أمية. وأما قولهم : قضية ولا أبا حسن لها، تجعل أبا حسن نكرة. ويتساءل سيبويه عن ذلك مستغرباً لأن المقصود علي رضي الله عنه فيجيبه الخليل أن (لا) لا تعمل في معرفة، وإنما تعمل في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن أن تعمل لا. وعلم المخاطب أن علياً قد دخل في هؤلاء السنكرات، وأنه قد غيب عنها. لأنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي. وإنما أراد أن ينفي نكرات كلهم في قضيتهم مثل علي كأنه قال : لا أمثال علي لهذه القضية. ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها<sup>(٣)</sup>.

إن إضفاء معنى التكبير على اسم لا النافية للجنس الذي يكون معرفة، هو الذي يسوغ إعمالها فيه. وهكذا يظل المعنى راند العرب في بناء تراكيبيهم وإعرابها. لأن إدخال لا على ما يؤهم أنه معرفة يرجع إلى أنه اسم من اسمين أو من مجموعة وهذا يدل على أنه نكرة.

### الجزء أصلاً ويجوز رفع الأفعال المضارعة

الحركات أمارات على الإعراب. وتحمل الحركة الإعرابية معنى. وتتغير هذه الحركة بتغيير المعنى. ولكن هذا يؤكد أن الإعراب غير الحركات، فالإعراب أوسع وأشمل أو (هو معنى يُعرف بالقلب. أما الحركات فأشياء محسوسة، ألا ترى أنهم قالوا : حركات الإعراب، فلو كانت الحركات نفس الإعراب لكان هذا مجرى حركات الحركات، وهو بين الفساد<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٦.

(٢) السابق، ٢/٢٩٦-٢٩٧.

(٣) السابق، ٢/٢٩٧.

(٤) ينظر الإسفراييني، كتاب فاتحة الإعراب، ص ١٢٧.

ولكن الحركات دلائل الإعراب، يعرف بها وعن طريقها. ويحمل رفع المضارع معنى غير معنى الفعل المجزوم. ويشمل العناوين الآتية :

- ١- جزم المضارع في جواب الأمر، أو الرفع على معنى الابتداء أو الحال.
- ٢- جزم المضارع في جواب الأمر أو النهي أو الاستقيام أو التمني أو العرض أو الرفع على الاستئناف أو الحال.
- ٣- جزم المضارع على البذل أو الرفع على الحال بين فعل وجواب الشرط.

### ١- جزم المضارع في جواب الأمر أو الرفع على معنى الابتداء أو الحال

ليس من قبيل التكرار الممل، إلحاح الباحث، على ترداد، أن المعاني هي السبب في بناء التراكيب، وإعراب مكوناتها اللفظية، ولكنه من قبيل ترداد حقيقة واضحة، في استكناه التراكيب، وفي قراءة تفسيرات سيبويه لها. ومن التراكيب اللغوية في العربية، الابتداء بفعل "أمر" وهذا الفعل يقتضي جوابا متعلقا به. وهذا التعلق سبب في مجيء الجواب مجزوماً على تقدير أداة شرط وفعله، وقد سبق هذا. ولا بأس من ذكر بعض الأمثلة الجديدة التي ناقشنا سيبويه نحو :

ذره يقل ذلك ويجوز أن تقول : ذره يقولُ ذلك<sup>(١)</sup>.

والرفع في الفعل المضارع، الواقع في الكلام، بعد فعل الأمر، من وجهين :

أحدهما : على الابتداء. والآخر على قولك : ذره قائلاً ذلك؛ فتجعل "يقولُ" في وضع قائل<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا، يجوز في الفعل المضارع الواقع، بعد فعل الأمر، في الكلام ثلاثة أوجه

إعرابية. حسب مقتضيات المعنى الذي أراده المتكلم من التركيب.

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/٩٠٧.

(٢) السابق، ٣/٩٨.

فمعنى تعلق الفعل المضارع، بفعل الأمر، تعلق جواب الشرط بأداة الشرط وقطعه  
سبب في الحزم نحو قوله تعالى: "ذُرهم يأكلوا ويمتعتوا ويُلْهَمهم الأمل"<sup>(١)</sup>.

وأما معنى حالهم على ما هي عليه، وقت الأمر فتدعو إلى الرفع، على تقدير الفعز  
المضارع جملة حالية مؤولة بمفرد نحو قوله تعالى: "ذُرهم في خوضهم يلعبون"<sup>(٢)</sup>.

فالفعل المضارع (يلعبون) جاء مرفوعاً، وقد سبقه في الكلام القرآني الكريم، فعز  
الأمر ذرهم، ورفع الفعل المضارع، في هذا التركيب، إما مسبب عن معنى وصف حاله،  
عند تركيبهم "لاعبين في خوضهم" ويكون الفعل المضارع جملة حالية فعلية تؤول (بمعنى  
لاعبين). أو مسبب عن الإخبار عنهم، وقت تركيبهم في خوضهم فهم (لاعبون). ويكون الفعل  
المضارع (يلعبون) جملة خبرية فعلية مؤولة بمعنى (لاعبون) أي فهم لاعبون.

وعلى تلك المعاني، خرج سيبويه أو فسّر تراكيب نحو: (اننتي تمشي، أي ماشياً) وإن  
شاء جزمه على أنه: إن أتاه مشى فيما يستقبل. وإن شاء رفعه على الابتداء"<sup>(٣)</sup>.

وقال عز وجل "فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخاف دركاً ولا تخشى"<sup>(٤)</sup>.

في الآية القرآنية الكريمة جاء الفعل المضارع (لا تخاف) مرفوعاً، وقد سبقه في  
النص القرآني المقدس فعل الأمر (اضرب). ومجيء الفعل المضارع (مرفوعاً) على وجهين.  
الوجه الأول معنى الابتداء.

الوجه الثاني معنى الحال.

يقول سيبويه فالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف، ولا

خائس"<sup>(٥)</sup>.

(١) الحجر آية ٣

(٢) الأنعام آية ٩١

(٣) سيبويه، الكتاب ٣ / ٩٨

(٤) طه آية ٧٧



ويكون التقدير في حالة الرفع على الابتداء نحو: اضربه (إنك لا تخاف). وتكون الجملة الفعلية لا تخاف خبرية في محل رفع خبر إن المحذوفة مع اسمها. ولهذا جعل الفعل المضارع (لا تخاف) مرفوعاً، لينقل ذلك الحكم والفائدة والإخبار.

وأما التقدير في حالة كون الفعل المضارع (لا تخاف) في محل نصب حال: أي، اضربه وأنت في هذه الحالة (غير خائف ولا خاش).

ويشير الباحث، إلى أن الفرق في المعنى، بين أحدَ والابتداء، هو الفرق بين التقرّر الذي في الحال والدوام والثبات والاستمرار الذي في الإخبار وينقله الفعل المضارع إذا كان في محل رفع خبر لأن واسمها المحذوفين. ناهيك عما تحمل إن من توكيد، يضاف إلى تلك المعاني التي ذكرها الباحث.

ويميضي سيبويه، في استقصاء تلك الظاهرة اللغوية بقوله: ونقول: قم يدعوك، لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه، ويكون القيام سبباً له، ولكنك أردت: قم إنه يدعوك. وإن أردت ذلك المعنى جزمت<sup>(١)</sup>.

فالتركيب اللغوي قم يدعوك مكون من فعل الأمر (قم) ومن الفعل المضارع (يدعوك). وجاء الفعل المضارع مرفوعاً، وتفسير الرفع في، من أن الفعل المضارع جملة فعلية خبرية على تقدير إن واسمها مضمرة. وفي هذا تشبيه المخاطب للقيام لأنه يدعوه.

ويجوز جزم الفعل المضارع أيضاً، على تعلق الفعل المضارع يدعوك، بفعل الأمر، تعلق جواب الشرط بأداة الشرط وفعله.

أما قول الأخطل<sup>(٢)</sup>:

فَرُّوا إِلَىٰ خُرَّتِكُمْ تَغْفُرُونَهَا      كَمَا تَكْرَأُ إِلَىٰ أَوْطَانِهَا الْبِقْرُ<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٩٨/٣

(٢) السابق، ٩٨/٣

(٣) السابق ٩٨/٣

في البيت الشعري، ورد التركيب (كُرُوا إلى حرتكم تعمرونها) وجاء فيه الفعل المضارع (تعمرونها) مرفوعاً، على معنى أنه جملة فعلية حالية، مؤولة بمفرد مشتق نحو: كُرُوا عامرين وإن شاء المتكلم قصد بالرفع على أن (تعمرونها) جملة فعلية خبرية لأن المحذوفة مع اسمها) نحو: إنكم تعمرونها" مع ما في إن من توكيد الخبر علاوة على الثبات والدوام والاستمرار. ومع ما في الحال من تنقل وعدم ثبات وعدم استقرار ودوام.

ويقول الباحث: إن سيويه مثال الذكاء النادر، فهو يمضي في استقصاء الظاهرة اللغوية بكل أجزائها، وما هو مستمر في حشد الأمثلة لجواز الجزم والرفع في جواب الأمر يقول: "وتقول: مره يحفرها)، وَقُلْ لَهُ يَقُلْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>. وقال الله عز وجل: قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم"<sup>(٣)</sup>.

فالتركيبان اللغويان: مره يحفرها. وقل له يقل ذلك والتركيب القرآني الكريم (قل لعبادي الذي آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا..

حيث ورد في بداية كل تركيب فعل أمر، وجاء جواب الأمر في التراكيب الثلاثة مجزوماً، وهذا يحمل معنى تعلق جواب الأمر بفعل الأمر، تعلق جواب الشرط بفعل الشرط وأدائه. على تقدير شرط محذوف. ويجوز الرفع في مره يحفرها، على الابتداء<sup>(٤)</sup>. على تقدير مره أنه يحفرها. ويكون الفعل المضارع جملة فعلية في محل رفع خبر، لأن واسمها المضمرين.

وفي تركيب (مره يحفرها) يجوز الرفع على شيء وهو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها<sup>(٥)</sup>.

(١) سيويه ، الكتاب ، ٩٩/٣

(٢) السابق ٩٩/٣

(٣) إبراهيم آية ٣١

(٤) سيويه ، الكتاب ٩٩/٣

(٥) السابق، ٩٩/٣

ويحوز رفع الفعل المضارع يحفر في التركيب السالف الذكر، على حذف أن. ويكون  
الستقدير (مره بأن يحقرها) فحذفت أن، وحذف حرف الجر الباء تلقائيا بعد حذف أن، فارتفع  
الفعل على حذف أن، ويكون إعراب (يحقرها) بناء على ذلك جملة فعلية في محل نصب  
مفعول به على نزع الخافض ويشبه سيبويه مره يحقرها بدون ذكر أن، بمنزلة عسينا تفعل،  
فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب<sup>(١)</sup>.

وفي اللغة العربية حروف هي: "حسبك، وكفيك، وشرعك وأشباهاها، تنزل بمنزلة  
الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي. تقول: حسبك ينم الناس"<sup>(٢)</sup>.

ويحمل سيبويه قولهم: اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه<sup>(٣)</sup>. ففي هذا التركيب جاء  
الفعل المضارع "يثب" مجزوما، على جواب الطلب المقدر في اتقى، لأن فيه معنى ليتق الله  
امرؤ وليفعل خيرا، وكذلك ما أشبه هذا<sup>(٤)</sup>.

ويبدو من التركيب الظاهري، أو الأدائي الذي أمامنا أنه جملة خبرية، وحمله سيبويه  
على معنى الطلب، والطلب إنشاء وهذا المعنى على تقدير لام الطلب في الكلام قبل الفعل  
اتقى، وفعل، أدت إلى مجيء الفعل المضارع المبني للمجهول (يثب) مجزوما في جواب  
الطلب، لينقل لنا دلالة تعلق جواب الطلب بالطلب.

ويتعين رفع الفعل المضارع إذا خلا التركيب اللغوي من معنى الجزاء يقول سيبويه  
بعد أن سأل الخليل عن قولهم: ما تدوم لي أدوم لك، : ليس في هذا جزاء من قبل أن الفعل  
صلة لما فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين كأنه قال: أدوم لك

(١) سيبويه، الكتاب، ٩٩/٣

(٢) السابق، ١٠٠/٣

(٣) السابق، ١٠٠/٣

(٤) السابق، ١٠٠/٣

دوامك لي. فما دمت بمنزلة الدوام. ومثل ذلك: كلما تأتيني أتبك، فالإتيان صلة لما كأنه قد: كل إتيانك أتبك.. ولا يستقيم به كلما كما لا يستقيم به ما تدوم<sup>(١)</sup>.

### ٣- جزم المضارع في جواب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض أو الرفع على

#### الاستثناء أو الحال.

يستوقف جزم الفعل المضارع، في جواب الطلب، على مراعاة المعنى الذي تعبر عنه إرادة المتكلم في الموقف اللغوي فإن أراد ترتيب الفعل على ما قبله جزم الفعل، وإن لم يرد ذلك جاء بالفعل مرفوعاً، ويكون جملة حالية، أو مستأنفة. وليس هناك من دليل على إرادة معنى ترتيب الفعل على معنى ما قبله إلا الجزم. فالمعنى له دور في الإعراب، والحركة الإعرابية، كما أن للإعراب والحركة الإعرابية دورها في الكشف عن حالة الجزم. وتحليل سيبويه للتراكيب التي جاءت مجزومة في جواب الطلب، يدل بوضوح على تصوره للمعنى الذي يريده المتكلم، ويدل بوضوح على تصوره لمرجعية محددة، أو بنية أساسية، هي أسلوب الشرط، يقول سيبويه.

فأما ما جزم بالنهي والاستفهام والعرض والتعني والعرض فقولك - على الترتيب :  
اثتيني أتك. لا تفعل يكن خيراً لك، ألا تأتني أحدثك؟ وأين تكون أزرلك؟ ألا ماءً أشربته، ولينه  
عندنا يحدثنا. و ألا تنزل تُصب خيراً. فإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب إن تأتني،  
ب إن تأتني، لأنهم جعلوه مُعلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما إن تأتني غير  
مستغنية عن أتك<sup>(٢)</sup>.

فكلام سيبويه السابق يدل على ترابط أجزاء جواب الطلب بالطلب ترابط جواب الشرط بأداة الشرط وفعله. ففعل الطلب وفعل الشرط وأداته يحتاجان إلى جواب. ويدل على

(١) سيبويه، الكتاب، ١٠٢/٣.

(٢) السليق ٩٣/٣-٩٤.

أن جواب الطلب يتعلق بفعله، كما يتعلق جواب الشرط بفعل الشرط وأداته والذي دلّ على هذا هو الجزم الذي جاء أصلاً لتوصيل معنى الشرط الذي أراده المتكلم.

وبمضي سبويه في التحليل متبنياً رأي الخليل الذي يقول : إن هذه الأوائل كلها في معنى "إن" فذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال : انتهي أنك، فإن معنى كلامه، إن يكن منك إتيان أنك، وإذا قال : أين بيتك أزرع؛ فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرع، لأن قوله : أين بيتك؟! أعلمني. وإذا قال : لبيته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام : إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر. وإذا قال : لو نزلت فكأنه قال : انزل<sup>(١)</sup>.

فالطلب يتضمن معنى أداة الشرط وفعله. والذي يذهل في تحليل سبويه، غوصه إلى أعماق روح التراكيب العربية فمعنى الاستفهام في قولك : أين بيتك؟! أعلمني ومعنى التمني نحو : لو نزلت. انزل. وبهذا حمل التمني والاستفهام على معنى الشرط، كما قال : إن يكن عندنا يحدثنا. وإن أعلم مكان بيتك أزرع. وغني عن الذكر شدة تعلق جواب الشرط بفعل الشرط وأداته. فعلى هذا المعنى يتعلق جواب التمني والاستفهام بفعليهما.

ومما جاء في هذا الباب قوله تعالى : "هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون"<sup>(٢)</sup>. فلما انقضت الآية قال : يغفر لكم.

في التركيب القرآني للكريم، جاء الفعل المضارع "يغفر" مجزوماً في جواب الاستفهام السوارى في أول الآية الكريمة "هل أدلكم على تجارة" على تقدير شرط إن تتاجروا بها يغفر لكم. ومما جاء مجزوماً في جواب الاستفهام قول جابر بن خنّس<sup>(٣)</sup>:

ألا تنتهي غناً مئوكةً وتبقي  
مخارمنا لا ينوئ الدم يا لدر صر

(١) سبويه، الكتاب ٣/٩٤.

(٢) الصفا، آية : ١٠٠-١٠١.

(٣) سبويه، الكتاب ٣/٩٥.

والشاعر جاء في هذا التركيب (لا يبيو الدم) بحزم الفعل المضارع (يبيو) مجزوماً في جواب الاستفهام، الوارد في أول البيت، على تقدير: إن يكن من الملوك انتهاء عنا" لا يبيو الدم. ومنه قول الراجز<sup>(١)</sup>:

مَتَى أَنَامُ لَا يُورِقُنِي الْكَرَى      لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيِّ

التركيب (متى أنام لا يورقني) مبني على استفهام (متى أنام) وعلى جوابه (لا يورقني). وجاء جواب الاستفهام مجزوماً، على تقدير أداة شرط وفعله نحو: إن أحد لا يورقني). كأنه قال: إن يكن مني نومٌ في غير هذا الحال لا يورقني الكرى.

إن جزم الفعل المضارع، في جواب الطلب، يتوقف على إرادة المتكلم معنى ترتب الفعل على ما قبله، كتحقق جواب الشرط بفعله وأداته، وليس هناك من دليل على هذه الإرادة إلا جزم الفعل. وهنا يبرز دور كبير للعلامة الإعرابية، في تحديد تلك الإرادة. أما إذا عزف المتكلم عن ذلك، وجعل الثاني مستغنياً عن الأول، غير متعلق به، فابتدأ بالفعل ورفعته لذلك<sup>(٢)</sup>.

كأنه يقول: انتهي أنا أتيك. ومثل ذلك قول الشاعر وهو الأخطل<sup>(٣)</sup>:

وَقَالَ رَأَيْتُهُمْ أَرْسَلُوا نُزَاوِلَهَا      فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِي يَمْنُضِي بِمَقْدَارِ

وقال الأنصاري<sup>(٤)</sup>:

يَا مَالٍ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَفَقِفُوا      تَوَتَّؤُونَ فِيهِ الْوَقَاءَ مُعَرَّفَا

(١) سيبويه، الكتاب ٤، ٩٤/٣.

(٢) السابق، ٩٦/٣.

(٣) السابق، ٩٦/٣.

(٤) السابق، ٩٦/٣. حاشية (٣).

في البيتين السابقين : ورد التركيبان اللغويان وهما : "أرسوا نزولها" والتركيب "تؤتون" مبني (من فعل الأمر أرسوا، والفعل نزولها والتركيب الثاني مبني من فعل الأمر قفوا وجرأه (تؤتون) وجاء جواب الأمر في التركيبين مرفوعاً، لأن المعنى الذي أراده الشاعران هو ألا يُعَلَّقَ جواب الأمر بفعله. فالأخطأ أراد انزلوا وأقيموا، ثم استأنف فجاء الفعل المضارع مرفوعاً. والمعنى الذي أراده الشاعر من قطع الفعل (نزلوا) عن فعل الأمر أنزلوا هو أنني بنى الفعل المضارع (نزلوا) على حالة الرفع. ويقال مثل هذا في التركيب الثاني (قفوا) فتؤتون، حيث لم يرد الشاعر الأنصاري تعلق الفعل (تؤتون) بفعل الأمر "قفوا" كما يتعلق جواب الشرط بفعله وأدائه. وإنما أراد الشاعر معنى الابتداء والقطع والاستئناف، فارتفع الفعل (تؤتون) على أنه في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنتم) أو في محل رفع خبر للمحذوفة مع اسمها.

وقال معروف الثبري<sup>(١)</sup>:

كُونُوا كَمَنْ وَاسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ      نَعِيشُ جَمِيعاً أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا<sup>(٢)</sup>

كأنه قال : كونوا هكذا. ثم استأنف وابتدأ فقال : إنا نعيش جميعاً أو نموت كلانا<sup>(٣)</sup>.

فالتركيب (كونوا كمن واسى أخاه بنفسه. نعيش جميعاً أو نموت كلانا. جاء من مكوناته فعل الأمر كونوا. والفعل المضارع (نعيش). ولكن المعنى الذي أراده الشاعر وهو الإخبار عن إن واسمها المحذوفين، وعدم إرادة تعلق الفعل نعيش بفعل الأمر كونوا، هذا اللذان جعلتا الفعل المضارع (نعيش) مرفوعاً. وعبرت الحركة الإعرابية عن كل تلك المعاني التي هي نفسها كانت وراء مجيء الإعراب على صورة الرفع.

ومما جاء مجزوماً في جواب النهي قول عمرو بن عمار الطائي<sup>(٤)</sup>:

(١) سيبويه، الكتاب ٩٦/٣ حاشية رقم (٤).

(٢) السابق، ٩٦/٣.

(٣) السابق، ٩٦/٣.

فَقَالَ لَهُ صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدَنَّاهُ فَيُتَكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةَ فَتَزْكِي

يقول سيبويه : وأما قول عمرو الطائي - السابق - فهو على النهي<sup>(١)</sup>. التركيب اللغوي، ولا تجهدنه فيدرك جاء فيه الفعل المضارع (يدتك) مجزوماً في جواب النهي. والنهي محمول على تقدير شرط إن لا تجهد الحصان يُدتك، وهذا يدل على شدة تعلق جواب النهي بفعل النهي. واشتراط إيصال الصائد إلى مبتغاه عدم إجهاد فرسه. مع أن الجزم معه معنى تكرار النهي كأنه قال : "لا تجهدنه" ولا يُدنينك ولا تزلقن. ومثله من النهي : لا يربنك هيناً، ولا أرينك هيناً. ويشترط سيبويه لحصول الجزاء، ألا يكون الكلام الأول واجباً. فلا يكون الجزاء أبدأ حتى يكون الكلام الأول غير واجب. ولا نعلم أن شيئاً جاء غير هذا البنية<sup>(٢)</sup>.

### ٣- جزم المضارع على البدل أو الرفع على الحال بين فعل وجواب الشرط :

تبني جملة الشرط على أداة شرط، وفعل شرط وجواب شرط، وترد بينهما أفعال مضارعة، يجوز في بعضها الرفع وفي بعضها الآخر الجزم فأما ما يرتفع بينهما فنحو، وإن تأتني تسألني أعطك، وإن تأتني تمشي أمش معك<sup>(٣)</sup>. والذي أحاز مجيء الفعلين المضارعين. تسألني، وتمشي. مرفوعين لأنهما ليسا بشرط ولا جزاء، وإنما اعتراضاً بينهما حالاً على تقدير إن تأتني سائلاً، وإن تأتني ماشياً<sup>(٤)</sup>. ومثله نحو قول زهير<sup>(٥)</sup> :

ومن لا ينزل يستحمل الناس نفسه ولا يغنيها يوماً من الدهر يسأم

(١) سيبويه، الكتاب، ١٠١/٣.

(٢) السابق، ١٠١/٣.

(٣) السابق، ١٠١/٣. يتصرف.

(٤) ينظر السابق ٨٥/٣.

(٥) السابق/٣، ٨٥/٣.

(٦) السابق، ٨٥/٣.



ففي البيت رفع الشاعر "يَسْتَحْمَلُ" لأنه ليس بشرط ولا جزاء، وإنما جاء معترضاً بينهما على أنه "خير" عن (لا يزل).

ويجوز رفع بغنفا الذي جاء مجزوماً كأنه قال: من لا يزل يُغني نفسه<sup>(١)</sup> ومعا جاء مرتفعاً قول الحطيئة<sup>(٢)</sup>:

مَنْ تَأْتِي تَأْتِيهِ تَعْتُو إِلَى ضَوْئِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ

وفي البيت جاءت كلمة (تعنوا) الفعل المضارع مرفوعاً على أنه حال اعتراض بين فعل الشرط (تأته) وجوابه تجد.

وردت في التراكيب السابقة أفعال مضارعة بعد أفعال الشرط، وكان من الجائز أن تأتي هذه الأفعال مجزومة تابعة لأفعال الشرط بدلاً منها ولكنها جاءت أحوالاً وليست تابعة لأفعال الشرط، فتغيرت حركتها الإعرابية من السكون علامة الحزم، إلى الضمة علامة الرفع للدلالة على الحال.

وأما ما جاء مجزوماً فهو ما سأل سيبويه الخليل عنه من قول الشاعر الحطيئة<sup>(٣)</sup>:

مَنْ تَأْتِي تَأْتِيْنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَظْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجَا

ورد في التركيب (تلمم) مجزوماً على أنه يدل من تأتينا والإمام تفسير للإتيان.

ومثله ما أنشده الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد<sup>(٤)</sup>:

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُوا نُوا      أَوْ يَغُوا يَرُوا لَا يَحْفُوا  
يَغُوا عُوا عُوا مَرْجَلِينِ      كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعُوا

(١) سيبويه، الكتاب، ٨٥/٣.

(٢) السابق، ٨٦/٣.

(٣) السابق، ٨٥/٣.

(٤) السابق، ٨٦/٣ - ٨٧.

ورد في البيهقيين السابقين الفعل المضارع "يغدوا" مجزوماً على أنه بدل من الفعل المضارع المجزوم "لا يحفلوا". وُغْدُوهم مرجلين يُفَسِّرُ أنبم لم يحفلوا.

والذي يسوغ محيء الفعل المضارع مجزوماً بين فعل الشرط وجوابه معناه إذا كان تفسيراً لفعل الشرط. وإن لم يكن تفسيراً له فالوجه الرفع.

وعلى التفسير جاء الفعل المضارع يضاعف مجزوماً، لأن مضاعفه العذاب هو من نوع لقي الأثم في قوله تعالى "ومن يفعل ذلك يلقِ أثاماً. يضاعف له العذاب يوم القيامة" (١).

ومثل الآية الكريمة من الكلام: "إن تأتانا نحسب إليك نعطك ونحملك جاء فيها الفعل المضارع نعطك مجزوماً لأنه تفسير للإحسان، ولأن العطاء إحسان. تفسر الإحسان شيء هو هو" (٢).

(١) الفرقان، آية: ٦٨، ٦٩.

(٢) سيويه، الكتاب ٨٧/٣.

## الفصل الرابع

وبيشمل موضوعات مبنية أصلاً على تعدد الأوجه الإعرابية (التوابع مثلاً).

لعل أصعب وأمتع شيء في دراسة اللغة جانب المعنى. فاللغة بما فيها، من جمل وتراكيب وكلام وأقوال، ما هي إلا تعبير عن جوانب معنوية لها مرتكزات ودعائم في عائد الإنسان، فضلاً عن الأسر. والقواعد، والأصول المرادة، في بناء الجمل اللغوية المقبولة، عند أبناء اللغة الواحدة. فالفائل عندما يقول: (يا رب). فإن الدعاء يا رب مباشرة امتلاء نفسي كبير بالخطاب المباشر بين العبد وخالقه.. امتلاء بالعبودية لله وبالخضوع له.. وبالخشية منه. ومحاولة التقرب والقرب الحقيقي من الله. وامتلاء العبد بيمينه الله على المنادي وعلى الكون. وربما تتناقص هذه المعاني عندما يذكر المتكلم لفظ الفعل فيقول: أدعو يا رب، كما أن المعاني تختلف بين قولنا: نحن - الشعراء أو نحن الشعراء. ويختلف الإعراب بناء على ذلك. كما يتغير بناء التراكيب. فالتركيب (نحن، الشعراء) تركيب غير تام بناء على مجيء كلمة الشعراء منصوبة ويظل المبتدأ (نحن) بدون خير بل يضطر الكاتب إلى تكملة التركيب بالخبر. أو يضطر المحلل للتراكيب أن يقدر خبراً..

وقد تختلف الأوجه الإعرابية أصلاً حسب المعنى الذي يريده المتكلم بين الرفع والنصب والجر وخشية أن تتجزأ هذه العناوين، رغب الباحث في أن يفرد فصلاً رابعاً للعناوين الآتية:

- ١- العطف على التوهم.
- ٢- بدل الغلط.
- ٣- جواز الإتيان، أو النصب على المدح والذم والترحم أو الرفع على الابتداء.
- ٤- الحمل على المعنى.

## ١- العطف على التوهم

يجيء في تراكيب العربية العطف على أثر عامل غير موجود لفظاً في التركيب نحو قول زهير<sup>(١)</sup>:

بذالبي أنسى نسيتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقَ شَكِينًا إِذَا كَانَ جَانِبِيَا

فالشاعر عطف (سابق) بالجر، مع أنها معضوفة على خبر ليس (مدرك) المنصوب. ويفسر سيبويه هذا البناء التركيبي بتبنيه رأي الخليل الذي ينص، على أن الشاعر جرّ (سابق)؛ لأن الأول (مدرك) خبر ليس قد يدخله البناء فجاءوا بسابق وكأنتيم قد أثبتوا في الأول البناء<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يقع التوهم في كلام الناس شعراً ونثراً. وسواء أكان ذلك عن روية وأناة وتعمُّل، أو عن سرعة. والسبب في ذلك أن المتكلم يفكر في المعاني، ثم يلبسها بالألفاظ. والشاعر عندما ألبس بالألفاظ معاني النفس كان في عقله (لست بمدرك) مع أن لسانه لم ينطقها. ولما أكمل قال: ولا سابقٍ بناء على ما ظن أو توهم من إدخال البناء في الكلام.

وفرق العلماء بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم تقريباً دقيقاً فقالوا: (الفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود في المعطوف. أما في العطف على التوهم فالعامل مفقود، وأثره موجوداً)<sup>(٣)</sup>.

ويرى بعض العلماء المعاصرين<sup>(٤)</sup>، أن التوهم، ونحو الإضراب، أو الخطأ أو التسين يقع أثناء الكلام حيث يسبق اللسان إلى شيء غير مقصود إليه فيخرج المتكلم إلى تصويبه بذكر ما يريد ومع ذلك لم يقع التوهم في استعمالات العرب إلا في التوابع. والتوابع تتبع ما

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٦٥ سابقاً، ٣٠٦، ١٥٥/٢، ٩/٣، ٥١، ١٠٠، ٤٠، ١٦٠/٤٠.

(٢) السابق، ٣/٢٠٠-١٠١.

(٣) د. محمد عبد القادر عذابي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص ٢١٧-٢١٨.

(٤) د. محمد حماسة عبد الطيف، بناء الجملة العربية، ص ٥٦.

فإنها في الحكم الإعرابي والدلالة. ولما كثرت المعاني التي تؤثر في بناء تراكيبها سئل التوهمة في بعض أبوابها النحوية. كما وقع التوهمة في العطف لأن التوهمة معنى في النفس وله اعتبار في بناء التراكيب<sup>(١)</sup>. ومن العطف على التوهمة ما ورد من قول العرب: (إنك وزيد ذاهبان)<sup>(٢)</sup>. ويرى سيبويه أنه لا يجوز العطف على اسمين قبل تمام الخبر. وعنه من العطف فيقول:

واعلم أن نساء من العرب يغلطون فيقولون: بك وزيد ذاهبان. وذلك أن معناه الإبتداء، فيرى أنه قال: هم<sup>(٣)</sup>. لقد عدا سيبويه هذا العطف خطأ من بعض العرب. وكان حكم سيبويه في بعض الشواهد أخف من التغليب في بعض مواضع. فقد عدا من غير العطف على التوهمة في موضع تدخل فيه الباء كثيراً نحو قول الأحرص<sup>(٤)</sup>:

مُشَابِهٌ تَبَسُّوا مُصْلِحِينَ عَثِيرَةٌ  
وَلَا تَأْتِي إِلَّا بَيْنَ شَرَابِهَا

فالشاعر جاء به: (تأصب) محرورة مع أنها معضوفة على المنصوب (مصحين) وإنما جعل الشاعر هذا الجز على شيء يقع كثيراً. وهو دخول الباء في خبر ليس. فتعمل (تأصب) على (مصالحين..)<sup>(٥)</sup>. فالشاعر توهم أنه أدخل الباء على مصالحين فكأنه قال: ليسوا بمصالحين. وتحول إعراب كلمة تأصب من النصب إلى الجز على توهمة بناء داخله في (مصالحين).

ومثله لعمر بن جوين الطائي<sup>(٦)</sup>:

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ  
وَنَهْنَهتْ نَفْسِي بَغْضًا يَسُدُّتْ أَفْعَاةً

(١) حساء سعيد اللعيمي. التواضع في كتاب سيبويه، ص ٢٢٨.

(٢) سيبويه. الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) السابق. ٣٠٦/١. ١٥٥/٢.

(٤) السابق. ٣٠٦/١.

(٥) السابق. ٣٠٦/١.

(٦) السابق. ٣٠٦-٣٠٧/١.

فالشاعر نصب الفعل أفعال بأن مضمرة لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطربين كثيراً<sup>(١)</sup>. وانتصب الفعل المضارع بـ أن مضمرة.

ويرى ابن جني في عطف العربي على التوهم (من باب مراعاة الفروع والأعراب يتكلمون بالسليقة لذلك فهم يجدون. القواعد (طبعاً ووحماً)<sup>(٢)</sup>).

ويرى بعض العلماء المعاصرين أن الربط بين التوهم والخطأ ليس بلازم لأن من معاني التوهم التمثيل والتخييل والتشبيه والمساكنة. وبهذا يرجع تفسير التوهم إلى السليقة والطبع. ومهما قيل عن التوهم فإنه يقع من العربي السليقي، وفي فصيح الكلام، وإنه قائم على مساكنة كلام لكلام آخر، وأن ذلك وإن جاء مخالفاً للقياس، ففيه معنى الرغبة في إفادة المعنى. ونفى اللبس، وقد يكون للتشبيه على الأصل، أو لهجة من اللهجات<sup>(٣)</sup>.

## ٢- بدل الغلط

جاء في تراكيب العربية ما يسمى ببديل الغلط، ومجيء بدل الغلط يؤكد أن المعنى هو غاية التركيب اللغوي، وبخاصة عندما يقوم المتكلم بتصويبه. لأن في تصويبه تصويماً للمعنى بالقصد، وإرجاع التركيب اللغوي إلى بناء شكلي محدد، يبين عن ذلك المعنى. وبدل الغلط لا يجوز أن يأتي في القرآن الكريم. ولم يأت منه في القرآن الكريم شيء. فما سرّ مجيئه في لغة العرب؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل يورد الباحث بعض الأمثلة التي جاء فيها بدل الغلط. مستنياً مجيء الفعل المضارع (تسألنا) مجزوماً بدلاً من الفعل المجزوم - فعل الشرط - تسألنا في قولهم: إن تسألنا تسألنا نعطك<sup>(٤)</sup>. إذ جاء الفعل (تسألنا) مجزوماً بين فعل الشرط تسألنا

(١) سيويه، الكتاب ١/٣٠٢.

(٢) محت حسن عن العرعر، التنوير في اللغة العربية، ط ١، ١٤٤٥، ص ٤٦. وينظر ابن جني لأخصاص.

٢/٣٢٦.

(٣) السابق، ص ٤٦-٤٧.

(٤) سيويه، الكتاب ٣/٨٧.

وجوابه نعطك. مع أن الفعل (تسألنا) ليس تفسيراً للفعل الأول تأنتنا، لأن السؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز أن يأتي مجزوماً على الغلط والنسب<sup>(١)</sup>.

ومجيء الفعل المضارع (تسألنا) مجزوماً يوضح معنى تعلقه بفعل الشرط تأتي. وهذا لا يجوز. لذلك تدارك القائل خطأه في الكلام، بإبدال الفعل نعطك المجزوم من نَسأل المرفوع. أما مجيء الفعل المضارع (تسألنا) مرفوعاً فعلى أنه في محل نصب حال من الضمير (هو) المستتر في الفعل تأتي، ليبيّن حال الفاعل في وقت الإتيان.

ونظير بدل الغلط في الأفعال، ما جاء في الأسماء نحو :

(مررتُ برجلٍ حمراء) كأنه نسي ثم تدارك كلامه<sup>(٢)</sup>.

فالقائل يريد من الأصل أن يقول : (مررت بحمار) وهذا ما كان يفكر فيه وعندما نطق، سبق لسانه إلى نطق رجل فجاء التركيب على شكل (مررت برجل) وهذا النطق نسيه المتكلم إلى أنه نسي ما كان يفكر فيه، ويريد أن يقوله، فغلط وأخطأ ثم تدارك نسيانه وغيّره فصوّب كلامه : بذكر حمار.

ويتضح من قول سيبويه أن القائل ابتداءً بواجب. أي؛ أن الكلام الذي بناه المتكلم مثبت غير منفي. وعندما نطقه (مررت برجلٍ صالحٍ بل طالح) فظن إلى كلمة صالح، مع أن الصّحاح عنه ليس صالحاً. لذلك عمد المتكلم إلى (بل) التي تغيد الإضراب<sup>(٣)</sup>. عن المعنى الأول، وتثبت معنى جديداً هو ما بعدها. فتدارك النسيان أو الغلط الذي بنى تركيبه اللغوي عليهما — (بل) وأتى بصفة مجرورة هي طالح بعد بل. وأجراها على المنعوت المجرور (رجل)<sup>(٤)</sup> ويقوم من كلام سيبويه أن لبدل الغلط، مصطلحات أخرى غير الغلط نحو البداء، أو الضرب، أو التسيان يبدو ذلك في قوله. في مناقشة قولك : (مررتُ برجلٍ حمراء) السابق بقول

(١) سيبويه، الكتاب ٨٧/٣.

(٢) السابق، ٨٧/٣.

(٣) ابن هشام معني النسب ١١٢/١ (بل).

(٤) سيبويه، الكتاب ٨٧/٣.

: يسبدل الحمار مكان الرجل، إما أن تكون غلظت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن  
تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك<sup>(١)</sup>.

ويستوقف هذا على غرض المتكلم وإرادته في نحو مررت برجل حمار فالمتكلم أخبر  
أولاً أنه مر برجل، ثم بدا لك أن يخبر أنه مر بـ حمار من غير إبطال الأول، (فصار كأنهما  
إخباران مصرح بهما، فهذا هو الإضراب أو النداء. أو أراد المتكلم أن يخبر أنه مر بحمار  
من أول الأمر، فسبق اللسان إلى الرجل فهذا هو الغلط إن تعلق باللسان، وهو النسيان إن تعلق  
بالذهن. وليس هذا اشتراك بين البذل والمبدل منه إلا في تعالمة الإعرابية)<sup>(٢)</sup>. يقول سيبويه :  
(مررت برجل حمار، فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن. فأما المحال فإن تعني أن  
السرجل حماراً. وأما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل،  
إما أن تكون غلظت أو نسيت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل، وتجعل  
مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك. ومثل ذلك قولك : مررت برجل بر  
حمار، وهو على تفسير : مررت برجل حمار)<sup>(٣)</sup>.

ومن بدل الغلط عند سيبويه نحو : مررت برجل صالح بل طالح. وتم في هذا  
التركيب إبدال صالح من صالح، وعلى الإشراف بينهما في الإجراء على الرجل. ولكنه يجيء  
على النسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنه ابتداء بواجب<sup>(٤)</sup>.

ويقول في تفسير مجيء النكرة بدلاً من المعرفة في نحو قولك : مررت بعبد الله  
زيد.. إما غلظت فتداركت، وإما بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٤٣٩/١.

(٢) ينظر د. محمد حماسة عبد الطيف، بناء الجملة العربية، ص ١٥٦.

(٣) سيبويه، الكتاب ٤٣٩/١.

(٤) السائق، ٤٣٩/١.

(٥) السائق، ١٦/٢.



أما قول العرب : (إنهم أجمعون ذاهبون)<sup>(١)</sup> فيرى سيبويه أنه غلط من العرب. وهذا الغلط يؤول على معنى الابتداء. وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال : هم<sup>(٢)</sup>. والغلط هو التوهم لأن سيبويه يقول : فيرى أنه قال : هم. كأنه توهم عدم إدخال إن التي تجيء للتوكيد.

### ٣- جواز الإتيان، أو النصب على المدم والذمة والترحم أو الرفع على الابتداء

جاءت في العربية تراكيب كثيرة، يجوز في بعض مكوناتها الاسمية ثلاثة أوجه إعرابية. الإتيان لما قبلها، أو الرفع على القطع. أو النصب على إرادة معنى المدح والثناء أو الذم. جمع سيبويه هذه التراكيب وناقشها. وعلل سبب إعرابها بالمعنى. فيقول في نحو : الحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك : وإن شئت جعلت (أهل) صفةً فحري على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته.. وإن شئت نصبته<sup>(٣)</sup>.

يجوز في كلمة أهل ثلاثة أوجه إعرابية. الجر صفة للفظ الجلالة الله - المجرور على التعظيم باللام. والرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو). وهنا قطعت الصفة (أهل) عن الموصوف (الله). والنصب مفعولاً به منصوباً لفعل محذوف تقديره (أذكر) لإرادة معنى التعظيم والثناء والمدح. لأنك لا تريد أن تحدث الناس بأمرٍ قد جهلوه. ولكنك تريد التعظيم ومنها قول الله تعالى : "الحمد لله رب العالمين"<sup>(٤)</sup>. يجوز أن تكون كلمة (رب) صفة لله فتكون مجرورة. ويجوز قطعها عن النعت وتعرب خبراً.. وهذا الإعراب يقدم للسامعين معنى لا يعرفونه. أما النصب وهي عربية<sup>(٥)</sup>. فعلى إرادة المدح والتعظيم والثناء على الله بما هو أهله.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/١٥٥.

(٢) السابق، ٢/١٥٥.

(٣) السابق، ٢/٦٢-٦٣.

(٤) القاتحة، آية : ١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢/٦٣.

وكما يذكر سيبويه فالرفع على القطع إرادة معنى إغلام الناس أو السامعين بأمر قد جهلوه. فهو يقدم ليم حكماً جديداً لا يعرفونه. وأما الاتباع بإضافة حلية أو شيء حديد للمتبوع. وأما النصب فعلى إرادة المدح والثناء والتعظيم. لذلك فالمعاني التي يريد المتكلمون هي التي تؤدي إلى بناء التراكيب وإعرايا رفعاً أو نصياً أو اتباعاً.

ومثل ما سبق قول الله عز وجل لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة<sup>(١)</sup>.

فإرادة مدح المؤمنين والثناء عليهم بأنهم يقيمون الصلاة. هي التي أدت إلى مجيء كلمة (المقيمين) منصوبة بفعل تقديره أذكر. لأن إقامة الصلاة تحديد دقيق لما يراه من الصلاة. وهي تتضمن إحسان الوضوء وإسباغه. والتوجه إلى الكعبة. ثم التوجه إلى الله بالتعجب والمثاعر. ثم الخشوع التام. ولهذا يستحق من يقيم الصلاة المدح. ومنه قوله جل شأنه والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس<sup>(٢)</sup>.

مع جواز رفع الصابرين عطفاً على (الموفون) أو على النقطع<sup>(٣)</sup> إلا أنها حذت منصوبة لإرادة مدح الصابرين. وهذا في غاية الدقة بالنسبة للمتلقي.. لأن فيه حثاً للمؤمنين على الصبر عامة، وعند ملاقاته الأعداء والمصائب بخاصة. لأن منزلة الصابرين توارثي منزلة الشهداء. لأنهم راضون بقدر الله. ويشتر الصابرين.. والصابرون على مصائب الحياة عليهم صلوات من ربهم ورحمة.

ومن الشعر جاء قول الخرنق بنت هفان من بني قيس بن ثعلبة<sup>(٤)</sup>:

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ      سَمُّ الْغُدَادَةِ وَأَفَّةُ الْجُزْرِ  
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ      وَالطَّنِينُونَ مَعَايِدِ الْأَرْرِ

(١) النساء، آية : ١٦٢.

(٢) البقرة، آية : ١٧٧.

(٣) ينظر سيبويه، كتاب ٦٤/٣.

(٤) السابق، ٢٠٢/١ برفع (الشارلون) و ٦٤/٢ بنصب (النازلين).

ويجوز في النازلين الرفع على الاتباع لآفة المرفوعة، أو على القطع. أما الشاعر فغضبها لأنها تريد مدح قومها والثناء عليهم بأنهم ينزلون في مواضع ازدحام الفرسان في الحروب، وهذا المعنى يختلف عن معنى الاتباع. أو الرفع خيراً للسامعين بأمر يجهلون.

ومنه قول ابن خياط العكلي<sup>(١)</sup> :

وَمَلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْسِدِهِمْ      إِلَّا نَمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا  
وَالظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يَظْعَبُونَ أَحَدًا      وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ نَخْلِيهَا

فالشاعر نصب (الظاعنين) بفعل مضمر تقديره أذكر لإرادة معنى الذم ورفع كلمة (القائلون) على إضمار مبتدأ يخبر عنهم.

ويسرى بؤس أن بعض العرب يقول : والظاعنون والقائلين. كما أن من العرب من يقول : (النازلون بكل معترك والطيبين. أما قول العرب : (الظاعنون والقائلين) فيبدأ شتم ليدوم كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم. وإن شئت أحرقت هذا كله اتباعاً على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعاً. فرفع على الابتداء<sup>(٢)</sup>.

ويذكر عيسى أنه سمع ذات الرمة يُنشد هذا البيت نصيباً<sup>(٣)</sup>:

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عِيلَانَ حَرْبَهَا      عَلَى مُسْتَقَلِّ لِلنَّوَابِ وَالْحَرْبِ  
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عَضَاضًا سَمَالَهَا      عَلَى كُلِّ خَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صَغْبِ

ويسرى الخنير أن الشاعر نصب أخاها لأنه لم يُرد أن يُحدث الناس، ولا من يخاض بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علم، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل. كأنه قال : أذكر أهل ذلك، وأذكر المقيمين، ولكنه (فعل) لا يستعمل إظهاره. فكيف لا يشي عليه وهو أخو الحرب تملزم لها تخطيطاً وقيادة وشجاعة. (وهذا شبيهه بقول العرب : إن بني

(١) سيبويه، الكتاب . ٦٥/٢ .

(٢) السابق، ٦٥/٢ .

(٣) السابق، ٦٥/٢ .

فلان تفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً  
وابتغاءً<sup>(١)</sup>.

يقتضي منباج التعظيم والشتم أن الاسم الذي يُعظم به، والاسم الذي يشتم به شيء قد  
وجب للمعظم والمنشود وشهراً وغرفاً به قبل التعظيم والشتم، فيذكره المعظم أو الشاتم على  
جهة الرفع منه والشاء، أو على جهة الوضع فيه والدم. وهذا ما يختلفان به عن الترحم الذي -  
هو رقة وتحن يلحق بالذكر على المذكور في حال ذكره إيده<sup>(٢)</sup>. ومع أن الاسم الذي ينصب  
على الذم والشتم والمدح والشاء يجب أن يكون معروفاً فإن سيويه يستفيد على محبته نكرة  
في قول أمية بن أبي سفيان<sup>(٣)</sup>:

وَيَأْوِي إِلَى نَسْوَةِ عَظَلٍ      وَشُعْثًا مَرَضِيْعًا مِثْلَ السُّعَايِ

ويقسم سيويه ذلك بأن الشاعر عندما قال : (إلى نسوة عطل). صرنا عنده ممن عظم  
أبليس شعث. ولكنه ذكر ذلك تشبيهاً لهن وتبويها. ويذكر رأي الخليل وهو : أن الشاعر كذبه  
قال : وأذكرهن شعثاً، إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره وإن شئت جررت على الصفة<sup>(٤)</sup>.  
وكذلك يجوز رفع شعث على القطع. ويجوز جرؤها عطفاً على عطل.

وجواز تعدد الأوجه الإعرابية من صفة أو الرفع على القطع خيراً. أو النصب مدحاً  
وتثناءً أو ذمناً أو ترحماً ينبت عن تلك المعاني التي يريد بها المتكلم. فالإخبار وإضافة حكم  
للسامع ينبت عنه الرفع، كما ينبت النعت عن إضافة حلية للمنعوت. كما أن النصب ينبت عن  
المدح أو الذم أو الترحم. وهذا يؤكد أن العربي كان يصدر عن المعاني في بنائه تراكيبه

(١) ينظر: سيويه، الكتاب، ٦٥/٢-٦٦.

(٢) السابق، ٦٦/٢.

(٣) السابق، ٧٥/٢، هامش رقم (١).

(٤) السابق، ٦٦/٢.

وإعرابها. كما كان النحاة يصدرّون عن المعاني في تحليلها والتفصيل لها. ومما جاء محمّلاً  
على الابتداء قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

فَتَى النَّاسِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ  
وَضِرْغَامَةٌ إِنْ هُمَّ بِالْخَرْبِ أَوْقَعُوا

فالشاعر بنى التركيب اللغوي على رفع ضِرْغَامَةٌ خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)  
لإضافة حكم جديد وهو الشجاعة كأنه الأسد. مع أن المذروح معلوم عند السامعين.

ومثله قول الآخر<sup>(٢)</sup> :

إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاتُهُمْ  
وَكَلْبٌ عَلَى الْأَدْنَيْنِ وَالْجَارِ نَابِغٌ

فالشاعر بنى التركيب على قطع كلب عن النعت ورفع على أنه خير لمبتدأ محذوف  
تقديره (هو). لتفيد معنى إساءته لأهله وجيرانه. ويجوز أن تجيء كلمة كلب منصوبة على  
إرادة معنى الذم. أيضاً. ويؤكد سيويوه أنه سمع هذه الأبيات من الشعارين اللذين قالاهما<sup>(٣)</sup>.  
هكذا على الرفع. ليؤكد بذلك أن جواز الاتباع أو القضع أو النصب إنما هو نتيجة المعاني.  
ولإرادة المتكلم الذي يختار الوجه الإعرابي الذي يكثف عن المعنى الذي يريد.

ومما جاء على الاتباع ويجوز فيه الرفع والنصب قول العرب : مررت بزيد أخيك  
وصاحبك. وهذا يشبه قول الراجز<sup>(٤)</sup> :

بِأَعْيُنٍ مِنْهَا مَبِيحَاتُ النَّظَرِ  
شَكْلُ السُّجَارِ وَخِلَالِ الْمُكْتَسَبِ

وفي البيت الشعري جاءت كلمة شكل وحد مجرورين كل واحدٍ منهما نعتاً  
لمبيحاتِ المجرورة. وفي النعت إضافة صفة جديدة للمنعوت تتضمن الشكل والكسب الحد.

(١) سيويوه. الكتاب ٢/٦٨.

(٢) السابق، ٢/٦٨.

(٣) السابق، ٢/٦٨.

(٤) السابق، ٢/٦٧.

وهذه حلية للأعين الموصوف الأول. ويجوز أن ترفع هاتان اللفظتان على القطع، أو أن ينصبا على إرادة المدح.

وغير ذلك من الشواهد التي ناقشها سبويه وكلها تؤكد أن المعاني تؤثر في إرادة المتكلم فيختار الألفاظ ويكسبها الإعراب الذي يكشف عن المعنى الذي أولاه سبويه اهتماماً كبيراً في التحليل والتفعيد. لذلك يقول : إنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يُعظَّم بها<sup>(١)</sup>. لأن بعض الصفات لا تكون مما يُعظَّم به الرجل عند الناس كاللزاز. كما لا يجوز تعظيم رجلٍ خامل.

ومن الشواهد التي جاء النصب فيها على المدح والتعظيم قول الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

وَلَكِنِّي اسْتَبَقْتُ أَعْرَاضَ مَازِنٍ      وَأَيَّامَهَا مِنْ مُسْتَتِيرٍ وَمُظْلِمٍ  
أُنَاسًا بِشَغْرِ لَا تَزَالُ رِمَاحُهُمْ      شِوَارِعُ مِنْ غَيْرِ الْعَشِيرَةِ بِالذَّمِّ

فالشاعر نصب أناساً بفعل مضمر تقديره (أنكر) لإرادة معنى المدح والتعظيم .

ومما ينتصب على أنه عظم الأمر قول عمرو بن شأس الأودي<sup>(٣)</sup>:

وَلَمْ أَرِ لَيْلَى بَعْدَ يَوْمِ تَعَرَّضْتَ      لَنَا بَيْنَ أَثْوَابِ الطُّرَافِ مِنَ الْأَذَمِّ  
كَلَابِيَّةً وَبِرِيَّةً حَبْرِيَّةً      نَأْتِكَ وَخَالَتْ بِالْمَوَاعِيدِ وَالذَّمِّ  
أُنَاسًا عَذَى عَقَقْتُ فِيهِمْ وَلَيْتَنِي      طَلَبْتُ الْهَوَى فِي رَأْسِ ذِي زَلْقَى أَشَمِّ

نصب الشاعر كلابيه، وبرية، حبرية، على التعظيم. ونصب أناساً على الاختصاص

والتشنيع لا على الحال. لأن النصب على الحال يفسد المعنى<sup>(٤)</sup>.

ومما انتصب على التعظيم والمدح قول الآخر<sup>(٥)</sup>:

(١) ينظر سبويه، الكتاب ٢/٦٩.

(٢) السابق، ٢/١٥١.

(٣) السابق، ٢/١٥١.

(٤) السابق، ٢/١٥١-١٥٢. وينظر هامش رقم (٢).

ضَنْنَتْ بِنَفْسِي حِقْبَةَ ثُمَّ أَصْبَحَتْ      لَبَّيْتُ عِظَاءَ بَيْنِهَا وَجَمَّيْتُهَا  
ضَابَائِيَّةً مُرِيَّةً حَابِسِيَّةً      مُنْبِغاً بِنَعْفِ الصَّنِيدَلِينَ وَضَبَّيْتُهَا

يذكر سيبويه أنه سمع هذا الشعر ممن يرويه عن العرب نصبا، وبدل على أن النصب على التعظيم والمدح، أنك لو حملت الكلام على أن تجعله حالا لما بنيت على الاسم الأول كان ضعيفا. وليس هنا تعريف، ولا تنبيه ولا أراد أن يوقع شيئا في حال، لقبه ولضعف المعنى<sup>(١)</sup>.

ومما ينصب على المدح والتعظيم لأنه لا تجوز فيه الصفة نحو: فوق الدار رجل وقد جنتك برجل آخر عاقلين مسلمين. وتقول: اصنع ما سر أخاك، وأحب أبوك الرجل الصالحان، على الابتداء، وتنصبه على المدح والتعظيم<sup>(٢)</sup>. ولا يكون نصبا (عاقلين مسلمين) كنصب الحال، وإن كانا خالبيين من الألف واللام، لأنك لم تجعل (في الدار رجل وقد جنتك بأخر) في حال تنبيه يكونان فيه لإشارة، ولا في حال عمل يكونان فيه. أما المعرف بأل فلا يكون حالا<sup>(٣)</sup>.

لا يجيز سيبويه أن يعظم الخلق بما يكون تعظيما لله يقول: وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين: لو قلت: الحمد لزيد تزيد العظمة لم يجز. وكان أمرا عظيما<sup>(٤)</sup>. غير مغفر

ومن الإتياع على الصفة قول الشاعر مالك بن خويلد الخناعي<sup>(٥)</sup>:

بِأَمِّي لَا يُعْجِزُ الْأَيْمَامُ ذُو حَيْدٍ      فِي حَوْنَةِ الْمَوْتِ رِزَامٌ وَقِرَاسٌ  
يَحْمِي الصَّرِيمَةَ أَخْدَانُ الرِّجَالِ، لَهُ      صَنِيدٌ، وَمَجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ

(١) سيبويه، الكتاب، ١٥٢/٢.

(٢) السابق، ١٥٢/٢.

(٣) السابق، ٥٧/٢-٥٨.

(٤) ينظر السابق، ٥٨/٢.

(٥) السابق، ٦٩/٢.

(٦) السابق، ٦٧/٢-٦٨.

حيث أجرى الشاعر الصفات (رزام) و (فزان) تابعين مرفوعين للموصوف المرفوع (نو). كما أجرى الصفات (مجنري وهما) بالرفع تابعين لكلمة أحيان المرفوعة قاعلاً، ويجوز النصب على المدح والتعظيم.

ويفرق سيبويه بين ما ينتصب من الأسماء والصفات على إرادة المدح والتعظيم أو التمدح والشم، وبين ما ينتصب على غير إرادة المدح والشم في التراكيب المشابيهة. ويرى أن الشاعر نصب كلمة (محسن) على تقدير فعل أعني، وهو فعل بظير، لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمماً. وكذلك سمع هذا البيت من أفواه العرب - منصوباً - وذكروا أن اسمه محسن. في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وما غرتي حوز الرزامي مخصناً  
غواشيتها بالجو وهو خصيب

كما يرى سيبويه (رفع جسم وأحلام) على أن الشاعر لم يرد أن يجعلهما شتماً. ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرهما. فكانه قال. أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا. وينقل رأي الخليل - رحمه الله - أن الشاعر لو جعلهما شتماً فنصبهما على الفعل كان جائزاً. كما قد يجوز أن ينصبهما على معنى الفعل ولا يريد مدحاً ولا ذمماً ولا شيئاً مما ذكر<sup>(٢)</sup>. في قول حسان بن ثابت<sup>(٣)</sup>:

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم  
عني وأنتم من الجوف الجم خير  
لا بأس بالقوم من طول ومن عظم  
جسد البغال وأحلام العصافير

فالشاعر رفع (جسم) خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا إخبار عن أجسام القوم وعقولهم.

(١) سيبويه، الكتاب ٧٤/٢.

(٢) السابق، ٧٤/٢.

(٣) ينظر السابق، ٧٤-٧٣/٢.



وفرق سيويه بين ما ينتصب من الصفات لإرادة المدح أو لإرادة الذم نحو : (أتني  
 زيداً الفاسق الخبيث) <sup>(١)</sup>. فالمتكلم نصب الفاسق والخبيث (يشتم زيدا هو يسئنه بذلك) <sup>(٢)</sup>. وجاء  
 نصب حمالة عشي الذم في قوله تعالى : (وامراته حمالة الحطب) <sup>(٣)</sup>. فحمالة ليست خيرا  
 للمرأة ولكنه كأنه قال : أذكر حمالة الحطب، شتما ليد، وإن كان فعل لا يستعمل إظهاره <sup>(٤)</sup>.

وقال عروة الصعاليك العيسى <sup>(٥)</sup> :

سَقَوْنِي الْخُنْرُ ثُمَّ تَكْفُونِي      عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

فالشاعر شتم المتحدث عنهم وذمهم بقوله (عداة) نصيبا. وهذا شيء معروف عند  
 المخاضيين.

وقال النابغة <sup>(٦)</sup> :

لَعْنَرِي وَمَا عَنَرِي عَلَيَّ بِهَيْبِنِ      لَقَدْ نَطَقْتَ بِطُلَا عَلَيَّ الْأَقَارِعِ  
 أَقَارِعِ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا      وَجُودَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تَجَادِعِ

فالشاعر لم يرد أن يخبر عن الأقارع بأن وجوههم وجوه قرود (برفع) وجود نعت  
 لأقارع المرفوعة. ولكنه أراد أن يشتميم وأن يذمهم. بما يعرفه الناس فيهم من وجوه ننت  
 نصيب (وجوه) شتما ونما لهم. مع أنه يجوز رفع عداة ووجوه في البيتين على الابتداء (على  
 إضمار شيء في النفس لو ظهر لم يكن ما بعده إلا رفع كما يرى يونس) <sup>(٧)</sup>. وهذا إخبار  
 بشيء لا يعرفه السامعون. بينما أراد الشاعر أن يشتم المتحدث عنهم بما يعرفه الناس فيجد.

(١) سيويه، الكتاب ٧٠/٢.

(٢) ينظر السابق، ٧٠/٢.

(٣) المد، آية : ٤.

(٤) سيويه، الكتاب ٧٠/٢.

(٥) نسق، ٧٠/٢.

(٦) السابق، ٧٠/٢-٧١.

(٧) ينظر السابق ٧١/٢، وابن يعثر شرح المفصل ٣٦/١.

ومما جاء على الرفع ويجوز النصب قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

مَنْى نَرَّ عَيْنِي مَالِكٌ وَجِرَانَهُ      وَجَنَّبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ ثَالِثٍ  
حَضْرًا كَأَمْ التَّوَامِينَ تَوَكَّاتٌ      عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَائِرٌ

فالشاعر رفع كلمة (حضر) خبراً لمبتدأ محذوف، على القطع، لإخبار السامعين  
بعظم بطن المتحدث عنه، ولو نصبه لإرادة معنى الذم لجاز ذلك.

يذكر سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء - كان ينشد بنصب - الأكل على الذم والشتم في  
قول شاعر معروف من أزد السراة<sup>(٢)</sup>:

قَبِيحٌ مَنْ يَزْنِي بِغَوْزِ      فَبِمَنْ ذَوَاتِ الخُمْرِ  
الأَكْلِ الأشْلاءِ لا      يَخْفِي ضَوْءَ القَمَرِ

وإن شاء جعل الأكل صفة مجزورة لعوف المجرور بالياء<sup>(٣)</sup>. ولكنه أراد ذمه وشتمه  
بذلك لا لإخبار عنه ووصفه بتلك الصفة.

وينقل سيبويه سماع يونس نصب (شغارة) و(فطارة) في قول الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

كَمْ عَمَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ      فذَعَاءٌ قَدْ حَلَيْتَ عَلَى عَشَارِي  
شَغَارَةٌ تَقْبِذُ الفَصِيلَ بِرِجْلِهَا      فطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الأَبْكَارِ

قال الشاعر نصب (شغارة، فطارة) شتماً لها، وكأنه حين ذكر الحلب صار من بخاطب  
عنده علمٌ بذلك ولو ابتداءً وأجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربياً<sup>(٥)</sup>. ومما جاء على الذم  
نصب عيني بنت ماء في قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

(١) سيبويه، الكتاب، ٧١/٢.

(٢) السابق ٧١/٢ - ٧٢. وينظر ابن يعيش شرح المفصل ١٣٣/٤.

(٣) ينظر السابق، ٧٢/٢.

(٤) السابق، ٧٢/٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٧٢/٢.

طَلَبِيْ اللهُ لِمَ يَمُنُّنَ عَلَيْهِ      أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي كَثِيْرٍ  
وَلَا الْحِجَاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ      تَقَلَّبَتْ طَرْفَهَا خِذْرَ الصَّفُورِ

فالشاعر نصب (عيني بنت ماء) لإرادة معنى ذم وشم الحجاج بالجبن. ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ لمعنى الإخبار وإفادة حكم جديد، لا يعرفه السامعون.

ويذكر سيبويه رأي الخليل في نصب (خويريين) على الذم في قول رجل من بني أسد<sup>(١)</sup>:

إِنْ بِنَا أَكْثَلُ أَوْ رِزَامَا      خُوَيْرِيَيْنِ نَقْفَانِ الْهَامَا

فالشاعر نصب (خويريين) على الشتم، ولا يجوز نصب على الحال لوجود أو كذا لا يجوز نصب خويريين على (إن) <sup>(٢)</sup>.

ومما جاء على الشتم والذم قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَمِنْ عَمَلِ الْجِرَافِ أَمْسٍ وَظَلْمِهِ      وَعُدْوَانِهِ أَعْتَبْتُمُونَا بِرَأْسِهِمِ  
أَمِيرِي عِدَاءٍ إِنْ حَسِنَا عَلَيْهِمَا      بِهَاتِمَ مَالٍ أَوْ دِيَا بِأَلْبِهَاتِمِ

فالشاعر نصب (أميري) شتماً لهما. ويفسر سيبويه أنك إن حملت الأميرين على الأعتاب كان محالاً، وذلك لأنك لا تحمل صفة الاثنين على الواحد ولا تحمل الذي جر الأعتاب على الذي جر الظلم، فلما اختلف الجران واختلصت الصفتان صار بمنزلة قولك: فيد رجل وقد أتاني آخر كريمين، ولو ابتداء فرجع كان جيداً<sup>(٤)</sup>. ولا يجوز أن تأتي كلمة (أميرين)

(١) سيبويه، الكتاب، ٧٣/٢، وابن يعش شرح المفضل ١٠٢/٢.

(٢) السابق، ١٤٩/٢.

(٣) السابق، ١٥٠/٢.

(٤) السابق، ١٥٠/٢.

(٥) السابق ١٥٠/٢-١٥١.

حالاً، ولا بدلاً من الاسمين (الجراف وراسم) لاختلاف العامل فيهما، لأن الجراف مجرور بالإضافة، وراسماً مجرور بالباء، وهما متعلقان بأعْتَبَمُونَا<sup>(١)</sup>.

ويذكر سيويه أنه يجوز إن شئت أن تنصب على الشتم ذلك قولك : (اصنع ما سر أباك وكره أخواك الفاسقين الخبيثين وإن شاء ابتداءً ولا سبيل إلى الصفة هنا)<sup>(٢)</sup>. لأنك لا تستطيع أن تجعل بعض الصفة منصوباً والآخر مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. أي، لا تستطيع أن تجعل (الفاسقين) صفة لأب والأخويين. لذلك انتصب (الفاسقين والخبيثين) على الذم والشتم. كما لا يجوز الرفع على الفضع على أن (الفاسقين) خير لمبتدأ محذوف تقديره هما.

ويرى الباحث أن المعاني التي تزحم في ذهن المتكلم، أثناء مخاضات التركيب اللغوية هي التي تشكلها في صورة بنائية مخصوصة، وتؤدي إلى إعراب محدد يكشف عن تلك المعاني. مع أن لإرادة المتكلم أثراً بارزاً في عملية الاختيار من بين الأوجه التي تحيزها أنظمة التركيب في العربية.

(١) سيويه، الكتاب، ١٥٠/٢، هامش رقم (٤).

(٢) السابق، ٥٧/٢.

(٣) ينظر السابق، ٥٨/٢.

#### ٤- الحمل على المعنى

درج أبناء العربية، في التعبير عن المعاني التي يريدونها، أن يحمل فعل على معنى فعل آخر، ويبدو ذلك، في تحليل سبويه للتركيب اللغوية المستخدمة على ألسنة أبناء العربية. فلو قلت : مررت بعمر وزيدا لكان عربياً، فكيف هذا؟ والسبب لأن (مر) فعل لازم. والجار والمجرور (بعمر و) في موضع مفعول منصوب. ومعنى مر أتى ونحوها، تحمل الاسم (زيدا) إذا كان العامل الأول فعلاً، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى<sup>(١)</sup>.

في التركيب اللغوي : مررت بعمر وزيدا عطف القائل زيذا بالنصب على محر (الجار والمجرور بعمر و) وهو النصب على أنه مفعول به، وذلك حملاً على معنى الفعل مر بتقدير فعل لا ينقض المعنى نحو (أتى). لأن معنى (مر) أتى ونحوها. وبدلاً من أن يكون (زيدا) مجزوراً بالعطف على عمرو المجرور بحرف الجر الباء، عطفه القائل على محر (بعمر و) والذي محله النصب على أنه مفعول به منصوب للفعل مر، ولما كان الفعل مر لازماً فإن ذلك يقتضي تقدير فعل متعد على معناه، أو شريطة ألا ينقض معنى مر، وبهذا يكون الفعل الذي لا ينقض معنى (مر) هو أتى. فصار (زيدا)، منصوباً بالعطف على محل بعمر و المنصوب. وفي هذا إنراك ووعي بكل مكونات التركيب اللغوي. وما به من معنى كامل في التركيب بينائه وإعرابه.

ومثله كما قال جرير<sup>(٢)</sup>:

جَنَّبِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمْ      أَوْ مِثْلِ أَسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَلْيَانَ

(١) سبويه، الكتاب ١/٩٤.

(٢) السابق، ١/٩٤. ١٦٩. ١٧٠.

فالشاعر عطف مثل الثانية بالنصب على متر الأولى المجرورة بحرف الجر البناء وذلك بتقدير (فعل نحو هاتني) بمعنى الفعل جئني<sup>(١)</sup>، فحمل نصب (مثل) الثانية على (هاتني) المقدر، مفعولاً له. بدلاً من الجر.

ومثله قول العجاج<sup>(٢)</sup>:

يَذْهَبُنْ فِي نَجْدٍ وَغُوراً غَائِراً.

ربما كان من المنتظر أن يعطف الشاعر (غوراً) بالجر على نجد المجرور بحرف الجر في. ولكن الشاعر عطف بالواو غوراً نصباً كذاه قال: (ويسلكن غوراً غائراً، على معنى الفعل يذهبن الذي هو يسلكن، واقتضاء لمراعاة المعنى يرى سببويه أنه لا يجوز أن تضمير فعلاً لا يتعدى (لا يصل) إلا بحرف جر، لأن حرف الجر لا يضمير<sup>(٣)</sup>).

ومن ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي<sup>(٤)</sup>:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا      صِحاحاً وَلَا مَسْتَكْرَ أَنْ تَعْقُرَا

في التركيب (ولا مستكر أن تعقرا) جاء لفظ مستكر مرفوعاً كأن الشاعر قال: (ليس بمعروف لنا ردّها صحاحاً ولا مستكر عقرها، والعقر ليس للرد)<sup>(٥)</sup>، وإعرابه نواو حرف عطف. لا نافية غير عاملة. مستكر خبر مقدم. وعقر مبتدأ مؤخر، والهاء مضاف إليه (وعقرها من المصدر المؤول أن تعقرا).

وبحيز سببويه جر مستكر، (وبوجه جواز الجر على أن الضمير المنصوب في نردّها يعود إلى الخيل، لا إلى الرد، وكأن الخبر عن رد الخبز كالخبر عن الخيل. وتقدير الكلام:

(١) سببويه، الكتاب ٩٤/١. هامش رقم (٢)

(٢) السابق، ٩٤/١.

(٣) السابق، ٩٤/١.

(٤) السابق، ٦٤/١.

(٥) السابق، ٦٤/١.

فليس بمعروفة لنا الخيل، فجعل رد الخيل كأنه الخير، لأنها فيها، ولهذا حسن معه. ولا مستكرر عقرها، بالجر لأن الضمير في عقرها يعود إلى الخيل، فهو داخل في المعنى<sup>(١)</sup>، كأنه قال: وليس بمعروفة ردها، حين كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنت<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا التقدير والبناء يتغير الإعراب فيصح الواو حرف عطف لا نافية مستكر مجرور على معروف، لأن قوله: ليس بأنتك الأمور كأنه قال: ليس بمعروفة حيناً صحاحاً<sup>(٣)</sup>.

ويحيز النصب يقول: وإن شيئاً نصبت فنت: وما مستكراً أن تعرف<sup>(٤)</sup>، على محذ بمعروف، وهو النصب على أنه في محل نصب خبر ليس.

ومن الحمل على المعنى قول كعب بن جعيل التغلبي<sup>(٥)</sup>:

أعطني بخوار العنان تخالته      إذا راح بردي بالمذبح أخردا  
وأبيض مصقول السطام مهندا      وذا حلقى من نسج داود مسردا

في البيت الثاني نصب الشاعر كلمة أبيض والصفات (مصقول) ومهندا، وذا حلقى ومسردا، فسر سيبويه النصب بالحمل على المعنى، كأن الشاعر قال: واعطني أبيض مصقول السطام كما قال: هات مثل ابن منظور<sup>(٦)</sup>.

ومن الحمل على المعنى، ما يأتي منصوباً على إضمار فعل، لتقدم ذكر ما يدل عليه، ويشتمل على ما بعده في المعنى، ومثل ذلك قول القطامي<sup>(٧)</sup>:

فكـررت تبغـيـه فوافقته      على ذمه ومصرعه السباعا

(١) السيرافي، شرح عيون كتاب سيبويه ٥٩/١ حاشية رقم (١)

(٢) سيبويه، التكميل ٦٥/١

(٣) السابق، ٦٥/١

(٤) السابق، ٦٥/١

(٥) السابق، ١٧٠/١

(٦) السابق، ٥٧٠/١

(٧) السابق، ٢٨٤/١

فالشاعر نصب (السباعا) بفعل مضمر تقديره وافقت. ويكون تقدير التركيب (على نعمة ومصصره وافقت السباعا. والذي سوغ إضمار الفعل هنا تقدم ذكره في الشطر الأول عندما قال: فوافقتنه. يقول سيبويه (وإنما نصب هذا -السباعا- لأنه حين قال: وافقتنه فقد علم أن السباع قد دخل في الموافقة. وأنه قد اشتمل على ما بعده في المعنى<sup>(١)</sup>).

ومثله قول ابن الرقييات<sup>(٢)</sup>:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّنْتَ إِلَّا      وَلَهَا فِي مَقَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبًا

فالشاعر نصب طيبا بفعل مضمر تقديره ترى لتقدم ذكره. لأنه لما قال: لن تراها فقد علم أن الطيب قد دخل في الروية. وأنه قد اشتمل على ما بعده في المعنى<sup>(٣)</sup>.

ومثل ذلك قول ابن قميئة<sup>(٤)</sup>:

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا      أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا

فالشاعر نصب (أخوالها وأعمامها) بفعل مضمر تقديره (تذكرت) لتقدم ذكره، وتذكر الشاعر عندما قال في الشطر الأول تذكرت أرضا، علم أن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر<sup>(٥)</sup>.

ومنه قول جرير<sup>(٦)</sup>:

إِذَا بَعْضُ السِّنِّينِ تَغَرَّقَتْنَا      كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ

(١) سيبويه ، الكتاب ٢٨٥/١

(٢) السابق ، الكتاب ٢٨٥/١

(٣) ينظر السابق ٢٨٥/١

(٤) السابق ٢٨٥/١ . وابن يعين ، شرح المفصل ١٢٦/١

(٥) السابق ٢٨٦/١ . والسابق ١٢٦/١

(٦) سيبويه ، الكتاب ١٥٢/١ ، ٦٥ . وينظر ابن جني ، الخصائص ٣٩٦/٢ . وابن سنان الحفاجي . سر الفصاحة ، ص ١٦ .



فالشاعر أنت الفعل (تَعَرَّفْتَنَا) في تركيب (إذا بعض السنين تَعَرَّفْتَنَا) على معنى السنين (لأن بعض السنين، مؤنث، وهو سنون)<sup>(١)</sup>. لأن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنث.

وقال بعض العرب: قال فلانة: وإنما حذفوا التاء لأن إظهار المؤنث عندهم يكفيم عن ذكرهم التاء. وحذف التاء كلما طال الكلام أحسن. نحول قولك: حفر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء<sup>(٢)</sup>.

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر الأعور الشني<sup>(٣)</sup>:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ      بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا  
فَأَنْتِ لَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهُرُهَا      وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

فالشاعر رفع (قاصر) لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المنكر وهو (المنهي). وقد حره قوم فجعلوا المأمور للمنهي، والمنهي هو الأمور لأنه من المأمور وهو بعضها، فأجراه على المعنى وأنه. كأنه قال: ليس بأنتيك منيها. وفي هذا تأنيث بعد تذكير كأنه قال: ليس بأنتيك الأمور. ويجوز النصب فنقول (ولا قاصرا عنك مأمورها). عطا على محل الجار والمجرور (بأنتيك) وهو في محل نصب خير ليس<sup>(٤)</sup>.

ومنه قول ذي الرمة<sup>(٥)</sup>:

مَشْنِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ      أَغْلَابِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

(١) سيويه، الكتاب ١/٥٢

(٢) السابق ٢/٣٨

(٣) السابق ١/٦٣

(٤) السابق ١/٦٤، ٦٥

(٥) السابق ١/٦٤ - ٦٥

فالشاعر أنت الفعل (تسقيت) كأنه قال: تسقيتيا الرياح<sup>(١)</sup>. لأن (مر) وهو منكر مضاف إلى الرياح والرياح مؤنث. فاكنتب المضاف من المضاف إليه التأنيث. وحمل الشاعر المذكر على المؤنث.

ومن الحمل على المعنى، قول العرب ما جذت حاجتك أنت الفعل جاءت على ما حيث كانت الحاجة. كما قال بعض العرب: من كانت أمك. حيث أوقع من على مؤنث<sup>(٢)</sup>.

ومنه قراءة بعض القراء: ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا<sup>(٣)</sup>. و تلتقطه بعض السيارة<sup>(٤)</sup>. وربما قلوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنت (البعض) لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه<sup>(٥)</sup>.

تأنيث المذكر من الحمل على المعنى. وذلك ينشأ في تأنيث بعض السيارة، وبعض الأصابع، والسبب في ذلك، أن معنى بعض السيارة سيارة لأن البعض جزء من السيارة (القافلة) ولأن بعض الأصابع، أصابع. لذلك حمل المذكر على المؤنث حملا على المعنى. أما تأنيث تكن مع القول، لأن القول بمعنى مقاتلهم. لذلك حملاه على المعنى.

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر، جرير<sup>(٦)</sup>:

لَمَّا أَتَى خَبِيرُ الرَّبِيزِ تَوَاضَعْتُ سُوْرَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخَضَعِ

أنت الفعل تَوَاضَعْتُ مع سور فهو مذكر حملا على معنى السور، أنه جزء من

المدينة.

(١) سيويه، الكتاب ٦٥/١

(٢) سيويه، الكتاب ٥١/١. وينظر ابن حني، الخصائص ١٥/٢

(٣) الأنعام آية ٥٣.

(٤) يوسف آية ١٠.

(٥) سيويه ٥١/١. وينظر ابن حني، الخصائص ١٥/٢

(٦) السابق ٥٢/١

### طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

أنت الشاعر الفعل أسرع مع طول وهو مذكر. لأن طول مضاف إلى الليالي والليالي مؤنث. فاكتب المضاف التانيث من المضاف إليه، فحمل الشاعر على المعنى.

وقال الأعشى<sup>(٢)</sup>:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْنَهُ      كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنْ أَدَمِ

أنت شرقت مع صدر وهو مذكر، لأن صدر القنأة من مؤنث. وذلك بإضافة صدر إلى القنأة، فحمل الشاعر على معنى صدر القنأة، فأنت الفعل.

وتزدحم كتب النحو بالتركيب التي فسرها النحاة بالحمل على المعنى منها قول عمر بن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup>:

وَمَا كَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي      ثَلَاثَ شَخُوصٍ، كَأَعْبَانٍ وَمُنْصِرِ

في هذا الشعر ورد التركيب (وكان مجني..... ثلاث شخوص) والشخص في لفظه مذكر، وكان على الشاعر أن يقول ثلاثة شخوص، ولكن الشاعر حذف التاء الذالة على التانيث مع المعدود المذكر بلفظه، حملا على المعنى الذي هو النساء، لأن من كان يرافقه ثلاث نسوة.

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَإِنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطَنٍ      وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ.

(١) سيويه، السابق ٥٣/١

(٢) السابق ٥٢/١، وأبر جني . الحصانصر ٣٩٦/٢

(٣) السابق، ٥٦٦/٣ وهازون القنسي، شرح عيون كتاب سيويه ٢٤١/٢

(٤) السابق، ٥٦٤/٣ الشق ٢٤٢/٢

في قول الشاعر (هذه عشر أبطن).. ذكر العدد "عشر" مع المذكر (بطن مفرد أبطن).. لأنه لم يرد البطن وإنما أراد القبائل، فحملها على المعنى، والمفرد قبيلة مؤنث. فاستخدم عشر معنيا.

وقال القتال الكلابي<sup>(١)</sup>:

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ وَالسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

فأنت ثلاثة، لأن المقصود القبائل، ولكن الشاعر حمل القبائل على الأبطن والبطون. والبطن مذكر، فحمل القبيلة المؤنثة على معنى البطن المذكر كأنه قال: وأنتم ثلاثة أبطن<sup>(٢)</sup>.

وقال الحطيئة<sup>(٣)</sup>:

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ وَثَلَاثُ ذُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَيَّ عِيَالِي

لقد ذكر الشاعر كلمة ثلاثة المؤنثة، مع المعدود المؤنث أنفس، وذلك لأنه حمل مفرد أنفس (نفس) المؤنثة على معنى الشخص المذكر. فكأنه قال: ثلاثة أشخاص.

ومن الحمل على المعنى وضع الظاهر موضع المضمرة.. وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد<sup>(٤)</sup>.

ومما جاء على وضع المفرد موضع الجمع قوله تعالى: "فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا"<sup>(٥)</sup>. (وإن شئت قلت أعينا وأنفسا)<sup>(٦)</sup>. ولكن جاء لفظ الواحد (نفسا وعينا ويراد به الجمع. ومن التلغظ بالمفرد وإرادة الجمع قول علقمة بن عبدة<sup>(٧)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٥٦٤/٣

(٢) السابق، ٥٦٤/٣، وحاشية رقم ٤

(٣) السابق، ٥٦٤/٣

(٤) ابن جني، الخصائص ٤١١/٢

(٥) النساء/٤٤

(٦) سيبويه، الكتاب ٢١٠/١

(٧) السابق ٢٠٩/١

بِهَا جِيفَ الْخَسْرَى فَأَمَا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَا جِلْدُهَا فَضَلْبِي

فالشاعر ذكر (جلد) وهو مفرد أريد به الجمع (جلود) وقال<sup>(١)</sup>:

لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُوِّبْنَا فِي حَتْفِكُمْ عِظْمًا وَقَدْ شَجِينَا

فالشاعر استعمل المفرد (حلق) وأراد به الجمع (حلقوق) ويرى سببويه أنه (ليس) بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميعا. حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام<sup>(٢)</sup>. نحو قول علقمة وما بعده السابقين.

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع<sup>(٣)</sup>:

كَلُّوا فِي بَغْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفَّوْا فَإِنْ زَمَاتِكُمْ زَمَنْ خَمِيصُ

فالشاعر ذكر (بطن) وهو مفرد وأراد الجمع (بطون).

ومن الشواهد التي فسرها سببويه حملا على المعنى قول الحارث بن هبيل<sup>(٤)</sup>:

لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطْبِخُ الطَّوَابِخُ

فالشاعر رفع (ضارع) على المعنى. لأن الشاعر عندما قال: (ليبك يزيد كان فيه معنى ليبك يزيد، كأنه قال: ليبكه ضارع)<sup>(٥)</sup>. ويكون التقدير ليبك يزيد، ليبكه ضارع. ويكون رفع ضارع على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره (يبكي). وكأنه جواب لسؤال: من يبكيه؟ فيأتي الجواب، يبكيه ضارع.

(١) سننويه ، الكتاب ١/ ٢٠٩

(٢) السابق ١/ ٢٠٩

(٣) السابق ١/ ٢١٠

(٤) السابق ١/ ٢٨٨

(٥) السابق ١/ ٢٨٨

ومن ذلك قول عبد العزيز الكلابي<sup>(١)</sup>:

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ<sup>٢</sup> وَجَنَاتٌ وَعَيْنَانَا سَكُنَا سَكُنًا بَيْبِلَا

فالشاعر نصب جنات وعينا حملا على معنى وجدنا المذكور في أول البيت الشعري. (لأن الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء، فحمل جنات وعينا على المعنى)<sup>(١)</sup>. كأنه قى: وجدنا جنات وعينا. فالشاعر لم يعطف على لفظ الجزاء الذي هو مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر. وإنما عطف جنات على محل (الجزاء) وهو النصب مفعولا به للفعل وجد. وفي هذا تقوية للمعنى، ونفي لأي شك يمكن أن يقوم في نفس أي سامع حول جزاء الصالحين.

ومثله قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أَسْقَى الْإِلَهَ عَذَوَاتِ الْوَادِي وَجَوَّفَهُ كُلَّ مَيْتٍ غَلَدِي  
كُلُّ أَحْشٍ حَالِكِ السَّوَادِ

فالشاعر رفع كلمة (كل) ويفسر سيبويه أن الحمل على المعنى هو الذي أدى إلى رفع كلمة كل فاعلا لفعل تقديره سقى. وذلك لأن الشاعر عندما قال أسقى الإله.. (كأنه قال: سقاها كل أحش)<sup>(٣)</sup>. لأن أسقى فيه معنى سقى. فارتفع كل بفعل داخل في معنى أسقى.

ومن الحمل على المعنى فيما يرى الخليل قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

إِذَا تَغَنَّى الخَعَامُ الْوُرُقُ هَيْجَبِي وَلَوْ تَغْرِبَتْ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٨٨/١

(٢) السابق، ٢٨٨/١

(٣) السابق، ٢٨٩/١

(٤) السابق، ٢٨٩/١

(٥) السابق، ٢٨٦/١

فالشاعر نصب (أم عمار) بفعل مضمر تقديره ذكرني. لأن الشاعر لما قال: هيجني عرف أنه قد كان ثم تذكر، لتذكره الحمام وتبيجه، فألقى ذلك الذي قد عرف منه على أم عمار، كأنه قال: هيجني، فنكرني أم عمار<sup>(١)</sup>. لأن الفعل هيج يدل على معنى الفعل تذكر.

ومثل ذلك ما قاله الخليل وهو قول أبي عمرو (ت ١٥٤ هـ): (ألا رجل إما زيدا، وإما عمرا، لأنه حين قال: ألا رجل، فهو متمن شيئا يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيدا أو عمرا، أو وفق لي زيدا أو عمرا. وإن شاء المتكلم أظهر الفعل، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل، لأنه قد عرف أنه متمن شيئا وطالبه)<sup>(٢)</sup>.

فمعنى التمني في (ألا) سوغ نصب زيد وعمر بالعطف على زيد المنصوب بفعل مضمر يدل عليه التمني نحو: وفق أو اجعل. ومثل ذلك قول عبد بني عبس<sup>(٣)</sup>:

قَدْ سَأَلَمُ الْجِيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا      الْأَفْعَوَانَ وَالسَّجَاعَ الشُّجَعَا  
وَذَاتَ قَرَيْنِ ضَمُورًا ضِرْرَمًا\*.

فالشاعر نصب (الأفعوان والسجاع) لأنه عندما قال: سألتم قد علم أن القدم ههنا مسألمة كما أنها مسألمة، فحمل الكلام على معنى أنها مسألمة<sup>(٤)</sup>. ومنه ما أنشده بعضهم من شعر أوس بن حجر<sup>(٥)</sup>:

تَوَاهَقَ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسَهُ      نَهَا قَتَبًا خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رَادِفًا  
فالشاعر رفع كلمة (يدها) فاعلا لفعل مضمر تقديره (تواهى) لتقدم ذكر الفعل تواهى في أول البيت. لأن الفعل تواهى يدل على المشاركة. فاليدان مواهقتان كما أنهما مواهقتان.

(١) سيبويه، الكتاب ٢٨٦/١

(٢) السابق ٢٨٦/١

(٣) السابق ٢٨٧/١

(٤) السابق ٢٨٧/١

(٥) السابق ٢٨٧/١

(١) ابن م

(٢) البقرة

(٣) ينظر

(٤) الواقعة

(٥) سيبويه

(٦) الواقعة

(٧) سيبويه

فحمل اليبين على أنهما مواهقتان. ورفعهما على هذا المعنى. كأن الشاعر قال: توافق يداها رجلها. فالفعل توافق يحتوي على معنى الفاعل والمفعول معا).

ويوصف الحمل على المعنى بأنه غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فصيح، وقد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما<sup>(١)</sup>.

ومن الحمل على المعنى قوله تعالى: "بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن له أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون"<sup>(٢)</sup>.

فرب العزة أجرى ذكر (من) في أول الآية. ثم أجرى علينا على لفظ الواحد قرينه (وهو محسن). ثم أجرى علينا على معنى الجمع في قوله تعالى (ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) فالضمير هم في عليهم، والواو وهم في (ولاهم) على معنى من. ويراد به الجمع. وهذا مثله في أنه تكلم سبحانه بتكثير بعد تأنيث. كما أنه حينما جمع بعد مفرد<sup>(٣)</sup>.

ومن الحمل على المعنى قوله تعالى: "وحورا عينا"<sup>(٤)</sup>. في قراءة أبي بن كعب<sup>(٥)</sup>. ونصب (حور) على تقدير فعل مضمرة لا ينقض معنى أن ليم لحم طير مما يشتهون. نحو: ويرزقهم أو يعطيهم أو يهبهم. على أن حورا مفعول به.

وقرئت هذه الآية بالرفع "ولحم طير مما يشتهون. وحور عين"<sup>(٦)</sup>. وعليها المصحف الشريف، وقرأ بيا لجميور، ونسبها سيويه إلى الحسن<sup>(٧)</sup>. مع أن حورا معطوفة بالواو على لحم المجرورة بالعطف.

(١) ابن جني، الخصائص ٤١١/٢

(٢) البقرة ٤ آية ١١٤

(٣) ينظر سيويه، الكتاب ٦٥/١

(٤) الواقعة ٤ آية ٥٥

(٥) سيويه، الكتاب ٦٥/١. وينظر البحر المحيط ٢٠٦/٨

(٦) الواقعة ٤ آية ٥١ ٥٥ ٥٦

(٧) سيويه، الكتاب ١٧٢/١



لأن المعنى في الحديث على قوله: لهم فيها حمله على شيء لا ينقض المعنى<sup>(١)</sup>. في (ولهم لحم طير مما يشتهون). ويكون إعراب (لحم) مبتدأ مرفوعا وفي هذا إخبار وإعلام السامعين بأن السابقين من المؤمنين في الدنيا حورا عينا في الجنة في الآخرة. وهذا تقخير لجزاء المؤمنين. وحث للآخرين على الإيمان. كما أن قراءة الجر<sup>(٢)</sup> (وحور عين)<sup>(٣)</sup>. فحور مجرورة بالعطف على لفظ لحم المجرورة.

ومن الحمل على المعنى نصب (أسهل) في قول عمر بن أبي ربيعة<sup>(٤)</sup>.

فَوَاعِدِيهِ سَرَخَتِي مَالِكٍ      أَوْ السَّرْبَا يَبْنِيَانَهُمَا أَسْهِيلاً

فالشاعر نصب (أسهل) بفعل مضمر تقديره (وانتي)، يدل عليه معنى فعل الأمر في أول التركيب اللغوي (واعديه). كأن الشاعر قال: (وانتي) أسهلا. (فأسهلا) مفعول به منصوب بفعل (وانتي) المضمر، والذي دل عليه معنى فعل الأمر واعديه.

ومن الأمثلة التي ناقشها سيبويه: من كانت أمك. وأثيبن كانت أمك. وفيه أجرى المتكلم صلة من وخيره كصلة التي إذا عنى مؤنثا حيث ألحق ثاء التأنيث في كان حملا على معنى من<sup>(٥)</sup>.

ومنه قراءة<sup>(٦)</sup> الجحدري والأسواري ويعقوب، وابن عامر وأبي جعفر وشيبة ونافع قوله تعالى: **وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لَهْ وَرَسُولَهٗ**<sup>(٧)</sup>. حيث جعلت من وصلتها كصلة التي حين عنى

(١) سيبويه، الكتاب، ١٧٢/١

(٢) السابق ١٧٢/١ هامش رقم (٣) وهي قراءة الحسن والسلمي وعمرو بن عبدة أبو جعفر والأصمى وطحة والمفضل وأبان وعلقمة والكماني وينظر أبو حيان البحر ٢٠٦/٨

(٣) السابق ٢٧١/١

(٤) السابق ٢٨٢/١ - ٢٨٣

(٥) السابق ٤١٥/٢

(٦) أبو حيان، البحر المحيط ٢٢٨/٧

(٧) الأحزاب آية ٣١

رب العزة مؤنثاً، فألحق الناء في نكنت. وتلحق الواو والنون في الجميع في نحو قوله تعالى:  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ<sup>(١)</sup>.

وعندما يريد المتكلم الإثنتين يلحق الألف والنون كما في قول الفرزدق<sup>(٢)</sup>:  
تَعَالِ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي      نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُنْبُ يَنْطَحِبَانِ  
وما حمل على المعنى كثير. منه ما سمعه أبو عمرو من رجل يمني يقول: فلان  
لغوب، جاءت كتابي فاحقرها. فقلت له: أنقول: جاءت كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة؟<sup>(٣)</sup>.

ومن الحمل على المعنى مجيء إلا بمعنى لكن. يرى سيبويه أن إلا تأتي بمعنى لكن  
وذلك في نحو: (ما زاد إلا ما نقص). فهو بمعنى: ما زاد ولكنه نقص. وإلا هنا جاءت بمعنى  
لكن. وفي نحو: ما نفع إلا ما ضر. كأنه قال: ما نفع ولكنه ضر<sup>(٤)</sup>.

وتأتي غير بمعنى لكن كما في قول الشاعر النابغة<sup>(٥)</sup>:  
وَلَا غَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفِيهِمْ      بَيْنَ قَوْلٍ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ  
يرى سيبويه، أن غير جاءت مضمنة معنى لكن. كأن الشاعر قال: ولا عيب فيهم،  
ولكن سيوفيم.

وقال النابغة الجعدي<sup>(٦)</sup>:

فَتَى كَمَأْتِ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ      جَوَادٌ فَلَا يَبْقَى مِنَ الْعَالِ بَاقِيَا

جاءت غير بمعنى لكن كأن الشاعر قال: ولكن ذلك جواد.. أو لكنه جواد. وفي

الشاهدين السابقين استتراك وهو عند البلاغيين تأكيد المدح بما يشبه الذم.

(١) يونس: آية ٤٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/٤١٦.

(٣) ابن جنى، الخصائص ١/٢٤٥.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/٣٦٢.

(٥) السائق ٢/٣٢٦.

(٦) السائق ٢/٣٢٦، ٣٢٧.

ومثل ذلك في مجيء غير مضمنة معنى لكن قول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَنِّي مِنَ الْأَثَرَيْنِ غَيْرِ الزَّرْعَاتِفِ

كأنه قال: ولكنني ابن غالب. ومثل ذلك في الشعر كثير. ومثل ذلك قول بعض بني

مازن عنز بن دحاجة<sup>(٢)</sup>:

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقِي فَالْجِإِ قَلْبُونَهُ جَرَّبَتْ مَعَا وَأَغْدَتْ  
إِلَّا كَنَاشِيرَةَ الَّذِي ضَمَّيْتُمْ كَالْغُصْنِ فِي غَلَوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ

كأنه قال: ولكن هذا كناشيرة.

ومما جاءت فيه إلا على معنى لكن في القرآن الكريم قوله تعالى: 'ولا عاصم اليوم

من أمر الله إلا من رحم'<sup>(٣)</sup>. وقوله عز وجل: 'فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم

يونس لما آمنوا'<sup>(٤)</sup>. أي ولكن قوم يونس لما آمنوا<sup>(٥)</sup>. كما كان معنى إلا في الآية الأولى

(لكن) والتقدير ولكن من رحم.

ومما جاءت فيه إلا بمعنى لكن قوله عز وجل: 'فلولا كان من القرون من قبلكم أولو

بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم'<sup>(٦)</sup>.

يقول سيبويه في توجيه الآية الكريمة: أي، ولكن قليلا ممن أنجينا منهم. ومنه قوله

عز وجل: 'أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله'<sup>(٧)</sup>. أي ولكنهم يقولون: ربنا

الله. وهذا الضرب في القرآن كثير<sup>(٨)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٣٢٧

(٢) السابق ٢/٣٢٨

(٣) هود/٤٣

(٤) يونس/٩٨

(٥) سيبويه، الكتاب ٢/٣٢٤

(٦) هود/١١٦

(٧) الحج/٤٠

(٨) سيبويه، الكتاب ٢/٣٢٥

وتفسير سبويه إلا وغير بمعنى لكن إدراك واع لما تتضمنه التراكيب من معان. لأن معنى إلا إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها. ومعنى لكن استدراك وفي بعض التراكيب يجيء الاستدراك بعد معنى المدح ونفي العيب والنقص، ووصف المذكور بصفات كمال الأخلاق لذلك يجيء الاستدراك موهما بذكر عيب أو نقص. وإذا به يثبت مدحا جديدا. وبذا يكون التفات سبويه إلى معنى الاستدراك في لكن، سبقا بالإشارة إلى بعض فنون البلاغة.

ومن الحمل على المعنى محيء إلا بمعنى غير وذلك قوله: لو كان معنا رجل إلا زيد لغائبا. والدليل على أن (إلا) وصف بمعنى غير، أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت أملت<sup>(١)</sup>. لأن المعنى لو كان معنا زيد لهلكنا. وهذا معنى غير مراد.

فالمعنى هو الذي يجعل إلا متضمنة معنى غير وصفا وليس استثناء، لأن الاستثناء يجعل الكلام محالا. ونظير ذلك قوله عز وجل: لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا<sup>(٢)</sup>. فإلا صفة بمعنى غير. والمعنى لو كان فيها غير الله لفسدنا.

وجاءت إلا بمعنى غير في الشعر في قول ذي الرمة<sup>(٣)</sup>:

أَبِيحَتُ فَأَلْقَتْ بِنَدَّةٍ فَوْقَ بِنْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامِيهَا  
كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغاميا. إذا كانت غير غير استثناء فالأ بمعنى غير صفة للأصوات.

ومثله قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلْفِي نِي النَّيَوْمِ غَيْرُهُ  
وَقَعُ الْخَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّنْكَرُ

(١) سبويه ، الكتاب ٢ / ٣٣١

(٢) الأنبياء ٢٢

(٣) سبويه ، الكتاب ٢ / ٣٣٢

(٤) السابق ٢ / ٣٣٣

كان الشاعر قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث فإلا بمعنى غير، وهي صفة لغير الأولى. والمعنى إذا أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء<sup>(١)</sup>. المعنى هو الذي يجري وراءه سيبويه في تعليقه وتفسيره وتقديره.

كما في قول عمرو بن معد يكرب<sup>(٢)</sup>:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ      لَعَنَرُ أَبَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

كانه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، فغير صفة لكل، لأن إلا بمعنى غير، ويستدل سيبويه على محيء إلا بمعنى غير، بمجيء غير صفة لبعض الأسماء التي جاءت إلا (بمعنى غير) صفة لها<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٣٣٤/٢

(٢) السابق ٣٣٤/٢

(٣) ينظر السابق ٣٣٢/٢ - ٣٣٥

مدح وتقرّب كتاب سيبويه حقيقة واقعة عند العلماء، ويستحق الكتاب ما قيل فيه وزيادة، لأنه أول كتاب نحو تم تأليفه في النحو العربي، على غير مثال سابق، فجمع سيبويه فيه القواعد وبينها، وعقد أبوابا يجمع فيها المسائل النحوية. فهو بحق أول كتاب لتدوين النحو العربي وصل إلينا بهذه الصورة الكاملة. وترجع أهميته الكبيرة لما فيه من قواعد نحوية نحتاج أن نستعلمها على مر العصور حفاظا على سلامة اللغة العربية، ولما اشتمل عليه من تحليل فذ لتراكيب العربية، وتوضيح أسرارها، وأساليب بنائها. فسبويه يلاحظ العذرات والتراكيب ويتأملها، ويستنبط خواصها، ويستنتج معانيها، بما وهب من حسن لغوي دقيق مرهف، ومن ذكاء نفاذ، ثم يحللها ويوضح معانيها مستنجا أسرار بنائها وأوجه إعرابها.

لسبويه وأرائه مكانة مقدّمة عند علماء النحو، قدماء ومعاصرين وقد حرص أكثر العلماء والباحثين في علم النحو على أن يستشهدوا بأرائه، ليدعموا ويؤكدوا آراءهم ومذاهبهم، وقلّما يخلو مؤلف نحوي من الأخذ عن الكتاب لهذا يعد الكتاب الأم أو عمدة التأليف النحوي، وآراء سيبويه هي المصباح الذي يبين السبيل للساثرين في طريق التأليف في علم النحو.

تناول سيبويه طريق نظم الكلام في الكتاب. ونظم الكلام عنده ترتيب الألفاظ، وبناء الجمل والتراكيب، وصياغتها صياغة سليمة، بشكل حسن أو قبيح، وجعل مدار حكمه في بناء الجمل والتراكيب على ما فيها من خواص تركيبية وما فيها من حسن أو قبح، وعلى ما فيها من معان يمكن وصفها بالصدق أو الكذب. وبين أن وضع الألفاظ في غير موضعها يؤدي إلى قبح وفساد التأليف نحو: قد زيدا رأيت، وكى زيدا بأنتك<sup>(١)</sup>.

يؤمن سيبويه بوجود أصل تركيبى للجمل والتراكيب المستخدمة في الاستعمال اليومي. وهذا الأصل يمكن أن يظهر ويمكن ألا يظهر، وفي أغلب الأحيان يكون الأصل التركيبى بناء نظريا مجردا في الذهن.

(١) ينظر سيبويه، الكتاب ٢٥/١ - ٢٦

كان محور التفعيد النحوي عند سيبويه يعتمد على المعنى ويجمع الفكر النحوي عنده بين نظريته إلى الشكل الخارجي المنطوق، وبين نظريته التعمقية إلى الأصل التركيبي. للكشف عن أسرار بناء التراكيب. لأنه يرى أن فهم التراكيب المستخدمة يوصل إلى ما وراءها من أصول تركيبية، والعكس صحيح.

يعتمد منهج سيبويه على المعنى في تحليل الجمل والتراكيب والعبارات. لأنه على وعي تام بأن للمعنى تأثيراً كبيراً في بناء وإعراب التراكيب. وما يعتورها من حذف أو إضمار أو تغيير في البناء والإعراب. وتقدير المضمرة والمحذوف وترجيح وجه إعرابي على آخر.

كتاب سيبويه يتصف بالشمول لأنه يحدّث جميع المسائل المتعلقة بقواعد العربية. وأنه نظر في جميع أبواب النحو العربي. ولم ينس صغيرة ولا كبيرة من مسائل علم النحو العربي وتقريعاته المختلفة. فكان كتابه غنياً عن غيره في باب التاليفي.

لسيبويه فضل السبق في ميدان علم البلاغة بالإشارة إلى أسباب جودة الكلام وفساده الذي صار نظرية عند الجرجاني تسمى نظرية النظم.

كما أن لسيبويه فضل السبق والريادة بذكر مصطلحات تعد بلاغية. وبخاصة عند تفسيره الاستفهام بالهمزة يقول: وقد تقول: أتضرب زيدا وأنت تدعي أن الضرب واقع.... وأنت تقول للرجل أضرباً وأنت تعلم أنه قد ضرب لتوبخه وتقرره. كأنه يتحدث عن خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى التوبيخ والتقرير. كما في حديثه عن الكاف يذكر مصطلح التشبيه بلفظ التمثيل نصاً.

كما أنه تحدث عن الحذف للتخفيف والإيجاز والاتساع. وهذه من مصطلحات البلاغيين كما تحدث عن الوصل والفصل وغير ذلك.

يعتمد سيويه في تفسير الكلام بالإضافة إلى عناصره اللفظية على عناصر أخرى غير لغوية نحو علم المخاطب، أو دلالة الحال، أو السياق الخارجي أو الظروف المحيطة. بحيث تُسدّ هذه الدلالات مُسدّ عناصر لغوية.

اعتمد سيويه دلالة كثرة الاستعمال في تفسير كثير من أوجه بناء التراكيب وإعرابها. لأن كثرة الاستعمال سيّلت حذف أحد العناصر اللغوية في تراكيب كثيرة.

وفسر سيويه التلازم التركيبي في التراكيب التي جاء فيها نحو قولهم: كلمته فاد إلى في، وباعنه يدا بيد. ورجع فلان عوده على بدنه.

سيويه صاحب أو مبدع نظرية النحو العربي في الكتاب لأنه ناقش المكونات اللفظية الأساسية لبناء الكلام العربي والجملة العربية. وسأوى بينهما في المفهوم في الأبواب النحوية. فكثيرا ما كان يقول: وحدّ الكلام، وهذا هو وجه الكلام وهو يقصد الجمل. حسب المعاني. وحسب مقتضيات نظرية العامل.

يعد الكتاب استنتاجا ذكيا واعيا دقيقا لعلاقات المعنى الحقيقي الكامن وراء الأنماط اللغوية الظاهرة المستعملة على ألسنة أبناء العربية، في حياتهم اليومية.

تعد مادة الكتاب مادة لغوية تعليمية، تعلم اللغة العربية من أراد أن يتعلمها، بالإضافة إلى أنه مادة علمية نحوية. فالكتاب يُعلم العربية، كما يؤسس ويؤصل قواعدها.

ميزة سيويه الكبيرة قدرته الفائقة على صوغ أفكاره، في الكتاب، بصورة متنامية، على شكل هرم مقلوب، إذ يعطي بعض المقدمات التبيينية لبعض الأبواب النحوية، واعتنا باستيفائها فيما سيأتي. ثم يعود إليها مستكملا. كأنه يريد إيصال فكرة موجزة إلى المتلقي. وبعد تأكده من وصولها يعود إلى الباب النحوي فيسبب في عرض المادة اللغوية، يناقشها ويحللها، ويستنبط منها القواعد والأحكام. مع الإلحاح عليها وذكرها في مواطن مختلفة من الكتاب. تأكيدا على ترسيخها وتجديرها عند المتلقي أو السامع، عن طريق الربط المحكم بين أجزاء المادة العلمية التي يناقشها. وعن طريق التذكير ببعض أفكارها، حتى لا يترك للقارئ



أو السامع فرصة نسيانها، أو الشرود عنها. وإن حصل هذا، فإنه يضطر للعودة إليها مراجعاً  
ليستذكرها من جديد. وهذه إحدى الصعوبات التي تواجه من يقرأ في الكتاب إن لم يكن يقظاً  
يضع عليه كثير من أفكار سيبويه.

وضوح مقاصد سيبويه في كل كلمة بذكرها وبدونها في أي موضع من كتابه. أي إنه  
يعني ما يقول ويذكر. وهذه القصدية الواضحة عنده تتجلى في كل مناقشاته وتحليلاته.  
وبخاصة في استعمال اسم الإشارة الذي يقصد به مبنى نحويًا أو قيم.

يخلو الكتاب من الخلط والاضطراب والتناقض في الأحكام، فأحكامه مطردة وثابتة.  
مع أنه كان يستخدم مصطلحات (المطرود، كثير، عربي كثير، عربي حسن، حسن قوي، جيد،  
جاء قليل.. ولا يكاد يعرف في الحكم على الكلام المستقرأ من الكلام العربي. ويستخدم الخد  
والقياس والوجه والمثال والتمثيل في الحكم على قواعد اللغة).

توجد بعض المشابه بين نظرية النحو التحويلي التوليدي، وبين نظرية النحو العربي.  
وذلك في السعي إلى ما وراء اللغة المستعملة، والقول بالتقدير والأصل التركيبي، ونثر  
الكلمات بعضها في بعض. فالأصل التركيبي هو الجواني والأداء اللغوي المستعمل هو  
الظاهري أو البراني. وربما كان هذا يشبه ما يسمى بالبنية العميقة، والبنية السطحية.

- - ولهذا كان سيبويه يستخدم كلمة التمثيل مصطلحاً، يقابل الكلام المستعمل عند العرب.  
ويفهم من كلام سيبويه أن التمثيل تجريد لأنه لا يتكلم به. والتمثيل أحد أركان نظرية النحو  
عند سيبويه.

## فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الصفحة	رقم الآية في السورة	السورة
		سورة البقرة
٣٩٦	١١٢	يلس من أسلم وجبه لله وهو محسن له أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.
٢١	١٢٤	وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات
٣١٦ ، ٢٨١	١٣٥	بل ملة إبراهيم حنيفاً
٣٤٠	١٢١	ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء
٣٣٩	١٧٧	وتكن البر من آمن بالله
٣٧٤	١٧٧	والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس
١٢٦	١٨٤	وعلى الذين يطبقونه
٢٦	١٩٧	الحج أشهر معلومات
٦٢	١٩٧	فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج
٢٥٢	٢٨٠	وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة
		سورة آل عمران
٤٠	٧	وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمناً به كل من عند ربنا
٣٠٧	١٣	قد كان لكم آية في فتنين الثقتنا فنة نقاتل في سبيل الله وأخرى كفره
١٠٤	١٤٤	وما محمد إلا رسول
١٢٣	١٩٧	متاع قليل
		سورة النساء
٣٩٢	٤	فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا.
٦٥	٢٣	فلا جناح عليهم
١٤٤	١٧٩ ، ١٦٦	وكفى بالله شهيداً
٣٧٤	١٦٢	ليكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة.

الصفحة	رقم الآية في السورة	السورة
٢٧٢، ٨١	١٧١	انتهوا خيراً لكم
٧٦	١٧٦	إن امرؤ هلك
		سورة المائدة
٦٦	٦	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق واسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين.
٥٨	١٩	ما جاءنا من بشر
١٦٦	٣٨	والمسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
١٩٧	٦٩	إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
		سورة الأنعام
٣٩٠	٢٣	ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا
٣٥٦	٩١	ذرهم في حوضهم يلعون
		سورة الأعراف
٢٣٠	٣٢	قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة
١٢	٨٢	وما كان جواب قومه إلا أن قالوا
١٩١	١٦٤	معدرة إلى ربكم
١٧٣	١٨٦	من يضل الله فلا هادي له، ويذرهم في طغيانهم يعمهون
		سورة التوبة
٦٤	١	براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين
٢٥٦، ١٩٥	٣	إن الله بريء من المشركين ورسوله
١٢٧، ١٠٨، ٨٩	٦	وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
		سورة يونس
٣٩٨	٤٢	ومنهم من يستمعون إليك
٤٤	٩٨	فلولا كانت قرية أمّنت لفتننا إيمانها إلا قوم يونس
		سورة هود

الصفحة	رقم الآية في	السورة
٢٤٥	١٨	لعنة الله على الظالمين
٣٢٢	٢٥	ولقد أرسلنا نوحاً الى قومه اني لكن نذير مبين
٣٩٩	٤٣	لا عاصم اليوم من امر الله إلا من رحم
٣٩٩	٧٢	قالت يا ويلتي أأنا وأنا عجزوز وهذا بعلي شيخاً
٣٩٩	١١٦	قلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنحينا منهم
سورة يوسف		
٣٩٠	١٠	تلتقطه بعض السجارة
١٩٢، ١٢٣	١٨، ٨٣	فصبر جميل والله المستعان
١٦١	٣١	ما هذا بشرأ
١٢٣، ٩٢، ١٨٥	٨٢	وأسأل القرية
سورة الرعد		
٢٤٥	٢٩	طوبى لهم وحسن مآب
سورة إبراهيم		
٣٥٨	٣١	قل لعبادي الذين آمنوا بقموا الصلاة وبنفقوا
سورة الحجر		
٣٥٦	٣	ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلبهم الأمل
سورة النحل		
١٢٣	١١٧	متاع قليل
سورة الكهف		
٤٠	٢٤، ٢٣	ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك عدأ إلا أن يشاء الله
٥٢	٨٦	إما أن تغذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً
سورة مريم		
١١٤	٤	واشعل الرأس شيباً

## سورة طه

٧٤ ٣٠٢ ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكره لمن يخشى

٣٥٦ ٧٧ فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى

## سورة الأنبياء

٤٠٠ ٢٢ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا

٢٤٠ ٢٦ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون

## سورة الحج

٣٩٩ ٤٠ أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله

١٤ ٦٣ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فنصبح الأرض مخضرة

## سورة المؤمنون

٣٢٢ ٥٢ وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون

## سورة النور

٧٦ ١ سورة أنزلناها وفرضناها

١٦٦ ٢ للزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة

## سورة الفرقان

٢٨٣ ٢٢ ويقولون حجراً محجوراً

٢٨٣ ٦٣ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً

٣٦٦ ٦٧ ، ٦٨ ومن يفعل ذلك بلقاً لثاماً يُصاعف له العذاب ويوم القيامة

## سورة النمل

٧٩ ٣ وهم بالآخرة هم يوقنون

٨٦ ١٦ وأوتينا من كل شيء

## سورة لقمان

٢٥٨ ، ١٨٧ ٢٧ ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة

أبحر ما نفدت كلمات الله

الصفحة	رقم الآية	السورة
		سورة الأحزاب
٣٩٧	٣١	ومن يقنت منكم لله ورسوله
		سورة سبأ
٣٣٩	٣٣	بل مكر الليل والنهار
		سورة فاطر
٤٦	٢٨	إنما يخشى الله من عباده العلماء
١٥٠	٣١	هو الحق مصدقاً
		سورة يس
٣٩	٤٠	ولا الليل سابق النهار
		سورة الصافات
١٣٢	٤٧	لا فيما عول
		سورة الزمر
٧٢	٩	قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
		سورة غافر
١٥	٣٦	لعلني أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض فأطلع إلي به موسى
		سورة فصحت
٢٢٦	١٠	في أربعة أيام سواء للسائلين
٢٥٩	١٧	وأما نمود فهينناقم
		سورة الشورى
١٢٥	١١	ليس كمثله شيء
١٢١	٥١	وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب فيوحى بآياته
		ما يشاء
٣٢٦	٥٣، ٥٢	وإذك لنهذي إلى صراط مستقيم صراط الله
		سورة الجاثية
١٢	٢٥	ما كان حجتهم إلا أن قالوا

الصفحة	رقم الآية	السورة
		سورة محمد
١٢٠	٤	فإذا لقيتم الذين كفروا فاصرف الرءمال
٢٢٣، ١٢٠	٤	فأما مناً وإما فداء
١٦٦	١٥	مثل الجنة التي وعد المتقون
١٦٧، ٥٥	٢١	طاعة وقول معروف
		سورة الفتح
١٢٤	٢٨	وكفى بالله شهيداً
		سورة ق
	٢٣	هذا ما لدي عتيد
		الذاريات
٥٣	٢٥	فقالوا سلاماً قال سلام
		سورة الطور
٣٤٣	٤٩	ومن الليل فأنشده وإبصار النجوم
		سورة النجم
٧٢	٤٤، ٤٣	وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا
٧٢	٤٨	وأنه هو أضى وأقتى
		سورة القمر
٣٢٢	١٠	فدعا ربه إني مغلوب فانتصر
٦٣	١٤، ١٣	فحملناه على ذات ألواح ونُسج تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر
		سورة الواقعة
٣٩٦	٢٢	وحور عِين
٣٩٦	٢٢، ٢١	ولحم طير مما يشنئون وحور عِين
٨	٨٣	فولا إذا بلغت الحنوق
		المجادلة
١١٩	٢١	كتب الله لأغلبن أنا ورسلي

الصفحة	رقم الآية	السورة
		سورة الصف
٣٦١	١٠-١١	هل أنلكم على تجارة تتجربكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون
		سورة المنافقون
٣٠٣	١٠	فأصنق وأكن من الصالحين
		سورة المعارج
١٦٠	١٥، ١٦	كلا إنما لطفى نراعة للشوق
		سورة الجن
٣٢٣	١٨	وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً
		سورة المرسلات
٢٤٥، ١٧١	١٥، ١٩، ٢٤...	ويل يومئذ للمكذبين
		سورة المطففين
٢٤٥، ١٧١	١	ويل للمطففين
		سورة التكويد
٧٦	١	إذا الشمس كورت
		سورة الإتشاق
٨٩	١	إذا السماء انشقت
		سورة التين
٥٨	٨	أليس الله بأحكم الحاكمين
		سورة المسد
٤٧	٣	بصلى ناراً ذات ليب
٣٨٢، ٤٧	٤	وامرأته حمالة الحطب
		سورة الإخلاص
١٥٨، ١١٠	٤	ولم يكن له كفواً أحد
		الفتاحه
٣٧٣	٢	الحمد لله رب العالمين
١١٥	٥	إياك نعبد وإياك نستعين



## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

- الأبيدي، احمد بن محمد شهاب الدين،  
كتاب الحدود. تحقيق د. المتولي بن رمضان احمد الدميري، الناشر ووكالة  
الشروق للدعاية الإعلان ٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ابن الانباري، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد (أبو البركات)  
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب  
الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عمر  
كتاب الكافية في النحو، شرح الشيخ رضي الدين محمد الاسترأبادي. دار الكتب  
العلمية بيروت ط ٣، ١٩٧٩.
- الأمالى النحوية أمالى القرآن الكريم. تحقيق هادي حسن حمودة. مكتبة النهضة  
العربية. عالم الكتب ط ١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإيضاح في شرح المفصل  
تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي. مطبعة العاني بغداد
- ابن جني، ابو الفتح عثمان.  
الخصائص. حققه محمد علي النجار. درأ الهدى للطباعة والنشر، بغداد، ط ٢.  
دار الهدى للطباعة والنشر لبنان ط ٢.

- ابن عقيل، بهاء الدين.

شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.

المساعد علي تسهيل الفوائد شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات. دار الفكر بدمشق.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد

الصاحبي. تحقيق السيد أحمد صقر. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة.

- ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان.

الكتاب كتاب سيويه. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. ط ٢ ١٩٧٧م.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم

لسان العرب. دار صادر للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٩هـ - ١٩٩٨

- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف

شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب. تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.

مغني اللبيب عن كتب الأعراب. حققه وفصله وضبط غرائبه محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة المدني القاهرة.

- ابن يعيش، موفق الدين

شرح المفصل. عالم الكتب بيروت مكتبة المثنى القاهرة.

- أبو المكارم، د. علي  
الظواهر اللغوية في التراث النحوي الظواهر التركيبية. القاهرة الحديثة للطباعة  
ط ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

- الإسفراييني، تاج الدين.  
كتاب فائحة الإعراب في إعراب الفاتحة. تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ١٩٨١ م.

- الأفغاني، سعيد  
من تاريخ النحو، دار الفكر ط ٢، ١٣٨٨ هـ - ١٩٧٨ م.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف  
تذكرة النحاة تحقيق د. عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة ط ١ ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٦.

تفسير البحر المحيط. دار الفكر للطباعة والنشر ط ٢ ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م

- أنيس، د. إبراهيم وعطية الصالحي وحسن علي عطية  
المعجم الوسيط

- بابعير، عبد الله صالح عمر  
ظاهرة النيابة في العربية رسالة دكتوراه الى جامعة المستنصرية إشراف الأستاذ  
الدكتور هادي نير ١٩٩٧ م

بُخَيْرِي، د. سعيد حسن.  
علم لغة النص. المفاهيم والاتجاهات الناشران المصرية العالمية للنشر.

- بشر، د. كمال.

اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،  
القاهرة.

- البغدادي، الشيخ عبد القادر.

خزاتة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية. المطبعة الميرية  
ببولاق. دار صادر، بيروت.

- ترزي، د. فؤاد حنا.

في أصول اللغة والنحو. مطبعة دار الكتب بيروت.

- الجاحظ، عمرو بن بحر .

البيان والتبيين. بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الفكر ط٤

- جبل، د. محمد حسن.

الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالته. دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٧م.

- الجرجاني، الإمام عبد القاهر.

أسرار البلاغة في علم البيان. تقديم السيد محمد رشيد رضا، دار المطبوعات  
العربية للطباعة والنشر والتوزيع ط٢.

دلائل الإعجاز. تحقيق وتقديم د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية ، ط٢،  
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الجرجاني، علي بن محمد الشريف.

كتاب التعريفات. تحقيق د عبد المنعم الحفني دار الرشيد.

- الجوهري، اسماعيل بن حماد.  
تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور غفار. دار الكتاب العربي  
بمصر
- حبّاص، د. محمد يوسف.  
البحث الدلالي عند الأصوليين.
- حجازي، د. محمود فيمي.  
علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية، الناشر  
مكتبة غريب القباله ١٩٩٢م.
- حسان، تمام.  
الخلاصة النحوية. عالم الكتب ط١، ٢٠٠٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط١، ١٩٧٩م.
- حسن، د. عباس.  
النحو الوافي. دار المعارف بمصر ط٣، ١٩٦٦م.
- حسين، د. عبد القادر  
أثر النحاة في البحث البلاغي. دار غريب للطباعة والنشر القاهرة ١٩٨٨م
- حلواني، د. محمد خير.  
المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة. ط١، ١٩٧٩م.

- الحلوة، د. مصطفى.

الدرس النحوي في الدرس النحو الأساسي والنحو التطبيقي والنحو الوظيفي. ط ١  
١٩٩٣م.

- حمران، محمد أديب عبد الواحد.

المعجم في الأساليب الإسلامية والعربية. الرياض، ط ١، ١٩٩٨م.

- حمودة، طاهر سليمان.

ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،  
الإسكندرية ١٩٨٢م

- حمودة، د. فتحي بيومي.

المورد في النحو والصرف، الناشر دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع  
جدة ط ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٠م.

- الحموي ياقوت.

معجم الأدباء. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط ٣، ١٩٨٥م

- الحموز، محمد عواد.

الرشيدي في النحو العربي. دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط ١، ١٤٢٢هـ  
٢٠٠٢م

- حيدر، د. فريد عوض .

- علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية. الناشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط ٢  
١٤١٩هـ ١٩٩٩م

- حميدة، د. مصطفى

نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. الناشر الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، طبع في دار نوبار للطباعة/ القاهرة ١٩٧٧م.

- الخثران، عبد الله بن حمد.

مراحل تطور الدرس النحوي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية ١٩٩٣م

- خريم، د. جوزيف ميشال.

دليل الدراسات الأسلوبية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سنان.

ميرُ الفصاحة. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢.

- الخلايلة، د. محمد خليل محمود.

بنائية اللغة الشعرية عند الهذليين رسالة دكتوراه آداب ونقد بإشراف د. موسى رابعة ٢٠٠١م مطبوعة.

- الخولي د. محمد علي.

علم الدلالة علم المعنى. الناشر دار الفلاح للنشر والتوزيع ط ١ ٢٠٠١  
قواعد تحويلية للغة العربية دار المريخ الرياض ط ١ ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.

- الخويسكي، د. زيد كامل.

الجملة الفعلية بسيطة وموسعة. الناشر مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ط ١ ١٩٨٧م.

- الذّائل، عبد الله بن حمد بن عبد الله.

البناء في اللغة العربية قيم الإعراب مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع الرياض ط ١  
١٤١٥هـ-١٩٩٠م.

- دراز د. طنطاوي محمد

الابتداء ونواسخه. دار الحكمة اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. صنعاء  
الجمهورية اليمنية، دار الحرف العربي ط ١، ١٤١٥-١٩٩٥م

- الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة.

كتاب عيون الأخبار. الناشر دار الكتاب العربي/ بيروت لبنان.

- الراجحي، د. عبده. النحو العربي والدرس الحديث. بحث في المنهج دار  
النهضة للطباعة والنشر بيروت ط ١، ١٩٧٩م.

- الزجاجي، أبو القاسم

الإيضاح في علل النحو. تحقيق ما زن المبارك. دار النقاش، ط ١، ١٩٨٢م.  
كتاب الجمل في النحو حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة للطباعة  
والنشر. دار الأمل اريد الأردن ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

كتاب حروف المعاني حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة  
لطباعة والنشر، دار الأمل ط ١، ١٩٨٤م

مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ، ١٩٦٢م .

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل. رتبته وضبطه  
مصطفى حسن أحمد. الناشر دار الكتاب العربي.



المفصل في صنعة الإعراب وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد  
محمد بدر الدين النعساني الحلبي قدم له وبوبه الدكتور علي بو ملحم، دار  
مكتبة الهلال، بيروت ط ١، ١٩٩٣م

- السامرائي، د. ابراهيم.

التطور اللغوي التاريخي. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط ٢ ١٤٠١هـ  
١٩٨١م

- السيد، عبد الحميد.

التطبيق النحوي. دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، ط ١، ٢٠٠١م

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله.

أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض. تحقيق د. محمد  
إبراهيم البنا دار الاعتصام ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م.  
شرح أبيات سيويه. حققه وعلق عليه د رمضان عبد التواب.  
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- السيوطي، جلال الدين.

الافتتاح في علم أصول النحو. تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم. وأحمد سليم  
الحمصي. ط ١، ١٩٨٨م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها. شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق  
حواشيه محمد أحمد جاد المولى، على محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم.  
دار الفكر.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع. تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار  
البحوث العلمية الكويت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- شرف الدين، د. محمود عبد السلام.  
الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبية دراسة تفسيرية. دار مرجان للطباعة ط ١  
، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- شمس الدين د. جلال.  
التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين. دراسة  
ابستومولوجية، دار الجامعيين لطباعة الأفتست والتجليد. الإسكندرية ١٩٩٤م.
- شميلة د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأهدل.  
النحو المستطاب سؤال وجواب وإعراب. مكتبة الإرشاد، صنعاء الجمهورية  
العربية اليمنية ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الصابوني، محمد علي.  
صفوة التفاسير. شركة الطباعة العربية السعودية. الرياض ١٩٨١م.
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق،  
التبصرة والذكورة. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى الذاية، ط ١، ١٤٠٢هـ -  
١٩٨٢م
- ضيف د. شوقي.  
المدارس النحوية. دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٧٢م.
- عاشور، المنصف.  
بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية. منشورات دار كلية الآداب بمنوبة  
١٩٩١م.

- عبد البديع، د. لطفي.

عبقرية اللغة العربية ط ١، ١٩٧٦.

- عبد اللطيف، د. محمد حماسة.

بناء الجملة العربية. دار الشروق ١٤١٦-١٩٩٦م

الجملة في الشعر العربي. الناشر مكتبة الخانجي. القاهرة مطبعة المدني ط ١،  
١٩٩٠.

العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. دار غريب، القاهرة، ط ١،  
٢٠٠١م.

- عبد العزيز، د. محمد حسن.

القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي ط ١، ١٩٩٥م

٦٠٦٨٦٢

- عجلان، د. عباس بيومي.

الأداء الفني للنص. دار المعرفة الجامعية ١٩٩٤م

- عثمان، د. عبد الرؤوف محمد.

أنموذج من النحو الميداني في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الطباعة  
المحمدية القاهرة ط ١، ١٤٢٣هـ ١٩٩٢م

- العلولا، د. منيرة بنت سليمان.

الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية. دار المعرفة الجامعية،  
الإسكندرية، ١٩٩٣م

- العميرة، د. خليل.

دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر. في نحو اللغة العربية وتراكيبها  
منهج وتطبيق. ط ١ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

- عيد، د. محمد.

أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث.  
عالم الكتب ١٩٧٣م.

الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون. عالم الكتب. ط ١، ١٩٧٩م

- عباد، د. شكري محمد.

مدخل الى علم الأسلوب. دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط ١، ١٤٠٢هـ -  
١٩٨٢م

- عياشي، د. منذر.

اللسانيات والأسلوبية ط ١،

اللسانيات والدلالة. الناشر مركز الإنماء الحضاري. حلب ط ١، ١٩٩٦م

- فارس، نصر الدين، وعبد الجليل زكريا.

المنصف في النحو واللغة والإعراب منشورات دار المعارف بدمشق ط ٢، ١٩٩٠م

- فنيح، د. محمد.

في الفكر اللغوي. دار الفكر العربي القاهرة ط ١ ١٩٨٩م

- الفرخان. كمال الدين علي بن مسعود (قاضي القضاة).

المستوفى في النحو. تحقيق محمد بدوي المختون. دار الإشعاع للطباعة القاهرة  
ط ١، ١٩٧٠م

- الفراء، يحيى بن زياد.

معاني القرآن عالم الكتب. ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- فضل د. صلاح.

بلاغة الخطاب وعلم النص. الناشر: الشركة العربية العالمية للنشر - لوجمان

قباوة د. فخر الدين.

إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار القلم العربي ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

- القرطبي، ابن مضاء،

كتاب الرد على النحاة. تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف ط ٢ ١٩٤٧.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد.

الجامع لأحكام القرآن. دار الكتب العلمية لبنان، ١٩٩٣م.

- القرطبي، هارون بن موسى بن صالح.

شرح عيون كتاب سيبويه. دراسة وتحقيق عبد الله اللطيف. ط ١، ١٤٠٤

هـ - ١٩٨٤م.

- القيسي، مكي بن أبي طالب.

مشكل إعراب القرآن. دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن.

- المتوكل، احمد.

البنية الحملية الى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية. دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ ط ١، ١٩٨٧م

دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع. الدار البيضاء ط ١، ١٩٨٦م

- المجاشعي، الإمام ابو الحسين علي بن فضال.

شرح عيون الإعراب. الدكتور حنا حذاد. مكتبة المنار الزرقاء الأردن ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

- المرادي، حسن بن قاسم.

الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق طه محمد. مؤسسة الكتب للطباعة والنشر الموصل ١٩٧٦م.

- مسعود، فوزي.

سيبويه جامع النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

- مصطفى، ابراهيم.

إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٣٧م.

- المطلبي، مالك بن يوسف.

في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر. دراسة لغوية في شعر السياب ونازك البياتي دار الرشيد للنشر.

- الملح د. حسن حميس سعيد.  
نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. دار الشروق للنشر  
والتوزيع ط ١، ٢٠٠٠م

- الموسى، نهاد.  
نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية. المؤسسة العربية للدراسات  
والنشر، ط ١، ٢٠٠٠م  
نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. ط ١، ١٤٠٠هـ  
١٩٨٠م

- اللغوي، أبو الطيب.  
مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي ط ٢،  
١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

- المبارك، د. مازن.  
النحو العربي العلة النحوية، دار الفكر ط ٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م

- المبارك، محمد.  
فقه اللغة وخصائص العربية. دار الفكر ط ٢.

- المبردة، أبو العباس محمد بن يزيد.  
المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب بيروت.

- الموصللي، الشيخ عبد العزيز بن جمعة.

شرح كافية ابن الحاجب دراسة وتحقيق وتعليق د. علي الشوملي. دار الكندي  
للنشر والتوزيع دار الأمل ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

- هنادي، محمد عبد القادر.

ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم. دراسة تحليلية لموقف النحاة من  
القراءات القرآنية المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية، مكتبة الطائب  
الجامعي مكة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

- ناصف، د. علي النجدي.

سببوية إمام النحاة. القاهرة، عالم الكتب، ط ١، ١٩٧٩م.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد.

شرح أبيات سببوية تحقيق أحمد خطاب. مطابع المكتبة العربية بحلب ط ١، ١٣٩٤  
- ١٩٧٤م.

- النحوي، أبو علي.

المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات. دراسات وتحقيق صلاح الدين عبد الله  
السنكاوي. مطبعة العاني بغداد.

- النعميمي، د. حسام سعيد.

النواسخ في كتاب سببوية. دار الرسالة للطباعة. بغداد ط ١، ١٩٧٧م.

- ولويل، د. كامل جميل.

عودة للنحو العربي الأصيل النحو المعنى، ١٩٩٤م.

- ياقوت، د. محمود سليمان.

قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٥.